

النظام الحزبي

في

ضوء أحكام الشريعة الإسلامية

دكتورة

مسيح مصطفى المصري

٢٠٠٥



المكتب الجامعي الحديث
الأزهرية - الإسكندرية

النظام الحزبي في

ضوء أحكام الشريعة الإسلامية

دكتورة

صباح مصطفى المصري

أبريل ٢٠٠٥



شارع سوتير أمام سيرا ميكا كليوباترا
ب (٥) مدخل (٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

"سورة طه ١١٤"

مقدمة عامة

يعد موضوع النظام الحزبي من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام العديد من فقهاء القانون وعلماء السياسة سواء في الغرب أو في الشرق ، فالنظام الحزبي أصبح اليوم أحد الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، إذ أن طبيعة النظم الديمقراطية الحديثة التي تقوم على أسس نيابية هي التي جعلت من وجود الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها ، ونتيجة لذلك أصبحت الأحزاب السياسية سمة من سمات الأنظمة الديمقراطية الحديثة ورمز فاعليتها وتطورها ، لدرجة أنه يكاد يجمع الفقه السياسي المعاصر الآن على أنه " لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية " .

وبظهور حركة التنوير والإصلاح السياسي في المجتمعات الإسلامية الحديثة ، قامت بعض المجتمعات الإسلامية بمحاكاة المجتمعات الغربية وتبنت فكرة النظام الحزبي ، ومنذ بداية تطبيق هذا النظام في المجتمعات الإسلامية بدأ الفقه السياسي الإسلامي يختلف حول مدى شرعيته وتطبيقه ، وانقسم إزاء ذلك إلى اتجاهين أولهما : يرفض تطبيق النظام الحزبي في المجتمعات الإسلامية بدعوى مخالفته للشريعة الإسلامية ، والآخر يؤكد شرعية النظام الحزبي ويؤيد تطبيقه في المجتمعات الإسلامية .

ونتيجة لانقسام الفقه حول شرعية النظام الحزبي فقد ظهرت عدة تساؤلات عن مدى توافق النظام الحزبي وأحكام الشريعة الإسلامية ، وعن جدوى تطبيقه في المجتمعات الإسلامية في العصر الحالي ، وعما إذا كان في الإسلام قواعد وأحكام تغني عن تبني مزايا النظام الحزبي في المجتمعات الإسلامية ، وما إذا كان لأي حزب أن يمارس العمل الحزبي في تلك المجتمعات ، أم أن هناك شروطاً ينبغي أن تتوافر فيه لممارسة العمل الحزبي في المجتمعات الإسلامية .

وحيث إن هذه التساؤلات لم تجد الإجابات الشافية حتى وقتنا الحاضر ، فكان من السهل علينا تحديد هدف هذه الدراسة وهو السعي للإجابة عن هذه التساؤلات حتى يتسنى للقارئ الكريم وضع تصور واضح للمفهوم الصحيح للنظام الحزبي في ضوء

أحكام الشريعة الإسلامية ، وبذلك يتضح له أى الاتجاهين أحق بالمساندة ، وأيهما أقرب إلى روح الإسلام .

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها لم تنتهج ذات المنهج المألوف من قبل دارسى الأحزاب السياسية من المنظور الإسلامى ، وهو المنهج القائم على مجرد عرض آراء الفقه المعارض أو المؤيد ثم ترجيح أحدهما ، ولكن هذه الدراسة ذهبت إلى أبعد من هذا ، فقد حاولت تحديد المفهوم الصحيح للفظ حزب من منظور الشريعة الإسلامية مميزة ببلنه وبين ما قد يتداخل معه من ألفاظ إسلامية أخرى مثل: مفهوم المعارضة الإسلامية والمعصية .

وهكذا تظهر أهمية هذه الدراسة لعدم وجود دراسات سابقة تناولت النظام الحزبى من منظور الشريعة الإسلامية بهذه المنهجية وهذا الشمول ، فقد اقتصر معظم الدراسات السابقة على تناول آراء الفقه الشرعى لبيان مدى شرعية النظام الحزبى من عدمه ، دون التعرض لبيان مفهومه وتطور دلالته وتأصيل شرعيته من منظور الشريعة الإسلامية .

واللافت للنظر حقاً أنه لا توجد دراسة إسلامية واحدة - فى حدود علم الباحث - لبيان موقف الشريعة الإسلامية من النظام الحزبى المطبق فعلاً فى المجتمعات الإسلامية فى الوقت الحاضر ، ولكن ليس معنى ذلك أننى أنكر فضل من سبقنى ، فلا شك أننى قد استفدت من أبحاثهم وآرائهم فى تناول هذا الموضوع بصفة عامة ، ويرجع لهم الفضل الكبير فى تكوينى العلمى .

وتحقيقاً للأهداف التى سبق ذكرها رأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية ، فى البداية نتناول موقف الفقه الإسلامى من النظام الحزبى بصفة عامة ، حيث إنه ما زال حتى يومنا هذا يختلف حول مدى شرعية تطبيق النظام الحزبى فى المجتمعات الإسلامية ، ثم توجهت الدراسة إلى محاولة تأصيل مفهوم لفظة حزب فى الشريعة الإسلامية بهدف الوصول إلى تحديد مفهوم صحيح للنظام الحزبى ، الأمر الذى سيساعدنا فى الكشف عن شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ، وحتى تكتمل الاستفادة من هذه الدراسة حاول الباحث وضع معيار محدد لبيان موقف الشريعة الإسلامية من النظام الحزبى المطبق فى عصرنا الحالى فى بعض الدول الإسلامية .

وبناء على ما تقدم سوف نُقسّم الدراسة إلى ثلاثة أبواب كالآتي:

الباب الأول: رأى فقهاء الإسلام السياسى فى شرعية النظام الحزبى .

الفصل الأول: الرأى القائل بعدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية .

الفصل الثانى: الرأى القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية .

الفصل الثالث: الرأيان بين التقييم والتقويم .

الباب الثانى: تأصيل وتأكيد مفهوم الحزبية السياسية فى الشريعة الإسلامية .

الفصل الأول: مفهوم لفظ حزب فى القرآن ، والسنة ، وتطور دلالاته .

الفصل الثانى: المعارضة الإسلامية وتمييزها عن الحزبية السياسية .

الفصل الثالث: تأكيد شرعية النظام الحزبى .

الباب الثالث: بيان الرأى الشرعى فى النظام الحزبى القائم فى بعض المجتمعات الإسلامية .

الفصل الأول: معيار شرعية النظام الحزبى (فكرة النظام العام الإسلامى) .

الفصل الثانى: النظام القانونى للأحزاب السياسية فى مصر ومدى توافقه مع النظام العام الإسلامى.

الفصل الثالث: مدى توافق الواقع العملى للنظام الحزبى فى مصر وللنظام العام الإسلامى.

الباب الأول

رأى فقهاء الإسلام السياسى

فى

شرعية النظام الحزبى

الباب الأول

رأى فقهاء الإسلام السياسى فى شرعية النظام الحزبى

تمهيد وتقسيم:

مسند نشأة الأحزاب السياسية بمفهومها المعاصر فى النظم الوضعية وحتى الآن اختلف الفكر السياسى الإسلامى حول مدى شرعيتها ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا الاختلاف من الممكن بلورته فى اتجاهين رئيسيين وهما: اتجاه معارض لشرعيتها وآخر مؤيد لها^(١) . وفى هذا الباب يحول الباحث عرض هذين الاتجاهين مع محاولة تقييمهما وتقويمهما وعلى ذلك نقسم هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول:

الرأى القائل بعدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية .

الفصل الثانى:

الرأى القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية^(٢) .

الفصل الثالث:

الرأيان بين التقويم والتقويم .

^(١) يجدر بنا أن نذكر هنا أن الفقه السياسى ينقسم حول شرعية النظام الحزبى إلى ثلاثة اتجاهات كالتالى:

١ - الاتجاه الأول : ويمثل المعارضين لشرعية النظام الحزبى .

٢ - الاتجاه الثانى : ويمثل المؤيدين لشرعية النظام الحزبى فى إطار الشريعة الإسلامية .

٣ - الاتجاه الثالث: ويمثل المؤيدين لشرعية النظام الحزبى بإطلاق ، وهذا الاتجاه الثالث يرى أن تمنح الحرية السياسية للمواطنين كافة على مختلف نزعاتهم ، إسلامية كانت أم غير إسلامية ، على أساس أن البقاء للأصلح ، وأن لفكرة القوة هى التى تثبت صلاحيتها فى التطبيق وتشق طريقها إلى قلوب الناس ، ولكن هذا الرأى غير سليم ولا سبيل إلى تطبيقه فى بلاد المسلمين لعدة أسباب أهمها: أن الدعوة إلى الأفكار التى تخالف دستور الدولة محظورة فى كل دساتير العالم ، فلا يجوز فى المجتمع الإسلامى أن تستترك الفرصة متاحة لولاية المحوس وغيرهم من الوثنيين على المسلمين ، وكذلك المطالبة بتطبيق مذهبهم فى بلاد المسلمين وعلى المسلمين ، كما لى إعطائهم الفرصة فى إيداء أرائهم وبث أفكارهم فى المجتمع الإسلامى ، قد يغمر بالكثير من المسلمين السذج فيقعون فى أحاييل أعداء الإسلام . لذا سنكتفى بعرض الاتجاهين الأول والثانى فقط حيث إن هذا الاتجاه الثالث يخالف النظام العام الإسلامى ، وللمزيد من التفاصيل عن هذا الاتجاه انظر: أ/ محمد الحصن ، المذاهب والأكابر المعاصرة فى التصور الإسلامى ، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ١٧ . د/ صلاح الصنوى ، التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية ، دار الإحلال الدولى ، طبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٤ .

^(٢) سود أن شبه القارئ الكريم إلى أننا سوف نستخدم لفظ (المعارضون) لحيانا للتعبير عن الاتجاه المنكر لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ، وفى المقابل سوف نستخدم لفظ (المؤيدين) للتعبير عن الاتجاه المؤيد لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية

الفصل الأول

الرأى القائل بعدم شرعية النظام الحزبى

فى الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

نعرض فى هذا الفصل آراء وأسانيد الاتجاه الأول (المعارضين) والقائل: "بعدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية" ^(١)، وعليه يرفض أنصار هذا الاتجاه تطبيق أى نظام حزبى فى المجتمعات الإسلامية بدعى مخالفته للشريعة الإسلامية، وقد أورد أنصار هذا الاتجاه الكثير من الأدلة التى تؤكد موقفهم للرفض لتطبيق النظام الحزبى فى المجتمعات الإسلامية. وفى الواقع فإن الأدلة التى أوردوها أصحاب هذا الاتجاه تدور أغلبها حول ذم لفظ "حزب" فى الشريعة الإسلامية، وما يعنيه هذا اللفظ من فرقة وتشتت وانقسام فى صفوف الأمة الإسلامية، وهو الأمر الذى يهد مخالفة صريحة للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التى تحث على وحدة الأمة الإسلامية، كما استند أنصار هذا الاتجاه إلى عدم مشروعية الوسيلة، والهدف من الأحزاب السياسية.

وحتى يتيسر جمع الأدلة وعرضها على صفحات الدراسة، يتحتم علينا أن نورد لكل دليل من الأدلة التى أيدوا أنصار هذا الاتجاه مبحثاً مستقلاً، وذلك على النحو التالى:

(١) من أنصار هذا الاتجاه:

- ١- الإمام/ أبو الأخطى المودودى، تكوين الدستور الإسلامى، دار السعودية للنشر والتوزيع، بدون طبع، ١٩٨٥، ص ٥٨.
- ٢- الشيخ/ صفى الرحمن المباركورى، الأحزاب السياسية فى الإسلام، الجامعة السلفية - الهند، دار الصعوة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٣٤.
- ٣- الشيخ/ سيد قطب، معالم فى الطريق، دار الشروق، الطبعة السابعة عشر، ١٩٩٣، ص ١٤٩.
- ٤- د/ محمد البهى، الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر، "مشكلات الحكم والقانونية"، دار القومية للطباعة والنشر، بدون طبع، ١٩٦٥، ص ٢٨٤.
- ٥- د/ مصطفى كمال صفى، ايس المسلمون يوماً ويساراً، حوار منشور فى مجلة السلام المعاصر، العدد السادس عشر، بدون طبع، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٨، ص ١٣٥.
- ٦- د/ صبحى عبده سيد، السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى، وكالة الأهرام، بدون طبع، ١٩٩١، ص ٢٧٦.
- ٧- د/ عاصم أحمد عجولة، بالاشتراك مع د/ محمد رفعت عبد الوهاب، التكملة الدينية، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٢، ص ٨٧. علماً بأن د/ محمد رفعت عبد الوهاب ليس من أنصار هذا الاتجاه.
- ٨- أ/ بكر بن عبد الله بن زيد، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية - مؤسسة قرطبة. الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ، ص ٦٤.
- ٩- أ/ سعد جمعة، الله أو القمل، دار المسنن للإسلامى، بدون طبع، بدون سنة نشر، ص ١٦٣.

المبحث الأول:

ورود لفظ حزب فى القرآن والسنة والتراث الإسلامى بدلالة
الذم .

المبحث الثانى:

التحزب يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

المبحث الثالث:

تعارض الحزبية السياسية مع فلسفة النظام الإسلامى .

المبحث الرابع:

عدم شرعية الوسيلة والهدف فى الأحزاب السياسية .

المبحث الأول

ورود لفظ حزب في القرآن والسنة والتراث الإسلامي بدلالة الذم

تمهيد وتقسيم:

استند المعارضون إلى أن لفظ "حزب" قد ورد بمفهوم "الذم" في القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث الإسلامي ، وبالتالي أنكروا شرعية تطبيق النظام الحزبي في المجتمعات الإسلامية .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطلب التالية:

المطلب الأول:

ورود لفظ حزب في القرآن الكريم بدلالة الذم .

المطلب الثاني:

ورود لفظ حزب في السنة النبوية بدلالة الذم .

المطلب الثالث:

ورود لفظ حزب في التراث الإسلامي بدلالة الذم .

المطلب الأول:

ورود لفظ حزب في القرآن الكريم بدلالة الذم

استدل أنصار هذا الاتجاه بكثير من الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ "حزب" بدلالة تغيد الذم ، ومن هذه الآيات القرآنية نذكر:

١- قوله تعالى: ﴿ وَكُفِّرُوا بِلَهُمْ أَلْسِنَهُمْ فَأَلْزَمُوا الْخَزَابَ فَأَلْزَمُوا الْخَزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَوَسَّوْهُ وَوَسَّوْهُ ۖ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِهِ ۚ إِنَّهُمْ أَكْثَرُونَ ۚ ﴾ (١)

٢- قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهُمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ ۚ وَكَذَّبَتْ قَوْمُ الْأَخْزَابِ بِطَغْوَاهُمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ ۚ وَكَذَّبَتْ قَوْمُ الْأَخْزَابِ بِطَغْوَاهُمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ ۚ وَكَذَّبَتْ قَوْمُ الْأَخْزَابِ بِطَغْوَاهُمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ ۚ وَكَذَّبَتْ قَوْمُ الْأَخْزَابِ بِطَغْوَاهُمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ ۚ ﴾ (٢)

(١) سورة الأحزاب ، آية رقم (٢٢) .

(٢) سورة هجر ، آية رقم (٥) .

- ٣- قوله تعالى: ﴿ جَعَدْنَا لَكَ مَهْزُومَ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴾ كَذَبْتَ قَبْلَهُمْ لَوْمْ وَعَادَ وَفِرْعَوْنَ ذُو الْأَوْتَارِ ﴿ وَنُوحَهُ وَلُوطَ وَأَمْعَابَ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ ^(١) .
- ٤- قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا بِيَا قَوْمِ إِنِّي أَخْلَفْتُكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ﴾ ^(٢) .
- بالإضافة إلى العديد من الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ حزب بدلالة نفيد الذم ^(٣) .

وجه الاستدلال بالآيات القرآنية:

يرى المعارضون أن ورود لفظ حزب بدلالة الذم في الآيات السابق ذكرها دليل واضح على نهى الخالق عز وجل للأمة الإسلامية عن التحزب .

وبضيف أنصار هذا الاتجاه أن لفظ حزب بصيغة الجمع " أحزاب " اقترن دائماً بالذم والوعيد واقتصرت الإشارة به إلى أعداء الدين وأعداء الرسول ﷺ ، ولم يشر إلى جماعة المسلمين بلفظ " أحزاب " قط ، ولكن أشير إليهم بلفظ " حزب " بصيغة المفرد ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَاتَّخَذُوا قَوْمًا يُمُونُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَسْعَوْنَ فِي مَنَاءِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحِهِ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ مَا يَلِيهِمْ فِيهَا رَيْبٌ وَاللَّهُ عَنْهُمْ وَرَاضٍ عَنْهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ وَلَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ وَلَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ ﴾ ^(٤) ، ومعنى ذلك أن المذهبية الإسلامية لا تنقسم إلا لحزب واحد فقط وهو حزب الله ، أما لفظ الأحزاب " بصيغة الجمع " فهو تعبير يتسع لجميع الفرق والنحل الخارجة عن جماعة المسلمين ^(٥) .

المطلب الثاني:

ورود لفظ حزب في السنة النبوية بدلالة الذم

يرى المعارضون أن لفظ " حزب " ورد في كثير من الأحاديث النبوية بدلالة نفيد الذم ^(٦) ، نذكر منها على سبيل المثال:

^(١) سورة ص ، آيات رقم (١١، ١٢، ١٣) .

^(٢) سورة غافر ، آية رقم (٢٠) .

^(٣) انظر العديد من الآيات القرآنية الواردة فيها لفظ حزب بدلالة نفيد الذم هاشم (١) ، ص ٩١ من هذه الدراسة .

^(٤) سورة المجادلة ، آية رقم (٢٢) .

^(٥) انظر في ذلك د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ . علم د/ صلاح الصاوي من مؤيدي مشروعية النظام الحزبي .

^(٦) لمزيد من الأحاديث النبوية الواردة فيها لفظ حزب بدلالة نفيد الذم انظر ص ٨٢ من هذه الدراسة .

الحديث الأول:

عن عبد الله بن أبي أوفى قال : دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب فقال: **اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزلزلهم** (١) .

الحديث الثاني:

عن إسماعيل مره يعقوب بن أوس ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: خطب رسول الله ﷺ فقال: **لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر وعده ، وهزم الأحزاب وحده** (٢) .

ويطلق المعارضون على الأحاديث النبوية الواردة بها لفظ " حزب " بدلالة " الذم " بقولهم: إن ورود لفظ " حزب " في السنة بدلالة " الذم " أيضاً يؤكد النهي للصريح الصادر من الخالق عز وجل ورسوله للأمة عن التحزب (٣) .

المطلب الثالث:

ورود لفظ حزب في التراث الإسلامي بدلالة الذم

ويضيف أنصار هذا الاتجاه دليلاً آخر يستندون عليه في تأكيد رأيهم وهو ما تركه لفظ " حزب " من أثر سئ في التراث الإسلامي ، مما أضفى على اللفظ واقعاً غير مستحب عند المسلمين للأسباب الآتية:

أولاً: يُذكّرهم بالموقف التاريخي للأحزاب التي تحالفت لمحاربة رسول الله ﷺ في غزوة الخندق ، التي سُمّيت أيضاً " بغزوة الأحزاب " (٤) .

ثانياً: تذكّرهم أيضاً بالأحداث الدموية التي شهدتها الخلافة الإسلامية في عهده الأخير بسبب الصراع على الخلافة ، إذ كان منشأ هذا الصراع ظاهرة التحزب والانقسام التي ابتليت

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، دار صادر للطباعة والنشر - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، المجلد الرابع ، ص ٣٥٥ ، ٣٨١ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ٤١٠ . وقد ورد الحديث بهذا لفظ آخر وألفاظ أخرى ولكنه بنفس المعنى فسي نيل الأوطار إذ جاء في حديث جابر أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قال: **لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أجز وعده ، ونصر وعده ، وهزم الأحزاب وحده** (٣) . انظر في ذلك نيل الأوطار شرح مفتي الأخير من الحديث سيد الأخيار للشوكلي (محمد بن علي بن محمد للشوكلي) ، المطبعة العثمانية المصرية ، بدون طبعة ، ١٣٥٧ هـ ، الجزء الخامس ، باب السعي بين الصفا والمروة ، حديث رقم (٤) ، ص ٥٩ .

(٣) انظر في ذات المعنى الشيخ / صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السلبية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٤) وانماً ولابداً يتذكر المؤمنون تلك الموقعة في أجمل أحبتهم فيكفرون الله ويحذونه على نصره عليه وحده ، وهزيمته للأحزاب وحده . في نفس هذا المعنى انظر د/ محمد عسارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ٩٧ .

بها الأمة الإسلامية ، وكانت بداية أعمال هذه الأحزاب قيامهم بقتل الخليفة عثمان بن عفان ؓ ثالث الخلفاء الراشدين ، فإنهم قد تحزّبوا ضد عثمان بن عفان ، وأبدوا معارضتهم الشديدة لسياسته ، فرموه بموء التدبير والانحراف عن الحق والميل إلى القبيلة وما إلى ذلك ، وقتلوه وسفكوا الدم الحرام ، ثم نصبوا علياً ؓ خليفة على المسلمين ، والذي نشطت في عهده المعارضة ، مثل معارضة أصحاب الجمل ومعارضة معاوية وأهل الشام ومعارضة الخوارج ، وهكذا قامت المعارضات وبدت الأحزاب السياسية تطالب ببعض الحقوق العادلة واقعياً أو حسب زعمها ، إلا أنها كلها باءت بالدمار والضياع^(١) .

ومن آثار هذا التحزب أن كل فريق يتعصب لموقفه ، ويجمع الأنصار لتأييده في دعواه معتقداً أنه على حق سالكاً سبيل القوة للوصول إلى ما يريد ، الأمر الذي أسفر عن تمزق كيان الأمة^(٢) .

ثالثاً: الملابسات السيئة التي لازمت النظام الحزبي في ظل التدخل الأجنبي في بلاد المسلمين ، حيث قامت تلك الأحزاب بدور الجلاوزة وأعوان الاستعمار ، وتاجرت بالبلاد في وقاحة تامة ، حتى جعلتها رهناً في أيدي أعداء الإسلام يتصرفون فيها كيفما شاءوا^(٣) .

^(١) وللمزيد من التفاصيل عن تلك الأحداث الدموية انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٦٥ .

^(٢) في نفس هذا المعنى انظر د/ محمد الشحلت الجندى ، معالم النظام السياسي في الإسلام ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٠ .

^(٣) انظر الشيخ / صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٨ . د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، الشورى وأثرها في الديمقراطية "دراسة مقارنة" ، منشورات المكتبة القجرية ، الطبعة الثانية ، بدون سنة نشر ، ص ٤٢٨ .

المبحث الثاني

التحزب يتعارض مع

صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

تمهيد وتقسيم:

يستدل المعارضون بدليل آخر فى رفضهم لشرعية النظام الحزبى بقولهم: إن التحزب يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

تعارض الحزبية مع صريح الآيات القرآنية .

المطلب الثانى:

تعارض الحزبية مع السنة النبوية .

المطلب الأول:

تعارض الحزبية مع صريح الآيات القرآنية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التحزب يخالف الآيات القرآنية التى تنهى عن التفرق وتحض على وحدة الجماعة ، ويذكر أنصار هذا الاتجاه تلك الآيات القرآنية :

١- قوله تعالى: ﴿ مَبِيعِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٣٢] وَنَ الَّذِينَ

تَرَفُّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿١﴾ .

٢- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَرَفُّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا أَسْتَوِينَ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ

ثُمَّ يَنْبَغَتْ لَهُمْ يَوْمَ كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٣٢] .

وجه الاستدلال فى هاتين الآيتين:

يرى هؤلاء المعارضون أن هاتين الآيتين صريحتان فى النهى عن الفرقة ، لأنها ليست

^(١) سورة قروم ، آيت رقم (٣١ ، ٣٢) .

^(٢) سورة الأنعام ، آية رقم (١٥٩) .

من صفات المؤمنين بل هي من صفات المشركين ^(١) ، ولقد سَوَتْ هاتان الآيتان بين تفرق المسلمين إلى شيع وبين الشرك بالله وهي خطيئة لا تغفر ، وعليه ينبغي على المؤمنين أن يستقيموا على النهج القويم وعدم الانقسام إلى جماعات أو أحزاب ^(٢) .

٣- قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَرَوْهُ غَيْرَ عِلَّيْنِ الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَلْقَمًا شَيْعًا يَسْتَضِيعُ ظَافِقَةً مِنْهُمْ بِذُخْمِ آبَائِهِمْ وَبِسُخْمِهِمْ يَسَاءَ لَهُمْ كَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) .

وجه الاستدلال في هذه الآية الكريمة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن تفرق الأمة خطة فرعونية ، فقد تمكن فرعون بهذا الأسلوب من اضطهاد قومه واستعبادهم ، فقد جعل قومه شيعاً تتقاتل في سبيل حزبيتهما وبذلك فقدوا قوتهم ولبيدهم عن الصالح العام كما تتبونا الآية الكريمة بذلك ^(٤) .

٤- هذا بالإضافة للكثير من الآيات القرآنية الصريحة التي تحت على عدم التفرق بين أبناء الأمة الإسلامية وتحض على وحدة الجماعة ^(٥) .

مثل قوله تعالى:

أ - ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْمَرٍ إِخْوَانًا وَكَانَتْ عَلَى شَفَا حَقَرٍ مِنَ النَّارِ تَنْالُكُمْ ثُمَّ كَانَ لِكُلِّ إِحْزَابٍ مِنَ اللَّهِ لَعْنٌ آتَيْنَاهُ لَعْنَهُمْ تَحْتُمُونُ ﴾ ^(٦) .

ب- ﴿ إِنْ يَدْرَأْكُمْ أُمَّةٌ وَاجِدَةً وَأَنَا رِبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ ^(٧) .

ج- ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَاسْمُوهُ وَلَا تَنَازَعُوا تَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٨) .

^(١) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المارغوثي ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

^(٢) انظر في ذلك د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة نكتواء منشورة ، القاهرة للإعلان العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٩ .

^(٣) سورة القصص ، آية رقم (٤) .

^(٤) انظر في ذلك بصرف د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٠ . أ/ بكر بن عبد الله أبو زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

^(٥) وللمزيد من الآيات القرآنية في هذا الصدد انظر أ/ بكر بن عبد الله أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ : ١٣٢ ، إذ استدل بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاُفْتَقَلُوا بِحُجُمٍ مَا كَانَهُمُ الْبَيْنَاتِ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٥) . د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٠ . طناً بأن د/ صالح حسن سميع من أنصار الاتجاه الثنائي المؤيد لشرعية النظام الحزبي .

^(٦) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٣) .

^(٧) سورة الأنبياء ، آية رقم (٩٢) .

^(٨) سورة الأنفال ، آية رقم (٤٦) .

وجه الاستدلال في هذه الآيات:

يقول المعارضون إن هذه الآيات الكريمة صريحة في النهي عن الفرقة والحث على وحدة الجماعة ، إذ جاءت آيتا آل عمران والأنفال بالنهي صراحةً في قوله تعالى : " ولا تفرقوا " وفي قوله تعالى : " ولا تتزاعوا " ، أما آية الأنبياء ففيها أمر في قوله تعالى : " فاعيدون " ، ومعنى ذلك أن هذه الآيات تحمل تحذيراً للمسلمين من جميع أنواع الاختلافات وتوجب على الأمة الإسلامية عدم التفرق والتمسك بوحدة الجماعة ، وحيث إن النظام الإسلامي نظام واحد لا يتعدد ولا يتجزأ ، فينبغي على المسلمين أن يكونوا حزباً واحداً ، وهو حزب الله (١) .

المطلب الثاني:

تعارض الحزبية مع السنة النبوية

كما يستند المعارضون في إنكارهم لشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية إلى أن رسول الله ﷺ " قد حذر أمته من الفرقة والاختلاف أشد التحذير ، وأخبرهم أن لاختلاف الأمم المسابقة وافترقهم كان المسبب الأسف في هلاكهم ، وبه استحقوا العذاب في الدنيا والآخرة " (٢) ، مستلئين على ذلك بالأحاديث الآتية:

الحديث الأول:

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : **« إن الله لا يجمع أمتي لو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار »** (٣) .

(١) انظر في ذلك بتصرف إلى كل من: أبو بكر بن عبد الله أبو زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ . الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٥ . د/ عاصم أحمد عجيلة ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٨٦ . الشيخ/ سيد قطب ، معالم في الطريق ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ . د/ زين كامل الخويسكي ، دلالات اللهم عند الأصوليين ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٧ .

(٢) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . أبو بكر بن عبد الله أبو زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٣) صحيح الترمذي بشرح (الإمام/ أبي بكر بن العربي المكي) ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٤ ، الجزء التاسع ، باب القسطن ، ص ١١ . ورد أيضاً بسنن الترمذي وهو الجامع الصحيح للإمام/ الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، صححه عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة . الجزء الثالث باب لزوم الجماعة ، حديث رقم (٢٢٥٥) ، ص ٣١٥ . وانظر أيضاً حديث رقم (٢٢٥٦) بذات المرجع والجزء ، ص ٣١٦ عن اختلاف السند عن ابن عباس عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ : **« يد الله مع الجماعة »**

الحديث الثاني:

عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ نُسَبُّ الْإِنْسَانَ كَنُتِبَ الْغَنَمُ ، يأخذ الشَّاهَ الْقَاصِيَةَ وَالنَّاحِيَةَ ، فَيَأْكُمُ وَالشَّعَابَ وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْمَسْجِدِ ﷺ»^(١) .

الحديث الثالث:

عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَفَارِقَ الْجَمَاعَةَ شَيْراً فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ عَنْ عُنُقِهِ ﷺ»^(٢) .

الحديث الرابع:

عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لَنْ يَنْبَنِيَ إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَإِنْ أُمْتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ ﷺ»^(٣) .

وجه الاستدلال في هذه الأحاديث:

استند أنصار هذا الاتجاه إلى الأحاديث السابقة وغيرها في إنكار شرعية النظام الحزبي ورفض تطبيقه في المجتمعات الإسلامية^(٤) تأسيساً على أن ما ورد بتلك الأحاديث يعد أمراً صريحاً من رسول الله ﷺ بلزوم الجماعة ، ونهى صريح عن الفرقة والاختلاف وتحذير ووعيد بمحنة الجاهلية لمن فارق الجماعة ، حيث إن الأحاديث السابقة تؤكد أن الفرقة والاختلاف يؤديان إلى هلاك الأمة وضياعها .

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الخامس ، ص ٣٣٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) انظر سنن بن ماجه للقرطبي الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، حقق نصوه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر عيسى السباعي الطبعة وشركاه ، بدون سنة نشر ، الجزء الثاني ، كتاب الفتن ، باب افتراق الأمة ، حديث رقم (٣٩٩٣) ، ص ١٣٢٢ . وانظر أيضاً ذات المراجع ، الحديث رقم (٣٩٩١ ، ٣٩٩٢) بسند آخر والفاظ أخرى . وفي ذات المعنى انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ . حيث ورد الحديث بالفاظ أخرى وبسند آخر ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَفْتَرِقَ أُمْتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﷺ» .

(٤) وللمزيد من تلك الأحاديث النبوية التي تصح من التفريق وتدعو إلى الجماعة انظر بتصرف الشيخ/ صلي الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٩ : ٤٧ / بكر بن عبد الله أبو زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

المبحث الثالث

تعارض الحزبية السياسية مع

فلسفة النظام الإسلامي

تمهيد وتقسيم:

يسرى المعارضون أن مفهوم الحزبية والأحزاب السياسية تتعارض مع فلسفة النظام الإسلامي ، فالإسلام لا يقبل الولاء لغيره ، ولا يسمح بتحالف البعض دون البعض ، أضف إلى ذلك أن قواعد الإسلامية تغنى عن مزايا الحزبية السياسية .

وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى لمطالب التالية:

المطلب الأول:

من حيث الولاء والبراء .

المطلب الثاني:

لا حلف في الإسلام .

المطلب الثالث:

قواعد النظام الإسلامي تغنى عن مزايا الحزبية السياسية .

المطلب الأول:

من حيث الولاء والبراء

يقول أنصار هذا الاتجاه: إن التجمع الإنساني قبل الإسلام كان يقوم على عدة روابط ، مثل: رابطة الجنس أو القبيلة أو العنصر ، ثم جاء الإسلام ليورد الإنسان إلى الحقيقة الكبرى التى تربط الجنس البشرى كله بخالقه ، وترفض مبدأ التفرقة العنصرية ، وتجعل من أصل العقيدة الإيمانية الأساس والمركز الذى يقوم عليه التجمع الإنسانى ^(١) .

^(١) انظر بتصرف د/ مكي عهده سعيد - الساسة السياسية في المجتمع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ . وانظر كذلك في ذات المعنى د/ صلاح الصاوى ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ . الشيخ / سيد قطب ، هذا الدين ، دار الشروق ، الطبعة الخامسة عشر ، ١٩٩٣ ، ص ٨٧ ، إذ يقول: وجاء الإسلام ليرد الناس يتجمعون على أسرة النسب ،

وهم بعقيدتهم الإيمانية لا يتبعون أحداً سوى الله ، وهم بإخوتهم معتمسون بحبل الله ، ومن ثم لا يتحزبون لحزب سوى ذلك الذى وصفه الله لهم بقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ جُزْءُ اللَّهِ ﴾ (١). وقد أشار الله تعالى إلى هذه الروابط الوثيقة بين المؤمنين بقوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢). وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَتْلُوا بِإِخْوَانِهِمْ وَأَتْلُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (٣).

يستدل الشيخ صفى الرحمن المباركفورى بهذه الآيات على أن العلاقة أو الأخوة الإسلامية هى أساس الولاء والبراء فى الإسلام ، فالمسلم ولئى المسلم ، سواء عرفه أو لم يعرفه ، بل ولو كان أحدهم فى المشرق والآخر فى المغرب (٤).

كما أن رسول الله ﷺ قد أشار إلى هذه العلاقة الإيمانية التى تربط المؤمنين بعضهم ببعض فى كثير من الأحاديث نذكر منها:

١- أن أبى موسى الأشعرى قال: قال رسول الله ﷺ : ﴿ المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ﴾ (٥).

٢- عن النعمان بن بشير يقول: قال رسول الله ﷺ : ﴿ ترى المؤمنين فى تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ﴾ (٦).

أو يتجمعون على أصرة الجنس ، أو يتجمعون على أصرة الأرض وكلها عصبية لا علاقة لها بجوهر الإنسان إنما هى أعراض طارئة على جوهر الإنسان الكريم .

(١) انظر د/ صبحى عوده سعيد ، السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم (٧١) .

(٣) سورة الحجرات ، آية رقم (١٠). وللمزيد من الآيات القرآنية التى توضح العلاقة الإيمانية بين المؤمنين بعضهم ببعض والتى تذكرها أنصار الاتجاه الأول . انظر الشيخ / صفى الرحمن المباركفورى ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٤) انظر الشيخ / صفى الرحمن المباركفورى ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٥) انظر مسند الإمام / أحمد بن حنبل ، المرجع السابق ، المجلد الرابع ، ص ٤٠٥ . وانظر أيضاً فى ذات المرجع وذات الجزء ، ص ٤٠٤ ، الحديث ينفق بعض الألفاظ مثل: ﴿ المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ﴾ ومثل الجليس الصالح مثل العطار إن لم يصدك من طرفة عين عطفك من ريعه ، ومثل الجليس السوء مثل الكبر إن لم يحررك ناك من شوره ﴾ . انظر صحيح البخارى بشرح الكرمالى (صحيح الدين يحيى بن شرف بن مرى بن حسن بن حسين المعروف بالثوى) ، المطبعة البهية المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٣ ، الجزء الحادى والعشرون ، كتاب المظالم ، باب نصر المظلوم ، والحديث رقم (٢٢٨٣) ، ص ١٩ بإضافة - وشك بين أصابعه - .

(٦) انظر صحيح البخارى بشرح الكرمالى للثوى ، مرجع سابق ، الجزء الحادى والعشرون ، كتاب الأدب ، باب رحمة البهائم . حديث رقم (٥٦٤١) ، ص ١٧١ ، مسند الإمام / أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ٢٧٠ . وقد ورد أيضاً بذات المسند ولكن بألفاظ أخرى ، ص ٢٧١ .

ويؤكد الشيخ صفى الرحمن المباركفوري رفضه للحزبية السياسية بقوله: 'إن الحزب إما أن يجعل الإسلام أساس الولاء والبراء ، أو يجعل أمراً آخر غيره ، فإن جعل الإسلام هو الأساس فإن الإسلام لا يحتاج إلى إقامة حزب آخر ، أو تنظيم جماعة أخرى ، بل هو نفسه يكفى لذلك ، وإن جعل أساسها أمراً آخر غير الإسلام فإن هذا الأمر فى معظم أحواله لا يخلو من أن يكون من أمور الجاهلية مثل: العنصر والقبيلة واللغة والوطن وغيرها' (١) .

ويضيف إلى ما تقدم أن الأحزاب مهما حاولت التظاهر بمظهر عدم الانحياز فى خلافات عقائدية أو فقهية إلا أنها حين تتسلم زمام الحكم وتتصرف فى الأمور تظهر فى مظهر الطائفية ، وتختار سياسة التطرف والانحياز إلى العقيدة والفقهاء المتبع عندها (٢) . ولذلك ينتهى أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة التخلص من النظام الحزبى الذى يُدْسن نظام الحكومة بأنواع من العصبية الجاهلية (٣) .

المطلب الثانى:

لا حلف فى الإسلام

يقول أنصار هذا الاتجاه لا حلف فى الإسلام وكفى بعقد الإسلام حلفاً ، وعلى ذلك لا يجوز أن يتحالف بعض المسلمين من دون بعضهم الآخر ، وقد بين نبي الله ﷺ ذلك وقال: « لا حلف فى الإسلام » أى لا تحالف فى الإسلام ، فالإسلام مبني على الوحدةانية فالرب الخالق المعبود واحد ، والرسول واحد ، والقبلة واحدة ، والحق واحد ، ولذلك فالمسلمون حزب واحد (٤) ، وهذا ما يؤكد قوله تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ قَوْمًا يَبُوءُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحِهِمْ وَمَنْ يَتَّبِعْهُمْ فَهُوَ مِنْهُمْ فَلَا جُنْدَ إِلَّا جُنْدُ اللَّهِ وَمَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِمْ وَمَنْ يَقْنُتْ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ زُجْرَةً رَبِّهِ لَكُنْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ (٥) ، ويفهم من هذا أن المؤمن ينبغي ألا ينتمى فى حياته إلى أى حزب سوى " حزب الله " ، ولا يدين لأى حزب بالولاء والطاعة غير " حزب

(١) ومن أقوالهم أيضاً: " إن وجود أحزاب داخل الدولة الإسلامية يقسم ولاء الفرد بين حزبه الذى ينتمى إليه ، ودولته التى يلعبها على السمع والطاعة والفتوة والمعونة " . انظر فى هذا رأى د/ يوسف القرضاوى ، من فقه الدولة فى الإسلام ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٦ . علماً بأن د/ يوسف القرضاوى من أنصار الاتجاه الثنائى للمزيد لشرعية للنظام الحزبى . وانظر كذلك الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٦ . - د/ صلاح الصاوى ، التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية ، مرجع سبق ، ص ٤٤ .

(٢) راجع الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) انظر الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، تكوين المصنوع الإسلامى ، مرجع سبق ، ص ٥٨ .

(٤) انظر أ/ بكر بن عبد الله أبو زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥) سورة المجادلة ، آية رقم (٢٢) .

الله " ، ولا يعترف بأنصار يتجمع معهم غير أنصار الله ^(١) ، وهذا الحزب - حزب الله - من المنظور الإلهي والمفهوم الإيماني متباعد في مبناه ومعناه عن أحزاب أهل الأرض والطين ممن يقيمون أحزابهم على غير هدى من شرع الله ودينه ^(٢) . وتأسيساً على ذلك انتهى أنصار الاتجاه الأول إلى أن الحزبية غير شرعية ، لأن الأمة الإسلامية كلها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بحزب واحد وهو " الإسلام " وكل ما عداه خيانة وخروج عن الصف وتمزيق للوحدة الإسلامية ^(٣) .

المطلب الثالث:

قواعد النظام الإسلامي تغني عن مزايا الحزبية السياسية

كما يرى المعارضون عدم ضرورة الاستعانة بنظام الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية ، حيث إن الإسلام ليس نظاماً توجيهياً ولكنه دين يدفع المؤمن للإيمان بالله أولاً ، والخشية منه ثانياً ، لذا فإن المؤمنين ليسوا في حاجة إلى قواعد وضعية أخرى يتبعونها حتى يصلح حالهم ويكتفيهم ما في الإسلام من قواعد أهمها: قاعدة الشورى وقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعرض أنصار هذا الاتجاه هاتين القاعدتين كالتالي:

أولاً: قاعدة الشورى:

يقول المعارضون إن الحكم في الدولة الإسلامية يجب أن يقوم على أساس مبدأ الشورى وهذا المبدأ قرره القرآن الكريم وطبقه الرسول الكريم ﷺ طوال حياته مع أصحابه ، مثل: قوله تعالى: ﴿ قِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتُمْ أَفْغَافًا غَلِيظَ اللَّغْلِ لَنَنْفُضُوا مِن حَوَالِكُمْ ثَائِقَ الْعُنَاقِ وَأَسْتَفْزِرُ لَهُمْ وُشَاوَهُمْ فِيمَ الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ^(٥) .

^(١) د/ صبحي عبده سعيد ، السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ . وفي نفس هذا المعنى انظر أيضاً د/ مصطفى كمال وصفي ، ليس المسلمون يميناً ويساراً ، مقال سابق ، ص ١٣٣ ، إذ يقول: " إن النظام الإسلامي هو نظام مذهب يقوم على سيادة عقيدة واحدة لا منازع لها ، فإن توافقه يتطلب ربط الأمة بالإيمان ومنع أسباب الخلاف في العقيدة " .

^(٢) انظر د/ صبحي عبده سعيد ، السكينة السلبية في المجتمع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

^(٣) انظر أ/ سعد جمعة ، الله أو المال ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

^(٤) سورة آل عمران ، آية رقم (١٥٩) .

^(٥) سورة قشورى ، آية رقم (٣٨) .

فالشورى ليست إلا مبدأً يوجب على الصفوة المختارة من أبناء الأمة اختيار ولى الأمر الصالح المناسب لطروفيها ، وهو " القوى الأمين " الذى ينهض بمهام سياسة الدولة وشؤونها تحقيقاً للمصلحة العامة ، ومن هنا فإن مبدأ الشورى بعد ضرباً من ضروب المشاركة السياسية ينهض بها ذو الرأى مع ولى الأمر فى اتخاذ القرارات المهمة مما يحول دون الاستبداد بالرأى .

ومعنى ذلك أن تطبيق نظام الشورى فى المجتمعات الإسلامية بغنى عن مميزات الحزبية السياسية ولتى يقال عنها أنها تكفل حرية الرأى وعدم الاستبداد ، ويؤكد المعارضون رأيهم بقولهم : إن المجتمع الإسلامى الأول كان يقوم على الرأى والرأى الآخر دون وجود أى منظمات تعبر عن المعارضة المنظمة ، مما يكشف بجلاء أن المعارضة المنظمة ليست من لسزوم النظام الإسلامى وإنما الشورى هى الأساس الذى يقوم عليه النظام الإسلامى ^(١) . والدليل على ذلك أن المعارضة الفردية فى المجتمع الإسلامى الأول حققت مالم تستطع أن تحققه الأحزاب السياسية اليوم فلا داعى إذن أن يتكلم أصحاب رأى واحد فى جماعة واحدة وحزب واحد ^(٢) . ويتساءل أخيراً أنصار هذا الاتجاه عن جدوى تطبيق نظام الأحزاب السياسية فى المجتمعات الإسلامية ويقولون : " إن الإسلام والمسلمين لم يستفيدوا شيئاً من تطبيق هذا النظام ولم يأت هؤلاء المعارضون السياسيون بشئ يحمى فى حق الأمة الإسلامية . وبذلك يختتم أنصار هذا الاتجاه رأيهم بقولهم : إن الأحزاب السياسية لا تقيد الإسلام ولا المسلمين وهى ظاهرة لا تتفق وقواعد الشرع الحكيم " ^(٣) .

ثانياً: قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٤):

لا جدال فى أن قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم القواعد الإسلامية

^(١) فى نفس هذا المعنى انظر الإمام/ أبو الأعلى المودودى ، تكوين الدستور الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ . وانظر د/ مصطفى عبيد سعيد ، السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ . ولى نفس هذا المعنى انظر د/ عاصم أحمد عجيلة ، النظام السياسية ، مرجع سابق ، ص ٧٥ ، إذ يقول : " نحن من أصحاب هذا الاتجاه سيما فى البلاد الإسلامية التى تجمع شعوبها عرقية واحدة تجعلهم فى غنى عن نظام الأحزاب السياسية وأقوله ، هذه العقيدة التى كونت مهم أخذ بغيراطورية عرفها التاريخ بدون أحزاب " .

^(٢) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

^(٣) انظر بتصرف للشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

^(٤) إن المقصود بالأمر بالمعروف هو : الترغيب فى كل ما ينبغي قوله أو فعله طبقاً للتصويرة الشرعية الإسلامية . والنهى عن المنكر هو : الترغيب فى ترك ما ينبغي تركه أو تغيير ما ينبغي تركه طبقاً للتصويرة الشرعية الإسلامية . انظر فى ذلك د/ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا القانونية ، المختار الإسلامى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٧ ، ص ١٧ . د/ محمد سليم العوا ، النظام السياسى للدولة الإسلامية ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ . وما بعدها . / جمال البنا ، تفسير حديث من رأى منكم منكراً فليغيره ، دار الفكر الإسلامى ، بدون طبعة ، ١٩٨٨ ، ص ٩٣ .

التي تقوم عليها الأمة وهي جزء لا يتجزأ من كيانها بحيث يصعب تصور الأمة الإسلامية بدون تطبيق هذه القاعدة . فيموجب هذه القاعدة يتم إرساء الدعائم الإسلامية والحفاظ على القيم ، وهي تعطى الحق لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي ، بل وتقرض عليه قول الحق والدفاع عنه وعن كل ما هو خير ، وكذلك بنى ما فى وسعه فى منع المنكر والصرب على يد الباطل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً^(١) . وقد وضح الخالق عز وجل بجلاء أهمية هذه القاعدة فى كثير من الآيات القرآنية نذكر منها:

١- قوله تعالى: ﴿ وَأَتَذَكَّرُ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٢) .

٢- قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَتَّبِعُونَ صِلَةَ اللَّهِ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(٣) .

٣- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ إِنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْفُسُوقِ عَلَيْهِمْ أَعْيُنٌ مَصْفُوحَةٌ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٤) .

كما أكد الرسول ﷺ أهمية هذه القاعدة فى العديد من الأحاديث النبوية مثل:

١- عن حذيفة بن اليمان عن النبى ﷺ أنه قال: «والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف وتنتهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»^(٥) .

^(١) انظر فى ذلك كل من الإمام/ أبو الأعلى المودودى ، الحكومة الإسلامية ، الناشر المحضر الإسلامى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص٢٣١ . أم جمال البنا ، تفسير حديث من رأى منكم منكراً فليغيره ، مرجع سابق ، ص٧ وما بعدها . د/ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا القانونية ، مرجع سابق ، ص١٧ ، إذ يقول: " قد أوجب الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقوم الجماعة على الخير ويشأ الأفراد على الفضائل ونقل المعاصى والجرائم ، فالحكومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك للجماعات والأفراد ، وبذلك يستقر الخير والمعروف بين الجماعة ويقضى على الفساد والمنكر بتمام الجميع على البر والتقوى " .

^(٢) -سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

^(٣) -سورة التوبة ، آية رقم (٧١) .

^(٤) -سورة لقمان ، آية رقم (١٧) ، وللمزيد من الألفاظ القرآنية التي تقرر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر أم جمال البنا ، تفسير حديث من رأى منكم منكراً فليغيره ، مرجع سابق ، ص٢٢ : ٢٨ .

^(٥) انظر رياض الصالحين للذوى (الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي) تحقيق أم رسول محمد رمضان ، دار الكتب العربى ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص١٠٣ . وانظر كذلك عن الترمذى . مرجع سابق ، أبواب الفتن ، الجزء الثالث ، حديث رقم (٢٢٦٥) ، ص٣١٨ . حيث ورد الحديث بذات السند مع اختلاف فى بعض اللفاظ (يدعونه فلا يستجيب لكم) .

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكراً منكم منكرأ فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» (١) .

ولذا فإن أنصار هذا الاتجاه يرون أن هذه القاعدة تعد بمثابة الوسيلة الشرعية التي تضمن للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة لإثراء المجتمع ومقاومة الانحرافات التي تؤدي إلى تدهوره . أي أن هذه القاعدة بلغة العصر تقوم بإصلاح المجتمع وتحقيق الديمقراطية (٢) ، لذلك فإن الأمة الإسلامية بتطبيقها قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تصبح في غنى عن النظام الحزبي ، وإن المتتبع للتاريخ الإسلامي يجد أن الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية وجدت وانتشرت في المجتمعات الإسلامية في الوقت الذي أعمل فيه الإصلاح في المجتمع الإسلامي وذلك بتجاهل تطبيق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أي أن وجود الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية كان نتيجة طبيعية لعدم تطبيق تلك القاعدة ، وإذا قامت المجتمعات الإسلامية بتطبيق هذه القاعدة تصبح في غنى عن هذا النظام الوضعي (٣) .

(١) انظر رياض الصالحين للسنوي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٠ . صحيح الترمذي للمسالك ، مرجع سابق ، الجزء التاسع . وللمزيد من الأحاديث النبوية التي تبين هذه القاعدة انظر / جمال الدين ، تفسير حديث من رأى منكراً منكم منكرأ فليغيره ، مرجع سابق ، ص ٢٩ : ٣٨ .

(٢) انظر / جمال الدين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ : ١٢٨ . الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، إذ يقول: "إن قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمنح حرية إبداء الرأي والفقد والمعارضة " .

(٣) انظر في ذلك / محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

المبحث الرابع

عدم شرعية الوسيلة والهدف فى الأحزاب السياسية

تمهيد وتقسيم:

وأخيراً يستدل المعارضون لشرعية النظام الحزبى بدليل أخير وهو عدم شرعية الوسيلة والهدف فى الأحزاب السياسية ، ومن ثم لا يجوز تطبيقها فى المجتمع الإسلامى .

وعلى ذلك يُقَسَّمُ هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

عدم شرعية الوسيلة .

المطلب الثانى:

عدم شرعية الهدف .

المطلب الأول:

عدم شرعية الوسيلة

يزعم أنصار هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية فى سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها - وهو الوصول إلى مقاليد الحكم - فى الأغلب ، قد تستخدم الكثير من الوسائل المحرمة والمكروهة فى الإسلام ، ومن أهم هذه الوسائل التى تستخدمها الأحزاب السياسية " الحملات الانتخابية " وفى تلك الانتخابات يتضح بجلاء مبدأ عدم شرعية تنافس المرشحين ^(١) .

ففى هذه الفترة يحاول كل مرشح وكل حزب بما أوتى من مواهب وقدرات أن يتغلب على السلطة ويزعجها من أيدى القائمين عليها ، وفى المقابل يحاول الحزب الحاكم ألا يفلت منه زمام الحكم بأية حال ^(٢) ، ولا يخفى على أى مسلم أن الوسائل التى تستخدمها الأحزاب السياسية أثناء الحملة الانتخابية منتهى عنها فى الشريعة الإسلامية ، ومحرمة بصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية " فيما يراه أصحاب هذا الاتجاه " .

وسوف نعرضها على النحو التالى:

^(١) انظر د/ صلاح الصاوى ، التحدية السياسية فى الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

^(٢) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

أولاً: ليس من الإسلام تركية النفس.

المقصود بتركية النفس: مدح الرجل نفسه ، وذلك ببيان مناقبه وفضائله التي يتحلى بها وقد تكون تلك المحاسن فيه وقد يدعى ما ليس فيه ، وذلك كله بغرض اختياره من قبل الناخبين ^(١) .

وقد أكدت الشريعة الإسلامية حرمة تركية النفس في كثير من الآيات القرآنية نذكر منها: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بِاللَّهِ يَزْكِي مَنْ يَفْعَلْ وَلَا يَعْلَمُونَ فَتِيلًا ۖ ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّغَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعٌ مُفْعِلٌ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَصْأَحَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِلَّةٌ فِيهَا بَعَلُونَ أَمْهَاتِكُمْ فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ۖ ﴾ ^(٣) . وقد نقلت لنا السنة المطهرة عن الرسول ﷺ أنه لم يسمح للرجل أن يمدح غيره في وجهه فضلاً عن أن يمدح نفسه ، لذلك حرم رسول الله ﷺ على المسلم مدح الآخرين ، يذكر عن عبد الرحمن بن بكرة عن أبيه قال: لثنى رجل على رجل عند النبي ﷺ فقال: **هلا وبك** قطعت عنق أخيك ثلاثاً من كان منكم مادحاً لا محالة فليقل أحسب فلاناً والله حسيبه ولا أركى على الله أحداً إن كان يعلم **هـ** ^(٤) .

ثانياً: ليس من الإسلام طعن المسلم لأخيه المسلم.

ومن الوسائل التي تستخدمها أيضاً الأحزاب السياسية في الحملة الانتخابية " الطعن " في أعضاء الأحزاب الأخرى ، وطعن المرشح في منافسيه يكون ببيان وإبراز عيوبهم للناخبين ، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر مكروه في الإسلام ، فالطعن إن كان حقيقياً في المنافس فالإسلام حينئذ يده من " الغيبة " ، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(٥) . وإن كان الطعن كذباً فذلك هو " البهتان " ، وهو بلا شك أشد من الأول وفيه إثم مبين ^(٦) ،

^(١) انظر الشيخ / صلى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

^(٢) سورة النساء ، آية رقم (٤٩) .

^(٣) سورة النجم ، آية رقم (٣٢) .

^(٤) صحيح البخاري يشرح للكرمانى ، مرجع سابق ، الجزء الثانى والشرعون ، كتاب الأدب ، باب " ما جاء في قول الرجل وبك " حديث رقم (٥٧٨٦) ، ص ٢٩ . وللوقت على مزيد من الأحاديث النبوية التي تنهى عن تركية النفس ، انظر الشيخ / صلى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، ٥٢ .

^(٥) سورة الحجرات ، آية رقم (١٢) .

^(٦) انظر بصرف الشيخ / صلى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

مصدقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ وَبُغْيًا مَا اتَّخَذُوا فِيكُمْ حَتْمًا وَلَا حَسَمًا﴾ (١).

ثالثاً: ليس من الإسلام التنازع بالألقاب.

يقول أنصار هذا الاتجاه إن الحملات الانتخابية تحوى فى الأغلب وسيلة التنازع بالألقاب ، وهى سمة من سمات العصر الجاهلى التى نهى عنها الخالق عز وجل ، ويرجع هذا النهى لما تحمله هذه الوسيلة من أمور محرمة فى الإسلام مثل رمى الآخرين بالسطحية وضيق الأفق ، وعدم الوفاء بالوعد وغيرها من الأمور غير المستحبة فى الإسلام (٢) ، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَعْزِفُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَبْعَاءُ مِّنْ لِّبَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَلَوُذُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْألقابِ بِلَسَانٍ فَسُوءٍ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن يَفْعَلْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٣).

وهذا ما قرره أيضاً رسول الله ﷺ : فى الحديث الشريف: عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بِاللَّعَانِ وَلَا الطَّعَانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبُذِيِّ» (٤).

رابعاً: ليس من الإسلام التجسس وتتبع عورات المسلمين.

من المعهود فى الحملات الانتخابية أن الأحزاب السياسية يتجسس بعضها على بعض ويتتبع كل حزب عورات أعضاء الحزب الآخر ، وذلك كله بغرض أن يظهر الحزب أمام هيئة الناخبين فى صورة الحزب الأقوى والأكثر قدرة على تمثيلهم ومما لا شك فيه أن هذه الوسائل محرمة فى الإسلام ، كما أكدت الآية السالف ذكرها .

وكذلك نهى رسول الله ﷺ عن تتبع عورات المسلمين فى الحديث الشريف: عن ابن بركة الأسلمى قال: «نَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّىٰ أَسْمَعَ الْعَوَاتِقَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ مِنِّى أَمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ لَا تَغْتَابُوا عَوْرَاتِهِمْ فَإِنَّهُنَّ مِنْ يَتَّبِعُ عَوْرَةَ أَخِيهِ يَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّىٰ يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ» (٥) .

(١) سورة الأحزاب ، آية رقم (٥٨) .

(٢) انظر فى ذات المعنى / بكر بن عبد الله بن زيد ، حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ . الشيخ / صفى الرحمن المباركفورى ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٣) سورة الحجرات ، آية رقم (١١) .

(٤) انظر مسند الإمام / أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ١٦٦ . وقد ورد الحديث بذات السند ولكن بألفاظ أخرى مثل: " لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِطَعَانٍ وَلَا لَهْمَانٍ وَلَا الْفَاحِشِ الْبُذِيِّ " . انظر ذات المرجع والجزء ، ص ٤٠٥ .

(٥) مسند الإمام / أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٤٢١ ، ونكر أيضاً فى ص ٤٢٤ .

وينتهى المعارضون إلى أن مبدأ شرعية الوسيلة غالباً ما يغيب عن نظام الأحزاب السياسية، بعبارة أخرى إن معظم أعضاء هذه الأحزاب لا يعينهم ما إذا كانت الوسيلة شرعية أم غير شرعية، ولكن المهم الذي تجند له الأحزاب السياسية كل طاقاتها هو هل الوسيلة ستبقى بالحزب إلى السلطة أم لا ؟

ويقولون إن هذا هو حال كل من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة فكل منهما يعمل لتحقيق صالح الحزب في المقام الأول وتغليب مصلحته، ولو كان على حساب المصلحة العامة للشعب^(١).

١- فبالنسبة للحزب الحاكم - وهو المسيطر على السلطة - فهو يستخدم من الوسائل ما يمكنه من التثبيت بالسلطة و يضع من العوائق والقيود ما يمنع وصول أى حزب آخر معارض إلى السلطة، وهو في سبيله إلى ذلك لا يدخر وسعاً في تضليل الشعب وتمويه الحقائق، وإلباس الأخطاء الفاحشة لباس الحق والصواب^(٢).

٢- أما إذا كان الحزب من الأحزاب المعارضة فهو أيضاً لا يدخر وسعاً ولا يألوا جهداً في الاقتراء على الحزب الحاكم وتشويه سمعته، والهجوم على كل نشاط يتولاه. فهو قد يمارس المعارضة لمجرد المعارضة قاصداً تعطيل المشروعات بهدف إحراج الحكومة لإسقاطها طمعاً في الوصول للحكم^(٣)، والطامة الكبرى أنه عندما نقف أحزاب المعارضة الأُسَل في الوصول إلى الحكم عن طريق صناديق الانتخاب، فإنها قد تتسبب في جرائم تعرض بها الأمة إلى الهلاك مثل تأمرها مع أعداء الإسلام. أو تخلق حساسية مزعجة في نفوس طبقة من الشعب حول قضية من القضايا لا يكون لها أى أساس من الصحة، ثم تثير النقمة في تلك الطبقة، وتبج فيها كوامن من العصبية الجاهلية حتى يثوروا في وجوه الحكام^(٤).

(١) ننظر في ذلك كل من د/ محمد لشحت الجندى، معالم النظام السياسى فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٢١. الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى، الأحزاب السياسية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٢. د/ عاصم أحمد عجيلة، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٧٤. د/ محمد الجبى، الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٢) ننظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى، الأحزاب السياسية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) فى نفس هذا المعنى انظر د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الثورى وأثرها فى الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤) ننظر الشيخ / صفى الرحمن المباركفورى، الأحزاب السياسية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٣٠. وفى نفس هذا المعنى د/ عاصم أحمد عجيلة، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٧٤، إذ يقول إن: "الأحزاب تتكلم طرقاً شتى فى سبيل التعمية على الراى العام وتشويهه، ولذلك فهى لا تتحيز مرآة صادقة تمكن بصديق اتجاهاته وأحاسيسه وميوله".

عدم شرعية الهدف

لما كان الهدف الرئيسي للأحزاب المعارضة هو الوصول للحكم ، رأى أصحاب هذا الاتجاه أن هذا الهدف غير شرعى للأسباب الآتية:

١- لا شك في أن الهدف من الأحزاب هو الوصول إلى مقاليد الحكم في البلاد ، لذلك فهي تعمل جاهدة على سلب سلطة الحاكم منه ، وما يستتبع ذلك من التنازع على الإمارة وما في ذلك أيضاً من الخروج على طاعة الأمير ، ومما لا شك فيه أن تلك الأمور محرمة في الشريعة الإسلامية ومنهى عنها بصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ^(١) .

ومثال ذلك من الآيات القرآنية التي تحت على طاعة الأمير:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ^(٢) .

ومن الأحاديث النبوية التي تحت على طاعة الأمير:

أ- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصى أميرى فقد عصانى» ^(٣) .

ب- عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا السمع والطاعة على المرء فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» ^(٤) .

^(١) انظر في ذات هذا المعنى الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
^(٢) سورة النساء ، آية رقم (٥٩) .

^(٣) مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٠ . وقد ورد الحديث بسنده ولكن بالفاظ أخرى في ذات المرجع والجزء في صفحات أرقام ٢٤٤ ، ٢٥٢ . صحيح البخارى بشرح الكرمانى ، الجزء الثاني عشر ، كتاب الجهاد والسير باب (يقتل من وراء الإمام ويتقى به) ، حديث رقم (٢٧٥٦) ، ص ١٩٨ . بسنده ولكن يتغير في اللفاظ عن أبي هريرة رضي الله عنه . سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى قد عصى الله ، ومن طبع الأمير فقد أطاعنى ومن بعض الأسير فقد عصانى وإبنا الإمام جنة يقتل من ورثه ويتقى به فإن أمر يقتل الله وعذل فإن له بذلك أجر وإن قال بغيره فإن عليه منه» رحم . انظر أيضاً سنن بن ماجة للقرظي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، كتاب الجهاد باب طاعة الإمام ، حديث رقم (٢٨٥٩) ، ص ٤ .

^(٤) انظر مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٧ . صحيح البخارى بشرح الكرمانى ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، كتاب الجهاد والسير ، باب السمع والطاعة للإمام ، حديث رقم (٢٧٥٥) ، ص ١٩٨ . انظر سنن بن ماجة للقرظي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، كتاب الجهاد ، حديث رقم (٢٨٦٤) ، ص ٩٥٦ . وقد ورد بذات السند ولكن باختلاف بسيط في اللفاظ (على المرء المسلم الطاعة فيما أحب أو كره إلخ) .

ج- عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله» (١) .

وجه الاستدلال من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية السابقة:

يقول أنصار هذا الاتجاه: إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية السابقة (٢) تشير بوضوح إلى وجوب طاعة الأمير ، وتحمل نهياً صريحاً عن منافسة الحكام على السلطة ، وحكمة ذلك هو ترك الحكام يعملون بدون إزعاج بأمور قد يضطرب بها الأمن وتقع بها الفقرة والفتن (٣) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن عملية الترشيع بطبيعتها تتنافى ذلك الود والإخاء والنصح والإخلاص الذي ربط به الإسلام أهله ، وإذا رغبت جماعة من الناس في الإمارة وأظهروا حرصهم عليها وحاولوا تحصيلها ينبغي أن يمنعوا عنها ويسد في وجوههم سبيلها فالرغبة والحرص دليل على أنهم لا يعرفون عظم هذه المسؤولية والأمانة ولا يتأهلون لحملها ، وهناك أحاديث نبوية كثيرة وصريحة تمنع سؤال الإمارة والحرص عليها (٤) .

فالتعددية الحزبية تعنى تداول السلطة بين الأطراف المتنافسة ، وصولاً إلى هدفها وهو تولي مقاليد الحكم في البلاد ، وهذا المعنى فيه تنازع على الحكم ، كما سبق وأن أوضحنا . كما فيه أيضاً تحديد فترة حكم الخليفة ، وهذا ضد الممهود في فقه الإمامة العظمى ، والتي بمقتضاها يستمر الخليفة في منصبه ، ما لم يتغير حاله بنقص في بدنه أو جرح في عدالته أو رده عن الإسلام (٥) . ثم إن توقيت الخلافة لا يوجد له نظير على مدى التاريخ الإسلامي الطويل ، بل السوايق التاريخية كلها تخالف ذلك ، فالخلفاء الراشدون الذين هم القدوة في معرفة نظام الحكم الإسلامي جميعهم استمروا في الخلافة حتى الموت ، ولم يخطر ببال

(١) انظر سنن بن ماجة للقرطبي ، المرجع السابق ، حديث رقم (٢٨٦٠) ، ص ٩٥٥ . رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، باب وجوب طاعة ولاة الأمر في غير معصية ، وتحرير طاعته في المعصية ، ص ٢٨٥ .

(٢) وقد ذكر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحت على لزوم طاعة الأمير انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٣) انظر بتصرف الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري - الذي يؤكد رأيه بقوله: " ما شهدناه في بلكتان الشرقية والغربية من الدمار والفساد وسفك الدماء وهناك الحرمات ما يكفي لميرة من اعتبر ، ولم يكن ذلك إلا لتفلس الزعماء والأحزاب وحرصهم على السلطة والحكم " . الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥٩ .

(٤) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، وقد ذكر كثير من الأحاديث التي تمنع سؤال الإمارة مثل: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يكمن سحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة فعم المرخصة وبش القاطمة» . وفي رواية عن أبي إسماعيل عن النبي ﷺ قال: «لا لها ملانة ، ولوسطها ندامة وأخرها خزي يوم القيامة» . الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٥) انظر د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

أحدهم و لا ممن عاصرهم أن يستفتوا الأمة فى بقائهم على منصبهم بعد فترة من الزمن^(١) .

٢- إن النظام الحزبى يقوم على سيطرة الأقلية على مقاليد الحكم ، فقيام الأحزاب على تنظيم قوامه حكم الأقلية الغنية (الأوليغارشية) يتمخض فى النهاية عن سيطرة حفنة من الأفراد على الحزب والحكومة التى يشكلها هذا الحزب إذا نجح فى الانتخابات التشريعية^(٢) .

أو بعبارة أخرى إن الأحزاب السياسية تتعدد من أجل ممارسة الحكم واستغلال نفوذه ، الأمر الذى سينعكس سلبياً على المجموعات الأخرى من المواطنين فى الأحزاب التى لم تتول ملطة الحكم^(٣) .

٣- وقد يهدف الحزب إلى نشر الفلسفة الإلحادية أى إنكار الأديان ، فتخلع التزام الطاعة الواجب عليها ، وحيث إنها تسعى لتطبيق فكرها على الساحة السياسية ، فإنها تعمل بكل وسائلها لتشويه الدين وتصويره بالتصورات التى تجعل منه السبب الكامن من وراء كل تخلف أو قصور عن ملاحقة التطورات الجارية^(٤) .

٤- وفى حالة وصول الحزب للبرلمان يلتزم أعضاؤه النواب - أى المجموعة البرلمانية - بتعليمات الحزب وتوجيهاته أكثر مما يلتزم بصالح الوطن ، وبذلك يصبح هدف الحزب استمرار فوزه بغض النظر عما يقدمه لصالح الإسلام والمسلمين^(٥) .

(١) انظر الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى ، الأحزاب السياسية فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٠ . وللمزيد من التفاصيل حول فكرة توقيت الخلافة ورأى للفقهاء فيها انظر ص ١٧٦ ، ١٧٧ من هذه الدراسة .

(٢) انظر د/ عاصم أحمد عجيلة ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٧٤ . فى ذات المعنى انظر د/ صبحى عبده سعيد ، السلطة السياسية لدى المجتمع الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ ، إذ يقول : " إن هذه الأحزاب من صنع قوى طبقية أو قومية معينة وليست وليدة إرادة عامة شعبية مما يكشف عن أنها - الأحزاب - ليست من لزوم النظام ولا هى من ضرورته " .

(٣) انظر فى ذات المعنى د/ محمد البهى ، الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

(٤) انظر د/ محمد للشحات الجندى ، معالم للنظام السياسى فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٥) فى ذات المعنى انظر أ/ أنور مصطفى توفيق ، المعارضة ، دار السعري للنشر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٦٢ .

الفصل الثانی

الرأى القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

سبق القول إلى أننا سوف نفرد الفصل الثانى لعرض أدلة الاتجاه الثانى (المؤيدين)
القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ، ولكن يرى الباحث أنه من الأفضل
البدء بمناقشة أدلة الاتجاه الأول من قبل الاتجاه الثانى ، ثم نعرض لأدلة الاتجاه الثانى التى
يستدلون بها على شرعية النظام الحزبى .

وعلى ذلك نُقسّم هذا الفصل للمبحثين التاليين:

المبحث الأول:

مناقشة أدلة المنكرين لشرعية النظام الحزبى^(١) .

المبحث الثانى:

عرض لأدلة المؤيدين لشرعية النظام الحزبى .

^(١) فى هذا المبحث سوف نعرض لمناقشة أدلة المنكرين لشرعية النظام الحزبى وذلك من قبل رأى المؤيدين لشرعية النظام الحزبى ، أما بخصوص رأى الباحث فى أدلة الاتجاه الأول سوف نطرحه فى الفصل الثالث المخصص لتقييم الاتجاهين .

المبحث الأول

مناقشة أدلة المنكرين لشرعية النظام الحزبي

تمهيد وتقسيم:

سبق القول بأن هذا المبحث خاص بمناقشة أدلة المعارضين الذين استدلوا بها لإنكار شرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية ، وعلى ذلك سوف نفرّد لكل دليل استدل به المعارضين مطلباً مستقلاً لمناقشته من قبل المؤيدين .

وعلى ذلك ينقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

لفظ " حزب " ورد بدلالات أخرى غير الذم في القرآن والسنة والتراث الإسلامي .

المطلب الثاني:

الحزب لا يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ..

المطلب الثالث:

الحزبية لا تتعارض مع فلسفة النظام الإسلامي .

المطلب الرابع:

شرعية الوسيلة والهدف في الأحزاب السياسية .

المطلب الأول:

لفظ " حزب " ورد بدلالات أخرى غير الذم في القرآن والسنة

والتراث الإسلامي

أولاً: الرد على وجه الاستدلال في الآيات القرآنية:

اعترض المؤيدون على وجه الدلالة التي استدل بها المعارضون الخاصة بورود لفظ حزب بدلالة تقييد " الذم " وذلك بآيات أخرى ورد فيها " لفظ حزب " بدلالة تقييد " المدح " الجمع (الذى غرضه الخير) ، ومن تلك الآيات القرآنية نذكر:

- ١- قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (١) .
- ٢- قوله تعالى: ﴿ وَيُذْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رِزْقٌ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَرُفُوءٌ عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٢) .

وبهذا ينتهي المؤيدون إلى أن لفظ " حزب " ليس " مرفوضاً " في القرآن الكريم بإطلاق (٣) ، لأن لفظ حزب لم يستعمله القرآن الكريم بدلالة الذم في جميع المواضع التي ورد فيها اللفظ فكما ورد في القرآن الكريم " حزب الشيطان " ورد أيضاً " حزب الله " (٤) .

ويعترض أيضاً المؤيدون على دليل أنصار المعارضين بالقصور في الاستشهاد ، حيث إن اللفظ كما ورد بدلالة تنقيذ الذم في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، ورد أيضاً بدلالة تنقيذ المدح في القرآن الكريم والأحاديث النبوية والاستشهاد بدلالة واحدة أمر لا يسوغ في منطق العلم ، ولا تستقيم النتائج المترتبة عليه في صحيح الاستدلال (٥) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن لفظ " حزب " في الفكر السياسي الحديث لم يعد له ذات الدلالة - دلالة الذم - التي وردت في القرآن الكريم (٦) ، وإنما أصبح يمثل مدلولاً هاماً وأداة ضرورية تعتمد عليها وتفخر بها النظم الديمقراطية الحديثة (٧) .

(١) سورة المائدة ، آية رقم (٥٩) .

(٢) سورة المجادلة ، آية رقم (٢٢) .

(٣) في ذات المعنى انظر د/ نسان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال منشور بمجلة الإسلام اليوم ، مجلة دورية تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ، العدد (٤) ، إبريل ١٩٨٦ ، ص ١٤ .
د/ صلاح حسن مسميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة مبلغة ، ص ٣٢٤ .

(٤) انظر د/ محمد عسارة ، الإسلام وحقائق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٥) د/ محمد سليم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإسناد التشريعي ، مقال منشور في دورية صدرت من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، تحت عنوان " حقوق لا تهبأ " ، بدون طبعة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٠ . وفي ذات المعنى انظر د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٦) انظر في ذات المعنى أ/ شافع توفيق محمود ، هل الديموقراطية خدعة كبرى ؟ ، مطبعة الإشعاع العلمية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٩٠ . كذلك د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ، إذ يقول إن : " الأحزاب التي ذكرت في القرآن الكريم (بفهمها القديم) بمثابة كتكتلات ضيقة أو قلبية أو قومية تواف بينها المصالحات الجاهلية ، وهذا بالطبع يختلف عن مفهوم الحزب المعاصر " .

(٧) انظر في ذات المعنى د/ نسان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ١٤ .
د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ . والذي يرفض الاعتماد على مجرد التشابه في التسمية ، ويسكت بورود لفظ " عصاة " في مناقشة الرسول ﷺ ربه يوم بدر حين قال : ﴿ أَلَا لَكُمْ إِنَّ تِلْكَ هَذِهِ الْعَصَابَةُ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَعِدَ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْيَوْمِ ﴾ ، ونحن في واقعنا لا نذكر نستخدم كلمة عصاة إلا للدلالة على التجمعات الإجرامية ، كتجمعات الصليبيين ، وقطاع الطرق ، وعلى هذا نجد التشابه في التسمية مع اختلاف المضمون لا ينبغي أن يشوش على الحقائق الموضوعية في مقبول التقويم العلمي السديد .

ثانياً: يكتسب لفظ " حزب " دلالات أخرى غير الذم في السنة النبوية.

نناقش أنصار الاتجاه الثاني وجه الدلالة الواردة في الأحاديث النبوية التي استند إليها أنصار الاتجاه الأول " المنكرون " بقولهم: إن لفظ " حزب " في السنة النبوية لم يرد بدلالة الذم فقط ولكن ورد أيضاً بدلالات أخرى أهمها دلالة المدح ، فالمؤمنون كان يطلق عليهم " حزب محمد " وكانوا يسمونه مع أصحابه " حزباً " (١) .

وقد ورد أيضاً لفظ " حزب " مجابداً بمعنى الجمع الذي له غرض واحد ، فقد أطلق على أمهات المؤمنين زوجات رسول الله ﷺ لقول عائشة رضي الله عنها: **«لأن نساء رسول الله ﷺ كنّ حزبين»** بمعنى جماعتين " (٢) .

والذي يعني في هذا الحديث هو استخدام مصطلح الحزب للدلالة على تجمع ألفت بينه روابط محددة جعلته يخوض صراعاً ضد الحزب الذي جمعته روابط أخرى ولم يكن أحد الحزبين مثموماً (٣) .

وبذلك ينتهي أنصار الاتجاه الثاني بأن لفظ " حزب " في السنة كما ورد بدلالة تفيد الذم ورد أيضاً بدلالة تفيد المدح أو الجمع الذي له غرض واحد ، أي ورد بمعيار يحدده الفكر والموقف والهدف ، فكما أن هناك " حزب الشيطان " هناك أيضاً " حزب محمد " ، أي أن اللفظ لم يكن بالأمر المنكر في جميع الأحوال ولم يكن منبوذاً ومداناً في كل الأحاديث النبوية (٤) .

ثالثاً: دحض أدلة المعارضين المستمدة من التراث الإسلامي.

١- بخصوص قول المعارضين بأن الأحزاب تحالفت على محاربة الرسول ﷺ يقول المؤيدون: إن الأحزاب التي تحالفت على محاربة الرسول ﷺ تختلف شكلاً وموضوعاً عن

(١) انظر بقصر د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١١ . وفي ذلك يروي أنس بن مالك ؓ حديثاً لرسول الله ﷺ يقول فيه: **«لا يقدم أقوام هم لرق منكم كروباً»** ، قال أنس: فقدم الأشرعيون فيهم أبو موسى الأشعري ، فلما دنوا من المدينة كانوا يرتجزون يقولون: غداً تلقى الأجيعة محمد وحزبه" ، وقد ورد الحديث أيضاً بسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٢ .

(٢) تكشف في ذكر ما سبق من الحديث ، انظر الحديث كاملاً في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (تكليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل المستفاتي المعروف بابن حجر ٧٧٣- ٨٥٢ هـ) ، شركة مكتبة مصطفى البابي ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ ، الجزء السادس ، باب من أهدى إلى صحابه وتكرى بعض نسائه دون بعض ، ص ١٣٢ : ١٣٥ ، والحديث ورد أيضاً في صحيح البخاري (لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي رضي الله تعالى عنه) ، الجزء الثالث ، المسود الأول ، دار مطابع الشعب ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٠٤ . ولا يفوت أن ننوه إلى أن لفظ " حزب " في هذا الحديث قد ورد على لسان الراوي وهي " المدينة عائشة رضي الله عنها " وليس على لسان رسول الله ﷺ .

(٣) انظر د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٤) انظر د/ محمد عمارة ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

الأحزاب السياسية محل الدراسة ، ولذلك فإن الاشتراك في الاسم غير مبرر لهذا النفور ، فهناك فرق كبير بين الأحزاب التي تحالفت على حرب الرسول ﷺ والأحزاب بمفهومها المعاصر .

فدلالة الذم التي التصقت بلفظ حزب في التاريخ الإسلامي ترجع إلى الفترة التاريخية التي تجمعت فيها تلك العناصر لمحاربة رسول الله ﷺ ولا يصح أن نستشهد بفترة زمنية محددة من الواقع التاريخي للإسلام لتكون دليلاً على حكم الإسلام ذاته ، وبذلك نتضح الحكمة من ذم لفظ حزب ، فالمنموذج هنا ليس مجرد التسمية ولكن الاجتماع على لأواصر الجاهلية ومحاربة الرسول ﷺ (١) .

٢- أما عن ذكرى الأحداث الدموية التي شهدتها الخلافة الإسلامية في عهده الأخير ، فقد اعترض عليها المؤيدون بقولهم: إن الحزبية السياسية المنشود قيامها في المجتمع الإسلامي بمفهومها الصحيح تختلف عن مفهوم الأحزاب التي يستشهد بها المعارضون ، فالحزبية بمفهومها المعاصر تعني تبادل الأول في ممارسة السلطة السياسية فهل هذا المعنى كان موجوداً في الفترة التي استشهد بها المعارضون (٢) . هذا بالإضافة إلى أن الاستدلال بالوقائع التاريخية غير موفق نظراً لما يحويه من تعميم ، فالتاريخ الإسلامي بخيره وشده مصدر صالح للعبارة والعللة ، لا يمثل سوابق مفيدة يحتذى بنقائسها ويتمسك بنقائسها على سبيل الإطلاق (٣) ، ثم إن تلك التجمعات التي وجدت في التاريخ الإسلامي ليست شراً كلها كما يتصور المعارضون ، ولكتها كانت محاولات هدفها إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي وذلك بصرف النظر عما شابهها من تجاوزات (٤) .

والبعض الآخر يرى أن سبب تلك الأحداث الدموية لا يرجع لوجود الحزب أو لطلب السلطة وإنما لغيب اللوازع الدنيى ، ويستدل على صدق رأيه بأن ثمة خلاف قد وقع بين المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ على الخلافة في اجتماع التقيفة ، فقد طمحت إليها أنظار الأنصار وزعيمهم سعد بن عباد ، وكذلك علي بن أبي طالب عليه السلام ، والبيت الهاشمي ، ولكن لم يلجأ هؤلاء للقوم لاتباع الهوى لأن اللوازع الدنيى كان أقوى من كل شئ (٥) .

(١) انظر في معنى ذلك كل من: د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، الثوري وأثرها في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .
د/ صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ . د/ فاروق عبد السلام ، الإسلام والأحزاب السياسية ، مكتب تقويم الطبع والنشر ، بدون طبع ، بدون سنة نشر ، ص ٤٩ .

(٢) انظر في ذلك المعنى د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٤ .

(٣) انظر في ذات المعنى د/ محمد سليم العوا . الحق في المشاركة السياسية مع الإنسان للثريمة ، مقال سابق ، ص ٤٤ .

(٤) انظر في ذات المعنى د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٤ .

(٥) انظر حول ذلك المعنى د/ محمد الشحات الجندي ، معالم النظام السياسي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

٣- أما عن الملائسات السيئة التي لازمت النظام الحزبي في ظل التدخل الأجنبي ، والذي كان يهدف إلى تمزيق الأمة ، فإن المؤيدين يناقشون هذا الدليل بقولهم : " إن صح هذا العيب فليس العيب في الأحزاب السياسية ذاتها ، ولكن في القائمين عليها ، وفي الدولة التي ينبغي عليها وضع ضوابط لمنع ذلك " .

ويخلص المؤيدون في ردهم على المعارضين إلى أنه ينبغي على الباحث التأنى لعدم التورط في هذا اللبس اللفظي والمعنوي ، فالأحزاب الحديثة تعد فناً من فنون السياسة ، وهي شئ مختلف تماماً عن مفهوم الأحزاب المذمومة في عصر النبوة والخلفاء الراشدين ^(١) .

المطلب الثاني:

التحزب لا يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

أولاً: لا تعارض بين الحزبية والآيات القرآنية.

اعترض المؤيدون على وجه الدلالة التي استدل بها المعارضون بقولهم: إنه بالبحث عن أسباب نزول هذه الآيات وعن تفسيرها ، لم نجد أنها جاءت لتنفى الشرعية عن النظام الحزبي ولكنها ترفض في فحواها تنبيع الأمة الإسلامية إلى جماعات تخرج عن تعاليم الدين الإسلامي مثل:

١- قوله تعالى: ﴿ مَبِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ^(٢) .

وجه الاستدلال من الآية الكريمة: ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ أي بل كونوا من الموحدين المخلصين له العبادة لا يريدون بها سواه ، ﴿ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾ يعني أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين فارقوا دينهم الذي يجب اتباعه وهو التوحيد ، ﴿ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾ أي فرقاً وقيل أدياناً ^(٣) . وبهذا نجد أن تلك الآية الكريمة جاءت لتكم الفرقة في الدين ، وليس اختلاف الرأي الذي هو فطرة الله التي فطر الناس عليها .

^(١) انظر د/ فاروق عبد السلام ، الإسلام والأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤١ . د/ نعمان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ١٤ .

^(٢) سورة الروم ، آيات رقم (٣١ ، ٣٢) .

^(٣) للمزيد من الإيضاح انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم (أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي) ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٧ ، الجزء الرابع عشر ، ص ٣٢ . تفسير القرآن الكبير لفخر الرازي ، المطبعة

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١).

وجه الاستدلال من الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ قرأها علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - "فارقوا" بالألف بمعنى: تركوا دينهم وخرجوا عنه ، وكان يقول ﷺ والله ما فرقوه ولكن فارقوه وقرأه الباقر بالتشديد ، وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ في هذه الآية أن الذين فرقوا دينهم هم أهل البدع والشبهات ، وأهل الضلالة من هذه الأمة ، ومعنى فرقوا دينهم وكانوا شيعاً أى فرقاً وأحزاباً في الضلالة ، فالنصارى فرقوا فرقاً ، واليهود تفرقوا فرقاً^(٢).

لذلك يقبول المؤيدون: إن تلك الآية للكريمة نزلت في لليهود والنصارى وأهل البدع والشبهات فلا يجوز الاستدلال بها لنم الأحزاب السياسية ، فهناك اختلاف بين أهل البدع والأحزاب .

٣- قوله تعالى: ﴿إِنْ يَرَوْعُونَ عَاقِبَةَ الْأُولَى وَيَعْمَلْ أَهْلًا شَيْعًا يَسْتَحْضِرْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَذِخِّرْهُمْ يَوْمًا لَا يُغْنِي عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٣).

إن التفسير السليم للآية الكريمة في نظر المؤيدين أن فرعون تكبر وطغي ، وجعل أمته أصنافاً وفرقاً مختلفة ، وقد أغرى بينهم للعدوة ليكونوا له أطوع^(٤) ، وهذا بالطبع يختلف عن مفهوم النظام الحزبي المعاصر والذي من أهم وظائفه مراقبة الحاكم ونقده ، وبذلك يتضح أن فلسفة وجود الأحزاب السياسية تختلف كل الاختلاف عن فلسفة تفرق فرعون لقومه .

٤- أما بالنسبة للآيات التي تحت على وحدة الجماعة فإن تفسيرها السليم كالآتي:

أ - في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَبُوهَا وَخُذُوا مِنْهَا حِزْبًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا يَوْمَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْمَةٍ إِنَّهَا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ

البهسية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، الجزء الخامس والعشرون ، ص ١٢١ . وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي) ، مكتبة دار التراث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، الجزء الثالث ، ص ٤٣٢ د/ زين العابدين ، دلائل النبوة عند الأصوليين ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
(١) سورة الأنعام ، آية رقم (١٥٩) .

(٢) المزيد من الإيضاح فنظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء السابع ، ص ١٤٩ . وكذلك تفسير القرآن لتكثير للإمام الفخر الرازي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع عشر ، ص ٧ .

(٣) سورة القصص ، آية رقم (٤) .

(٤) فنظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الثالث عشر ، ص ٢٤٨ . وكذلك تفسير القرآن لتكثير للإمام الفخر الرازي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع والعشرون ، ص ٢٢٤ . تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٣٧٩ .

فَأَذِنتُمْ لَكُمْ كَذَلِكَ يَبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ^(١) .

المقصود بالفرقة فى الآية الكريمة هى الفرقة فى الدين ، فالآية تنتهى عن الاختلاف فى الدين ، فالحق لا يكون إلا واحداً ^(٢) .

ب - وفى قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ^(٣) .

يقول المؤيدون : إن الآية للكريمة تشير إلى أمة الإسلام التى يجب أن تكون ملة واحدة غير مختلف فيها ، أى أن الوحدة المطلوبة هنا هى الوحدة فى الدين ^(٤) .

ج - وفى قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَفَازُوا عَنْهَا فَنْتَغَضِّبُكُم بِغَضَبِهِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَظِيمُ﴾ ^(٥) .

إن التفسير السليم لهذه الآية الكريمة لابد أن يكون مترابطاً مع الآية السابقة عليها وهى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ فَتَاهُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٦) حيث إنها تحمل تعليماً من الله تعالى لعباده المؤمنين فى آداب اللقاء والشجاعة عند مواجهة الأعداء ، وأن يذكروا الله فى تلك الحال ولا ينموه بل يستعينوا به ويتوكلوا عليه ويسألوه النصر على أعدائهم وأن يطيعوا الله ورسوله فى حالهم ذلك فما أمرهم الله تعالى به الثمروا وما نهاهم عنه أنجزوا ولا يتنازعوا فيما بينهم أيضاً فيختلفون فيكون سبباً لتخاذلهم وفشلهم ﴿وَتَذَكَّرَ بِهِمْ﴾ أى قوتكم ووحدةكم وما كنتم فيه من الإقبال . وهكذا ينضح أن الاستدلال بتلك الآية ليس فى محله حيث إن المقصود بهذا التنازع هنا هو الاختلاف بين المؤمنين عند القتال ^(٧) .

ويختتم أنصار الاتجاه الثالثي اعتراضهم على وجه الاستدلال من الآيات القرآنية بقولهم: إن الوحدة المطلوبة فى جميع الآيات السابقة هى "وحدة الدين" المتمثلة فى إخلاص العبودية لله وحده وعدم إشراك أحد معه أو من دونه ، ومن ثم فالاستدلال بتلك الآيات على ذم الحزبية مغالطة صريحة وتحميل للآيات القرآنية فوق ما تحتل ^(٨) .

^(١) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٣) .

^(٢) انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ١٥٩ . وكذلك تفسير القرآن الكبير للإمام الفخر الرازى ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، ص ١٦٠ .

^(٣) سورة الأنبياء ، آية رقم (٩٢) .

^(٤) انظر تفسير القرآن الكبير للإمام الفخر الرازى ، مرجع سابق ، الجزء الثانى والمشرون ، ص ٢١٩ .

^(٥) سورة الأنفال ، آية رقم (٤٦) .

^(٦) سورة الأنفال ، آية رقم (٤٥) .

^(٧) انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، ص ٢٤٤ . تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٣١٩ .

^(٨) انظر د/ محمد سليم العوا ، الحق فى المشاركة السياسية مع الإسناد للشريعة ، مقال سابق ، ص ٥٠ .

كما استدلل المؤيدون بآيات أخرى تحث على كفالة حرية الرأي ومشاركة المؤمنين في الحكم مثل: آيات الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١).

ثانياً: لا تعارض بين الحزبية والسنة النبوية.

يرى المؤيدون أن الأدلة التي أتى بها المعارضين بهذا الخصوص من الممكن الرد عليها بأمرين:

الأول: الطعن في مصداقية بعض تلك الأحاديث على أساس أنها أحاديث آحاد ، وبذلك لا يجوز أن تكون حجة قاطعة .

الثاني: استدلوا بأحاديث نبوية أخرى تحث المؤمنين على الشورى ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل والجهر بالحق ولو أمام سلطان جائر^(٢).

فقد ناقش المؤيدون الأحاديث التي استند إليها المعارضون بقولهم: إنها أحاديث آحاد ، وإن أقصى ما يقال عنها أنها مأثورات قد أصابها تأثير الصراع بين المسلمين ، وإذا كانت صحيحة فأبسط ما يقال عنها أنها خاصة بزم الاقتراق في الدين ، ولا يجب تعميم مضامينها لتشمل التعددية في السياسة ، فبين المجالين تباين واضح^(٣) ، ومن أشهر الأحاديث التي استدلل بها المعارضون حديث رسول الله ﷺ الآتي: عن أنس عن النبي ﷺ ، قال: «لَا يَنْبِي إِسْرَائِيلَ اقْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَإِنْ أُمْتِي سَقَرَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(٤) .

يقول المؤيدون: إن هذا الحديث الذي شاع استخدامه دليلاً ضد الفرق ، ليس حجة قاطعة في انحياز النهج الإسلامي ضد التعددية في ميدان التيارات السياسية والفكرية بالمجتمعات الإسلامية فهذا الحديث من أحاديث الآحاد التي لا تلزم في العقائد ، ولم يطابق الواقع المضمون الذي أخبر عنه ولا الذي تنبأ به ، فلا فرق بين إسرائيل وقتت عند إحدى وسبعين فرقة ، ولا فرق المسلمين وقتت عند اثنتين وسبعين فرقة^(٥) ، وإذا كان هذا الحديث تنبأ بافتراق الأمة الإسلامية إلى اثنتين وسبعين فرقة فإن هناك حديثاً آخر يتنبأ بافتراقها إلى

(١) منمناً للتكرار أرجأ الباحث عرض تلك الأدلة للبحث الثاني من هذا الفصل والذي خصصناه لمرض أكلة الاتكاء الثاني .

(٢) أرجأ الحديث عن هذا الدليل للبحث الثاني والذي ألفوهناه لمرض أكلة الاتكاء الثاني .

(٣) قسارن الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٥ حيث إنه لا يرى فرقاً بين الدين والسياسة ، فقد قال: " قد ظن بعضهم أن تعبد التفرقة بالدين يقتضى جواز الاقتراق في السياسة وغيرها من الأمور الدنيوية " وانظر في الفرق بينهما د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٤) انظر العلامة/ عبد القاهر بن طاهر محمد البخداي ، الفرق بين الفرق ، دار التراث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٣ .

(٥) انظر د/ محمد صارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٩٨ : ٩٩ .

فرقتين اثنتين فعن أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ : « لا تفرق أمتي فرقتين فتمرق بينهما مارقة تقتلها أولى الطائفتين بالحق »^(١)، لذا ينهى المؤيدون قولهم بأن الأحاديث التي استدل بها المعارضون ليست حجة قاطعة في عدم شرعية النظام الحزبي ، حيث إنها أحاديث آحاد ، ففسرها فقهاء السلطة أولئك الذين منحوا المشروعية لنظم (التغلب والاستبداد) ودعوا إلى طاعة ولاية الجور والفسق والفساد .

المطلب الثالث:

الحزبية لا تتعارض مع فلسفة النظام الإسلامى

ناقض المؤيدون دليل المعارضين القائل: " يتعارض الحزبية السياسية وفلسفة النظام الإسلامي " بقولهم: إن وجود الحزبية السياسية لا يتنافى والولاء لله ، فالأحزاب السياسية فى عصر جماعات تتفق على الأولويات والأساسيات ثم تتصارع عن طريق البرامج ، وتسعى للوصول إلى الحكم عن طريق الأغلبية البرلمانية بهدف تنفيذ برنامجها^(٢)

لذا فليس فى الانتماء إلى تلك الجماعات ما يتعارض ولتقاء المسلم إلى الدين الإسلامى فالإسلام لم يحدد نظاماً معيناً للحكم ، ولكنه حدد القيم الإسلامية التى يجب أن تتمسك الأمة بها عند تطبيقها لأى نظام ، ومن ثم لا تتريب اليوم على دولة إسلامية إن هى سمحت بتعدد الأحزاب على أن تشترط على الأحزاب الالتزام بقيم الإسلام ومبادئه السامية^(٣) ، فالوحدة المذكورة فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهِ أَمْتَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾^(٤) هى وحدة الدين المتمثلة فى إخلاص العبودية لله وحده ، وعدم إشراك أحد معه أو من دونه ، ومن ثم ففى الاستدلال بمثل هذه الآية على الوحدة السياسية مغالطة صريحة وتحميل لآيات القرآن الكريم فوق ما تحتمل^(٥) .

أما بخصوص قول المعارضين لا حلف في الإسلام فيناقض المؤيدون هذا الدليل بقولهم: إن السحائف المحظورة هي تلك التي تهدف إلى الإضرار بالمسلمين ، أما التحالفات بهدف

^(١) مسند الإسماعيل / أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الثالث ، ص ٢٥ . وورد أيضاً ذات الحديث باختلاف بسيط في اللفاظ ولذا ثبت السند في ذات المرجع ، ص ٧٩ .

(١٦) انظر أ/ شافع توفيق محمود ، هل النيسر اطمية خدعة كبرى ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

(٢) انظر مع التصرف د/ محمد سليم العوا، الحق في المشاركة السياسية مع الإنسان للشرعية، مقال سابق، ص ٤٦؛ ٥١. أ/ شافع توفيق محمود، هل الديمقراطية خدعة كبرى؟، مرجع سابق، ص ١٠٠. ويقول: "إن الأحزاب التي تتخذ من الإسلام عدوا وتعلن الكفر وتحر المصلحي لا يسمح بها شرعاً ولا دستوراً".

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم (٩٣) .

(*) انظر د/ محمد سليم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإسناد التشريعي ، مقال سابق ، ص ٥٠ .

المنافسة للوصول إلى أحسن المبل لخدمة الإسلام والمسلمين فمطلوبة ، وليس صحيحاً ما يقال إن كل خلاف يؤدي إلى إفساد المودة وإثارة البغضاء ، فالاختلاف بين البشر سنة اجتماعية قدرها الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَوْمٍ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ لِيُحَدِّثَ إِلَىٰ عِبَادِي مَا عَلَيْهِمْ ۚ وَأَلَمَّا أَتَاهَا ظُفُرًا ۚ وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ الْأَجْدَرُ بِالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَقُومَ هَذَا الْخِلَافُ وَتُظَلِّمَ لِلْمُسْتَفَادَةِ مِنْهُ فِي صَلَاحِ الْمُسْلِمِينَ ^(١) ، فإذا قلنا أنه يجوز قيام الأحزاب في الإسلام ، فليس ذلك على أساس تمثيل الطبقات والفئات وإنما على أساس المناهج والبرامج التي تهدف في ظل المبادئ الإسلامية إلى مستقبل أحسن ^(٢) .

أما بخصوص قول المعارضين إن التاريخ الإسلامي الأول شهد أعظم تطبيق للديمقراطية ، حيث قامت المعارضة الفردية بدور فعال في مراقبة الحكام ونقد أعمالهم ، وعلى هذا الأساس يرون عدم ضرورة وجود الأحزاب السياسية والاكتفاء بالمعارضة الفردية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . فقد ناقش المؤيدون هذا للرأى بقولهم: * لا وجه للقياس بين المعارضة في زمن الخلفاء الراشدين والمعارضة في الزمن المعاصر ، حيث إنه من الصعوبة بمكان الاكتفاء بالمعارضة للفردية في المجتمعات المعاصرة التي بلغت في التشعب والتعقيد الحد الذي تتطلب فيه إقامة مؤسسات متخصصة في كافة التخصصات ومن ضمنها المؤسسات القائمة على التعددية الحزبية ، هذا إذا أردنا للمعارضة أن تكون حقيقة واقعية * ^(٣) .

ويوضح المؤيدون أهمية المعارضة المنظمة في مجتمعاتنا المعاصرة بقولهم:

إن الحزب المنظم أقوى على المعارضة من الجهد الفردي المبعثر ، وأقرب على إيقاف الظلم وأكثر هيبة لدى الحاكم من الأفراد ، وأقرب من الأفراد منفردين على دراسة المشاكل المعقدة وإيداء الرأى فيها ^(٤) ، ويتساءلون كيف يستطيع الفرد وحده أن يقول: " كلمة الحق " من غير ضمانات والسنى يجب أن نقال مصداقاً لقول رسول الله ﷺ " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر " . إن الفرد لا يمكن أن يكون له تأثير ما لم يسندة تنظيم يحمي صوته وينشره

(١) سورة هود ، آية رقم (١١٨) .

(٢) انظر في ذات المعنى كل من: د/ نسان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ٨ . د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، نشورى وأثرها في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

(٣) انظر د/ قطب محمد قطب طلبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ ، ص ٣٢١ .

(٤) انظر بتصريف: د/ محمد صارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٩٦ . د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سلفية ، ص ٣١٩ .

(٥) انظر في ذات المعنى: د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، نشورى وأثرها في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ . د/ أحمد شوقي القسجورى ، كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون طبعة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٢ .

د/ نسان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ١٨ .

ويُدافع عنه فالفردي ضعيف بنفسه قوى بالجماعة التي ينتمى إليها^(١) ، ومهما افترضنا عدالة الحكام وإمكانية تقبلهم للنصيحة والنقد والمعارضة فلا يجوز الارتكاز على ذلك ولا بد من مراعاة ضعف الطبيعة البشرية ، فلا قيمة لمبدأ حرية الرأي والأمر بالمعروف ، ولا ضمان بدون الاعتراف بمشروعية تكوين الأحزاب السياسية لضمان عدم استبداد الحكام بالمحكومين^(٢) .

أما بخصوص احتجاج المعارضين بفشل التجارب الحزبية المعاصرة في بلاد المسلمين على عدم مشروعية الحزبية السياسية ، فيرد على ذلك المؤيدون "يقولهم: إن هذا الدليل خارج عن محل النزاع لأن موضوع النزاع هو التعددية التي تنطلق من الأصول والقواعد الإسلامية ، والتعددية بهذا الإطار لم تطبق بعد وإنما هي أمل يراود التيار الإسلامي إن قُدر له قيام الدولة الإسلامية المنشودة"^(٣) .

أما الاحتجاج بالفرق الإسلامية التي نشأت منذ معارضة عثمان رضي الله عنه ، فهذه ليست بالحزبية السياسية ولكنها كانت مرضاً نكابت جسد الأمة الإسلامية ، ولا يجوز الاحتجاج به في هذا الشأن^٤ .

المطلب الرابع:

شرعية الوسيلة والهدف في الأحزاب السياسية

ناقش المؤيدون دليل المعارضين للخاص بعدم شرعية الوسيلة والهدف في الأحزاب السياسية من عدة أوجه نعرضها كالآتي:

أولاً: شرعية الوسيلة في الأحزاب السياسية.

ناقش المؤيدون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استدل بها المعارضين من عدة أوجه كالآتي:

(١) انظر بتصرف د/ عبد الحميد إسماعيل الأصغري ، الشورى وأثرها في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ .

(٢) انظر في ذلك كحل من: د/ عبد الحميد إسماعيل الأصغري ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ . د/ محمد سليم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإنسان للشريعة ، مقال سابق ، ص ٥١ . د/ صلاح الصاوي ، التعددية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، إذ قال: "إن المعارضة القوية لا جدوى لها أمام جبروت الطغاة" . / شافع توفيق محمود ، هل الديمقراطية خدعة كبرى؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، إذ يقول: "لم يحد في مقدور فرادى الناس القيام بحبه معقولة الحكومة ، ومعقولة تجاوزاتها ووقف استبدادها لما تملكه حكومات اليوم من إمكانيات هائلة" .

(٣) انظر بتصرف د/ صلاح الصاوي ، التعددية السليقة في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ، إذ يقول في ذلك: "إن الحزبية التي نشأت هي الحزبية الطائفية وليست الحزبية المنضبطة بالأصول الإسلامية ، ثم إذا صلح الاحتجاج في هذا المقام بهتلج الحزبية الطائفية فلماذا نحتج بفشلها في بلاد المسلمين؟ ولا نحتج بنجاحها في بلاد الكافرين؟" .

١- بخصوص ورود آيات قرآنية وأحاديث نبوية تنهى عن تركية النفس^(١)؛ يقول أنصار الاتجاه الثانى فى ذلك: إن هذا النهى يستتلى منه ما تدعوا إليه الحاجة، ولهذا يجوز للفرد أن يطلب الولاية إن لم يوجد من هو أفضل منه للاقيام بتحقيق العدل وإعطاء كل ذى حق حقه، ولهذا لو أدرك إنسان ما فى نفسه أنه سيقم العدل ولا يوجد غيره أصلح منه للولاية تميّن عليه ذلك، وله أن يسأل ويعلن عن صفاته من علم غيره كما فعل سيدنا يوسف عليه السلام فقد قال يوسف عليه السلام لعزیز مصر كما جاء فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَهَلْبِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمَ ﴾^(٢)، وقد جاء فى تفسير الآية الكريمة أن يوسف عليه السلام زكى نفسه بقوله أنه حفيظ أى خازن أمين، عليم ذو علم وبصيرة بما يتولا، ولذلك استنبط بعض علماء التفسير من هذه الآية للكريمة جواز تركية النفس لمن كان أمره مجزولاً فيجوز أن يطلب العمل عندما يعلم بقرته عليه تحقيقاً لمصالح الناس^(٣).

ويتربط على ذلك أنه يجوز للإنسان إذا وجد نفسه أنه أهل لتحمل مسئولية ما ولا يوجد غيره فيتعين عليه حينئذ الإعلان عن ذلك وطلب تحمل المسئولية، ولكن ينبغى أن يكون ذلك فى إطار المبادئ الإسلامية العليا^(٤).

٢- أما بخصوص ما يتضمنه التنافس الحزبى من نقد لأعمال الآخرين مثل "الطعن"، والتشهير بهم "التنابز بالألقاب" وتتبع عوراتهم، فإن هذا الأمر ينبغى أن يرد إلى الشرع، وأن يعاد النظر فيه فى ضوء الأصول والقواعد الشرعية المعتبرة، فإذا تمت صياغة الأحكام المتعلقة بالنسبة والحسبة وتضمنتها وثيقة تكون دستوراً للمنافسات الحزبية والدعايات الانتخابية، فإننا نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً على طريق الطهارة السياسية^(٥).

٣- أما عن الوسائل غير المشروعة التى يستخدمها كل من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة وما ينتج عنها من إثارة للعصبيات الجاهلية، أو تأمر مع أعداء البلاد، أو تضليل الشعب وتمويه الحقائق فإن المؤيدين يسلّمون بأن هناك من الأحزاب من يخون ثقة الجماهير كما أنها قد تستعمل أساليب غير أخلاقية فى تحقيق غايتها.

^(١) يقصد بتركية النفس الدعاية الانتخابية التى درجت عليها الأحزاب السياسية من مدح الرجل نفسه بذكر مناهجه وفضائله.

^(٢) سورة يوسف، آية رقم (٥٥).

^(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، مرجع سابق، الجزء الثامن، ص ٤٨٢.

^(٤) زيادة فى الإيضاح انظر د/ صلاح الصاوى، التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦١.

^(٥) انظر د/ صلاح الصاوى، التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦١. وفى ذات المعنى انظر د/ محمد الشحات الصمدى، إذ يصرّ فيه: "على الأحزاب أن تنقيد بالضرورات الإسلامية فى كونها تستهدف المصلحة العامة، ولا تهدف وحدة الجماعة وأن تستخدم وسيلة مشروعة". د/ محمد الشحات الصمدى، معالم الفتن السبلى فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

ولكن هذا لا يعد عيباً في الأحزاب السياسية ذاتها بوصفها مؤسسات سياسية داخل النظام السياسي ، ولكنه أمر متصل بالتركيب النفسى والخلقى للإنسان ، وهو متواجد ليس فقط لدى قادة الأحزاب السياسية فحسب ، بل فى كل من تصنع نفسه من بنى الإنسان ، والأمر متوقف على الترادع الخلقى لدى الإنسان وعلى القيم الروحية التى يتمسك بها ، وأخيراً فى نمو الوعي السياسى لدى الجماهير^(١).

ثانياً: شرعية الهدف فى الأحزاب السياسية.

ناقش المؤيدون دليل المعارضين: بعدم شرعية الهدف فى الأحزاب السياسية من عدة أوجه:

١- يُسلم المؤيدون بما استدل به المعارضون من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية^(٢) التى تسهى عن منازعة الأئمة ووجوب الطاعة قائلين: إنها حق ولكنها خارجة عن موضوع النزاع ، فالأحزاب تسعى إلى المشاركة فى الحكم من خلال الأطر المشروعة لإنفاذ برنامج سياسى ، فهو إذن يسعى مشروع نقره الشرعية للقائمة ، ويسمح به الإطار المعتمد من الكافة والذى التزم الأئمة بمقتضاه أن يقوموا على رعاية المعارضة وتوفير الحماية لها كما يقومون على رعاية الأغلبية الحاكمة سواءاً بمسواه^(٣) .

فالمعارضة لا تكون فى كل صورها خلعاً للطاعة أو خروجاً على الجماعة حتى لا ينظر إليها إلا من هذا الثقب الضيق والإطار المحدد ، إن المعارضة قد تكون قائمة وموجودة دون خلخلة للطاعة^(٤) .

أما القول بأن التنافس على الإمارة فيه خروج على الأمير وهذا ما نهى عنه رسول الله ﷺ فى الحديث الشريف " عن ابن عمر رضيه الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " لا من نزع يده من الطاعة فلا حجة له يوم القيامة ومن مات مفارقاً للجماعة مات ميتة جاهلية " ^(٥) .

(١) انظر بتصوير د/ حيد الصيد إسماعيل الأصاوى ، الثورى وأثرها فى الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧ . وفى نفس المعنى انظر د/ فزاروق حيد السلام ، الإسلام والأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ، إذ يقول: " إن أكثر مساوئ الأحزاب السياسية تمرد فى أغلب الحالات لأسباب خارجة عن النظام أصلاً كالتدخل الأجنبى فى بعض الحالات وتختلف التلقى للجماهير الشعب " .

(٢) راجع دليل الاتجاه الأول الخاص بوجوب الطاعة ، ص ٢٦ وما بعدها من هذه الدراسة .

(٣) انظر د/ صلاح الصاوى ، التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٤) انظر د/ جمال أحمد السيد جاد المرادى ، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٠٨ .

(٥) مستند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٩٢ ، وانظر أيضاً ذات الحديث مع اختلاف فى الإنطاط فى ذات المرجع ، ص ١٢٣ ، ٤٨٨ .

فيقول أحد المؤيدين: إن هذه البيعة التي يتحدث عنها الحديث النبوي الشريف كانت بيعة الذين آمنوا للرسول ﷺ ، والذي دعاهم إلى الإيمان .. إنها البيعة التي خرجوا بها من الجاهلية إلى الإسلام ، ومن ثم فبنّ خلعتها والخروج من طاعتها هو بالقطع عودة إلى الجاهلية مرة أخرى ، فهي لم تكن بيعة من الرعية للسياسية لمحمد ﷺ لرئاسة الدولة لأن هذه الرئاسة قد جاءت تبعاً لضرورة اقتضتها " الدولة " التي تأسست لسياسة الرعية وحماية الدين ، وإنما كانت بيعة من المؤمنين للنبي ﷺ ، وليست بيعة أمراء السياسة كبيعة الرسول ﷺ ، فمعارضة هؤلاء الأمراء ورفض البيعة لهم لا يعنى الانتقال بالمعارضين من معسكر الإسلام والإيمان إلى معسكر الجاهلية بأى حال من الأحوال ^(١) .

أما بخصوص أن التعددية الحزبية تعنى تبادل السلطة ، وهذا الأمر ليس له نظير في السوابق التاريخية حيث استمر الخلفاء في الحكم حتى وفاتهم . يرد المؤيدون على دليل انعدام السوابق التاريخية بقولهم: إن السكوت التاريخي لا يفيد حكماً بالإباحة ولا بالانحسار ، وكم من أمور قررها الصحابة مع قرب عهدهم برسول الله ﷺ ولم يكن في عهده سابقة ! فما بالنا بحال المسلمين اليوم بعد كل ما أصابته البشرية أو أصابها من تطور وتغير ؟ ^(٢) .

ثم إن التاريخ الإسلامي يحكى لنا أن الصحابة تتنافسوا على السلطة بل وطلبوا الإمارة في الاجتماع الذي تم في بيت سقيفة بن ساعدة لاختيار من يخلف رسول الله ﷺ في سياسة الناس ورئاسة الدولة فقد طلبها سعد بن عباد ، وعلى بن أبي طالب ، وأبو بكر الصديق ﷺ ^(٣) .

كما أن التاريخ الإسلامي عرف فرقاءً سياسية عديدة كالخوارج والشيعة والمعتزلة وكل فرقة خرجت منها فرق متعددة ، ولم يقل أحد أنهم بتحزيبهم السياسي قد خرجوا عن الإسلام أو خالفوه ^(٤) . ثم إن المعارضة المنظمة مصلحة يقتضيها صلاح حال المسلمين الراهن ، الأمر الذي يعطيها المشروعية الإسلامية اليوم ، حتى ولو لم يعرفها تاريخهم السياسي القديم .

^(١) انظر بتصصرف د/ محمد عصار ، الذي يؤكد قوله بوقائع من التاريخ الإسلامي توضح أن رفض البيعة للخليفة والاستماع عن انتخاب الأمير واختاره لا تنفذ في العقيدة الدينية مثل استماع سعد بن عباد عن مبايعة أبي بكر . بل وفاقه وليس في عهده بيعة لأحد ، انظر د/ محمد عصار ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٩١ : ٩٣ .

^(٢) انظر د/ محمد سليم المولى ، الحق في المشاركة السياسية مع الإفتاء للشرعية ، مقال سابق ، ص ٤٩ .

^(٣) انظر د/ محمد عصار ، إذ يؤكد على مشروعية طلب السلطة بقوله إنه: في السنوات الأخيرة من عهد عثمان وجدت جماعة تستكون من " المهاجرين الأولين " طليعت برجوع الأمر إليها بعد ما حدث من أمور أغضبت غالبية المسلمين ، أي أن التاريخ الإسلامي ملئ بالحوادث التي يتبين منها وجود سوابق تاريخية إسلامية على التنافس على السلطة ، وكما هو معلوم أيضاً أن علياً بن أبي طالب قد طلب الخلافة ولتمتع عن بيعة أبي بكر في مدة اختلف فيها الرواة . د/ محمد عصار ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٩٠ ، ١٠٩ . وللمزيد من التفاصيل انظر الإمامة والسياسة لابن كتيبة (الإمام الفقيه أبي محمد عبد الله بن مسلم اعتنى بطبعه وتصحيحه محمد محمود الرافعي - مطبعة النيل) ١٩٠٤م ، ص ١٨ : ٥٦ .

^(٤) انظر د/ محمد سليم المولى ، الحق في المشاركة السياسية مع الإفتاء للشرعية ، مقال سابق ، ص ٤٩ .

وإذا قيل: إن النظام الحزبي يقوم على سيطرة أقلية " الأوليجارشية " فهذا ليس عيباً في النظام الحزبي ، ولكنه سمة كل تنظيم ، فهي ظاهرة عضوية تنشأ داخل كل تنظيم فكل تنظيم يحمل من حيث إنه تنظيم بذرة الأوليجارشية ^(١) ، وبالنسبة لبرامج الأحزاب السياسية التي تسنح نحو الماركسية ، والتي تشر للفلمفة الإلحادية فمما لا شك فيه أن هذه الأحزاب تمس العقيدة الإسلامية ، لما لها من مواقف معروفة من الأديان إذ تعتبرها مخدراً للشعوب ، ومن ثم لا يجوز للسلطة الإسلامية التصريح لها بالتأسيس حيث إن الأمر يتعلق بالنظام العام الإسلامي ^(٢) .

أما عن قولهم بأن التعددية الحزبية تقتضى التزام الفرد برأى الحزب المنتمى إليه، بصرف النظر عن الخطأ والصواب في مضمون ذلك الالتزام فيقول المؤيدون ردأً على ذلك أنه قول صحيح ولا غبار عليه فالأحزاب قائمة بطبيعتها على التشيع ، والتمسك بشعار " أنصُر أخاك ظالماً أو مظلوماً " ^(٣) . وهذا الأمر ليس شراً بل خيراً ، فالترام النائب برأى حزبه عند التصويت يحصن الأمة ضد المؤثرات العاطفية والانفجارات الشعبية الوقتية وبذلك تتخذ القرارات الهامة ، في جو فكري هادئ وبناء على مناقشات موضوعية ^(٤) ، ثم إن الالتزام الحزبي لا يعني بالضرورة موافقة الفرد قيادة الحزب على الخير والشر بل يتوجب على المسلم الحزبي أن ينطلق من منطلق الحق والعدل ، فيؤيد حزبه إن أصاب ، وينصحه إن أخطأ بأسلوب المحب للمذهب ، ثم إن الرأى الذى يصدره الحزب يكون فى الأصل معبراً عن رأى الأغلبية التى يجب على القيادة الالتزام برأيها ولا يعبر عن رأى أفراد الحزب كافة ^(٥) .

^(١) لى ذات المعنى انظر روبرت موشال ، الأحزاب السياسية ، ترجمة / منير مخلوف ، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩١٠ ، ص ٨ .

^(٢) انظر بتصريف د/ محمد الشحات الجدى ، معالم النظام السوسى فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ . / شافع توفيق محمود ، هل الديمقراطية خدعة كبرى؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ، إذ يقول بتصريف: " ينبغي ألا يسمح بأحزاب تقوم على أساس مذاهب شمولية أو استبدادية معروفة كالحزب الشيوعى الذى إذا وصل إلى الحكم قام تطبيقاً لمذهبه بالقضاء على جميع الأحزاب الأخرى والتكامل بها " .

^(٣) انظر د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السوسية ، رسالة سابقة ، ص ٣١٥ .

^(٤) انظر د/ عبد الحميد إسماعيل الأصغرى ، القشورى وأثرها فى الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

^(٥) انظر / محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة فى التصور الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٣ . وفى ذات المعنى انظر د/ أحمد شوقى الفنجري ، كيف نحكم بالإسلام فى دولة عصرية؟ ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

المبحث الثاني

عرض لأدلة المؤيدين لشرعية النظام الحزبي^(١)

تمهيد وتقسيم:

سبق القول بأن هذا المبحث سيخصص لعرض أدلة المؤيدين لشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية ، ويتلخص تلك الأدلة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تتوافق في مضمونها مع مفهوم الحزبية السياسية وكذلك في كون الحزبية السياسية ضرورة إسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

توافق القرآن الكريم والنظام الحزبي .

المطلب الثاني:

توافق الأحاديث النبوية والنظام الحزبي .

المطلب الثالث:

النظام الحزبي ضرورة إسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر .

(١) نذكر من أخصار هذا الاتجاه:

- ١- الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦-٧ .
- ٢- د/ القبط محمد القبط طوبية ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩ .
- ٣- د/ محمد سالم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإنقاذ للشرعية ، مقال سابق ، ص ٤٢ .
- ٤- د/ محمد عصارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- ٥- د/ أحمد شوقي الفنجري ، كيف تحكم بالإسلام في دولة عصرية ؟ ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ٦- د/ محمد الحسن ، المذاهب والأفكار الممصرة في التصور الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- ٧- د/ فاروق عبد السلام ، الإسلام والأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
- ٨- د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣٣٤ .
- ٩- د/ نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة دكتوراه منشورة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤٥ .
- ١٠- د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، التنوير وأثرها في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .
- ١١- د/ محمد لشحات الجندي ، معالم النظام السيولي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
- ١٢- د/ شافع توفيق محمود ، هل الديمقراطية خدمة كبرى ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- ١٣- د/ أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سبق ، ص ٦٣ .

المطلب الأول:

توافق القرآن الكريم والنظام الحزبي

استدل المؤيدون بالعديد من الآيات القرآنية والتي تؤكد في مضمونها شرعية النظام الحزبي، نعرضها على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم يحتوى على العديد من الآيات القرآنية التى توضح أن الاختلاف فى
الرأى بين البشر من الأمور الطبيعية وهى السنة التى فطر الله الناس عليها ، ومن
تلك الآيات للقرآنية نذكر :

قوله تعالى: ﴿ فَهَرَمُوهُمْ إِذِ الْوَلَدُ دَاوُدَ جَاءُواهُ وَأَنَاءَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَكَوَلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بِغَضَبِهِ بَعْضَ لِنَفْسٍ الْأَرْضَ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١).

وجه الاستدلال:

*- يقول المؤيدون: إن لهذه الآية الكريمة سبباً خاصاً في نزولها ^(٧) ولكنها تحمل معنى عاماً فسي مضمونها ، وهو أن الخالق عز وجل يدفع الناس بعضهم ببعض لدرء المفساد في الأرض . ومعنى ذلك أن الأحزاب السياسية باعتبارها رقيبة على الحكومات القائمة وتمثل نوعاً من أنواع الرقابة على تصرفاتهم ، فهي بذلك تحد من تسلطهم وتحكمهم ^(٨) .

*- ويقول المؤيدون إن كثير من الآيات القرآنية تؤكد على أن التعددية في الإسلام تتضمن مفهوم "الاختلاف" ، وهذا الاختلاف نجده في جميع خلق الله من نبات وجماد ، وكذلك في نوع الإنسان وانتمائه ^(١) ، وهذا ما تؤكد الآلة القرآنية في قوله

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥١).

(١) الآية الكريمة تبين أن المعلق عز وجل دفع طلوت وجندوه لزوال فساد جالوت وجندوه (وقد قام دود بقتل جالوت) ، ومعنى ذلك أن الله تعالى يدفع الناس بعضهم ببعض كي لا تصد الأرض . وللمزيد من الإيضاح راجع تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق : الجزء الثالث ، ص ٢٥٦ . وتفسير القرآن الكبير لفخر الرازي ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ١٨٧ . تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

^(٣) نسي ذات المعنى انظر د/ ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦٨ وما بعدها . د/ صالح حسن سمير ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣٢٠ .

[illegible]

تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(١) ، ففى تلك الآية الكريمة يخبر الخالق عز وجل أنه قادر على جعل الناس كلهم أمة واحدة من إيمان وكفر ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ أى ولا يزال الاختلاف بين الناس فى أديانهم واعتقادات ملهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم ، ومعنى ذلك أن اختلاف الآراء حقيقة ملازمة للحياة الإنسانية وأنه من الطبيعى أن تظهر بين الأمة التى تجتمع على مبدأ واحد ونظرية واحدة مدارس مختلفة مع عدم اختلافهم على المبادئ العامة .

ثانياً: هناك آيات قرآنية عديدة توضح بجلاء النزعة الجماعية فى تكليف الله عز وجل للأمة الإسلامية . ومن تلك الآيات القرآنية نذكر:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُخْلِفُونَ﴾^(٢) .

٢- قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكُنَّا خَيْرًا لَّكُم مِّنْهُمْ مَّقُودٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٣) .

وجه الاستدلال من الآيتين الكريمتين:

يقول المؤيدون: إن الخالق عز وجل يوصى الأمة الإسلامية بالدعوة إلى التنظيم وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ للقيام بأمر الله فى الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والمراد من ذلك وجود فرقة من هذه الأمة تتصدى لهذا الشأن^(٤) ، وتكون أهلاً للنهوض بالمرافقة والمحاسبة والتقويم فى المجتمع الإسلامى ، وإن كان ذلك فى الأصل واجباً على كل فرد من أفراد الأمة . إن هذه الآيات القرآنية وغيرها تؤكد على شرعية النزعة للجماعية فى تنظيم شئون الحياة فى تكليف الأمة بواجب الأمر

آيات ركم (٢٧، ٢٨) ، وفى نوح الإنسان كما فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَنُقَلِّبُكُمْ شَيْئاً وَنَغْيَالاً لِّتَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَذِبُونَ إِلَّا الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ سورة الحجرات ، آية ركم (١٣) ، وانتهى إلى أن القرآن الكريم يُعبر فى الآية الأخيرة بلفظي أكرم وأتى ، وهما بدلان - لفة - على وجود الكريم والفقير ، أى يدل على أن الاختلاف حقيقة واقعة . فنظر فى ذات المعنى د/ محمد الشعبات الجندى ، معالم النظام السياسى فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، إذ يقول: "إن الاختلاف ليس مضمواً على إبلاطه ، لأنه فطرة الله التى فطر الناس عليها ، فهو مما لا يمكن أن يخلو منه حياة الأمم والأفراد خاصة فى المسائل السياسية والاجتماعية التى يتأثر فيها الجدل " .

(١) سورة هود ، آية ركم (١١٨) .

(٢) سورة آل عمران ، آية ركم (١٠٤) .

(٣) سورة آل عمران ، آية ركم (١١٠) .

(٤) تفسير القرآن الكريم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) ، وصورة هذه الجماعة في العصر الحديث هي " الأحزاب السياسية " ^(٢) .

المطلب الثاني:

توافق الأحاديث النبوية والنظام الحزبي

استدل المؤيدون ببعض الأحاديث النبوية التي تحث المؤمنين على العمل الجماعي وعلى إبداء الرأي والتي تؤكد في ذات الوقت شرعية النظام الحزبي والذي يقوم على العمل الجماعي وعلى حرية الرأي والتعبير.

أولاً: استدل المؤيدون ببعض الأحاديث النبوية التي تحث المؤمنين على إبداء الرأي والجهار به نذكر منها:

١- عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: ﴿إِنْ مَسَّنَ أَكْثَرُ الْجِهَادِ كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ﴾ ^(٣) .

٢- عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ : ﴿لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ ، قَالُوا وَكَيْفَ يَذِلُّ نَفْسَهُ ؟ قَالَ: يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يَطِيقُهُ﴾ ^(٤) .

^(١) ولست أعتد أنصار هذا الاتجاه بأيات قرآنية أخرى توضح بجلاء شرعية النزعة الجماعية في تكليف الأمة في الشريعة الإسلامية مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ فَرِيقَةٌ لِّيَنفِقُوا فِيهِ الدِّينَ وَلِيُذَكِّرُوا ذُرِّيَّتَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ سورة التوبة ، آية رقم (١٢٢) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ قَوْمِكَ عَلَىٰ لِسَانٍ مُّذَوِّبٍ وَيَعِيسُوا آمِنِينَ مَّرْتَبِهِمْ ذَلِكُمْ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ عَالَمُوا لَا يَتَنَفَّسُونَ مِنْ شَيْءٍ فَعَلُوا أَلَمَ لَكُمْ مَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّكُمْ مِنَ اللَّهِ عِلْمًا وَلَا تَتَأَنَّفَكُوا عَلَيْهِ الْإِنشِرُوا وَالْأَغْثَاكُ﴾ سورة المائدة ، آيات رقم (٧٨ : ٧٩) ، وقوله تعالى: ﴿..... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ سورة المائدة ، آية رقم (٢) ، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ...﴾ سورة التوبة ، آية رقم (١٠٥) .

^(٢) انظر في ذلك كل من: د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٤ د/ نسان الخطيب ، موقف الفكر السياسي الإسلامي ، مقال سابق ، ص ١٦ د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٦ د/ محمد سليم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإنسان للشريعة ، مقال سابق ، ص ٤٧ .

^(٣) انظر مسجع للترمذي لأبن العربي المالكي ، مرجع سابق ، الجزء التاسع ، أبواب الفتن ، ص ٢٠ ، ولقد ورد الحديث بذات السند ولكن مع اختلاف في اللفظ " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر " ، رياض الصالحين للترمذي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٣ . سنن ابن ماجه للقرطبي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، كتاب الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حديث رقم (٤٠١١) ، ص ١٣٢٩ .

^(٤) سنن ابن ماجه للقرطبي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، كتاب الفتن ، باب قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) ، حديث رقم (٤٠١٦) ، ص ١٣٣٧ .

ثانياً: استدلل المؤيدون بأحاديث نبوية تحت الفرد والجماعة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل:

١- عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»** ^(١) .

٢- روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَخْرُجُ مِنْ ضَلٍّ إِذَا افْتَعَيْنَتْمْ﴾** ، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»** ^(٢) .

٣- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا من رأى منكراً فغيره بيده ومن لم يستطع فبلسانه ، ومن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان»** ^(٣) .

٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي للرجل فيقول: يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ثم يلقاه من الخد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقميده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ثم قال: ﴿لَمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَنَبِيٍّ إِسْرَائِيلَ عَلَى إِسْمَاعِيلَ دَاوُدَ وَيُحْيَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ جَمَاعًا عَصَا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١﴾ كَانُوا لَا يَتَنَبَّأُونَ عَنْ مَكْرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا لَمْ يَلْمِزْ لَهُمْ مَنُوعٌ لَّهُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ ثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِآلِهِ وَالْعَرِيبِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾** ^(٤) .

ثم قال: " كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم

^(١) انظر رياض الصالحين النووي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٣ . سنن الترمذي . مرجع سابق ، الجزء الثالث ، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حديث رقم (٢٢٥٩) ، ص ٣١٧ مع الاتفاق في السنن واختلاف في الألفاظ " فتدعونه فلا يستجيب لكم " .

^(٢) انظر رياض الصالحين النووي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٥ . ونظر كذلك ذات الحديث الشريف بسنده ولكن مع اختلاف " إن الناس إذا رأوا الظالم ولا يغيرونه لو شئت لم يمسه الله بقبحه " . سنن ابن ماجه للقرطبي ، مرجع سابق ، كتاب الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حديث رقم (٤٠٠٠) ، ص ١٣٢٧ .

^(٣) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح لابن حنبل الترمذي ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، باب ما جاء في " تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب " ، حديث رقم (٢٢٦٣) ، ص ٣١٨ . رياض الصالحين للنووي ، باب " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ، ص ٦٩ . مع اختلاف بسيط في الحروف (فإن لم يستطع) .

^(٤) سورة المائدة ، آية رقم (٧٨ : ٨١) .

ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضرين الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم ﷺ ، وغير ذلك من الأحاديث التي تأمر الأمة الإسلامية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(١) .

ثالثاً: استدلل المؤيدون بحديث نبوي شهير يوضح أهمية دور الجماعة في اتقاء الكوارث ، وأن الفرد بمفرده بدون رقيب قد يسوق المجتمع كله نحو الهلاك ، عن نعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا مثل القائم في حدود الله ، والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو خررقتا في نصيبنا خررقتا ولم نؤذ مسن فوقنا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً ﷺ » ^(٢) . ومعنى ذلك أن هناك ضرورة لوجود جماعة منظمة مهمتها مراقبة الحاكم إذا أخطأ وتنبهيه ، ووجود هذه الجماعة ضرورة لأن خطأ الحاكم ليس بالخطأ الهين ، فخطأه قد يجنى على مستقبل الأمة ككل ، لذا من الضروري وجود تلك الجماعة ، ولقد ثبت للفكر السياسي الحديث أن الأحزاب السياسية هي الأكثر صلاحاً للتنظيم ، وإعداد المعارضة الجماعية ^(٣) .

رابعاً: واستدل المؤيدون بمأثورات من حياة رسول الله ﷺ تبين موافقة الرسول ﷺ أصحابه على المعارضة وإبداء الرأي فيما يجوز فيه ذلك من أمور الدنيا ، وكان يشاور أصحابه للرأي . كان الصحابة رضي الله عنهم يسألونه ، يا رسول الله أهو وحى أم الرأي والمشورة ؟ وعندما كان عليه الصلاة والسلام ينبئهم أن هذا الأمر مما فيه للرأي والمشورة مجال كانوا يذلون بآرائهم وخير شاهد على ذلك ما حدث في غزوة بدر وأحد والخندق ^(٤) . وبذلك يتضح أن إبداء الرأي وتغيير المنكر واجب على كل مسلم قبل أن يكون حقاً ، وما الأحزاب السياسية إلا منبراً من منابر حرية الرأي ومشاركة للحاكم في الحكم .

^(١) للمزيد من الأحاديث النبوية التي تأمر المؤمنين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر رياض الصالحين للذووي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ٩٩ : ١٠٥ .

^(٢) رياض الصالحين للذووي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠١ . انظر أيضاً مع اختلاف في الألفاظ ، سنن الترمذي ، الجزء الرابع ، أبواب الفتن (باب منة) ، حديث رقم (٢١٧٣) ، ص ٤٧٠ . مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ٢٧٠ . صحيح البخاري ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ١٨٣ ، مع اختلاف في بعض الحروف مثل (فقام على) .

^(٣) انظر في ذات المعنى د/ صلاح حسن سموع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣١٨ .

^(٤) انظر في ذات المعنى د/ محمد عسكرة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

النظام الحزبي ضرورة إسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر

ومن الأدلة التي استند إليها أيضاً المؤيدون لدليل عقلى يؤكد على أن الحزبية السياسية أصبحت تمثل ضرورة حياتية في هذا العصر خاصة من المنظور الإسلامي ، وذلك للأسباب الآتية:

١- إن الحزبية السياسية في هذا الزمن صارت ضرورة إسلامية حيث إن كثيراً من المبادئ الإسلامية العليا مثل: " الشورى ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر " يصعب حمايتها والحفاظ عليها الآن في المجتمعات الإسلامية ، إلا في ظل نظام يحترم التنظيمات السياسية ، بل ويضمن لها ممارسة نشاطها في حدود الصالح العام وأحكام الإسلام ^(١) .

٢- إن تطبيق نظام التعددية الحزبية في المجتمع الإسلامي المعاصر ضرورة إسلامية طبقاً للقاعدة الشرعية: " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " ، فمن المعلوم شرعاً أن الواجبات الإسلامية لها وسائل لا تتم إلا بها ، ولكي تنطبق القاعدة للشرعية " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " - والتي لا خلاف على وجوبها - في المجتمع الإسلامي المعاصر لابد من وجود جماعة قوية ومنظمة وشرعية وصورتها الحالية هي الأحزاب السياسية ، وبذلك يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن القواعد للفقهية تضيف صفة الشرعية على نظام التعددية الحزبية حتى ولو لم يعرف التاريخ الإسلامي القديم هذه الظاهرة ^(٢) .

٣- الأحزاب السياسية تعطي للشعب فرصة في اختيار البدل إذا لم يرض عن النظام السائد في البلاد ، أي أن الأحزاب السياسية تعتبر وسيلة حضارية لانتقال السلطة وتدولها بصورة سلمية بدون عنف وسفك دماء ^(٣) .

٤- في ظل ضعف الرقابة الذاتية المتمثلة في خشية الله تصبح المعارضة المنظمة المتمثلة في الأحزاب باعتبارها رقابة خارجية ضرورة عصرية ، والذين يثيرون علامات الاستفهام

^(١) انظر في ذات المعنى د/ نيمان الخطيب ، موقف الفكر اليساري الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ١٦ .
د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري . الشورى وأثره في الديمقراطية . مرجع سابق ، ص ٤٣١ ، إذ يقول: " إن النظام الحزبي المعتزم بأسلوب قسري هو التجسيد المصري المنطب نمياً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " .

^(٢) انظر بتصريف د/ محمد سليم العوا ، الحق في المشاركة السياسية مع الإنسان للشرعية ، المقال السابق ، ص ٥١ . وفي ذات المعنى د/ محمد عسكرة . الإسلام وحقوق الإنسان . مرجع سابق ، ص ١٠٠ . د/ نيمان الخطيب ، موقف الفكر اليساري الإسلامي من الأحزاب السياسية ، مقال سابق ، ص ٢١ .

^(٣) انظر بتصريف د/ صلاح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣٢١ . د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، الشورى وأثره في الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

حول مدى شرعية التعددية فى المجتمعات الإسلامية يجعل فكرهم هذا مكرساً شاعوا أو لم يشاعوا لخدمة نظم الاستبداد^(١) .

خلاصة القول:

إن الفكر السياسى الإسلامى المعاصر تنازع حول مدى شرعية النظام الحزبى إلى اتجاهين " منكر و مؤيد " وقد قدم كل اتجاه منهما الكثير من الأدلة فى محاولة منهما لإثبات صحة رأيهما ولعلنا نخرج من عرضنا لهذين الاتجاهين بعدة تساؤلات مثل:

١- كيف نشأ كل اتجاه ؟ ومن هم أنصاره ؟ وما الأخطاء التى وقع فيها أنصار كل اتجاه ؟

٢- وما أثر تطبيق كل منهما فى المجتمعات الإسلامية؟

٣- وما أسباب استمرار كل من الاتجاهين حتى الآن ؟

وهذا هو ما سنتناوله فى الفصل التالى .

(١) انظر بتصرف أ/ شافع توفيق محمود ، هل الديمقراطية خدعة كبرى ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠١ . د/ محمد سليم العوا ، الحق فى المشاركة السياسية مع الإنسان للشرعية ، مقال سبق ، ص ٥١ . د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

الفصل الثالث

الرأىان بين التقييم والتقويم

تمهيد وتقسيم:

اتضح لنا من الفصلين السابقين أن للفقه الإسلامى انقسم حول شرعية النظام الحزبى إلى اتجاهين (منكر و مؤيد) ، ولقد خصصنا هذا الفصل لتقييم وتقويم هذين الاتجاهين وحتى يتسنى لنا ذلك كان لابد من معرفة أسباب نشأة كل اتجاه وأنصاره وأخطائه . ومن هنا سوف يتضح للقارئ هل هذا الاختلاف بين الاتجاهين قد دفع إليه العلم وفرضه الإيمان ، أم للنفس فيه حظ وللهوى عليه سلطان ؟ .

وحتى يتسنى للباحث أيضاً تقويم هذين الاتجاهين فى المجتمع الإسلامى تأمل أثر تطبيق كل منهما فى المجتمعات الإسلامية ، وأخيراً حاول الباحث تفسير سبب استمرار هذين الاتجاهين فى المجتمع الإسلامى حتى اليوم ، بعبارة أخرى إن كل من الاتجاهين نشأ منذ فترة طويلة ، فلماذا لم ينتصر أحدهما على الآخر وينتهى الخلاف بينهما ؟ .

ويرى الباحث أنه من خلال الإجابة على تلك التساؤلات سوف يتضح للقارئ الكريم أى الاتجاهين أحق بالمساندة ، وأيهما أقرب إلى روح الإسلام ، وأخيراً سوف يعرض الباحث رأيه فى هذين الاتجاهين ، وإلى أى اتجاه ينتمى ، ولماذا ؟ .

وعلى هذا نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالى:

المبحث الأول:

تقييم الاتجاه الأول المنكر لشرعية النظام الحزبى .

المبحث الثانى:

تقييم الاتجاه الثانى المؤيد لشرعية النظام الحزبى .

المبحث الثالث:

موقف الباحث من الاتجاهين .

المبحث الأول

تقييم الاتجاه الأول " المنكر لشرعية النظام الحزبي "

تمهيد وتقسيم:

فى هذا المبحث يحاول الباحث تقييم الاتجاه الأول وهو المنكر لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ، وحتى يتسنى للباحث ذلك سوف يكشف عن الأسباب التى تسببت فى ميلاد هذا الاتجاه وتحديد أنصاره ، وكذلك بيان الأخطاء التى وقع فيها .

وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

نشأة الاتجاه الأول .

المطلب الثانى:

أنصار الاتجاه الأول .

المطلب الثالث:

الأخطاء التى وقع فيها أنصار الاتجاه الأول .

المطلب الأول:

نشأة الاتجاه الأول

يرى البعض أن نشأة الاتجاه الأول القائل بعدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية يرجع إلى الفترة التى بدأ ينادى فيها بعض الفقهاء المحنكين بضرورة تطبيق النظام الحزبى فى المجتمعات الإسلامية الحديثة ، ويرجع انتشار هذا الاتجاه إلى كثير من العوامل من أهمها قفل باب الاجتهاد قرابة ألف عام مما أدى إلى جمود الفكر الإسلامى وخاصة فى الأمور الدستورية مما كان له سوء الأثر فى نهضة ونشأة الفكر السياسى الإسلامى ^(١) . ويعد

^(١) قفل باب الاجتهاد منذ أواخر القرن الرابع الهجرى وذلك بعد أن انتابت المسلمين منذ منتصف هذا القرن بعض من العوامل السياسية والاجتماعية كان لها سوء الأثر فى نهضتهم ونشاطهم الفكرى والفقهى ، وأخذت تسود القوضى ، فساد الفساد الذى عم كل شئ حتى الفقه . حول أسباب قفل باب الاجتهاد انظر د/ عبد الحميد متولى ، أزمة الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث - مظاهرها - أسبابها - علاجها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤ .

هذا الاتجاه من الآثار السيئة لقفل باب الاجتهاد وتقليد الفقهاء لكتابات الأقدمين - على الرغم من أن تلك الكتابات كانت تعبر في حقيقتها عن واقع عصور من كتبوها - فعندما لم يجد أنصار هذا الاتجاه ما يؤيد شرعية الحزبية في كتابات الفقهاء الأولون أفتوا بعدم شرعية الحزبية السياسية في الإسلام اعتماداً على مفهوم الحزبية المشهور لديهم بالنم ، كما أن هذا الاتجاه انتشر وازداد قوة باعتناق كبار بعض العلماء له سواء كان الاعتناق عن حسن نية خوفاً على الأمة الإسلامية من التشتت والفرقة بين أبنائها ، أم كان عن سوء نية بهدف مساعدة السلطان في حكم البلاد بدون منازع أو رقيب ، ومما ساعد أنصار هذا الاتجاه في الدعوة إليه المساوئ التي صاحبت التجربة الحزبية في المجتمعات الإسلامية .

المطلب الثاني:

أنصار الاتجاه الأول

من استقراء الأدلة التي استدل بها أنصار الاتجاه الأول نستطيع تحديد أنصاره ومشيعيه وهم لن يخرجوا عن هؤلاء :

١- **الفئة الأولى:** وتمثل التيار الإسلامي المتشدد " المتحفظ " الذي يتخذ من عصر النبوة والخلفاء الراشدين " نموذجاً إسلامياً أملاً " ينبغي أن تتخذه كل المجتمعات الإسلامية مثلاً لها تحتذيه وتعمل جاهدة على أن تتطابق أحكامه مع أحكامها ، ويتصور هؤلاء أن النظام الحزبي القائم على تداول السلطة ، وتوقيت فترة الحكم يهدم نظام الخلافة المرتبط في أذهانهم بالدوام ، وهؤلاء يميلون إلى تضيق دائرة المباح وتغليب القول بالتحريم على الأمور التي لم يرد فيها نص صريح بالإباحة ، ولم يكن لها سابقة في التاريخ الإسلامي القديم ، لهذا يعتبرون النظام الحزبي بدعة مستحذنة من الغرب ينبغي على المجتمعات الإسلامية أن تبتعد عنها .

٢- **الفئة الثانية:** وهم ممن يسيئون فهم وظائف الأحزاب السياسية ، وما تقوم به من مهام في المجتمعات القائمة بها ، لما لمسوه بأنفسهم من فساد أعضائها أو تعصبهم للزيم ، فهابوا بالأمة الإسلامية بما ترتكبه بعض هذه الأحزاب من مفاصد ، وعلى هذا أنكروا شرعيتها باعتبارها فرقاً خارجة على جماعة المسلمين ، والتي حذر الخالق عز وجل ورسوله منها لما تحدثه من ضعف الأمة الإسلامية وتشتتها .

٣- **الفئة الثالثة:** وهم من المتفهمين للإسلام نصاً وروحاً ، وكذلك مستوعبين لفكرة النظام الحزبي في المجتمعات الإسلامية ولكنهم فقهاء كرسوا علمهم لخدمة السلطان ولرغباته ،

لذلك يطوعون النصوص لخدمة الحاكم حتى ينالوا رضاه . وبذلك فرضوا على المسلمين طاعة الحاكم بدون رقيب أو معارض يدعوى عدم جواز الخروج على الحاكم ، مما ساعد كثيراً من الحكام على الاستبداد والاضطهاد للشعوب .

المطلب الثالث:

الأخطاء التي وقع فيها أنصار الاتجاه الأول

ومن استقراء الأدلة التي استدل بها أنصار الاتجاه الأول يستطيع الباحث تحديد بعض الأخطاء التي وقع فيها أنصار هذا الاتجاه نذكر منها:

١- الخطأ الأول: القصور المنهجي في البحث .

وقع أنصار الاتجاه الأول في العديد من الأخطاء المنهجية والتي تتمثل فيما يلي:
القصور في الاستدلال ، الأخذ بحرفية التفسير ، الخلط في أدلة الاستدلال ، عدم تحديد مفهوم محل البحث ، ونذكرهم كالتالي:

(أ) القصور في الاستدلال:

وهذا القصور يتمثل في الآتي:

* انتزع من بعض الأدلة التي تقدم بها المعارضون عدم الوقوف على التفسير الصحيح للنصوص القرآنية والسنة النبوية ، وكذلك أسباب نزول الآيات القرآنية بالرغم من الأهمية القصوى لهذه الأمور عند الاستدلال بها للحكم بطل أو حرمة أمر ما ، ومثال ذلك أفتي أنصار هذا الاتجاه بعدم شرعية الاختلاف في الرأي مستدلين ببعض الآيات القرآنية التي وردت على سبيل التحذير والتنكرة من الخالق عز وجل للمؤمنين مما قد يحدث لهم من تشيع وفرقة واختلاف في الدين ، وتساموا أن الاختلاف في الرأي بين البشر هو من الأمور الطبيعية والتي تؤيدها كثير من الآيات القرآنية ^(١) .

^(١) ويقول الإمام أبو زهرة في ذلك: "إن من الحقائق الثابتة أن الناس يختلفون في تفكيرهم باختلاف ما تقع عليه أنظارهم وما يشعرون إعجابهم وكلما خطا الإنسان خطوات في سبيل المدنية والحضارات التمت فرجات الخلاف حتى تولدت من هذا الاختلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة " . فنظر في ذلك الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والفن والتاريخ المذاهب الفكرية ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٧ ، وهذا ما يبيده قوله تعالى :

١- ﴿ وَكُوشًا رِبْعًا يُجْعَلُ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ سورة هود ، آية رقم (١١٨) .

* واتضح أيضاً من الدلالة التي استدل بها بعض أنصار هذا الاتجاه وقوعهم في خطأ القصور في الاستدلال " عندما استشهد أحد أنصار هذا الاتجاه بفترة الخلفاء الراشدين كدليل على عدم شرعية الأحزاب السياسية مع إنها لم تكن معروفة آنذاك ، ولم تطبق في تلك الفترة الإسلامية الهامة . وكذلك استشهد آخر بالفرق التي ظهرت في أواخر عهد عثمان وعهد عليؓ لبيان المساوي والأضرار التي لحقت بالأمة الإسلامية في تفرقها ، وهذا خروج على المنهج العلمي السليم في الاستدلال فلا ينبغي الاستشهاد بفترة تاريخية من تاريخ المسلمين لبيان رأى الإسلام في حكم ما ، متأسين عنصر هام وهو " الزمن الذي نوجد فيه " وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند البحث في شرعية بعض الموضوعات الاجتهادية ، فهناك أصول شرعية وعلمية للاجتهاد ينبغي ألا نحيد عنها وهو ما ينبغي عن بعض الباحثين . ولذلك يقال: " إن الدراسات التي تريد استرجاع البنية الأساسية المنبثقة عن تجربة الرعي الأول تتجاهل الفروقات الجلية في البنية الاجتماعية بين المجتمع الراشدي والمجتمع المعاصر " (١) .

(ب) الأخذ بحرفية التفسير:

يؤخذ على أنصار الاتجاه الأول استنادهم أحياناً في الاستدلال على حرفية تفسير بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ولا شك أن حرفية التفسير في الاستدلال تؤدي إلى تحول الحوار الفكري إلى محاكمات لفظية مما يمنع الحوار حول المعنى والتوجه إلى مضمون النص (٢) . وقد اتضح هذا الخطأ من تمسك بعض أنصار هذا الاتجاه بدلالة الذم الموصوف بها لفظ حزب في القرآن الكريم والسنة النبوية على الرغم من وجود دلالة أخرى تفيد المدح للفظ بجانب دلالة الذم مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْذِبُ اللَّهُ إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ فَمِنْ الْمُؤَلَّفِينَ﴾ (٣).

ب- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقَهُ أَتَسْتَحْسِنُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ أَنْبَاءٌ يُرْسَلُونَ﴾ سورة الروم ،

آية رقم (٢٢) .

ج- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة الحجرات ، آية رقم (١٣) .

(١) انظر د/ لوى الصائلي ، المنهجية العلمية والتأصيل السياسي ، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر ، العدد رقم (٧٨) ، مؤسسة المسلم المعاصر ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٣٥ .

(٢) انظر بتصريف د/ حسن حنفي ، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ، بحث منشور بسلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد رقم (٤) تحت عنوان " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٠ .

(٣) سورة المجادلة ، آية رقم (٢٢) .

ومن ناحية أخرى فإن الموصوف بالذم ليست أحزاب اليوم ولكنها الأحزاب التي حاربت أنبياء الله ، أى أنهم تشبثوا بدلالة قديمة للفظ للحكم على ما يعنيه اللفظ فى الوقت الراهن ، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يعد خروجاً عن المنهج العلمى فى الاستدلال ويؤدى إلى الجمود وضيق الأفق.

(ج) الخلط فى أدلة الاستدلال:

ومن الأخطاء المنهجية التى وقع فيها بعض أنصار الاتجاه الأول الخلط بين عيوب النظام الحزبى بوجه عام ، وأدلة عدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية . فقد اتخذ هذا الاتجاه من عيوب تطبيق النظام الحزبى فى المجتمعات الغربية ذريعة لموقفهم المنكر لشرعية النظام الحزبى ، على أنه من المفترض عند الكشف عن شرعية أمر ما فى الشريعة الإسلامية مثل " الحزبية السياسية " أن نبحث عنه فى أصول الشريعة الإسلامية المتمثلة فى الأئمة القطعية والاحتياطية المتفق عليها ، وألا نعيبه بعيوب خارجة عن مضمونه ^(١) .

وحين لجأ بعض أنصار هذا الاتجاه إلى الأصول الشرعية للاستدلال ، أتوا بأدلة لا تخص ظاهرة الحزبية السياسية ، ولكنها تخص النهى عن الفرقة فى الدين ، وهذا مرده إلى عدم الفهم السليم لمضمون الحزبية السياسية .

(د) عدم تحديد المقصود بالحزبية السياسية:

أما أخطر الأخطاء المنهجية التى وقع فيها أنصار الاتجاه الأول - من وجهة نظر الباحث - هو عدم تحديد مفهوم الحزبية السياسية تحديداً جامعاً مانعاً قبل النظر فى التكييف الشرعى لها ، مما أدى إلى الوقوع فى سلسلة من الأخطاء ، والخلط بين المفهوم وغيره من المفاهيم الأخرى وللتى سبق وأن أشرنا إليها مثل:

- * الخلط بين مصطلح لحزب ودلالته فى التاريخ الإسلامى القديم ، ومصطلح الحزب ودلالته بالمفهوم المعاصر .
- * الخلط بين مصطلح الفرق بالمفهوم الإسلامى ومصطلح الحزب بالمفهوم المعاصر .
- * الخلط بين مفهومى " الولاء للأمة الإسلامية " والذى يجب أن يتحلى به كل مسلم وبين " الولاء لشخص الحاكم " والذى لا يفرض على كل مسلم ، والرافض له ليس بمنحوم فى الإسلام .

^(١) تكثير من العيوب التى أسفوها بالنظام الحزبى كانت عيوب ممارسة . راجع فى ذلك أدلة الاتجاه الأول ص ٥ وما بعدها من ذات الدراسة .

فهم يعتبرون أن الولاء لحزب ما يتعارض مع الولاء للأمة الإسلامية والإسلام ، حيث إنهم يمجون بين الولاء للإسلام والولاء للحاكم .

الخطأ الثاني: عدم إيجاد بديل للأحزاب السياسية .

أما الخطأ الأساسي الذي وقع فيه المعارضون أنهم رفضوا فكرة الحزبية في المجتمعات الإسلامية ، " ولم يسلّوا بديل عن الأحزاب السياسية " يضمن للمسلمين ممارسة الحقوق والحريات التي أقرها الإسلام ، وكذلك تضمن لهم عدم استبداد الحاكم بالسلطة في الوقت المعاصر ، ومعنى ذلك أن أنصار هذا الاتجاه يفترضون عدالة جميع الحكام مع أن هذا الافتراض قد أثبت التاريخ والتجارب الإنسانية عدم صحته ، ولا يجوز لأنصار الاتجاه الأول الاستشهاد بنجاح الحكم في فترة الخلافة الراشدة بالرغم من عدم وجود أحزاب سياسية . ولكن كان ينبغي عند الاستشهاد بعصر الخلفاء الراشدين التمييز بين الأفعال التي صدرت من الخلفاء الراشدين تطبيقاً للقواعد الكلية والمقاصد العامة الإسلامية ، وبين الأفعال والأحكام التي صدرت منهم نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة التي واجهتهم . فعدم التمييز بين الفعل السياسي للخلفاء الراشدين وبين القاعدة الكلية العامة التي تحكم الفعل وتوجهه أدى إلى قبول علماء على درجة عالية من المعرفة الفقهية والسياسية لممارسات سياسية أفرزتها أوضاع تاريخية خاصة ، وإعطائها صفة العموم واللزوم رغم تعارضها مع مبادئ كلية . فالماوردي مثلاً يجيز انعقاد الإمامة بعهد من الإمام السابق للإمام اللاحق ، معطلاً ذلك باتعقاد الإجماع على جوازه ، استرشاداً بأبي بكر الصديق عليه السلام الذي عهد بالخلافة إلى عمر بن الخطاب عليه السلام فأثبت المسلمون إمامته بعهد ^(١) .

وعلى هذا فقد أفتى بعض الفقهاء في العصر الراهن بمشروعية الحكم الوراثي " ولاية العهد " بقولهم: إن الإسلام لا يجافي الحكم الوراثي ولا يرفضه لا شرعاً ولا فكراً ولا واقعاً ولا تاريخياً قياساً على عهد الخلفاء الراشدين ^(٢) . وأخيراً فإننا نتساءل إذا كانت الأحزاب السياسية غير مشروعة ، حيث إنها تؤدي إلى فرقة وتشتت الأمة الإسلامية " من وجهة نظر هذا الاتجاه " فماذا يؤدي الحكم الوراثي في المجتمعات الإسلامية اليوم ؟ ؟ ؟ !

^(١) انظر في ذات المعنى الإمام/ علي بن محمد حبيب البصري الماوردي ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الفكر للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ٧ . المستشهد به د/ لؤي الصافي ، المنهجية العلمية والتطوير السياسي ، بحث سابق ، ص ٢٩ .

^(٢) انظر رأي / محمد عبد المحسن المقاطع ، تعديل المادة الثانية من الدستور بين الحقائق والاعتراضات ، جـ (٢) جريدة الوطن عدد ١٤ ، ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ٢٥ . مستشهد به د/ تقي يكن ، " تعليق على اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور الكويتي مع تقييم بعض جوانب قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر بشأن المادة المقابلة من دستور ١٩٧١ " ، مجلة الحقوق - تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، المجلد الرابع ، السنة الثامنة عشر ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٢٩٧ .

ولذلك نرى أن الاعتماد على سلوك الصحابة كمصدر للشرعية الإسلامية خطأ منهجي كبير ، حيث إن الخلفاء في التصور الإسلامي بشر غير معصومين يحتمل قطعهم الخطأ والصواب ، والرجوع إلى فترة الخلفاء الراشدين هي أشبه بالإمارة المرجحة عند احتمال تعدد الفهم من النص القرآني أو من نص الحديث الموثوق به في الرواية والسند معاً^(١) .

واسترشاداً بما سبق يرى الباحث أن هناك بعض الخطوات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار قبل الشروع في الاستشهاد بوقائع هذا العصر من أهمها الآتي:

١- محاولة استخلاص المبادئ الكلية من أحكام الخلفاء للقضايا المختلفة التي واجهتهم للاسترشاد بها في القضايا السياسية المعاصرة .

٢- محاولة إظهار عناصر الخصوص والعُموم في المبادئ المستخلصة من أحكام الخلفاء ، حيث إن المبادئ الكلية فقط هي وحدها القادرة على التطبيق في كل زمان ومكان .

٣- العمل على الملائمة بين الأحكام الدستورية في الشريعة الإسلامية (وهي الأحكام الخاصة بنظام الحكم) وبين ظروف الحياة المتغيرة المتطورة ، حتى لا تصبح تلك الأحكام معارضة لمصالح الناس ، بل تصبح محققة لها .

٤- استخدام العقل والتوعية لبيان أن هناك فرقاً بين الإسلام كدين سماوي وبين التاريخ الإسلامي الذي لا ينبغي أن يؤخذ منه كل أحداثه^(٢) ، ومعنى ذلك أنه لا ينبغي أن يؤخذ واقع المجتمع الإسلامي في كل فترة من الفترات التاريخية دليلاً على الإسلام ذاته .

(١) في ذات المعنى انظر د/ لؤي الصافي ، المنهجية العلمية والتطوير السياسي ، بحث سابق ، ص ٣٠ .

(٢) تلك الخطوات استرشد بها الباحث من بحث د/ لؤي الصافي ، البحث السابق ، ص ٢٣ : ٥٠ .

المبحث الثاني

تقييم الاتجاه الثاني

"المؤيد لشرعية النظام الحزبي"

تمهيد وتقسيم:

فى هذا المبحث يحاول الباحث تقييم الاتجاه الثانى وهو المؤيد لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ، وحتى يتسنى له ذلك سوف يعرض للأسباب التى أدت إلى نشأة هذا الاتجاه وتحديد أنصاره مع بيان الأخطاء التى وقع فيها أنصار هذا الاتجاه .
وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

نشأة الاتجاه الثانى .

المطلب الثانى:

أنصار الاتجاه الثانى .

المطلب الثالث:

الأخطاء المنهجية التى وقع فيها أنصار الاتجاه الثانى .

المطلب الأول:

نشأة الاتجاه الثانى

نشأ هذا الاتجاه " المؤيد لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية " بظهور حركة التنوير والإصلاح السياسى فى المجتمعات الإسلامية الحديثة ، ولذلك منذ أن تكونت الأحزاب السياسية فى مفهومها المعاصر فى المجتمعات الإسلامية وجدت من يدافع عنها وعن وجودها وممارستها لوظائفها ولا يرى غضاضةً من الاستفادة بما وصل إليه الغرب من علوم وتقدم خاصةً فى نظام الحكم فى المجتمعات الإسلامية . والذى ساعد على وجود هذا الاتجاه وانتشاره عدة أسباب نذكر منها:

١- نجاح الأنظمة الحزبية فى كثير من الدول المتقدمة وقدرتها على التقدم والرقى بالمواطنين فى ممارسة حقوقهم السياسية .

٢- فساد الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية ، وضباب الحقوق والحريات بها نتيجة لعدم وجود هيئات رقابية ، مما أدى إلى تقضى حكم الفرد في المجتمعات الإسلامية .

٣- هذا بالإضافة لعدم اقتناع أنصار هذا الاتجاه بأدلة الاتجاه الأول " المنكر لشرعية النظام الحزبي " فضلاً عن عدم تقديسه لأى بديل آخر يقى الأمة الإسلامية شر الفتن والصراعات الدموية على الحكم .
ولهذه الأسباب وغيرها كثر أنصار هذا الاتجاه وانتشر في جميع الأقطار الإسلامية .

المطلب الثاني:

أنصار الاتجاه الثنائي

من الأدلة التى ساقها أنصار الاتجاه الثانى لبيان شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية نستطيع تحديد أنصاره من يكونون ؟

١- قد يكونون من العلماء المتخصصين فى علوم الشريعة الإسلامية المتفهمين للإسلام نصاً وروحاً ، المتزعمين لحركة الإصلاح السياسى فى المجتمعات الإسلامية ، أو من علماء القانون والسياسة الملمين بالوظائف الأساسية للأحزاب السياسية ومميزاتها وقدرتها على تلافى أخطاء السلطة . وسواء كانوا من علماء الدين أو السياسة فهم يتأييدهم لشرعية النظام الحزبى لم يخالفوا نصاً قطعى للثبوت أو الدلالة ، فقد اجتهدوا فى الأمور التى تركها الخالق للبشر ليختاروا ما يناسب عصرهم .

٢- قد يكونون ممن عاتوا من الوضع السياسى فى المجتمعات الإسلامية المسيطر عليها الفرد غالباً ويرون فى الأحزاب السياسية كنظام سياسى أفضل علاج لإصلاح المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، حيث إنه كنظام سياسى يضمن كفاءة تداول السلطة بالطرق السلمية إذا طبق بمفهومه الصحيح ، وحينئذ سيوقف نزيف الدم المستمر فى كثير من الأقطار الإسلامية .

٣- قد يكونون من الفقهاء الدستوريين أنصار " نظرية السيادة للشعب " التى من أهم نتائجها السماح للأفراد بالمشاركة فى الحكم واختيار الحاكم والحق فى تغييره واختيار بديل له ، وكذلك مراقبته ومعارضته ، وتعتبر الأحزاب السياسية أحد نتائج هذه النظرية .

الأخطاء التي وقع فيها أنصار الاتجاه الثاني

من استقراء أدلة أنصار الاتجاه الثاني المؤيد لشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية اكتشف الباحث أن هذا الاتجاه وقع في ذات الخطأ الذي وقع فيه أنصار الاتجاه الأول وهو عدم تحديد مفهوم الحزبية السياسية قبل الشروع في الاستدلال ، كما أنه أخطأ أيضاً في عدم بيان شروط الحزب السياسي من المنظور الإسلامي بشكل توضيحي ونذكرهما كالآتي:

الخطأ الأول: عدم البدء بتحديد مفهوم الحزبية السياسية كمحل للبحث .

الكثير من أنصار هذا الاتجاه بدأ ببيان الأدلة التي تؤيد شرعية النظام الحزبي من وجهة نظره دون أن يضع تحديداً جامعاً مانعاً لمفهوم الحزبية السياسية ، لتكون محلاً للبحث مما أدى إلى وقوع كثير من الفقهاء الدستوريين والشرعيين في خطأ الخلط بين الألفاظ ، فقد استخدم البعض لفظ المعارضة الإسلامية مرادفاً للحزبية السياسية ، مما أدى بدوره إلى خطأ في الاستدلال . فكثير من الأدلة التي سلفها أنصار الاتجاه الثاني تؤيد شرعية المعارضة الإسلامية وليس شرعية الحزبية السياسية ، بالرغم من وجود فرق كبير بينهما في الوظيفة والهدف ^(١) ، ولذلك يرى الباحث أن أنصار هذا الاتجاه قد أتوا بكثير من الأدلة التي لا تنصرف بالضرورة لإقرار شرعية للحزبية السياسية .

الخطأ الثاني: عدم بيان شروط الحزب السياسي من المنظور الإسلامي بشكل توضيحي .

أما الخطأ الثاني الذي وقع فيه بعض أنصار الاتجاه الثاني المؤيد لشرعية النظام الحزبي أنهم اشتروا شروطاً عامة للحزب السياسي لكي يمارس وظائفه في المجتمعات الإسلامية ، ولكنهم لم يوضحوا تلك الشروط بشكل وافٍ فأغلبهم اكتفوا بمقولة مجملة غير مفسرة ، وهي " ألا يخالف الحزب المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية " دون إبداء الآراء الشرعية في الأحزاب السياسية القائمة بالفعل في المجتمعات الإسلامية ^(٢) .

^(١) وهذا ما سنجاول توضيحه في الباب الثاني من هذه الدراسة وذلك بعد مقارنة بين مفهوم كل من " المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية " .

^(٢) وهذا ما سنجاول الباحث توضيحه في الفصل الثالث من الباب الأخير من هذه الدراسة .

المبحث الثالث

موقف الباحث من الاتجاهين

تمهيد وتقسيم:

قبل أن يختار الباحث أى الاتجاهين أحق بالاتباع ينبغي أن يوضح أثر تطبيق كل منهما فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة حتى يكون الاختيار على أسس سليمة ، وهذا الأمر له أهمية كبرى فى التقييم ، ويود الباحث أن ينبه القارئ الكريم أن الحزبية السياسية التى هى محور دراستنا هى: " الحزبية السياسية المقيدة بالأصول الإسلامية " والتى لم يكتب لها التاريخ الإسلامى التطبيق حتى الآن ، والتى يأمل الباحث فى تطبيقها فى المستقبل القريب بالمجتمعات الإسلامية .

لذلك فلخلاف خلاف نظرى ، بمعنى أنه لا ينبغي علينا عند تقييم الاتجاه الثانى المؤيد لشرعية النظام الحزبى الاستناد إلى الأحزاب السياسية المتواجدة الآن فى المجتمعات الإسلامية فهى أحزاب لم تتقيد بالقيود الإسلامية ولم تتهذب بعد بالأخلاق الإسلامية ، لذلك لزم علينا أن نتخيل أو نتصور تطبيق الأحزاب السياسية المقيدة بالأصول الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة عند تقييم الاتجاه الثانى القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية ومن ثم يؤيد تطبيقها فى المجتمعات الإسلامية .

وتأسيساً على ذلك نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

أثر تطبيق كل من الاتجاهين فى المجتمعات الإسلامية.

المطلب الثانى:

الرايان فى الميزان .

المطلب الثالث:

رأى الباحث فى الاتجاهين .

أثر تطبيق كل من الاتجاهين في المجتمعات الإسلامية

سبق القول أنه لكي يستطيع الباحث التقييم على أسس سليمة عليه أن يوضح أثر تطبيق كل من الاتجاهين في المجتمعات الإسلامية المعاصرة وسوف نتناولهما كالآتي:

أولاً: بالنسبة لأثر تطبيق الاتجاه الأول القائل " بعدم شرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية " نقول: إن حال الأنظمة السياسية التي تطبق نظاماً سياسياً لا يعترف بالنظام الحزبي كنظام سياسي لا يحتاج من الباحث إلى توضيحه . ففي ظل هذا النظام الذي لا يعرف الطرق السلمية لتداول السلطة من الطبيعي أن يكون هناك نظام آخر يعبر به المواطن عن رفضه لنظام الحكم سواء رفضه لشخص الحاكم أو للسياسة المتبعة في الحكم ، والطريق الآخر الذي يمارسه المواطن عند عدم وجود أحزاب أو وجودها بصورة غير فعالة طريق عانت منه كل شعوب الدول الدكتاتورية ، ومنها للأسف كثير من الدول الإسلامية . فظاهرة العنف والإرهاب تعد من أهم نتائج هذا الاتجاه المنكر لشرعية النظام الحزبي ، حيث إن المواطن إذا أراد التغيير ولم يسمح له النظام السياسي المحيط به بالتغيير بالطرق السلمية فلا مناص أمامه سوى التغيير باليد أى باستخدام القوة فتكون الثورة ، ويستند المواطن المسلم في ذلك إلى الأصول للشرعية والقواعد الإسلامية الكبرى مثل قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طالما لم تسع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى تغيير هذا المنكر ، فالمواطن عموماً الذي يجد أمامه فرصة للاختيار والحوار وعدة وسائل لتحقيق رغباته لا يمكن أن يتورط في ممارسة العمل السري أو استخدام وسائل قهرية أو عنيفة لتحقيق أغراضه ومقاصده .

ولذلك يرى الباحث أن أنصار هذا الاتجاه يمثلون بذلك أكبر خطر على مستقبل الأمة الإسلامية ، حيث إنهم يمهدون لقيام دولة دكتاتورية تتخذ من الدين الإسلامي ستاراً لها ، فهي لا تعترف باختلاف الرأي ، وتعتبر كل صاحب رأى مخالف لرأى الحاكم كافراً وزنديقاً وخارجاً عن ملة الإسلام ، وتجاهلوا بأنهم بتلك النظرة الضيقة للأمر للمستحذنة يسيئون للإسلام أكثر مما يفيدونه ، ويظهرونه وكأنه قالب جامد لا يتوأكب مع تطورات الحياة ومطالبها ، في حين أن الإسلام دين ونظام شامل وصالح لكل زمان ومكان ، فقد جاء في شأن نظام الحكم بمبادئ عامة تاركاً طريقة تنفيذها للمؤمنين كل بما يناسبه والعصر الذي فيه ، وهذه حكمة إلهية لرفع الحرج ودفع المشقة عن المؤمنين ، وهذا ما تؤكد كثير من الآيات القرآنية التي تحمل في مضمونها رغبة الخالق عز وجل في رفع الحرج عن المؤمنين نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ فَهُوَ لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (٢).

ثانياً: أما عن أثر تطبيق الاتجاه الثنائي للفاعل " بشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية " ، فقد سبق لنا أن أوضحنا أن الحزبية السياسية التي هي محور دراستنا هي الحزبية السياسية المقيدة بالأصول الإسلامية ، وهي التي لم تطبق بعد - للأسف الشديد - في المجتمعات الإسلامية ، لذا ليس أمام الباحث سوى أن يتخيل أثر تطبيق هذا الاتجاه الذي يأمل تطبيقه في المجتمعات الإسلامية وسوف يتميز المجتمع الإسلامي بالآتي:

١- وجود بديل سلمي لتبادل السلطة بين الرؤساء بدلاً من الاقتتال عليها من أجل البقاء فيها أو الحصول عليها .

٢- التمتع بحرية الرأي واحترام الرأي الآخر ، وقد أثبت التاريخ السياسي أن الدول التي تستعبد بها الحلول والاجتهادات لاختيار أنسب الحلول لمشاكل المواطنين هي أكثر الدول استقراراً وتقدماً وازدهاراً بعكس الدول التي تحكمها الأنظمة الدكتاتورية ، فهي تعيش ضعيفة البنیان منخورة الكيان معرضة للفتن والسقوط (٣) ، فلاخلاف الآراء فوائد كثيرة يمكن أن نتحقق جميعاً إذا استمر الاختلاف ضمن الإطار الذي وضع له وتحلى بالآداب والأخلاق الإسلامية التي يجب الحرص عليها ومراعاتها (٤) .

٣- مواكبة الفقه الإسلامي لعجلة الزمان بما فيها من أحداث جديدة لا عهد للمسلمين بها ، حيث إن الآراء الجديدة المرنة المتطورة للمقدمة من الأحزاب السياسية تعمل على سد حاجة العباد على اختلاف بيئاتهم في شتى أمورهم الدنيوية .

(١) سورة البقرة ، آية رقم (١٨٥) .

(٢) سورة الحج ، آية رقم (٧٨) .

(٣) انظر د/ جابر سميعه ، الممارسة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، دار الجلاء - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٦٤ .

(٤) من فوائد الاختلاف أنه رياضة للذهان وتلاصق للأراء وتفتح مجالات التفكير للوصول إلى سائر الافتراضات التي تستطيع العقول المستقلة الوصول إليها ، وللمزيد من تلك الفوائد انظر د/ طه جابر فياض الطواني ، أدب الاختلاف في الإسلام ، كتاب الأمة ، العدد رقم (٩) ، مطابع الدوحة الحديثة ، الطبعة الثانية ، بدون سنة نشر ، ص ٢٧ .

٤- وجود الأحزاب السياسية يعنى أيضاً التطبيق والمحافظة على المبادئ الإسلامية العليا التى أقرها الإسلام مثل مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والعدالة والمساواة .

هذا بالإضافة لكفالة الحريات التى أقرها الإسلام أيضاً والمتفرعة من حرية التعبير مثل: " حرية الرأى والستجمع " ، وبهذا نكون قد وصلنا للنتيجة المرجوة من هذا النظام وهى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من مبادئ سامية لا ينكرها الإسلام . ومعنى ذلك إن تطبيق الأحزاب السياسية المقيدة بالأصول الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية سينتج عنها آثار إيجابية تنعكس على أمن الوطن والمواطن ^(١) .

* فبالنسبة للوطن سوف يتمتع بالاستقرار السياسى لأن مضمون الحزبية السياسية يعنى تداول السلطة بالطرق السلمية ، وإذا تم هذا الأمر فإن نجد جماعات سرية تعمل على الاستيلاء على الحكم أو تنظيم ثورات أو انقلابات ضد الحاكم طالما هناك قنوات شرعية يستطيع الأفراد من خلالها ممارسة حقوقهم السياسية وإبداء معارضتهم للنظام الحاكم . ولا يخفى أثر الاستقرار السياسى على التنمية الاقتصادية حيث إنه بالاستقرار تتكاثف الجهود البشرية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بالمجتمع .

* أما بالنسبة للمواطن: فإن الأحزاب السياسية تقدم له العديد من الخدمات من أهمها: مساعدته كناخب على اختيار من يمثله ، كما أنها توفر له القيام بدور الرقيب والمحاسب للحزب الحاكم ، وتبصره بحقوقه وواجباته . كما أن للنظام الحزبى أهمية خاصة بالنسبة " للمواطن المعارض لنظام الحكم " ، فهى توفر له الفرصة لإبداء رأيه وممارسة حقه فى إظهار الشريعة ، وذلك بعدة وسائل مثل: عقد ندوات أو نشر مقالاته بالصحف الخاصة بها ، وأخيراً إعطائه ألق فى التشريع وتولى الوظائف المبادية فى المؤسسات الرسمية بدون صراعات نموية أو وسائل غير قانونية .

ولا ننسى أن وجود تعدد للأحزاب السياسية فى المجتمعات الإسلامية يعطى الحق للأخوة المسيحيين فى الانتماء للحزب الميسانية والمشاركة الميسانية على أساس موقفهم الحزبى بصفتهم مواطنين فى المجتمع الإسلامى ^(٢) .

(١) انظر فى أهمية الأحزاب السياسية د/ صباح مصطفى حسن المصرى ، النظام الحزبى فى مصر " دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والشرعية الإسلامية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، رسالة دكتوراه ٢٠٠٣ ، ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) "إشراكنا فى هذا الرأى / عادل حسين فى مقال عن مشروع للمستقبل منشور بمنبر " الحوار " ، العدد رقم (١٢) ، السنة الرابعة ، ربيع ١٩٨٩ ، ص ٧٦ .

الرأيان في الميزان

مما سبق يرى الباحث أنه لا تتناقض بين الاتجاهين ، فكل من الاتجاهين يفهم الحزبية السياسية بمفهوم يخالف مفهوم الاتجاه الآخر ، ومن هنا تولد الخلاف . وليس معنى ذلك أنه لا اختلاف بينهما ، فهناك اختلاف ولكن لا يوجد بينهما تناقض ، لأنه في حالة التناقض لا يصح إلا أحد النقيضين دون الآخر^(١) ، أما في حالة الاختلاف والتي نحن بصدها فليس صواب أحدهما دليلاً على خطأ الآخر ، ولا خطأ واحد منهما دليلاً على صواب الآخر ، وبذلك نكون قد وصلنا إلى محور الخلاف والذي يتمثل في أن كلا منهما يناقش مفهوماً غير الذي يفهمه الاتجاه الثاني ، وهنا يصدق قول سقراط: " إذا عرف موضوع النزاع بطل كل نزاع " (٢) ، لذلك ليس من الصواب أيضاً أن نجعلهما بديلين ، ولابد أن نختر أحدهما وأن نترك الآخر ولكن من الصواب أن نقف على أسباب الاختلاف بينهما وأسباب استمرارهما حتى الآن .

فأما عن أسباب اختلاف الفقه وانقسامه إلى اتجاهين حول شرعية النظام الحزبي بين من منكر ومؤيد " يرجع - من وجهة نظر الباحث - إلى سبب واحد وهو التصور الخاطئ الذي وقع فيه بعض أنصار كل من الاتجاهين حول مفهوم الحزبية السياسية ذاتها كما سبق القول (٣) .

(١) ونفى ذلك يقول الإمام أبو زهرة به: " إذا كان الافتراق حول المعتقد في جملة شرأ ، فإنه يجب أن نقرر أن الاختلاف الفقهي في غير ما جاء به نص من الكتاب والسنة لم يكن شرأ ، بل كان دراسة عميقة بمعاني الكتاب والسنة وما يستنبط منهما من أئمة ولم يكن افتراقاً بل كان خلافاً في النظر " . الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢ . ونظير أيضاً في الفرق بين الاختلاف والتناقض د/ زكي نجيب محمود ، رؤية إسلامية ، دار الفشروق ، طبعة خاصة مختصرة للهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مهرجان القراءة للجميع ، ١٩٩٥ ، ص ٤٠ .

(٢) واستكمالاً لذلك يقول أفلاطون " إن: " الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه ولا أخطأوه في كل وجوهه ، بل أصاب كل إنسان جهة ، ومثال ذلك عصيان قنطقوا إلى قيل ، ولخذ كل منهم جارحة منه فحسبها بيده ، ومثلها في نفسه ، فأخبر الذي من الرجل أن خنقة الفيل طولي مستدير شبيهة بأصل الشجرة ، وأخبر الذي من الظفر أن خلقته تشبه للهيبة العالية والرابية المرتفعة وأخبر الذي من أنه لم يمسح دقيق يطويه ويشتره ، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك ، وكل يكذب صاحبه ، ويدعى عليه الخطأ والجهل فيما يفتنه من خلق الفيل ، فانظر إلى الصدق كيف جسمهم ، وانظر إلى الكذب والخطأ كيف دخل عليهم حتى فرغهم " . انظر الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧ : ١٢ .

(٣) وللمزيد من التفاصيل حول أسباب اختلاف الفقه انظر الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧ : ١٨ : إذ يرى فيها ترجع إلى:

أسباب عامة مثل:

- ١- غموض الموضوع في ذاته
- ٢- اختلاف الاتجاه .
- ٣- اختلاف المدارس .
- ٤- تقليد السابقين .
- ٥- الرأية وحس السلطان .
- ٦- اختلاف الرغبات والشهوات والأمزجة .

فهذه حقيقة غالباً ما تنجيب في الأبحاث العلمية وخاصة الشرعية منها ، وهي الاختلاف
السناتج من تعدد دلالات الألفاظ نتيجة لتطورها عبر العصور ، مما يؤدي إلى افتقاد الأسس
والمقاييس المشتركة في أذهان الفقهاء عن لفظ محدد ، لذا يتور الجدل والنقاش حيناً ، والبزاع
والشجار حيناً آخر^(١) .

ويتساءل الكثيرون عن أسباب استمرار وجود هذين الاتجاهين " المنكر والمؤيد لشرعية
النظام الحزبي " حتى الآن ، بالرغم من أن لاختلاف الفقهاء في أمر ما غالباً وبمرور الوقت
ما ينتهي الصراع بينهما بانتصار أحدهما والحسار الآخر ، ولكن استمرار الاتجاهين حتى
الآن يرجع - من وجهة نظر الباحث - إلى عدة أسباب أهمها:

١- عدم وجود نص صريح ينهي الخلاف:

إن هذا الاختلاف حول شرعية النظام الحزبي لم يتناول لب الدين ، فلم يكن الخلاف حول
ما هو معلوم عن الدين بالضرورة ، (مثل وحدانية الله ، وشهادة أن محمداً رسول الله ،

ولسبب خاصة مثل :

- ١- المسببة العربية
 - ٢- التنازع على الفلالة .
 - ٣- مجاورة المسلمين لكثير من أصعب الديانات القديمة ودخول بعضهم في الإسلام . ٤- ترجمة الفلسفة .
 - ٥- الأمراض ابعث كثير من المسائل الفلضية .
 - ٦- القصص (خصوصاً في عهد عثمان عليه)
 - ٧- ورود التشابه في القرآن الكريم .
 - ٨- استنباط الأحكام الشرعية .
- ونظراً لكذلك في أسباب اختلاف الفقه عند الإمام الشافعي (وهو إبراهيم بن موسى اللحيي الغزنائي المالكي) ، المؤلفات في
أصول الشريعة شرح وتخرير الشيخ/ عبد الله دراز ، للمكتبة التجارية الكبرى ، الجزء الرابع ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ،
ص ٢١١ : ٢١٤ وهي بإيجاز :
- ١- الاشتراك الواقع في الألفاظ .
 - ٢- دوران اللفظ بين الحقيقة والمجاز .
 - ٣- دوران الدليل بين الاستقلال بالحكم وعدمه .
 - ٤- دوران بين العموم والخصوص .
 - ٥- اختلاف الرواية .
 - ٦- الاختلاف فيما يجرى فيه الاجتهاد والقياس .
 - ٧- دعوى التصح وعدمه .
 - ٨- ورود الأدلة على وجوه تُشتمل .

^(١) ومما لا شك فيه أن هناك العديد من أسباب اختلاف الفقه السابق الإشارة إليها في هامش (٣) السابق قد أثرت فعلاً بخصوص
الحكم على شرعية الحزبية مثل " الاشتراك الواقع في الألفاظ " حيث إن لفظ حزب من الألفاظ المشتركة ، وكذلك " دوران اللفظ
بين الحقيقة والمجاز " حيث إن لفظ حزب له معنى حقوقي وهو دلالة المركزية والسماء يعني به دلالة الهامشية ووقوع الخلاف
كان بسبب أن بعض الفقه حمل على دلالة المركزية والبعض الآخر حمل على دلالة الهامشية ، وللمزيد من التفاصيل انظر
البحث الخاص بتطور دلالة لفظ حزب ، ص ٨٦ من هذه الدراسة .

والفرائض الخمس) وإنما الاختلاف فى أمور لا تمس الأركان ولا الأصول العامة ^(١) ، أى الخلاف فى الأمور الاجتهادية التى لم تأت فيها الشريعة الإسلامية بنص قطعى الثبوت والدلالة ، لذلك أدلى كل من أنصار هذين الاتجاهين برأيه مستنداً إلى أدلة مستنبطة من الأصول الشرعية والوقائع التاريخية دون وجود نص صريح ينهى الخلاف بينهما .

٢- قفل باب الاجتهاد:

إن البحث فى الشريعة الإسلامية ما زال مقيداً بتقليد كتابات الأقدمين ، يُنقل منها ويُصدر عنها ويجعلها أصولاً يُقاس عليها ، ولما كانت ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة نسبياً على الفكر الإسلامى ولم يدل فيها الفقهاء الأقدمون برأيهم لهذا اشتد النزاع بين الفقه الحديث والمعاصر حول مشروعيتها من عدمه .

٣- إن كلاً من الاتجاهين يضم أنصاراً على قدر كبير من المعرفة الفقهية والعلمية وهذا ما يعطى كل اتجاه القدرة على الاستمرار ، فكل من أنصار الاتجاهين مسلم غيور على دينه ، وكل منهما يعتقد بتبنيه هذا الاتجاه عن غيره أنه يحافظ على مبادئ الشريعة الإسلامية فى مجتمعه ، وهذا النوع من الاختلاف يطول به الزمن ولا سبيل إلى تحاشي الوقوع فيه ، أو الانتهاء منه إلا باتباع قواعد وضوابط لتحديد أو لضبط المفهوم . ولا سبيل للاتفاق بين الاتجاهين إلا بتحديد مدلول ما يعنيه مفهوم الحزبية السياسية تحديداً دقيقاً بحيث لا يحتمل خلافاً أو نزاعاً ، ثم طرح هذا المفهوم على الأصول الشرعية لرى مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية من عدمه ^(٢) .

المطلب الثالث:

رأى الباحث فى الاتجاهين

إن كان لابد لنا من تحديد موقفنا من الاتجاهين فإننا نقف موقف الرافض من الاتجاه الأول المنكر لشرعية التنظيم الحزبى ، وليس معنى ذلك أننا ننكر كل الأدلة التى استدل بها أنصار هذا الاتجاه . وحتى نكون منصفين فإن كثيراً من آراء أنصار هذا الاتجاه قد أوضحت للباحث العيوب التى قد تظهر عند نظام تطبيق الأحزاب السياسية فى المجتمعات الإسلامية ، مما ساعد الباحث لا شك فى وضع مفهوم للأحزاب السياسية يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .

^(١) انظر الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

^(٢) وهذا ما سنحاول توضحه بإذن الله فى الباب التالى من هذه الدراسة .

ونؤيد مع التحفظ الاتجاه الثأى القائل بـرعية النظام الحزبى فى الشرعة الإسلامية بما سبق عرضه من ألة ، ولكننا نعيب على بعض أنصار هذا الاتجاه فى عدم ضبطه للمفهوم قبل الاستدلال على شرعيته مما أدى إلى الخلط بين مفهوى المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية^(١) ، سبق أن رأينا أن بعض أنصار هذا الاتجاه تقدم ببعض الألة التى تؤكد شرعية المعارضة الإسلامية لا الحزبية السياسية ، وحتى تكون لدى القارئ فكرة متكاملة عن الحزبية السياسية قبل بيان موقف الشرع من النظام الحزبى فى مصر ، سوف نفرء الفصل التالى لتحديد مفهوم الحزبية للسياسية فى الشرعة الإسلامية وتأكيد شرعيتها .

(١) انظر فى الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية ، فى الباب التالى من هذه الدراسة ، ص ١٢٢ وما بعدها .

خاتمة الباب الأول

فى هذا الباب استعرض الباحث آراء الفقه السياسى الإسلامى حول شرعية النظام الحزبى ، وتبين أن الفقه الإسلامى انقسم فى هذا الصدد بين (منكر ومؤيد) ، ولقد عرض الباحث فى الفصل الأول لأدلة الاتجاه الأول القائل بعدم شرعية النظام الحزبى ، ثم فى الفصل الثانى عرض أدلة الاتجاه الثانى القائل بشرعية النظام الحزبى ، وفى الفصل الثالث حاول الباحث تقييم هذين الاتجاهين . وأهم ما توصل إليه الباحث أنه لا تتناقض بين الاتجاهين فكل منهما يناقش مفهوماً للحزب غير الذى يفهمه الاتجاه الآخر ، ومن هنا تولد الخلاف بينهما نتيجة لعدم تحديد مفهوم الحزب تحديداً جامعاً مانعاً .

وكان رأى الباحث فى هذين الاتجاهين هو رفض الاتجاه الأول وتأييد الاتجاه الثانى فى السراى والاختلاف معه فى الأدلة ، حيث إن أنصار الاتجاه الثانى استدلوا على شرعية النظام الحزبى بأدلة شرعية تؤكد على كفالة الإسلام لحرية الرأى والتعبير دون بيان موقف الشرع من مبدأ تداول السلطة ، وهذه الأدلة التى ساقها أنصار هذا الاتجاه لا تؤيد - من وجهة نظر الباحث - شرعية الحزبية السياسية بقدر ما تؤيد شرعية المعارضة الإسلامية فى الشريعة الإسلامية ، فالاعتماد على أدلة الاتجاه الثانى لا تضيف للشرعية على جماعة منظمة تعمل على الاستيلاء على مقاليد الحكم بالطرق السلمية ، وبعبارة مختصرة إن أدلة الاتجاه الثانى لا تؤكد شرعية النظام الحزبى بقدر ما تؤيد شرعية المعارضة الإسلامية ولتى تستند فى شرعيتها فقط على الحقوق والحريات التى يكفلها الإسلام للأفراد والجماعات .

وبذلك يرى الباحث أن أنصار الاتجاه الثانى لم يحددوا مفهوم الحزبية السياسية تحديداً محكماً ، ومن ثم وقع أنصار هذا الاتجاه فى خطأ الخلط بين مفهوم المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ، وهذا ما سيجاول الباحث إبرازه وتحديده فى الباب التالى .

الباب الثانى

تأصيل وتأكيد مفهوم الحزبية السياسية

فى

الشريعة الإسلامية

الباب الثانى

تأصيل وتأکید مفهوم الحزبية السياسية فى الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

مما سبق تبين لنا أن الخطأ الأساسى الذى وقع فيه كل من الاتجاهين (المنكر والمؤيد) لشرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية هو عدم تحديد مفهوم الحزبية السياسية تحديداً جامعاً مانعاً ، ولذلك مسوف يبدأ الباحث بتأصيل مفهوم الحزبية السياسية فى الشريعة الإسلامية ، ثم نتناول بيان الفرق بين مفهوم الحزبية السياسية وبين غيرها من المفاهيم التى قد تختلط بها وأهمها مفهوم المعارضة الإسلامية ، ونهى هذا الباب بمررد الأدلة التى تؤكد شرعية النظام الحزبى من وجهة نظر الباحث .

وعلى ذلك نقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول كالتالى:

الفصل الأول:

مفهوم لفظ حزب فى القرآن ، والسنة ، وتطور دلالاته .

الفصل الثانى:

المعارضة الإسلامية وتمييزها عن الحزبية السياسية .

الفصل الثالث:

تأكيد شرعية النظام الحزبى .

الفصل الأول

مفهوم لفظ حزب فى القرآن والسنة وتطور دلالاته

تمهيد وتقسيم:

نحاول فى هذا الفصل تحديد ما يعنيه لفظ حزب فى الشريعة الإسلامية كما تعرضه معاجم القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، ثم نحاول البحث فى تاريخ اللفظ وتطوره .
وعلى ذلك نُقسّم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:

مفهوم لفظ " حزب " فى القرآن الكريم .

المبحث الثانى:

مفهوم لفظ " حزب " فى السنة النبوية .

المبحث الثالث:

تطور دلالة لفظ " حزب " حتى وقتنا المعاصر .

المبحث الأول

مفهوم لفظ "حزب" في القرآن الكريم

تمهيد وتقسيم:

لستحدد معنى لفظ " حزب " في القرآن الكريم يتعين علينا الرجوع إلى معاجم ألفاظ القرآن الكريم وكذلك لبعض مراجع الفقهاء المفسرين لكتاب الله تعالى لبيان ما يعنيه اللفظ في الآيات القرآنية .

لذلك نقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

مفهوم لفظ " حزب " في معاجم القرآن الكريم .

المطلب الثاني:

لفظ " حزب " ومدلوله عند العلماء المفسرين للقرآن الكريم .

المطلب الأول:

مفهوم لفظ " حزب " في معاجم القرآن الكريم^(١)

بالرجوع إلى معاجم ألفاظ القرآن الكريم وبالمبحث عن لفظ "حزب" لنضج لنا الآتي:

أولاً: إن لفظ حزب ورد ضمن ألفاظ القرآن الكريم في أكثر من سورة قرآنية^(٢) ،

نعرضها مرتبة حسب ترتيبها في المصحف الشريف كالتالي:

١- سورة المائدة ، آية رقم (٥٦) .

^(١) نظراً إلى أن محور هذه الدراسة هو النظام الحزبي من المنظور الإسلامي لذلك لم نعرض لهذا المفهوم في اللغة والاصطلاح ،
نظراً إلى معنى لفظة نظام حزبي في اللغة والاصطلاح :/ صبح مصطفى حس المصري ، النظام الحزبي في مصر ، رسالة
سابقة ، ص ١٥ وما بعدها .

^(٢) انظر الآيات القرآنية الواردة بها لفظ "حزب" وما يشق من اللفظ في المصحف الشريف .
ونشير كذلك المراجع الآتية: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مكتبة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٤ هـ ،
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، باب المعاء (ح ر د - ح ز ن) ص ١٩٩ . معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ، دار الفكر العربي ،
الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ ، تأليف محمد إسماعيل إبراهيم ، مرجع سبق ، باب حزب ، ص ١٣١ .

- ٢- سورة هود ، آية رقم (١٧) .
- ٣- سورة الرعد ، آية رقم (٣٦) .
- ٤- سورة الكهف ، آية رقم (١٢) .
- ٥- سورة مريم ، آية رقم (٣٧) .
- ٦- سورة المؤمنون، آية رقم (٥٣) .
- ٧- سورة السجود ، آية رقم (٣٢) .
- ٨- سورة الأحزاب، آيات رقم (٢٠ ، ٢٢) .
- ٩- سورة فاطر، آية رقم (٦) .
- ١٠- سورة ص ، آيات رقم (١١ ، ١٣) .
- ١١- سورة غافر، آيات رقم (٥ ، ٣٠) .
- ١٢- سورة الزخرف، آية رقم (٦٥) .
- ١٣- سورة المجادلة، آيات رقم (١٩ ، ٢٢) .

ثانياً: يعنى بلفظ " حزب " فى معجم ألفاظ القرآن الكريم " كل طائفة جمعهم الاتجاه إلى غرض واحد " ، وجمع لفظ حزب " أحزاب " ^(١) ، " تحزب القوم " أى تجمعوا أو صاروا أحزاباً ، والحزب: الجماعة من الناس تشاكلت قلوبهم وأعمالهم وإن لم يلق بعضهم بعض ، والحزب التقسم من القرآن ، والحزب: الأمر الشديد ^(٢) .

وبالاطلاع على الآيات القرآنية التى ورد فيها لفظ " حزب " نجد أن اللفظ ورد " مفرداً ومثنى وجمعاً " كالتالى:

مفرداً:

كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ ^(٣) .

^(١) انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ، صادر عن مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، " باب حزب " ، ١٩٧٠ ، ص ٢٦٤ .

^(٢) انظر معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ، تأليف محمد إسماعيل إبراهيم ، مرجع سابق ، باب حزب ، ص ١٣١ . مجمع البيان الحديث لى تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، سمح عاطف الزين ، دار الكتاب اللبنانى ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ ، ص ٢٣٢ . والذى جاء فيه " فحزب جماعة فيها قوة " والحزب التقسم من القرآن ، والقرآن الكريم مقسم إلى ٣٠ جزء و ٦٠ حزب .

^(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٥٦) . وجاء أيضاً لفظ حزب " مفرداً " فى السور القرآنية الآتية: سورة المؤمنون ، آية رقم (٥٣) ، سورة الروم ، آية رقم (٥٣) ، سورة المجادلة ، آيات رقم (١٩ ، ٢٢) ، سورة فاطر ، آية رقم (٦) .

مثنى:

فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمُ الْبَنِينَ الَّذِينَ أَخَذُوا مِيثَاقَهُمْ﴾ (١).

جمعاً:

فى قوله تعالى: ﴿أَقِمْنَ كَانِ عَلَى بَيْتِهِنَّ مِنَ الذِّكْرِ وَتَتْلُوهُنَّ حَتَّى يَخْرُجْنَ مِنْهُنَّ وَتَكْفِي بَرَاءَةً لَهُنَّ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَإِنَّ لَهُ مَوعِدَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِنَّهُ الْخَبِيرُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٢).

المطلب الثانى:

لفظ " حزب " ومدلوله عند العلماء المفسرين للقرآن الكريم

لإيضاح المفهوم وتأكيدہ وللوقوف على ما يعنيه لفظ حزب شرعاً بحسن بنا الاطلاع على تفسير بعض الآيات القرآنية التى ذكر فيها لفظ "حزب" والتى قام بعض علماء التفسير بتحديد ما تعنيه فى الآيات القرآنية وسوف نعرض لتفسير النص مفرداً ومثنى وجمعاً كالتالى:

النموذج الأول:

حيث ورد لفظ حزب " مفرداً " نجده فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخُذْ أَلْفًا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَأَنْ تُرِيدَ اللَّهُ ذِيقَ الْفَلَاكِ الْكَرِيمِ﴾ (٣) وجاء فى تفسير القرطبى للآية الكريمة ﴿وَمَنْ يَخُذْ أَلْفًا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ﴾ أى من فرض أمره إلى الله وامتنل لأوامر رسوله وإلى المسلمين فهو من حزب الله ، أى ومن يتول القيام بطاعة الله ونصرة رسوله والمؤمنين فإن حزب الله هم الغالبون ، قال الحسن حزب الله هم جند الله وقال غيره أنصار الله (٤).

(١) سورة الكهف ، آية رقم (١٢) وهى الآية القرآنية الوحيدة التى ذكر فيها لفظ حزب (مثنى) .

(٢) سورة هود ، آية رقم (١٧) . وجاء أيضاً لفظ حزب " جمعاً " فى سورة القرآنية الآتية: سورة الرعد ، آية رقم (٣٦) ، سورة مريم ، آية رقم (٣٧) ، سورة الأحزاب ، آيت رقم (٢٠ ، ٢٢) ، سورة ص ، آيات رقم (١١ ، ١٣) ، سورة غافر ، آيات رقم (٥ ، ٣٠) ، سورة الزخرف ، آية رقم (٦٥) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٥٦) .

(٤) انظر تفسير القرطبى لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٢٢٢ : ٢٢٣ ، وجاء فيه الحزب: الصنف من الناس وأصله من الفحشة من قولهم: حزبه كذا أى نفيه ، فكان المحترزين مجتمعون كاجتماع أهل الفحشة ، وورد أيضاً أن الحزب طائفة ، وتجزوا - اجتمعوا - والأحزاب الطوائف التى تجتمع على محاربة الألباء ، وحزبه امر أى أصابه .

وجاء فى تفسير ابن كثير للآية الكريمة السابقة كل من رضى بولاية الله ورسوله والمؤمنين فهو منصور فى الدنيا والآخرة ، ولهذا قال تعالى فى الآية الكريمة ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ^(١) .

النموذج الثانى:

حيث ورد لفظ الحزب " مثنى " وذلك فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا هُمُ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لِيَتْخَا أَهْمًا ﴾ ^(٢) ، قال القرطبي فى تفسير هذه الآية الكريمة " الظاهر من الآية الكريمة أن الحزب الواحد هم الفتية إذ ظنوا لبثهم قليلاً ، والحزب الثانى أهل المدينة الذين بعث الفتية على عهدهم ، حين كان عندهم التاريخ لأمر الفتية وهذا قول الجمهور من المفسرين ، وقالت فرقة هما حزبان من الكافرين اختلفا فى مدة أصحاب الكهف ، وقيل هما حزبان من المؤمنين وقيل غير ذلك مما لا يرتبط بألفاظ الآية " ^(٣) .

النموذج الثالث:

حيث ورد لفظ حزب " جمعاً " فى قوله تعالى: ﴿ جَدَّ مَا فَتَايَكَ مَعْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ ﴾ عَذِبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُّومٌ وَعَادٌ وَقُرْعَانٌ ذُو الْأَوْتَانِ ﴾ وَتَمُودَ وَقَوْمَ لُوطٍ وَأَسْمَاءَ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ ^(١) .
جاء فى تفسير القرطبي لهذه الآية الكريمة قوله إن المقصود بلفظ الأحزاب فى هذه الآية الذين ثروا المدينة وتحزبوا على النبی ﷺ ، وقيل أراد بالأحزاب القرون الماضية من الكفار ، أى هؤلاء جند على طريقة أولئك وقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ أى هم الموصوفون بالقوة والكثرة ، ونظير تلك الآية قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ﴾ وَخَلَدَ أَيُّ قَوْمٍ نُّومٌ وَعَادٌ وَتَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلَمًا لِلْعِبَادِ ﴾ ^(٢) " فسميت هذه الأمم أحزاباً " ^(٣) . وجاء فى فتح القدير للشوكاني فى تفسير الآية الكريمة قوله: " ما كل حزب من هذه الأحزاب إلا كنزب الرسل لأن تكذيب الحزب لرسوله المرسل إليه تكذيب لجميع

^(١) انظر تفسير القرآن لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٦٩ . انظر فى ذات المعنى جامع البيان فى تفسير القرآن للطبري (الإمام) أبى جعفر محمد بن جرير الطبري) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧هـ ، ص ٢١٢ .
ورد به " حزب الله جند الله الظاهرون على أعدائهم الظاهرون بهم " .

^(٢) سورة الكهف ، آية رقم (١٢) .

^(٣) انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن للكريم ، المجلد الماشر ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ . فتح القدير للشوكاني (محمد بن على بن محمد الشوكاني) ، الجزء الثالث ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٧٢ . تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٧٢ . وقد ورد به إن المراد بالحزبين أى المختلفين فيهم .

^(٤) سورة ص ، آيات رقم (١١ : ١٣) .

^(٥) سورة غافر ، آيات رقم (٣٠ ، ٣١) .

^(٦) انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن للكريم ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص عشر ، ١٥٣ : ١٥٥ .

الرسول ، أو هو مقابلة الجمع بالجمع^(١) . وجاء في تفسير القرآن العظيم لابن كثير : " إن المقصود بقوله تعالى : ﴿ جُذِمَ هَذَا الْكُفْرُومُ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴾ أي هؤلاء الجند المكذبون الذين هم في عزة وشقاق سيهزمون ويظلمون ويكذبون كما كبت الذين من قبلهم من الأحزاب المكذبين " ، أما قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ أي كانوا أكثر منكم وأشد قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فما دفع ذلك عنهم من عذاب الله من شيء^(٢) .

تعقيب الباحث

مما سبق يتضح لنا الآتي:

- ١- أن لفظ " حزب " قد ورد في معاجم القرآن الكريم بمعنى الجمع والجموع ، أي جمع من الطوائف والقبائل وهذا الجمع يجمعه غرض واحد .
- ٢- أن هذا المعنى لا يختلف عن حلول اللفظ عند الفقهاء المفسرين فهو يعني الجند أو الأنصار ويعني أيضاً الجمع من الناس الذين يجمعهم غرض واحد ، وبغض النظر عن سبب أو غرض هذا الجمع إن كان للخير أو للشر فهو " حزب " ، فقد أطلق على الجمع الذي جمعهم غرض محاربة الأنبياء لفظ " حزب " ^(٣) . وأطلق على الجمع الذي جمعهم طاعة الله ونصرة رسوله لفظ " حزب " ^(٤) .

(١) انظر فتح للتدوير للشوكلي ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٤٢٢ .

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٨ : ٢٩ .

(٣) ونجد هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ يَمُوتْ مِنَ الْأَحْزَابِ قَاتِلًا أَوْ مَوتًا ﴾ سورة هود ، آية رقم (١٧) ، وكذلك في الآية القرآنية ﴿ فَأَخَذْنَا مِنَ الْأَحْزَابِ مِنْ يَبَنِيمَ قَوِيلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهُدٍ يَوْمَ تَطْلُبُ ﴾ سورة مريم ، آية رقم (٣٧) ، وقد جاء في تفسير القرطبي للآية الكريمة " المراد بالأحزاب الذين تحزبوا على النبي ﷺ وكذبوه من المشركين " ، انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الحادي عشر ، ص ١٠٨ . قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَوَافِئِهِمْ يَوْمَ رَبِّهِمْ وَأَخْلَصُوا مِنْ مِثْلِهِمْ وَوَقَعَتْ كُلُّ سُلَاسٍ وَمِنْ يَمِينِهِمْ بَعْلٌ قَرِينٌ ﴾ سورة غافر ، آية رقم (٥) ، وجاء في تفسير القرطبي لقوله عز وجل : ﴿ الْأَحْزَابُ مِنْ بَعْضِهِمْ ﴾ أي الأمم الذين تحزبوا على أنبيائهم بالكتاب نحو عاد وثمود فمن يهدم . انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الخامس عشر ، ص ٢٩٣ . قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا يَا قَوْمِ إِنَّا بِلِقَائِ اللَّهِ عَلَيْنَا يَوْمَ الْحَبَشَةِ أَوَّلُ خَلْقٍ ﴾ سورة غافر ، آية رقم (٣٠) . وجاء في تفسير القرطبي لهذه الآية الكريمة: يعني أيام العذاب التي عذب فيها المتحزبون على الأنبياء . انظر تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الخامس عشر ، ص ٣١٠ .

(٤) نجد هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْمَ اللَّهِ هُمْ الْعَالِيُونَ ﴾ سورة المائدة ، آية رقم (٥٦) . ومعنى ذلك أن استخدام القرآن الكريم للفظ حزب تارة مضافاً إلى الله ، وتارة أخرى مضافاً إلى الشيطان دلالة قاطعة على أن اللفظ في ذاته محايد ولا يعنى به أكثر من معنى ، ويكون المعنى المراد به هو فريق من الناس جمعهم الشر أو جمعهم الخير .

٣- استشعر الباحث أن اللفظ " حزب " دلالة سياسية من خلال دلالاته الدينية فهو على أى حال جمع (يؤيد أو يعارض) الأتنياء ، ولكنه فى الحقيقة يبعد كثيراً عن مفهوم اللفظ فى المجال السياسى المعاصر ^(١) .

^(١) من الجدير بالذكر أن لفظ حزب قد ورد فى معاجم اللغة العربية بتعريفات شتى نذكر منها ما جاء فى لسان العرب " كل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً " ، فنظر لسان العرب للإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى الأنصارى الخزرجى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٤ هـ لابن منظور ، ص ٢٩٩ . وبذلك يتبين لنا أن تعريف لفظ حزب فى معاجم اللغة لا يختلف عن مفهومه فى الشريعة الإسلامية فهو فى كلاهما يمدنى (جمع من الناس لهم غرض واحد) ، فنظر فى تعريف الحزب السياسى د/ صباح مصطفى حسن المصرى ، النظام الحزبى فى مصر ، رسالة سلفية ، ص ١٧ وما بعدها .

المبحث الثاني

مفهوم لفظ حزب في السنة النبوية

تمهيد وتقسيم:

لستحدد مفهوم لفظ حزب في السنة النبوية تم الاستعانة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النسبوي^(١) ، ولقد تبين للباحث أن اللفظ قد ورد في الكثير من الأحاديث النبوية^(٢) ، وبأكثر من دلالة ، وحتى يتسنى للقارئ الوقوف على تلك الدلالات المختلفة سوف نفرّد لكل دلالة مطلباً مستقلاً .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

الأحاديث التي ورد فيها لفظ "حزب" بدلالة تفيد "الجمع المذموم" .

المطلب الثاني:

الحديث الذي ورد فيه لفظ "حزب" بدلالة تفيد "الجمع المحمود" .

المطلب الثالث:

الحديث الذي ورد فيه لفظ "حزب" بدلالة تفيد "التحيز للرأي ومناصريه" .

المطلب الرابع:

الحديثان اللذان جاء فيهما لفظ "حزب" بدلالة تفيد "القسم من القرآن الكريم" .

المطلب الخامس:

الحديث الذي ورد فيه اللفظ بدلالة تفيد الشدة والضيق.

(١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك مسند أحمد بن حنبل ، رتبته ونظمه لقيف من المستشرقين ونشره الدكتور أ.ي. ونسك (أستاذ العربية بجامعة لندن) ، صادر من الاتحاد الأسمى للمجامع العلمية مكتبة بريل في مدينة لايدن - الجزء الأول (١ - ح) ١٩٣٦ ، ص ٤٥٩ .

(٢) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، مرجع سابق ، ص ٥٩ ، وقد وردت به جميع الأحاديث التي ذكر فيها لفظ حزب مفرداً ومثنى وجمعاً .

المطلب الأول:

الأحاديث التي ورد فيها لفظ " حزب " بدلالة تفيد "الجمع المذموم"

الحديث الأول:

عن عفة بن أوس (وقال إسماعيل مرة يعقوب بن أوس) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: خطب رسول الله ﷺ زمن الفتح (فتح مكة) فقال: لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ﷺ (١) .

الحديث الثاني:

ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن أبي أوفى قال: ﷺ اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالببيت ، ثم خرج فطاف بين الصفا والمروة ، وجعلنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد أو يصيبه بشئ فسمعه يدعو على الأحزاب ويقول " اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، وهزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزلزلهم " ﷺ (٢) .

وهناك بعض الأحاديث النبوية التي ذكر فيها لفظ " الأحزاب " على لسان الراوى ونيس على لسان رسول الله ﷺ وجاءت أيضاً بدلالة الذم كناية عن تحالف الكفار على المسلمين في غزوة الخندق " غزوة الأحزاب " ، ومن تلك الأحاديث نذكر:

أ- عن عليّ ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: ﷺ ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة حتى آتت الشمس ﷺ (٣) .

ب- عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء يحدث ، قال: ﷺ لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله ﷺ رأيته ينقل من تراب الخندق حتى وارى عنى الغبار جلدة بطنه وكان كثير الشعر فسمعته يرتجز بكلمات ابن رواحة ﷺ (٤) .

(١) انظر مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الثالث ، ص ٤١٠ . صحيح البخارى للجملى ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، الجزء الرابع ، ص ١٤٧ . فيل الأوطار لشوكاني ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، إذ ورد فيه إن قوله ﷺ: " هزم الأحزاب وحده " معناه: هزمهم بغير قتال من الأسيين ولا بسبب من جهتهم ، والمراد بالأحزاب - فى هذا الحديث - الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق .

(٢) انظر مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ٣٨١ ، وقد ورد الحديث بنفس المجلد ، ص ٣٥٥ ، مع اختلاف فى بعض الألفاظ . انظر متن بن ماجة للقرطوبى ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٩٢٥ . صحيح الترمذى شرح الإمام الحري المالكي ، مرجع سابق ، الجزء السابع ، باب ما جاء فى الدعاء عند القتال ، ص ١٧٦ .

(٣) انظر مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٧٩ ، وورد الحديث لمقاتل لآخرى فى نفس المرجع ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٤) لاستكمال الحديث النبوى انظر فتح البارى شرح البخارى للمسلكى ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، ص ٤٠٥ . وقد ورد الحديث بالمسار مختلفة فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ٢٨٥ . وقد ورد اللفظ " الأحزاب " أيضاً ص ١٠٦ ، ١٩٨ فى ذات المرجع فى أحاديث أخرى .

ج- عن سليمان بن صرد قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب ﷻ الآن نغزوهم ولا يغزوننا ﷻ^(١).

نستنتج من الأحاديث السابقة أن لفظ "حزب" جاء بدلالة تفيد "الجمع المذموم" في عهد رسول الله ﷺ للدلالة على جمع من الأفراد أو الطوائف الذين يجمعهم غرض واحد وهو محاربة النبي ﷺ ، أي أن اللفظ استخدم في عهد الرسول ﷺ بدلالة الذم .

المطلب الثاني:

الحديث الذي ورد فيه لفظ "حزب" بدلالة تفيد "الجمع المحمود"

نص الحديث النبوي:

عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: ﷻ سيقم عليكم قوم هم أرق قلوباً بالإسلام منكم ، فقال: فقدم الأشعريون منهم أبو موسى الأشعري ، فلما قربوا من المدينة جعلوا يرتجزون وجعلوا يقولون: غداً نلقى الأحبة ***** محمداً وحزبه ﷻ^(٢) . ومعنى ذلك أن اللفظ استخدم في عهد الرسول ﷺ بدلالة تفيد للجمع المحمود .

المطلب الثالث:

الحديث الذي ورد فيه لفظ "حزب" بدلالة تفيد "التحيز للرأي"

ومناصرته

نص الحديث النبوي:

ﷻ عن عائشة رضی الله عنها أن نساء رسول الله ﷺ كن حزبين " ، حزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة ، والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ ، وكان المسلمون قد علّموا حبّ الرسول ﷺ لعائشة فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة ، فكلم حزب أم سلمة فقلن

^(١) مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد السادس ، ص ٣٩٤ . وقد ورد لفظ "الأحزاب" أيضاً ، ص ٢٨٠ في ذات المرجع فسي حديث آخر عن عائشة عن رسول الله ﷺ لما فرغ من الأحزاب وقد ورد أيضاً بمصحح البخاري للجنبي ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، الجزء الخامس ، ص ١٤١ .

^(٢) مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الثالث ، ص ٢٢٢ . وذكر ذات الحديث مع اختلاف في الأسانيد من ذات المجلد للإمام/ أحمد بن حنبل ، ص ١٠٥ .

لهما: كلمى رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول: من أراد أن يهدى إلى رسول الله ﷺ هدية فيهديها إليه حيث كان من بيوت نسائه إلى آخر الحديث الشريف^(١) ، وفي هذا الحديث دلالة تختلف عن الدلالات الأخرى للفظ ، والتي كانت تعنى الجمع المضموم أو المحمود دينياً ، أما هذه الدلالة ليس من أهدافها المسعى الدينى ولكنها دلالة تقتصر على مفهوم الجمع لمناصرة رأى والتحيز له ضد جمع آخر فى مسائل ننيوية .

المطلب الرابع:

الحديثان اللذان جاء فيهما لفظ " حزب " بدلالة تفيد " القسم من القرآن الكريم "

الحديث النبوى الأول:

عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال: سمعت عمر بن الخطاب ؓ يقول: قال رسول الله ﷺ: **« من نام عن حزبه ، أو عن شئ منه ، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل »** (٢) .

الحديث النبوى الثانى:

عن أوس بن حذيفة قال: **« قدمنا على رسول الله ﷺ فى وفد نقيف فزلوا الأحلاف على المغيرة بن شعبة وأنزل رسول الله ﷺ بنى مالك فى قبة له ، فكان يأتينا كل ليلة بعد العشاء فيحدثنا قائماً على رجله ، حتى يراوح بين رجله ، وأكثر ما يحدثنا فالقى من قومه من قرش ، ويقول: " ولا سواء كنا ممتضعفين مستذلين ، فأما خرجنا إلى المدينة كانت سجال الحرب بيننا وبينهم ندال عليهم ويدلون علينا " ، فلما كان ذات ليلة أبطأ عن الوقت الذى كان**

(١) نطراً لطول الحديث نكتفى بما سبق ذكره حيث إن ما يهم الدراسة هو ورود لفظ " حزب " على لسان السيدة عائشة رضى الله عنها ، ننظر الحديث كاملاً فى فتح البارى بشرح البخارى للمسفلانى ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، باب من أهدى إلى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض ، ص ١٣٣ : ١٣٥ .

(٢) ورد لى ستن بن ملجة للقرظي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، باب ما جاء فىمن نام عن حزبه من الليل ، وجاء فيه أيضاً معنى حزبه " الحزب " هو ما يجعله الإنسان وظيفة له من صلاة أو قراءة أو غيرها . صحيح بن خزيمة (أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلى للثياورى) ، حققه وعلق عليه الدكتور / محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامى ، باب ذكر الوقت من النهار ، حديث رقم (١١٧١) ، ص ١٩٥ . فردوس بمأثور الخطاب تأليف (أبى شعاع شيرويه بن شهر ذر بن شيرويه اللدلىسى الهمداني الملقب " الكيا ") ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م ، الحديث رقم (٥٥٣٦) ، ص ٤٩٤ . وفى أضناف معنى الحزب: ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة ، والحزب: السيرة فى ورد الماء . لمن الكبرى لإمام المحدثين (الحافظ الجليل أبى بكر أحمد بن الحسين بن على الإيهقى) ، المجلد الثانى ، باب " من أجل قضاء التوالل على الإطلاق " ، دار الفكر - بيروت ، بطون سنة نشر ، ص ٤٨٠ .

يأتينا فيه ، فقلت يا رسول الله لقد أبطأت علينا الليلة قال: " أنه طرأ على حزبي من القرآن فكرهت أن أخرج حتى أتمه " ، قال أوس: فسألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا: ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة وحزب المفصل ١٥ (١) . وهذان الحديثان يوضحان دلالة جديدة للحزب وهي: كناية عن مجموعة من الآيات القرآنية أو كناية عما يحطه الإنسان وظيفه أو ورد له من صلاة أو قراءة من القرآن الكريم.

المطلب الخامس:

الحديث الذي ورد فيه اللفظ بدلالة تفيد الشدة والضيقة

قال حذيفة كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى ١٥ (١) ، وفي هذا الحديث نجد أن اللفظ اكتسب دلالة تختلف كل الاختلاف عن الدلالات السابقة .

مما سبق يتضح لنا أن لفظ " حزب " ورد في كثير من الأحاديث النبوية ، وقد تنوعت دلالاته ولكنها لم تخرج عن المفهوم العام للفظ ودلالته في القرآن الكريم ، وبهذا توافقت السنة النبوية مع القرآن الكريم في مفهوم لفظ حزب ودلالته ، فالأحاديث النبوية لم تصف على لفظ حزب دلالة مطلقة في الذم ، ولكنها سارت على نفس النهج الذي انتهجه القرآن الكريم ، فقد جاءت بأكثر من معنى وإن غلب عليها دلالة الذم .

(١) انظر مسند ابن ماجه للقرطبي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب " في كم يستحب قُفْتُم القرآن " ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ . فنظر أيضاً ذات الحديث بسنده مع اختلاف في الألفاظ في مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ٩ .

(٢) فنظر مسند الإمام/ أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الخامس ، ص ٣٨٨ . ويعني بقوله ﷺ " إذا حزبه أمر " أي إذا اشتد عليه أو نزل به هم أو أصابه غم . انظر في تفسير ذلك كل من: لسان العرب لابن منظور ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ . تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، لمحب الدين أبي القتيض السيد محمد مرتضى الحسيني الراسبي الحنفى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦هـ ، المجلد الأول ، ص ٢٠٨ .

المبحث الثالث

تطور دلالة لفظ " حزب " حتى وقتنا المعاصر

تمهيد وتقسيم:

ينبغي على الباحث في دراسة تاريخ تطور دلالة لفظ ما أن يتتبع تطور دلالاته منذ بدأ استعماله وحتى وقتنا المعاصر ليَقِفَ على معناه الأصلي ومراحل تطوره ، ولكن للأسف هذا الأمر غير متاح للألفاظ العربية ، حيث لا يوجد في اللغة العربية قاموس تاريخي للألفاظ - في حدود علم الباحث - فالمعاجم العربية خلت من البحث في تاريخ الكلمة وتطور دلالتها وتسجيل البداية الأولى لاستعمالها وآخر ما انتهى إليه هذا الاستعمال ، لذا فالبحث في تطور لفظ ما بهذا الشكل يحتاج إلى متخصص في اللغة للرجوع إلى النصوص القديمة في الأدب العربي للاهتمام بهديها ودراسة الدلالة على ضوءها ^(١) .

وحيث إننا نبحث في تطور دلالة لفظ " حزب " في مفهومه الشرعي سنبدأ البحث في تطور دلالة الألفاظ بصفة عامة ، ولفظ حزب بصفة خاصة ، ثم سنبحث عن دلالة اللفظ منذ العصر الإسلامي وحتى وقتنا المعاصر .

وعلى هذا نُقسِّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

في تطور دلالة الألفاظ بصفة عامة ولفظ " حزب " بصفة خاصة .

المطلب الثاني:

المرحلة الأولى من تطور دلالة لفظ " حزب " منذ العصر الإسلامي .

المطلب الثالث:

المرحلة الثانية من تطور دلالة لفظ " حزب " حتى وقتنا المعاصر.

(١) في ذات المعنى انظر د/ إبراهيم قنيس ، دلالة الألفاظ مكتبة الأجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥١ .

في تطور دلالة الألفاظ بصفة عامة ولفظ " حزب " بصفة خاصة

أولاً: تطور دلالة الألفاظ بصفة عامة.

١- اللفظ كائن حي ، لا يعرف الثبوت أو الجمود ، ولكنه يتحرك مع الوقت ، وتتغير دلالاته من خلال استعماله ، ولهذا من الممكن أن يتحول عبر فترة من الزمن إلى معنى قد يغير معناه الأصلي بعض الشيء وقد يكون هذا بالاتساع في معناه أو التضييق ، أو قد يخالف هذا المعنى تمام المخالفة ^(١) .

ويجدر بنا أن نذكر أن اللفظ يكتسب دلالاته بالربط بينه ، وبين ما يترتب عليه من أحداث ، بعبارة أخرى تكتسب الدلالة بالربط بين ما يسمع وما يترتب على هذا المسموع من أحداث ، فالكلمة في تطورها لا تنف في دلالتها عند حدود مصدرها الأصلي ، بل قد تتعداه إلى أمر لا صلة له بذلك المصدر وإلى معنى جديد لا يكاد يمت إلى الدلالة الأصلية بصلة وثيقة ^(٢) .

٢- ومن الجدير بالذكر أيضاً أن اللغويين يقسمون دلالة الألفاظ إلى نوعين: الأولى تسمى دلالة مركزية والثانية تسمى دلالة هامشية ، وتعتبر الدلالة المركزية عن ذلك القدر المشترك من الدلالة التي تكون لدى الناس جميعاً ، أو لدى معظمهم بخصوص لفظ معين ، وهو الذي يسجله اللغوي في معجمه ، وتلك الدلالة هي التي تساعد على التفاهم بين الناس ، أما الدلالة الهامشية فهي تلك الدلالة الخاصة التي ترتبط باللفظ نتيجة خبرات وتجارب معينة ، لذا فإنها تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم ، كما أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ^(٣) .

^(١) اللفظ يمتد إلى صفة النطق ، وكيفية صدور الصوت المنطوق بها وما يمكن أن تدل عليه من معنى ، أي أن كلمة لفظ ذات دلالة " معنى " ، ولهذا أثرنا استخدام كلمة " لفظ " لبيان الصلة بين ما نطق به مكوناً لفظ حزب وبين ما يوجهه في الأذهان في كل عصر . ولما زاد من التفصيل فنظر د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، المستشار / محمد سعيد الشماوي ، الإسلام السياسي ، سينا للنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٨ .

^(٢) فنظر د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مرجع سابق ، ص ١١ . د/ زين الخويصي ، في الارتباط بين اللفظ والمعنى ، دار المعرفة الجامعية ، بدون طبعة ، ١٩٩٧ ، ص ١٩ .

^(٣) فنظر د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ . وقرن تقسيم فقهاء الشريعة الإسلامية لنصوص القرآن الكريم من جهة دلالاتها على ما تضمنته من الأحكام إلى قسمين: نص قطعي الدلالة على حكمه ، ونص ظني الدلالة على حكمه ، والسلم القطعي الدلالة هو ما دل على معنى متعين فيه منه ولا يحتمل تأويل ولا مجالاً لفهم معنى غيره منه ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَتَكُونُ بِعَقْدِ مَا تَرَكُوا وَاجِباً لَّكُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَّكُمْ وَلَدٌ ۖ... ﴾ سورة النساء ، آية رقم (١٢) ، وهذا قطعي الدلالة على أن فرض الزوج في هذه الحال النصف لا غير ، وقوله تعالى: ﴿ الرَّأْيِيَّةُ وَالزَّانِيَةُ فَإِذْ هُمَا كِلَا وَاجِبٍ مِّنْهَا بِاللَّذَّةِ ۖ... ﴾ سورة النور ، آية رقم (٢) ، وهذا النص للكريم قطعي دلالة على أن حد الزنا مائة جلدة لا أكثر ولا أقل . أما النص الظني الدلالة فهو ما دل على معنى ولكن يحتمل أن يؤول ويصرف عن هذا المعنى ويراد منه غيره ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ ۖ... ﴾

ثانياً: تطور دلالة لفظ حزب .

اكتسب لفظ حزب دلالة هامشية بجانب دلالاته المركزية ونعرض لهما كالآتي:

١- الدلالة المركزية للفظ " حزب ":

الدلالة المركزية للفظ حزب نجدها في معاجم وقواميس اللغة العربية ، وقد اتفق اللغويون على أن لفظ حزب يعنى به الآتى:

أ- الجمع من الأفراد أو الجماعات أو الصنف من الناس .

ب- الأمر الشديد .

ج- النصيب والقسم من القرآن .

د- حزب الرجل أصحابه ولذين على رأيه " جند الرجل وأنصاره " .

وأكثر الدلالات المركزية استخداماً للفظ حزب الدلالة التى تعيد " جماعة من الناس تشاكلت قلوبهم وأعمالهم " (١) .

٢- الدلالة الهامشية للفظ " حزب ":

سبق أن أوضحنا أن الدلالة الهامشية للفظ هى التى ترتبط باللفظ بحسب ما يمر به من تجارب ، ولذلك تختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ، وفى المجتمع الواحد من عصر إلى آخر ، ولقد تطورت الدلالة الهامشية للفظ حزب باختلاف البيئات والعصور ، ونستطيع أن نقسم مراحل تطوره من عصر نزول القرآن الكريم وحتى الآن إلى مرحلتين:

يَتَرَبَّعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ..... سورة البقرة ، آية رقم (٢٢٨) ، وهذا النص الكريم ظنى الدلالة لأن لفظ "قروه " من الألفاظ المشتركة فهو يطلق لغة على الطهر ويطلق لغة أيضاً على الحوض وذلك اختلف الفقهاء فى عدة المطلقة وهل هى ثلاث حوضات أم ثلاثة أطهار . وللمزيد من التفاصيل عن دلالة الألفاظ فى الآيات القرآنية وعن أقسام اللفظ من حيث كيفية دلالاته على معناه فى الشريعة الإسلامية ، حيث قسمها الأصوليون إلى دلالة الجارة ، ودلالة الإشارة ودلالة النص ودلالة الاكتضاء ودلالة مفهوم المخالفة . فنظر المراجع الآتى: الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، بدون سنة نشر ، ص٣٥ . الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص١٣٩: ١٥٥ د/ مصطفى حسن أبو طल्प ، تطبيق للشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٣ ، ص٤٩ .

(١) فنظر معاجم اللغة ، باب "حزب" على سبيل المثال: لسان العرب لابن منظور ، مرجع سابق ، ص٢٩٩ . محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٨٧٠ م ، الجزء الأول (أ.ش) ، ص٤٨ . تاج المروس من جواهر القاموس للزبيدي ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص٣٠٨ . المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للمقرئ الفيومى ، المطبعة الأسبورية ، الطبعة السادسة ، ١٩٦٥ م ، الجزء الأول ، ص١٨٣ . مختار الصحاح ، للإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، فى تربيته محمود خاطر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ ، باب حزب ، ص١٢٢ . المنجد فى اللغة والأدب والموسم ، آل لؤيس مطوف ، الطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، سنة نشر الطبعة الأولى ، ١٩٥٦ ، الطبعة الخامسة ، ص٩٢٥ .

مزحلة اكتسب فيها دلالة هامشية إسلامية طغت على دلالاته المركزية والمحادية للفظ ، ومرحلة أخرى اكتسب فيها دلالة هامشية سياسية جعلته من ألفاظ القاموس السياسى حتى عصرنا للحالى^(١) .

ولهذا منخصص المطلب الثانى فى بيان كيفية اكتساب لفظ "حزب" دلالة هامشية دينية مفهومها " الجمع المذموم " ، والمطلب الثالث فى بيان كيفية اكتساب لفظ " حزب " لدلالة هامشية أخرى مفهومها الجمع السياسى الذى يجمعه غرض واحد وهذف الوصول للحكم .

المطلب الثانى:

المرحلة الأولى من تطور دلالة لفظ "حزب" منذ العصر الإسلامى

فى هذا المطلب سنعرض للمرحلة الأولى من تطور دلالة لفظ " حزب " منذ نزول القرآن الكريم وحتى إلصاق دلالة الذم باللفظ ، وقد حدد اللغويون بعض المظاهر التى توضح تطور دلالة اللفظ مثل: تخصص الدلالة وانتقالها من مجال إلى آخر أو تغيير الاستعمال مع دوران الكلمة على الألسنة كل هذا يعتبر من أسباب تطور دلالة اللفظ بصفة عامة .

وإذا تتبعنا تطور دلالة لفظ " حزب " بصفة خاصة نجد الآتى:

أولاً: كان يطلق قبل الإسلام على القبيلة أو على مجموعة من القبائل تحالفت أو اجتمعت على مبدأ واحد أو هدف واحد سواء للخير أو للشر .

ثانياً: منذ غزوة الخندق المسماة " بغزوة الأحزاب " ^(٢) اكتسب لفظ حزب دلالة خاصة تفيد السخم حيث ربط المؤمنون بين اللفظ والأحداث التى مرت عليهم بسبب تحزب قبائل

^(١) معنى أن للتطور لم يكن فى الدلالة المركزية للفظ ، فهو كان وما زال يعنى الجمع من الناس تشكلت لأروهم على غرض واحد ، ولكن الذى تطور هو دلالاته الهامشية من دلالة ذات مفهوم دينى إلى دلالة بمفهوم سياسى ، والدلالة الهامشية للألفاظ يستلها كثير من الأدباء والشعراء الذين لا يقتنعون فى غالب الأحوال بتلك الدلالات المركزية ، ومن أمثال ذلك استخدام الشعراء لفظ " لى " لبيان شدة الحب ، فى ذات المعنى فنظر د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

^(٢) وواقع غزوة الأحزاب باختصار أنه قد وفقت أخبار إلى رسول الله ﷺ أن قريشاً قد جمعت جمعواً ، وظاهرتها عطفان ، وتابعتها لشجع ، وأنهم جميعاً قد خرجوا لغزو المسلمين بالمدينة ، وكذلك نكتت بنو قريظة وعودها السابق لإبراهيم مع المسلمين ونقضت عهودها ، أى " تحزب الأحزاب " ضد المؤمنين واشتد البلاء عليهم ، ولكن تلقى رسول الله ﷺ هذه الأخبار بحزمه وعزمه وإيمانه وبقوته ، وأمر المسلمين بحفر خندق حول المدينة وقد كتب الله النصر للمؤمنين وهزم الأحراب بدون قتال حيث إنهما لم تكن معركة فصل فيها الرمح والسيف ولكنها كانت معركة أعصاب ، كان السلاح الرئيسى الذى واجهه المسلمون فيها هو الخوف والرعب والقلق والانقسام والقدر والخوف فى الساعات الحاسمة وهذا ما أوضحته الأيتان الكريمتان رقم (٩ ، ١٠) من سورة الأحزاب السابق ذكرهما . للمزيد من التفاصيل عن غزوة الأحزاب فنظر المراجع الأتيه: الكامل فى التاريخ لابن الأثير (وهو الشيخ العلامة عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير) ، دار صادر بيروت - لبنان ، بدون طبعة ، ١٩٦٥ ، المجلد الثانى ، ص ١٧٨ ، ١٨٧ . فنظر أ/ محمد أحمد جاد المولى ، بالاشتراك مع أ/ محمد أبو الفضل ، أ/ إبراهيم على محمد الجبولى ، أ/ السيد شحاته ، قصص القرآن ،

قريش وغطفان وأشجع ضدهم ، وما ترتب على هذا التحزب من خوف وهلع وقلق إstab المؤمنين من ملاقة هذا التجمع . ويعتبر إصاق صفة الذم على لفظ حزب بعد غزوة الأحزاب أول تطور لدلالة للفظ ^(١) .

فقد اندثرت الدلالة المركزية للفظ والتي تعنى الجمع الذى له غرض واحد سواء للخير أو للشر ، وانتشر وشاع استخدام اللفظ بدلالته الهامشية الجديدة والتي تعنى الجمع المذموم ، أى الجمع الذى له غرض واحد وهو الشر بالمؤمنين . معنى ذلك أنه حدث انحراف عن دلالة اللفظ الأصلية للأسباب الخاصة التى واكبت تلك الفترة وتوارث الأجيال مع اللفظ هذا الانحراف حتى وجد من يستدل بهذه الدلالة الهامشية لزم اللفظ فى عهدنا الحالى وبأخذ الألفاظ بظواهرها الحرفية، ويطلقها على معانيها الظاهرة فى أصل الدلالة .

ويرى الباحث أن هناك عدة عوامل مرت على تاريخ الأمة الإسلامية وأدت إلى ذلك التطور والتغير فى إصاق صفة الذم باللفظ نذكر منها:

١- كثرة ورود لفظ حزب بدلالة تفيد الذم فى القرآن الكريم فقد ورد اللفظ فى أربع عشرة آية قرآنية بدلالة تفيد الذم . تارة يطلق على الجمع الذى يتبع الشيطان ، ونجد ذلك فى قوله تعالى: ﴿ اسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ^(٢) ، وتارة أخرى يطلق على الجماعات التى حاربت الأنبياء مثل قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ ^(٣) ، وتارة ثالثة يطلق على القبائل التى تحالفت ضد رسول الله ﷺ فى غزوة الخندق فى مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَهُمْ كَذِبُونَ ﴾ ^(٤) فى حين أن اللفظ ورد بدلالة تفيد المدح

مكتبة دار السراة ، الطبعة الثالثة عشر ، ١٩٨٤ ، ص ٣٧٤ : ٣٧٨ . تفسير القرطبي لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الرابع عشر ، فى تفسير سورة الأحزاب ، ص ١٢٨ . فتح البارى بشرح البخارى لابن حجر ، مرجع سابق ، الجزء السابع ، ص ٣٠٧ . تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، تفسير سورة الأحزاب ، ص ٤٦٥ .

أ/ محمد أحمد باشميل ، غزوة الأحزاب ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١ ، ص ١٣ .
^(١) وفى الحقيقة إن هناك دلائل تشير إلى أن اللفظ قد استعمل بدلالة الذم قبل غزوة الأحزاب والتي كانت فى السنة الخامسة من الهجرة ، فقد استخدم أحد المسلمين لفظ حزب بدلالة " للجمع المذموم " والذى يهدف إلى الكيد للمسلمين وهو خبيب بن عدى فى غزوة الربيع وهى فى السنة الرابعة من الهجرة عندما عزم بنو حلف على قتله فالحذوا بمنزلة جده أشلاء برماهم وهو يسرد أسبابه المشهورة التى منها: " لقد أجمع الأحزاب حولي وأقربا" قبلتهم واستجمعوا كل مجمع " . المزيد من التفاصيل حول غزوة الربيع ، انظر هامش (٣) ص ٩٢ من هذه الدراسة .

^(٢) سورة المجادلة ، آية رقم (١٩) .

^(٣) سورة ص ، آية رقم (١٢ ، ١٣) .

^(٤) سورة الأحزاب ، آية رقم (٢٢) .

٣- مع أن اللفظ ورد في السنة النبوية بأكثر من دلالة كما سبق بيانه فإنه ورد أيضاً بدلالة تفيد الذم في أكثر من حديث نبوي عن غزوة الأحزاب ^(١) .

٤- وأيضاً من أسباب إصاق تلك الدلالة الهامشية باللفظ شيوع استخدام هذا اللفظ بتلك الدلالة الهامشية التي تفيد الذم في كلام العرب ، بل وفي أبيانهم الشعرية ، وهذا ما توضحه الأبيات الشعرية التي قالها علي بن أبي طالب عليه السلام يوم غزوة الأحزاب بعد قتله لعمرو ابن عبد ود بن أبي قيس أحد بني عامر بن لؤي في ساحة القتال وفرار أصحاب عمرو بن عبد ود منهزمين هاربين منها:

" لا تحسبن الله خائلاً دينه ونبيه يا معشر الأحزاب " ^(٢) .

وكذلك شعر خبيب بن عدي في غزوة الرجيع ^(٣) عندما اشتراه بني الحارث لقتله قال:

لقد أجمع الأحزاب حولي وألبوا قسبائهم واستجمعوا كل مجمع
إلى الله أشكو غربتي بعد كربتي وما أرمل الأحزاب لي عند مصرعي ^(٤) .

لهذه الأسباب مجتمعة التصفقت دلالة الذم بلفظ " حزب " وصار استخدام اللفظ بدلالته الهامشية " الجمع المذموم " بين العرب في كلامهم كالعرف ، والدليل على ذلك أن لفظ حزب

^(١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، مرجع سابق ، ص ٥٩٩ . راجع كذلك المبحث الثاني الخاص بمفهوم اللفظ في السنة النبوية من هذا الفصل ص ٨١ وما بعدها .

^(٢) ومن الجدير بالذكر أن لفظ " حزب " قد ذكر في كثير من الأشعار في العهد الإسلامي الأول نذكر منها ما قاله روية:

لقد وجدت مصعباً مستصعباً حين رمى الأحزاب والمحزياً
وكذلك ما أشده ثعلب لعبد الله بن مسلم الهذلي:

إذ لا يزال غزال فيه يفتلني يأوي إلى مسجد الأحزاب مفتقلاً.

ومسجد الأحزاب من المساجد المعروفة التي بنيت على عهد رسول الله ﷺ . انظر في ذلك البداية والنهاية لابن كثير وهو (أبو الفداء الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٧٤ هـ) ، مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، الجزء الرابع ، ص ١٠٥ . تفسير القرطبي لأحكام القرآن للكريم ، مرجع سابق ، الجزء الرابع عشر ، ص ١٢٤ . تاج العروس للزبيدي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ ، لسان العرب لابن منظور ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٩٩ .

^(٣) من المعلوم أن غزوة الرجيع كانت في السنة الرابعة من الهجرة في سفر ، وكان سببها أن رهطاً من عضل والقارة كدسوا على النبي ﷺ فقالوا: إن إيسا إسلاماً فابعث لنا من يلقهوننا في الدين ويقرؤنا القرآن ، فبعث معهم ستة منهم خبيب بن عدي ، ولكنهم غدروا برسول الله ﷺ وأخذوا خبيباً وابن الزينة وباعوهما بمكة فأخذ خبيباً بنو الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب قد قتل الحارث بغزوة أمد ، فلما خرجوا من الحرم بخبيب ليقتلوه طلب منهم الصلاة وبعد أن فرغ من الصلاة دعا عليهم وأشد تلك الأبيات:

لست أبالي حين أقتل مسلماً على أي شئ كان فسي الله مصرعي
ولك في ذات الإله وإن يشأ يسارك عسلي أوصال شلوا مسرج

للمزيد من التفاصيل انظر الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، ص ١٦٨ ، ١٦٧ .

^(٤) انظر فتح السيارى بشرح البخاري لابن حجر ، مرجع سابق ، الجزء السابع ، ص ٣٠٧ . انظر أيضاً د/ محمد لمان بن علي الجاسي ، مشاكل الدعوة والدعاة في العصر الحديث ، مكتبة الإيمان للطبع ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١٣ . وردت الأبيات ولكن مع اختلاف في لفظ من ألفاظ الأبيات الشعرية بدلاً من (على أي شئ) جاء (على أي جنب) .

ورد على لسان كثير من رواة الأحاديث يحمل دلالة الذم عندما يقولون : " في يوم الأحزاب " ، ونذكر أيضاً مثال آخر على استخدام اللفظ بدلالة الذم في رأى عمر بن عبيد في فريقى واقعة الجمل إذ يقول : " لا أقبل شهادة الجماعة منهم ، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كانوا بعضهم من حزب عليّ وبعضهم من حزب الجمل " حيث إنه يعتقد بفسق الفريقين جميعاً ^(١) .

وهكذا تنتهى المرحلة الأولى وقد انحدرت الدلالة المركزية للفظ ، وصارت تعيد " الجمع المذموم " بعد أن كانت تعنى " الجمع محايداً " ، وصارت دلالاته الهامشية الجديدة تبعث في ذهن المسلمين صورة بغضيمة مؤلمة تختلف كل الاختلاف عن دلالاته المركزية .

المطلب الثالث:

المرحلة الثانية من تطور دلالة لفظ حزب حتى وقتنا المعاصر

بعد حوالى أربعة عشر قرناً عاد استعمال لفظ حزب في المجتمع الإسلامى ، وذلك عن طريق التأثير بالثقافة الغربية وتقليد أنظمتها المياسية ، فمما هو معلوم أن الأحزاب السياسية كانت - ولا تزال - جزءاً مكوناً من للنظم السياسية الغربية ^(٢) ، ويجدر بنا أن نذكر هنا أن لفظ حزب قد تعرض أيضاً لتطور دلالاته في المجتمع الغربى فمصطلح حزب " Parti " فى اللغة الفرنسية مشتق من فعل " Partir " والذى يعنى فى اللغة الفرنسية القديمة قسم " diviser " ^(٣) . ولقد كان مصطلح " Parti " يقصد به فى البداية للجماعة المسلحة غير المنظمة والمنفصلة عن الجيش الرسمى والتي تعمل كفرقة متطوعة " Corps Franc " مثل حزب الفرسان الألمان المرتزة " Le parti des reîtres " فى خدمة فرنسا قديماً ، ومع الوقت أصبح اللفظ يعنى عصابة مسلحة منظمة عضواً مثل حزب " Armagnacs " ثم أطلق

^(١) للمزيد من التفاصيل انظر الفرق بين الفرق للبخارى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ .

^(٢) انظر المستشار / طارق البشرى ، منهج النظر فى النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامى ، مركز دراسات العالم الإسلامى ، سلسلة دراسات المياسية والاستراتيجية ، العدد رقم (١) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٣٩ .

^(٣) Voir: SEILER (Daniel-Louis) , Les partis politiques , Armand Colin , Paris , 1993 , P. 64 .

لذلك لا غرابة فى حالة ما إذا وجدنا بعض الكتب يستخدمون لفظ الأحزاب " Partis " تصف الطوائف المسلحة " Fractions armées " والتي أشار إليها أرسطو فى مؤلفاته .

وللمزيد من التفاصيل حول تاريخ استخدام لفظ حزب انظر :

DONEGANI (Jean-Marie) et SADOUN (Marc) , La démocratie imparfaite , Gallimard , 1994 , P. 15 .

ويرى كل من (Marie et Marc) أن لفظ حزب " Parti " يرجع لمفهوم الجزء " Part " والقسم " Partion " ، والتقسيم " Partage " .

لفظ حزب على العصبية السياسية قبل أن يصبح له المفهوم الحالي^(١)، وهو "تنظيم دائم على المستوى القومى والمحلى يسعى للحصول على مساندة شعبية ويهدف للوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة". وهذا التاريخ القديم للفظ هو ما يفسر سبب عدم الارتياح للأحزاب السياسية قديماً، ووصفها دائماً بالخيانة، والخشية منها على وحدة الأمة، لذلك حذر منها الرئيس جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية فى آخر خطبة وجهها إلى الشعب الأمريكى^(٢).

ويلاحظ على لفظ حزب عند عودة استخدامه فى المجتمع الإسلامى عدة تغيرات منها:

- ١- عاد للفظ من الدول الغربية التى لا تعرف الإسلام "عقيدة أو نظاماً".
 - ٢- عاد اللفظ بدلالة هامشية جديدة تضافى على الجمع صبغة جديدة ألا وهى الصبغة السياسية.
 - ٣- عاد اللفظ للمجتمع الإسلامى لاستخدامه فى مجال آخر غير المجال الدنى، وهو المجال السياسى لذلك صار اللفظ من ألفاظ القاموس السياسى وفناً من فنون السياسة، وصارت السياسة صفة يتصف بها وتلقب به فيقال: حزب سياسى^(٣).
- وتفصيلاً لذلك نقول: إن لفظ حزب له دلالة مركزية واحدة وهى: كل طائفة جمعهم الاتجاه إلى غرض واحد سواء للخير أو للشر، وله أكثر من دلالة هامشية تكونت على مر العصور لأسباب سبق ذكرها، وكان من أشهرها دلالة الذم والشر والتى كانت يعنى بها الأقوام الذين تكتلوا لمحاربة الرسول ﷺ فى غزوة "الأحزاب" أو الذين رفضوا الإسلام وتكروا له من اتباع الشيطان أو الأقوام الضالة التى طالما حاربت أنبياء الله. ثم غابت هذه

(١) ومن الجدير بالذكر أن لفظ حزب بالمفهوم الغربى الحديث لم يظهر إلا بظهور الاقتراع العام أى بعد التطورات التى حدثت فى أنظمة الحكومات وتمضت عن نظام إجراء الانتخابات العامة لإرساء قواعد الحكومة على أسس من الديمقراطية، فقد أطلق لفظ حزب على الرصدات السياسية التى تفرض الممارك الانتخابية بترشيح الممثلين وتبذل الجهد للحصول على أغلبية الأصوات حتى يتسنى لها الوصول إلى الحكم فى ظل النظام الجمهورى السائد فى كثير من البلاد، انظر بتصرف الشيخ/ صفى الرحمن المباركفورى، الأحزاب السياسية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٧. وانظر كذلك فى النظريات التى تنصر نشأة الأحزاب السياسية فى النظم الغربية د/ صباح مصطفى حسن المصرى، النظام الحزبى فى مصر، رسالة سابقة، ص ٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر د/ ماجد راجح الطو، الدولة فى ميزان الشريعة، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

(٣) ويحدد د/ على الدين هلال، تاريخ نشأة الأحزاب السياسية فى مصر بالمفهوم السياسى بقوله: "ترجع نشأة الأحزاب السياسية فى مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، نفس هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب فى مطاها الحديث بمعنى تنظيم سياسى إلى جانب استعمالها التقليدى بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط، وهذا المعنى الذى يبرز فى استخدام القرآن للكلمة، كما وردت فى سورة "الأحزاب" للدلالة على تحالف الكفار". انظر د/ على الدين هلال، تطور النظام السياسى فى مصر، (١٨٠٣-١٩٩٩)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، ص ٥٦.

الدلالة عن اللفظ ، ثم عاد اللفظ في المجتمع الإسلامي بدلالة هامشية جديدة وهى الدلالة السياسية ^(١) ، وقد تداول اللفظ بهذه الدلالة الجديدة على الألسنة وفي خطاب زعماء الحركات التحريرية وبدأت هذه الدلالة السياسية للفظ تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة في المجتمعات الإسلامية الذين طالبوا بوجود الأحزاب السياسية كمؤسسات غير رسمية يسمح بها ، ومن خلالها بتداول السلطة وذلك بغرض كفالة الحقوق والحريات وحماية الشعوب الإسلامية من الاستبداد وإساءة استخدام السلطة من قبل الحاكم ، ومن خلال تزايد وانتشار هذا المصطلح بدلالته الهامشية الجديدة ، بدأت تخبو دلالته القديمة وهى " دلالة الذم " ويقل استخدامها ، إلا أن اللفظ ما زال يستخدم حتى الآن بدلالته القديمة فى المجتمعات الإسلامية وذلك عند التكبير فى الأعياد الإسلامية إذ يقول المصلون: " لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده " ، ولكن خسار التاريخ الإسلامى لانتشار استخدام هذا اللفظ بتلك الدلالة القديمة ^(٢) ، وصار لفظ حزب الآن لا يمكن بأية حال أن ينصرف إلا بمفهومه الحالى ذى الدلالة السياسية .

إن تعدد الدلالة الهامشية للألفاظ ليس بغريب عن اللغة العربية ، فالمستبعد لدلالة الألفاظ فى اللغة العربية يجد أن كثيراً من الألفاظ قد تعددت دلالتها ، كما نجد من تلك الدلالات ما انتشر استعماله ومنها ما يزال يحيط باللفظ ، ومنها ما تغير تغيراً تاماً ^(٣) .

تلك الألفاظ تسمى فى علم الأصول بالألفاظ المشتركة ويقصد بها: " اللفظ الذى له أكثر من معنى ويختلف عن المترادف الذى هو أكثر من لفظ للدلالة على أمر واحد " ^(٤) .

^(١) إن الدلالة الهامشية للفظ تعتبر إضافة إلى الدلالة المركزية له ، فالدلالة المركزية كلفت تعنى جمع من الأفراد له غرض واحد فصار بعد إضافة هذه الدلالة الهامشية يعنى جمع من الأفراد له غرض واحد وهو غرض سياسى يشتمل فى الوصول إلى الحكم من أجل تنفيذ برامجه ، وقد تولدت الدلالة الهامشية للفظ حزب - فى حدود علم الباحث - فى بريطانيا عندما تواجدت مجموعات من السال لهم غرض واحد وهو المطالبة بحقوقهم قبل أرباب الأعمال ، وكان هذا الأمر فى البرلمان وبالطبع أطلق على هذا الجمع لفظ حزب ، حيث إنه جمع يطلق بفحوه السلفية وصارت هذه الدلالة الهامشية مقترنة باللفظ فى المجتمع الغربى وتداولت على أسس ذلك .

^(٢) فى حدود علم الباحث أن آخر استخدام للفظ " حزب " فى التاريخ الإسلامى بدلالة الذم ، عندما أطلق على فرقة الشيعة والفورج ، ويلاحظ أنه قلما أن استخدم لفظ حزب للدلالة على الفرق الدينية الأخرى فلم يقل أحد مثلاً " حزب المعتزلة " .

^(٣) إن سبب تعدد هذه الدلالات للفظ الواحد لرجعه انتهاء إلى اختلاف القبائل فى استعمال الألفاظ للدلالة على معنى واحد ، ومن هذه الدلالات ما قد يوضع للفظ على سبيل الحقيقة ثم يستعمل فى غير ما وضع له مجازاً ثم يشتر استعمال هذا اللفظ فى المعنى المجازى . انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

^(٤) انظر تعريف اللفظ المشترك الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ . إذ يرى أن اللفظ المشترك هو: " ما وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متحدة فمثلاً لفظ الدين يعنى فى اللغة الدين الباصرة وكذلك يعنى بها الجلبوس ، وعين الماء - د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٦٧ . إذ قال فى تعريف اللفظ المشترك " هو ما تعدد وضعه لمرادف مختلفة " .

ومن الجدير بالذكر أن الألفاظ المشتركة التي لها معنى لغوي يختلف بعض الشيء عن المعنى الاصطلاحي الشرعي ينبغي عند تفسيرها حملها على المعنى الشرعي المراد منها ، فالمشرع الأعظم لم يلحق بها تلك الدلالة الشرعية إلا ليحملها عليها .

لذلك ينبغي على المجتهد أن يتحرى معنى ألفاظ القرآن الكريم وقت التنزيل لبيان مراد الشارع من اللفظ الذي وضع له ، فالشارع ما أراد باللفظ إلا أحد معانيه ، وعلى المجتهد أن يستدل بالقرآن والإمارات والأئمة التي توضح مقصود الشرع المراد من هذا اللفظ المشترك في كل آية على حدة - لأنه لا يعقل - أن يراد باللفظ المشترك جميع معانيه معاً ^(١) .

^(١) لذلك ينبغي على الفكر السليم عند الاجتهاد في الأحكام وضع اللفظ في معناه اللغوي السليم ، فينبغي عند استخدام لفظ حزب في التفسير الشرعي للآيات القرآنية الاجتهاد لترجيح أحد المعاني المقصودة به في الشرع ، والقول بغير ذلك هو تحميل لللفظ بأكثر مما يستعمل ، وإدخال معانٍ لا تدخل فيه بحسب الأصل لا لغة ولا روحاً . انظر في ذلك المستتر/ محمد سعيد العشاوي . الإسلام السياسي ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ . د/ محمد عمارة . الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

الفصل الثاني

المعارضة الإسلامية وتمييزها عن الحزبية السياسية

تمهيد وتقسيم:

اتفق لنا في المبحث الأول أن بعض أنصار الاتجاه الثاني وهو (المؤيد لشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية) قد وقعوا في خطأ الخلط بين مفهوم المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ، ومن أثر هذا الخطأ أنهم استكلوا بأدلة شرعية المعارضة الإسلامية على شرعية النظام الحزبي ، لذلك رأى الباحث أن يفرد للمعارضة الإسلامية فصلاً كاملاً حتى يتضح معناها ويتحدد ملامحها وتمييزها عن الحزبية السياسية .

وفى الحقيقة لم نثر في كتب الفقه الإسلامي " القديم والحديث " على تعريف محدد للمعارضة الإسلامية نظراً إلى أن مصطلح المعارضة الإسلامية مصطلح حديث نسبياً ، ولكن هذا لا يعنى أن لفظة القديم والحديث لم يتصد للمعارضة الإسلامية ، فلقد تعرض لها تحت مسميات أخرى أهمها حق الأمة في نقد أعمال للخليفة ^(١) .

ومن استقراء كتب الفقه الإسلامي نجد أن أغلب الفقهاء اكتفوا بشرح مضمون المعارضة والاستعراض لشرعيتها وحكمها في الشريعة الإسلامية ، وذكر أمثلة تؤكد وجودها والعمل بها منذ عصر الخلفاء ، لذلك سوف نبدأ ببيان شرعية المعارضة الإسلامية وكذلك بيان الفروق الستة تميزها عن الحزبية السياسية ، حتى يظهر لنا بجلاء ما يعنيه مفهوم المعارضة الإسلامية ، والذي سوف يعرض كحالة من الباحث لتعريف المعارضة الإسلامية .

ولذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول :

شرعية المعارضة الإسلامية .

المبحث الثاني:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية .

^(١) وفى ذلك تقول د/ هالة مصطفى: " إن المعارضة في نطاق الفكر الدينى الإسلامى تنبع عا أرسنه التشريعية من مبادئ تتصلق بالشورى ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " . انظر د/ هالة مصطفى ، النظام الدينى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، ص ٨٠ . د/ نيفين عبد الغالط مصطفى ، المعارضة فى الفكر الدينى الإسلامى ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١١٦ وما بعدها .

محاولة وضع تعريف للمعارضة الإسلامية وبيان أهميتها وما
ينبغي أن تكون عليه في المجتمع الإسلامي المعاصر .

المبحث الأول

شرعية المعارضة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

ليبيان موقف الشريعة الإسلامية من المعارضة الإسلامية ينبغي أن نعرض للأساس الشرعى الذى تستند إليه ، وكذلك تكيفها وحكمها الشرعى .
وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

الأساس الشرعى للمعارضة الإسلامية .

المطلب الثانى:

التكيف الشرعى للمعارضة الإسلامية .

المطلب الثالث:

الحكم الشرعى للمعارضة الإسلامية من الناحية العملية .

المطلب الأول:

الأساس الشرعى للمعارضة الإسلامية

مما لا شك فيه أنه إذا اعتقدت الإمامة وأخذ الإمام فى القيام بالواجبات الدينية والدنيوية المعهودة إليه ^(١) ، وظل مستوفياً للشروط التى ينبغى توافرها فيه حينما تولى الخلافة فهو إذن إمام عادل ، وبالتالي يجب له على الأمة حقان: " حق الطاعة ، وحق

(١) وقد حدد الماوردى ولجبت الخليفة فى حشر مهامه وهى باختصار:

- ١- حفظ الدين على أصوله المستقرة .
- ٢- تنفيذ الأحكام بين المشاجرين .
- ٣- حماية البيضة ولأدب عن الحرم .
- ٤- إقامة الحدود .
- ٥- تحصين الثغور بالعدة الملائمة والقوة الدافعة .
- ٦- جهاد من عاهد الإسلام بعد الدعوة .
- ٧- جباية الفتن والمنكبات .
- ٨- تغيير السلبات وما يستحقه لى بيت المال من هير صرف .
- ٩- استكفاء الأمانه وتقيد القضاة .
- ١٠- أن يشار بنفسه مشاورة الأمور وتصحيح الأحوال .

وللمزيد من شرح تلك المهام انظر الإمام / على بن محمد حبيب البصرى الماوردى ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الفكر للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ ، ١٥ . د/ وهبة الزحيلي ، نظام الإسلام ، منشورات جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٣ .

النصرة" ^(١) ، وبذلك يستتب الأمن في أرجاء الدولة الإسلامية ، ويتمكن الحاكم من أداء مهمته على أحسن وجه .

وليس معنى " حق الطاعة " الواجب على الأمة تجاه الخليفة ، أن الخليفة معصوم من الخطأ أو هو مهبط الوحي ، أو له امتياز أو خصائص تغيه من المسؤولية ، أو تلبسه تاج القداسة والعظمة ، لكن كما له حقوق عليه أيضاً واجبات ، فهو بشر قد يخطئ وقد يصيب ، ومن هنا أجمع العلماء على أحقية الأمة في نقد ورقابة أعمال الخليفة ، لما في ذلك من صيانة للأمة الإسلامية من البعد عن أحكام للشريعة الإسلامية ^(٢) .

ويلتزم الباحث للمعارضة الإسلامية أساسها الشرعي من القرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين ، وبتعبير أدق من مبادئ الشريعة الإسلامية ، حيث إنه لم يرد بشأنها نص صريح لا في الكتاب الكريم ولا في السنة النبوية ولكن تم ممارستها في عهد الرسول ﷺ ، وكذلك بشكل أوسع في عهد الخلفاء الراشدين ^(٣) .

أولاً: الأساس الشرعي للمعارضة من القرآن الكريم.

أرست النصوص القرآنية المبادئ الإسلامية العامة والتي تحت المؤمنين على إبداء الرأي والجهز به ، وتوجب عليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإضافة لمبدأ الشورى والحريات التي أقرها الإسلام ، مثل حرية الرأي والتعبير والتجمع ، هذا بالإضافة إلى ما قرره الإسلام للمؤمن من حق الاحتجاج على الظلم ^(٤) ، ومن الآيات القرآنية التي

^(١) وللمزيد من التفاصيل بخصوص حق الطاعة والنصرة انظر المراجع الأتية: د/ كمال صلاح محمد رحيم ، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ ، ص ٦٢٥ . د/ فتحي الدريني ، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣٣ . د/ وبة الزجيلي ، نظام الإسلام مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

^(٢) انظر في ذات المعنى كل من: أ/ علي عبد الحليم محمود ، الدعوة الإسلامية دعوة علمية ، مجلة التحريف بالإسلام ، تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، للكتاب الثاني والأربعون ، بدون طبعة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٠٩ . د/ محمد علي محسوب ، الدعائم الأساسية لنظام الحكم في الإسلام ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، العدد الأول والثاني ، السنة السادسة والعشرون ، يناير ويوليو ١٩٨٤ ، ص ١٤١ . أ/ خالد محمد خالد ، الدولة في الإسلام ، دار ثابت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٩ ، ص ٧٤ . مفتي الديار المصرية أحمد هريدي ، مذكرة في نظم الحكم في الإسلام ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٥٠ .

^(٣) في ذات المعنى انظر د/ علي عبد الواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ . إذ يقول إن: " أحكام الإسلام لا تستند من النصوص الصريحة من الكتاب والسنة فحسب وإنما تستمد كذلك من مصادر أخرى أهمها الإجماع ، وأن الصحابة رضوان الله عليهم قد اتفقوا إجماعهم على أحكام واضحة كل البوضوح في نظام الحكم وما يربط به من حقوق واجبات " .

^(٤) انظر في ذلك الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ . ويجدر بنا أن نذكر أن حق الاحتجاج على الظلم من الحقوق الفرعية للحق الإسلامي الشهير " حق المقاومة ضد الظلم " الذي أقره الإسلام منذ مولده .

أرست تلك المبادئ نذكر منها:

قوله تعالى:

- ١- ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَجِيعاً عَظِيماً﴾ (١).
- ٢- ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢).
- ٣- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْفَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٣).

ومن تلك الآيات القرآنية وغيرها استخلص الفكر السياسي الإسلامي الحقوق السياسية التي أقرها الإسلام للفرد وللجماعة (٤)، ومن أهم هذه الحقوق حق نقد ومراقبة أعمال الخليفة، وهذا الحق مستمد من المبدأ العظيم "بدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي أكد حق الأمة في مراقبة الحكام ومحاسبتهم (٥)، بالإضافة لمبدأ الشورى والذي يوضح العلاقة التي ينبغي أن تكون بين الحاكم والمحكومين عند اتخاذ القرارات الهامة. ومن تلك الحقوق والمبادئ أيضاً التي أقرها الإسلام للفرد وللجماعة أنه ليس للحاكم الظالم على الناس حق الطاعة (٦)، كما أن لهم حق ممارسة كافة الحقوق والحريات السياسية مثل حرية الرأي والتعبير والتجمع وغيرها.

انظر في ذلك د/ رمضان محمد بطيخ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطبيقاتها في مصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٤٩٨.

(١) سورة النساء، آية رقم (١٤٨).

(٢) سورة التوبة، آية رقم (٢١).

(٣) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٤).

(٤) انظر في ذات المعنى د/ كريم يوسف أحمد كشكش، الحريات العامة في الأنظمة السوفيتية المعاصرة، منشأة المعارف، بدون طبعة، ١٩٨٧، ص ٢٦٦. د/ كمال صلاح محمد رحيم، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي، مرجع سابق، ص ٦٢٩.

(٥) انظر في ذات المعنى د/ كريم يوسف أحمد كشكش، الحريات العامة في الأنظمة السوفيتية المعاصرة، مرجع السابق، ص ٢٦٦. د/ كمال صلاح محمد رحيم، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي، مرجع سابق، ص ٦٢٨.

(٦) ويؤكد ذلك المبدأ ما جاء في القرآن الكريم حين جعل الله تعالى سيدنا إبراهيم إلهاً أقل تعالى: ﴿إِنِّي بَرَكْتُ لِبَنَاتِي إِنَّهُمَا﴾ فسأل إبراهيم ربه ﴿وَوَنِّىْ رَبِّىْ﴾ ؟ فأجابه الله: ﴿لَآتِيَنَّهُنَّ مَوْتِيَّ الْعَاقِلِينَ﴾ سورة البقرة، آية رقم (١٢٤). وفي هذه الآية يوضح الله تعالى أن الظالمين ليس لديهم تصريح أو أمر من الله بمطابقة الآخرين بطاعتهم، لذا ذكر الإمام أبو حنيفة ألا يحق للظالم أن يأم المسلمين فإن تمكن ذلك فلا يجب على المسلمين طاعته. انظر في ذلك الإمام / أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

ثانياً: الأساس الشرعي للمعارضة من السنة النبوية.

قبل البحث عن الأساس الشرعي للمعارضة الإسلامية في السنة النبوية وهي الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية والتي يستمد منها الفقهاء الأحكام الشرعية ، يجب أن نفرق بين الأمور الدينية والأمور الدنيوية في السنة النبوية .

والأمور الدينية هي الأحكام السماوية التي أوحى بها الخالق عز وجل لرسول الله ﷺ وتلك الأمور لا يجوز فيها للمعارضة ، وما على المؤمنين كافة إلا أن يطيعوا فيها رسول الله ﷺ ويسلموا تسليماً ، وتلك الأمور قال فيها عز وجل ﴿ وَمَا يَنْبَغُ عَلَى الْعَوَى ﴾ ^(١) . أمسا الأمور الدنيوية فهي الأمور التي قام بها رسول الله ﷺ بصفته البشرية ، والمسيرة النبوية لخزفة بها ، وهذه الأمور الدنيوية فقط هي التي يمكن تصور وجود أساس للمعارضة الإسلامية فيها ^(٢) .

ومن استقراء السنة النبوية تبين لنا أن المعارضة الإسلامية في صورتها الواقعية ^(٣) قد مورست في عهد رسول الله ﷺ في أكثر من حادثة ، لا سيما في غزواته ﷺ مثل : " غزوة بدر ، غزوة أحد ، غزوة الخندق " إلخ " .

فقد جاء في الكامل في التاريخ لابن الأثير عن غزوة بدر ^(٤) " ومضت قريش حتى نزلت بالعودة القصوى من الوادي وبعث الله السماء وكان الوادي دهساً فأصاب رسول الله ﷺ وأصحابه منه ما لبد لهم الأرض ولم يفهمهم الممير ، وأصاب قريشاً منه ما لم يقدروا على أن يرحلوا معه فخرج رسول الله ﷺ يبادرهم إلى الماء حتى إذا جاء أدنى ماء من بدر منزلة فقال الحباب بن المنذر بن الجموح: يا رسول الله أهذا منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخره؟ لم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال ﷺ: بل هو الرأي والحرب والمكيدة

^(١) سورة النجم ، آية رقم (٤) .

^(٢) وفي ذلك يقول الإمام أبو هريرة : " وقد يكون للنبي خطأ في غير تقرير المبادئ والأحكام الشرعية فقد قرر عليه الصلاة والسلام أنه يخطئ لشيء شئون الدنيا ، وقد يخطئ في غير المبادئ . انظر الإمام/ محمد أبو هريرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السلسلة والمفكرات وتاريخ المذاهب الفقهية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

^(٣) للمعارضة الإسلامية صورتان " وقتائية وعلاجية " والوقتائية تكون قبل تنفيذ القرار وتلك تبيان الخطأ لتصحيحه قبل التنفيذ ، أما العلاجية فتكون بعد تنفيذ القرار ووقوع الخطأ وهذه الصورة لا يتصور وقوعها في عهد رسول الله ﷺ ، وذلك لأن التشريع لم يكتمل إلا بوفاة الرسول ﷺ فكان التشريع المنزل من الخالق عز وجل هو الذي يقوم بدور المعالجة وليس البشر ، فالمعارضة العلاجية تقتضي علم المعارض بالحل السليم والذي كان من المفروض اتباعه ، وعلى هذا يقوم المعارض بإبداء رأيه لتصحيح الخطأ ، وهذه الأمور كان يقوم بها الرعي في عهد النبوة ، وليس الصحابة وإذا قام أحد الصحابة بنقد أي تصرف أو أمر صادر من رسول الله ﷺ كان الرعي ينزل على رسول الله ﷺ بالحل إما بتأييد الرسول أو بتأييد الصحابي مثل ما حدث في أسرى بدر ومعارضة عمر رضي الله عنه للرسول ﷺ وهذا ما يؤكد قوله تعالى الكريم ﴿ مَا كَانَ لِأَنْ يَنْفَعِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى خَلْفَ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ فَيُؤْمِنُوا بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة الأنفال ، آية رقم (٦٧) .

^(٤) انظر قصة بدر كاملة في: الكامل في التاريخ لابن الأثير ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

قال: يا رسول الله فإن هذا ليس لك بمنزل ، نهض بالناس حتى نأتى أُنًى ماء من القوم ، فننزله ثم نخور " ندفع أو نطمس " ما وراءه من القلب ، ثم نبني عليه حوضاً ، ونسمله ماء ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، ففعل رسول الله ﷺ ذلك " .

هذا بالإضافة للعديد من الأحاديث النبوية التي تحت المؤمنين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومناصحة الحكام ، بل وتؤكد حق المؤمنين في مراقبة أعمال الخليفة وتجب من هذا الحق واجباً ينبغى على العامة والخاصة للقيام به ^(١) ، ومن تلك الأحاديث والرواية السليقة ذكرها نستنتج الآتي:

١- جواز المعارضة الإسلامية بدليل وقوعها في العهد النبوي ، حيث إن الرسول قبل نقد رأيه ولم يرفضه ^(٢) وقبول رسول الله ﷺ للرأي الآخر يعتبر في حد ذاته درس شامخ للأجيال على مدار القرون ^(٣) .

٢- مجال المعارضة في عهد الرسول ﷺ كانت قاصرة على الأمور الدنيوية فقط ، وهذا ما تبين لنا من سؤال الحباب بن المنذر بن الجموح لرسول الله ﷺ بخصوص اختيار مكان موقعة بدر إذ سأل رسول ﷺ أهذا منزل لنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخره ؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ ^(٤) .

٣- أن الصحابة رضوان الله عليهم قد مارسوا المعارضة في عهد الرسول ﷺ وقد تعلموا منه وجعلوه القوة لهم فيما بعد .

وبذلك يتضح لنا أن للمعارضة الإسلامية أساساً شرعياً من السنة النبوية فقد مارسها الصحابة في عهد الرسول ﷺ كما أن رسول الله ﷺ ترك العديد من الأحاديث النبوية التي تحت المؤمنين على الجهر بالرأي والأمر بالمعروف وحق مناصحة الحكام ونقدهم .

ثالثاً: الأساس الشرعي للمعارضة من سيرة الخلفاء الراشدين.

لستشعر الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وجوب رقابة الأمة على أعمالهم فضلاً عن

^(١) لاسم تكرار ذكر الأحاديث النبوية التي تحت المؤمنين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى وجوب حرية الرأي ، راجع ص ١٩ وما بعدها من هذه الدراسة .

^(٢) وللمزيد من الروايات التي عارض فيها الصحابة رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية وبسببته رئيساً للأمة الإسلامية انظر: د/ سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب عليه وأصول لسياسة والإدارة الحديثة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ ص، ١١٩ د/ محمد علي محبوب ، الدعائم الأسلفية لتنظيم الحكم في الإسلام ، بحث سابق ، ص ١٤٤ . وكان من أحد المعارضين لرسول الله ﷺ عمر بن الخطاب عليه فقد عارضه في شأن الفخر حتى نزل الوحي بتحريمها ، ولم يطق شروط الحديث ونقل على رسول الله ﷺ حتى قال له الرسول ﷺ : " يا ابن الخطاب إني رسول الله ولن يضيئني الله أبداً " .

^(٣) انظر في ذلك د/ جابر سمحة ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
^(٤) انظر في ذلك د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ص ٢٢٩ .

مسئوليتهم أمام الله تعالى ^(١) فأقروها قولاً وعملاً ومنوا بذلك سنة حسنة لهم أجرها عند الله .
وفي تفصيل ذلك نعرض الآتي:

١- المعارضة في عهد أبو بكر الصديق ^(٢).

أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول خليفة أرمى حق النقد والرقابة للأمة الإسلامية والدليل على ذلك الكثير من أحاديثه وخطبه ، مثل قوله رضي الله عنه : " أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوى عدى حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق فيه إن شاء الله " ^(٣) . وقوله أيضاً: " أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم فقوموا إلى صلاتكم برحمتكم الله " ^(٤) .

وقوله أيضاً " أيها الناس إنما أنا مثلكم ولأنى لعلكم تكلفوني ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطبق ، إن الله اصطفى محمداً على العالمين ، وعصمه من الآفات وإنا أنا متبع ولست بمبتدع فإن استقمتم فبايعوني ، وإن زعجت فقوموني..... " ^(٥) .

أما من ناحية الممارسة فقد مورست المعارضة في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولعل أقربها إلى الذهن معارضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه له بشأن اقتطاع أرض ملك للمسلمين إلى عيينة بن حصن ، والأقرع ابن حابس ورفضه التوقيع على الصحيفة وقوله إلى أبي بكر رضي الله عنه " أخبرني عن هذه الأرض التي اقتطعتها هذين ، أمي لك أم للمسلمين عامة ، فقال بل للمسلمين عامة ، فقال ما حملك على أن تخص بها هذين دون جماعة المسلمين؟..... الخ " ^(٦) ، وانتهى الأمر فعلاً بقبول أبي بكر لهذه المعارضة وعمله برأى عمر . ونستنتج من أقواله وأفعاله رضي الله عنه الآتي:

أ- إقراره بمبدأ مسئوليتهم عن أعماله أمام الأمة وحققها في العمل على تقويمه وتسيده إذا
بعد عن أصول الشريعة الإسلامية .

^(١) لا يخفى على القارئ أن الشريعة الإسلامية أكتت على هذا الحق في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . انظر د/ عبد الحكيم حسن الجلي ، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣١ وما بعدها . الإسلام / أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ، ٢٤١ .
^(٢) أبو بكر الصديق رضي الله عنه غنى عن التعريف فهو أول من أسلم ، وأول من جمع القرآن الكريم ، وأول من ساء مصحفاً ، وأول من سعى خليفة .

^(٣) البداية والنهاية لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٣٠١ .

^(٤) البداية والنهاية لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٣٠١ . مقتى الديار المصرية لأحمد هريدي ، مذكرة في نظم الحكم في الإسلام ، المذكرة السابقة ، ص ٥١ .

^(٥) البداية والنهاية لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٣٠٣ .

^(٦) انظر بتصرف د/ سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

ب- أكد على أن هناك معياراً واحداً للطاعة للتي هي واجب على الأمة تجاه حاكمها ، والمعيار هو : طاعة الله لقوله ﷻ " أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم " (١) .

٢- المعارضة في عهد عمر بن الخطاب.

أما نأني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإننا نجد في قوله وعمله مثلاً واضحاً على حق الأمة في نقد ورقابة الخليفة " المعارضة " ، وقد روى في سيرة الفاروق الكثير من الروايات التي تؤكد إيمانه بحق الأمة في نقد ورقابة الخليفة ، بل وأوجب عليهم استخدام هذا الحق ، وهذا ما تجده في كثير من الروايات منها:

أ- قال حذيفة رضي الله عنه " دخلت على أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فرايته مهموماً حزينا ، فقلت له: ما بهمك يا أمير المؤمنين ؟ فقال: إني أخاف أن أقع في منكر فلا ينهاني أحد منكم تعظيماً لي ، فقال حذيفة: والله لو رأيتك خرجت عن الحق لنهيتك ، ففرح عمر وقال: الحمد لله الذي جعل لي أصحاباً يقولوني إذا أوججت . "

ب- وروی انه قال يوماً على المنبر: يا مشرك المسلمين ، ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى للدنيا كذا (ومثل رأسه) ؟ فقام إليه رجل فقال: أجل كنا نقول بالسيف كذا (وأشار إليه القطع) ، فقال: إياي تعني ؟ ، فقال الرجل: نعم إياك أعني بقولي ، فقال عمر: رحمك الله الحمد لله الذي جعل في ريعتي من إذا أعوجت قومي .

ج- وقال رجل لعمر: " اتق الله يا عمر وأكثر عليه ، فقال له قاتل: اسكت فقد أكثرت على أمير المؤمنين ، فقال له عمر: دعه لا خير فيهم إن لم يقولوا لنا ، ولا خير فينا إن لم نقبل " (٦) .

د- أما أصعب خلاف وقع في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان بخصوص تقسيم أرض العراق والشام بين الجند عقب فتح العراق ، فقد رأى بعض كبار الصحابة ومنهم بلال بن رباح أن الأرض التي أخذت عنوة تعتبر غنيمة وأن تقسم بين الفاتحين ، وإنه يتعين طبقاً للأية الكريمة: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْكَرِيمَةِ: ٥١ ﴾

(١) إقنانه في ذات المعنى: د/ علم. عبد الله أحمد والقي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٢٤) تلك الروايات وغيرها عن عمر عليه ذكرت بمرجع د/ سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السيف والبالدة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١١٧ وما بعدها . وتود أن تنبه إلى أن هذه الروايات ليست قطط هي لثني ربيب فيها يقول عمر للمعامزة وتشجيمه عليها بل وردت روايات كثيرة قاله عمر بن يزيد . وانظر كذلك د/ محمود علي ، حياة عمر عليه المكتبة الفارسية ، بدون طبعة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٩ . ذكره علي بن عمر " فمن علم علم بني أبي العباس للعلم به فليتناصم له في أن شاء الله " - ما يطلب عمر من كل فرد من الرعية إذا علم أنه هناك شيئاً ينبغي أن تسلم به الدولة (إن يسارع إلى تبليغه).

٣- المعارضة في عهد عثمان بن عفان.

وإذا ذكرنا المعارضة الإسلامية في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه فلا بد لنا من ذكر الصحابي الجليل حامل لواء المعارضة في عهده وهو "أبي ذر الغفاري" ^(١) ، والذي قام بمعارضة سياسة عثمان المالية وعُقاله وخاصة معاوية بن أبي سفيان وإلى الشام ^(٢) .

ويذكر عنه أنه اعترض عندما أعطى الخليفة الثالث عثمان بن عفان لمروان بن الحكم وأخيه الحارث بن الحكم مالا كثيرا ، فأمر ذلك واستكثره ، وقال : " بشر الكاذبين بالنار " ويستلوه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْذُونَ أَلْفَ وَالْأَلْفَ وَلَا يَنْقُصُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلْيَذَرْنَاهُمْ فِي طَرَفِهِمْ إِنَّهُمْ لَأُولَئِكَ ﴾ ^(٣) ، ولما نهاه عثمان عن ذلك قال : " إن أرضى الله بسخط عثمان أحب إلي من أن أرضى عثمان بسخط الله " ^(٤) . كما قام أيضاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمعارضة عثمان بن عفان في عدة أحداث أولها العفو عن عبد الله بن عمر ، ثم سياسته المالية وقد اشكت الأحداث بينهما حتى اضطر علي بن أبي طالب ذات يوم أن يواجه عثمان بشئ من المقاومة على مآل من الناس حينما أعلن عثمان بغير تحفظ بأنه سوف يأخذ من هذا المال حاجته رغم ألوف الكارهين فقال له علي رضي الله عنه تمنع من ذلك ^(٥) .

وعلى هذا يتضح لنا أن المعارضة الإسلامية اتخذت في عهد عثمان بن عفان أبعاداً

^(١) أبو ذر الغفاري صحابي جليل ، كان رجع الإسلام أو خالسه ، على اختلاف في الرواية كان ناصحاً لا يهدأ ، يدعو الأغنياء إلى الإنفاق في سبيل الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة ، وينهاهم عن البذخ والترف واكتناز الأموال والترفع عن الفقراء والمستضعفين من الناس . وللمزيد عن شخصية هذا الصحابي الجليل انظر د/ عبد الطليم محمود ، أبو ذر الغفاري والشيوخية ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥ ، ص ٣١ . د/ علي عبد الوهيد ، السيرة في الإسلام ، شركة عكاظ للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، ١٩٨٣ ، ص ٩٢ . د/ عبد الحميد جودة السحار ، أبو ذر الغفاري ، مكتبة مصر ، الطبعة الماثرة ، ١٩٧٨ ، المرجع كله . / فريد السروسي ، محاسن الفقراء أبو ذر الغفاري ، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدارس والوسائل التعليمية ، بدون طبعة ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، المرجع كله .

^(٢) في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه عارض أبي ذر الغفاري سياسة معاوية المالية عندما رأى بذخه وإسرافه في بناء " قصر الخضراء " قال له : أرى الله إن هذا المال مال أهلك ... إنه إن يكن مالك فهو الترف والسرف بعينه ، وإن يكن مال المسلمين فنتك هـ الخيلة " . ومن أقوال أبي ذر بالشم في عهد عثمان رضي الله عنه أيضاً : " والله لقد حدثت أصاباً ما أهرقها ... والله ما هي في كتاب الله ، ولا سنة نبيه ... إنني لرى حقاً يظلم ، ويلطأ لحياء ، وصداقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقي ما هي في كتاب الله ، وما لا يستأثر أفي ... " . انظر في ذلك : تاريخ الأمم والملوك للطبري (أبي جعفر محمد بن جرير الطبري) الجزء الثالث ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٢٥ . الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

^(٣) سورة لقمة ، آية رقم (٣٥) .

^(٤) وللمزيد من الروايات التي توضح معارضة أبي ذر الغفاري لعثمان بن عفان رضي الله عنه انظر د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، الجزء الأول " عثمان " ، دار المعارف ، الطبعة الماثرة ، بدون سنة نشر ، ص ١٦٣ .

^(٥) مما يذكر أن علي رضي الله عنه قام بمعارضة عثمان رضي الله عنه في كثير من أصاله مال واهمة نفى أبي ذر الغفاري إلى الرينة . انظر في ذلك د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، الجزء الأول ، مرجع سبق ، ص ١٥٥ .

أخرى جعلتها تتميز عن المعارضة الإسلامية التي سبق ممارستها في عهد الخليفة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالخصائص التالية:

أ- اتسمت المعارضة في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بالشدة والعنف ، وسبب اشتداد المعارضة في عهد عثمان ترجع إلى: لينه مع الولاة وعدم استخدامه أسلوب الإقناع للراى المخالف له ، مثلاً كان يفعل عمر وأبو بكر الصديق رضي الله عنهما مع من يعارضهما سواء كانت معارضة فردية أو جماعية ^(١) .

ب- وكذلك مورست المعارضة في عهد عثمان بن عفان بسبب آخر غير الذى مورست فيه في عهد الخلفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . ففي عهد أبي بكر وعمر كانت أغلبية الحوادث التي تم معارضتها كانت في الأمور الدنيوية التي يحاول المعارض فيها إثبات شرعية حقه أو الترجيح بين الآراء البشرية طبقاً لمصلحة الأمة ، أما أغلبية الأمور التي تم معارضتها في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه فكانت في الأمور الدينية خصوصاً في الأموال العامة ^(٢) ، أى أن سبب القيام بها كان الغضب لحقوق الله التي انتهكت ، لذلك غابت الصفة الدينية على للمعارضة التي تمت ممارستها في عهد عثمان بن عفان لما جعلها تتميز بالشدة والعنف .

ولكن ليس معنى ذلك أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينكر على المؤمنين حقهم في نقد ومراقبة الحكام ، أى ممارسة المعارضة الإسلامية ، والدليل على ذلك أنه عندما أخذت طائفة من المسلمين على عثمان بن عفان رضي الله عنه بعض أخطاء في تصريفه لشئون الحكم وإسناد

^(١) لى ذات المعنى فخر الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ . وقد ذكر أيضاً د/ مصطفى أبو زيد فهمي: " إن سبب غضب المسلمين على سياسة عثمان رضي الله عنه هو إثارة لذوى قرياء بمناصب لولاية لأنه وثق بهم فلم يشتد لى حسابهم ، وكان لذلك أيضاً أثره وتناجيه في نظام الحكم وفي إغضاب المسلمين " . د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ . كما أضاف الإمام / محمد أبو زهرة على ذلك بقوله: " إن من أصعب نتائج تولية عثمان لولاة من أقاربه إنه حرك عوامل الاتهام صده بالمجاهة ، خصوصاً إن بعض ولاة الولاة لم يكونوا من ذوى السبق في الإسلام ، ويضعهم كان النبي صلى الله عليه وسلم إذ باح صه إذ فرط بعد إيمان ، " كمد الله بن سعد بن أبي السرح " . وقد ولاه بعد " عمرو بن الصلت " على مصر ولم يكن مثل معاوية كبيراً رحيماً ولكنه كان غليظاً قاسياً . وللتزيد من التفاصيل انظر الإسلام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٦ / الشيخ/ محمد رشيد رضا يقول في ذلك: " إن نزول بني أمية على مصالح الأمة في زمان عثمان كان بسبب ضعفه ، لا بغيره غشوية منه ... " . انظر الشيخ/ محمد رشيد رضا ، الخلافة ، الزهرة للإعلام العربي ، بدون طبعة ، ١٩٨٨ ، ص ٣١ .

^(٢) سبق القول بأن عثمان رضي الله عنه أسند إلى بني أمية في عهده أكبر المناصب وكثرها وخصص لهم راتباً من بيت المال ، وقد شعرت القبائل الأخرى مرارة مملكته... ولقد كان عثمان يرى هذا مما تقتضيه صلة الرحم فكان يقول: " إن أباً بكر وعمر كانا يتولان لى هذا المال ظلف " أى شطف " أنفسهما وذوى أرحامهما وبني تأولت فيه صلة رحمي " . انظر في ذلك: الإمامة والسياسة ، لابن قتيبة ، مرجع سابق ، ص ٥٣ . الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

وظائفه ، تظاهرت عليه جموع منهم لمحابته على أعماله ، فأذن رضوان الله تعالى عليه لرغبتهم ولم ينكر عليهم هذا الحق وأبدى استعداداً كريماً لإصلاح ما عسى أن يكون قد أخطأه التوفيق في إيرامه ، وفي هذا يقول:

" إني أتوب وأنزع ، ولا أعود لثني مما عابه عليَّ المسلمون وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زل فليتب ومن أخطأ فليتب ، ولا يتمادى في الهلكة ، فإن من تدامى في الجور كان أبعد من الطريق وأنا أول من أتعط ، أستغفر الله مما فعلت وأتوب إليه فإذا نزلت فليأتني أشرفكم فليروني رأيهم فوالله لأن ردني الحق لأذلن ذل العبيد ^(١) ". وهكذا يتضح إذعائه رضوان الله عليه لطلب المؤمنين واستعداده لإصلاح ما عسى أن يكون قد أخطأه التوفيق في إيرامه ، وفي هذا دليل واضح على تسليمه التام بشرعية حق الرعية في نقد ورقابة الحاكم .

٤ - المعارضة في عهد علي بن أبي طالب.

قبل البحث عن موقف عليّ عليه السلام من المعارضة والمعارضين له في الحكم ، لا بد لنا من أن نذكر في البداية أن عليّاً عليه السلام قد مارس للمعارضة في عهد الخلفاء الثلاثة السابقين عليه ، وتميز رضوان الله عليه باستخدام أسلوب النقد الرقيق في إبداء معارضته ، ولكن يلاحظ عليه استخدام النقد العنيف أحياناً في عهد عثمان بن عفان عليه السلام ، وفي هذا دليل واضح على إيمانه بحقه كفرد في الأمة الإسلامية في نقد ورقابة أعمال الخليفة وذلك قبل أن يتولى الحكم ، ويسرى عنه رضوان الله عليه كثير من الروايات التي تؤكد تمسكه بحرية الرأي ^(٢) . ولم يختلف موقف عليّ عليه السلام من المعارضة عندما تولى الحكم فنجده وقد قال للمؤمنين طالباً

(١) انظر د/ علي عبد الواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ . د/ كمال صلاح محمد رحيم ، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي ، مرجع سابق ، ص ٦٣١ . د/ ماجد راضح الطو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ ، إذ يقول: " وكان عثمان بن عفان الخليفة الثالث عليه السلام يطلب من الناس أن يردوه إلى طريق الحق إن هسر حاد عنه ، وقد واجه من المعارضة والانتقادات الشديدة ما لم يواجه أحد الخلفاء الراشدين قبله حتى قتله أحد السامعين على حكمه " .

(٢) ومن الروايات التي تحمل دلالة واضحة على تمسك عليّ عليه السلام بحرية الرأي يروى عنه بعد وفاة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عليه السلام وقبيل عبد الرحمن بن عوف في المسجد ونادى عليّاً بين الناس لميلته خليفة للمسلمين ، على أن يمل بكتاب الله ، وسنة رسوله ، ولجهاد الشيعين في بكر وعمر فقال عليّ: " أعاهلك على أن أعمل بكتاب الله وسنة رسوله ثم أجهد رأيي " ، فدفع عبد الرحمن يد عليّ ... ونادى عثمان قبل العهد الذي رفضه عليّ وأصبح خليفة بدلاً منه ، وهكذا وجدنا عليّاً عليه السلام بالمرأى ولو كان الثمن نفقاته لمنصب الفتنة ، كما أن تمسك عليّ عليه السلام بحرية رأيه دليل على أنه يحترم رأي الآخرين . انظر في ذات المعنى د/ أحمد جلال حب ، حرية الرأي في الميدان السياسي ، رسالة دكتوراه منشورة ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٦ . المستشرق سالم علي الهنساوي ، الخلافة والخلفاء الراشدون بين التنوير والديمقراطية ، ازهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٢٧١ .

النصيحة " أعينوني بمناصحة خالية من الغش سليمة من الريب " (١) .

أما عن المعارضة فيروى عنه ﷺ موقف من خرجوا على خلافته وسموا بالخوارج عندما وقعت الفتنة بينه وبين معاوية (٢) ، فقد بعث إليهم عبد الله بن عباس فناظرهم ، فرجع إلى صفوف علي أربعة آلاف منهم ، وأصر أربعة آلاف آخرين على عدم الرجوع ، فأرسل إليهم يقول: " كونوا حيث شئتم ، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ، ولا تظلموا أحداً ، فإن فعلتم تبئت إليكم الحرب " ، كما قال مرة أخرى: " لا نبداً بقتال ما لم تحدثوا فساداً " .

وهكذا تقبل علي ﷺ " المعارضة " في عهده وترك للناس وآراءهم ، ولكنه وضع للمعارضة حدوداً لا ينبغي على القائم بها أن يتعداها ، وكذلك قرر لهم حقوقاً لا يجوز حرمانهم منها ، فيروى أن قوماً من الخوارج خالفوا رأيه وقال أحدهم وهو يخطب على منبره " لا حكم إلا لله " فقال علي ﷺ: " كلمة حق يراد بها باطل لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبدوكم بقتال ، ولا نمنعكم الفئ ما دامت أيديكم معنا " (٣) . وهكذا يتضح لنا أن علياً ﷺ كان أول حاكم يقرر للمعارضة حقوقاً بعد أن وضع لها حدوداً ، فقد كان ﷺ مثلاً للنزاهة والتسامح وسعة الصدر وقبول المعارضة والإنصات للرأي الآخر والسرود عليه بحكمة - وإن فسد - محاولاً الإقناع والتوضيح حتى اغتاله أحد الفسقة من أتباع الطامعين في السلطة (٤) .

ومما سبق يتأكد لنا أن المعارضة الإسلامية أمر مقرر في الإسلام تؤكد النصوص للقرآنية المستند منها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحماية الحقوق والحريات في

(١) للمزيد من أقوال علي ﷺ في هذا الخصوص ، انظر تاريخ الرسل والملوك للطبري (أي جعفر محمد بن جرير الطبري) ، مكتبة الأند بطنان ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، الجزء السادس ، ص ٣١٧٨ ، ٣١٧٣ .

(٢) يرى الفقيه الكبير ابن خلدون أن الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية وهي مقتضى المصيبة كان طرفيهم فيها الحق والاجتهاد ، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض ديني أو إثبات باطل أو لاستئصال حقد كما قد يتوهم متوهم ويزع إليه محد ، وإنما اختلف اجتهادهم في الحق وسفه كل واحد نظر صاحبه بالجهاد في الحق فاقتلوا عليه ، وإن كان المصيب علياً فلم يكن معاوية قائماً فيها بقصد الباطل ، إنما قصد الحق وأخطأ ولكن كانوا في مقصدهم على حق . انظر الملاحق/ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدسة ابن خلدون ، تحقيق د/ علي عبد الواحد والفي ، نهضة مصر ، الطبعة الثالثة ، الجزء الثاني ، بدون سنة نشر ، ص ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٣) للمزيد من الروايات التي توضح موقف علي بن أبي طالب ﷺ من الخوارج ، انظر المراجع الأتية: تاريخ الرسل والملوك للطبري ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٣٠٧٧ . الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ، د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى (علي وبنوه) دار المعارف ، الطبعة التاسعة ، بدون سنة نشر ، ص ٩٨ : ١١٧ .

(٤) انظر بتصرف د/ ماجد راضب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

الإسلام ، وقول وإقرار الرسول ﷺ على حق الأمة في إسداء النصح للحاكم ومراقبته ^(١) ، وكذلك ممارسة الخلفاء للراشدين لهذا الحق .

والمتتبع لمعارضة المعارضة الإسلامية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين يجدها تتمتع ببعض الخصائص الآتية:

- ١- إن المعارضة الإسلامية هي معارضة مواقف وجزئيات وليست معارضة مبادئ وأصول.
- ٢- المعارضة الإسلامية مورست لتصحيح للخطأ وطرح البديل لتحقيق مصلحة الأمة في حدود الشريعة الإسلامية .
- ٣- الحاكم في الإسلام كان واسع الصدر ويتحمل المعارضة ، والتطبيقات الأتفة الذكر شاهدة على ذلك .
- ٤- إن تدخل أفراد الأمة الإسلامية في عمل الحكام وعلى رأسهم للخليفة نفسه كان أمراً معروفاً وشائعاً ومألوفاً لدى الأمة الإسلامية في صدر الإسلام بل كان واقعاً بالفعل حيث كان المصلحون شديدي الحرص على التمسك به ^(٢) .

المطلب الثاني:

التكليف الشرعي للمعارضة الإسلامية

في الحقيقة لم نجد في كتب الفقه الإسلامي القديم والحديث تكليفاً شرعياً صريحاً للمعارضة الإسلامية ، ولكن ليس معنى ذلك أن الفقه الإسلامي القديم والحديث لم يتعرض لتكليف مضمون للمعارضة الإسلامية ، ولكن الملاحظ أن الفقه تعرض لها تحت مصميات

^(١) وثمة رأى آخر يرى أن حق الأمة في مراقبة الحاكم لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة بنصوص صريحة وإن كان هذا يعني أن تكون الشريعة الإسلامية قد أقرت مبادئ واضحة في هذه الشؤون . انظر د/ علي عبد الواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

^(٢) ويضيف د/ كريم كشكاش على ما سبق ذكره في المتن بقوله: "... وصار حق نقد ورقلة الحكام عرفاً من الأعراف السارية ، ولتسليم للنظر لهذه المبادئ بقي مستمراً لدى المسلمين خاصتهم وعامتهم . ولكن التطبيق العملي لهذا الحق أخذ في الضعف استثناء من العصر الأموي وكاد يهمل فيما بعد من جانب الحكام - الذين أصبحوا ملوكاً وسلطانين على الطريقة الكسروية والقيصرية - اللهم إلا في عهد أفراد من الحكام اتقوا بسيرة الراشدين في عظمهم وزهدهم وقبولهم لحكم الشريعة ... " . انظر د/ كريم يوسف أحمد كشكاش ، العرفيات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ . وفي ذات المعنى انظر أ/ محمد البيلوك ، نظام الإسلام الحكم والدولة ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨ ، ٤٠ ، د/ علي عبد الواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

إسلامية أخرى تُعتبر عنها مثل: مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والشورى وحق النصح وغيره ... إلخ ^(١) .

وهذا فسى حد ذاته قد ساعد الباحث كثيراً فى الوصول إلى التكيف الشرعى الصحيح للمعارضة الإسلامية ، فهل هى من الحقوق أم من الواجبات ؟ ومن الأفضل قبل الإجابة على هذا التساؤل أن نستعرض لتعريف الحق والواجب فى الشريعة الإسلامية حتى يتسنى لنا التكيف السليم .

تعريف الحق:

الحق لفظ كثير الورد فى القرآن الكريم ، والمراد به على سبيل التعيين يختلف باختلاف المقام الذى وردت فيه الآيات ، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة للواقع ، وقد عرّف الدكتور/ القطب محمد القطب الحق بأنه " مصلحة لا يمنعها الشرع " ^(٢) . والمعنى الذى نختاره لتعريف الحق من معجم القرآن الكريم ونجده مناسباً لإطلاق ما للأمة الإسلامية على الحاكم من حقوق هو تعريف الحق بأنه: " الواجب الذى ينبغى أن يُطلب " ^(٣) .

أنواع الحقوق:

يقسم فقهاء الشريعة الإسلامية الحق إلى ثلاثة أنواع:

- ١- حق الله .
- ٢- حق العبد .
- ٣- الحقوق المشتركة .

١- حق الله:

يقصد بحق الله الحق الذى يتعلق أداؤه بالله وحده ، لأن الله شرعه لحفظ النظام العام فى المجتمع من غير نظر إلى مصلحة فرد معين ، ولذلك فقد نسبته الفقهاء إلى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه ، حتى لا يجرأ عليه أحد فيبيته أو يقصر فيه أو يتهاون فى إقامته ، ولهذا فهو لا يستباح إباحة أحد من الناس فهو حق خالص لله وقد فوض ولى الأمر باستيفائه دون غيره ، وحقوق الله ثمانية: عبادات خالصة كالإيمان بالله ، وعقوبات خالصة كالحدود ،

^(١) انظر فسى ذات المعنى / حالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، إذ تقول: " إن المعارضة فى نطاق الفكر السياسى الإسلامى تُشير عا أرسنه الشريعة من مبادئ تتعلق بالشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " . انظر لى تكيف مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المراجع الأتية: د/ القطب محمد القطب طلبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ . / محمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دار المنار الحديثة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١٦ .

^(٢) انظر د/ القطب محمد القطب طلبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

^(٣) وقد ورد بالمعجم أكثر من معنى " للحق " وللمزيد من التفاصيل انظر محمى ألفاظ القرآن الكريم الصادر من مجمع اللغة العربية ، مرجع سابق ، المجلد الأول مادة (ح. ق. ق.) ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

وعقوبات قاصرة كحرمان القاتل من إرث المقتول ، وحقوق دائرة بين الأمرين ككفارة الحنث فسي اليمين ، وعبادات فيها معنى المأونة كصدقة الفطر ، ومؤونة فيها معنى العبادة كالعشر ومؤونة فيها شبهة العقوبة كالخراج ، وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم ^(١) .

٢- حق العبد:

يقصد بحق العبد ما قصد بتشريع تحقيق مصالح خاصة بنوعية للأفراد ، كل فيما يخصه وهى كثيرة لا تحصى ، منها الحقوق المالية " الدين " ، وحكم هذا الحق أنه قابل لاستيفاء صاحبه ، أو التنازل عنه معاوضة أو تبرعاً ، ويجرى فيه العفو والإبراء والصلح وغير ذلك ^(٢) .

٣- الحقوق المشتركة:

يقصد بها الأمور التى يجتمع بها الحقان حق الله وحق العبد ، ومن تلك الحقوق ما نجد فيها حق الله غالباً مثل " حد القذف " لأنه فى إقامة هذا الحد مصلحة للجماعة أكثر من مصلحة للفرد " المقنوف فى حقه " ، ويلحق هذا الحق بحقوق الله الخالصة ، ومن الحقوق المشتركة بين الله والعبد وحق العبد فيها غالب ، القصاص من القاتل فى القتل العمد ، وحق العبد فى هذا الحد غالباً لأن أساس القصاص قائم على العقوبة بالمثل " النفس بالنفس والعين بالعين " وهذه المماثلة فى النفس أو الأطراف رجحت معنى حق العبد ، ويلحق هذا الحق بحقوق العبد ^(٣) .

تعريف الواجب ^(٤):

الواجب عند الجمهور هو: ما طلب على وجه اللزوم فعله ، بحيث يائمه تركه ويؤايب فاعله ، فتارك الصلاة مذموم شرعاً وفاعلها مثاب عند الله ، ويرادف الواجب على هذا لفظ

^(١) انظر فى ذلك د/ عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى دراسة مقارنة بالفقه الغربى ، المجمع العلمى العربى الإسلامى ، بيروت - لبنان ، الجزء الأول ، بدون طبعة ، ١٩٥٤ ، ص ٤٧ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٩٢ . الشيوخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

^(٢) انظر د/ عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . الشيوخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

^(٣) انظر د/ عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . الشيوخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

^(٤) الواجب لغة: يجب الشئ يجب وجوباً أى لزم وأوجه الله واستوجبه أى استحقه ، يقال: يجب الشئ يجب وجوباً إذا ثبت ولزم والواجب لغة: واجب الشئ عند الشئ سواه ، وهو كل ما يعاقب على تركه ، وفرق بينهما أبو حنيفة فالفرض عنده أقصد من الواجب ، انظر فى ذلك لمعان العرب لابن منظور ، مرجع سابق ، المجلد الثانى ، مادة (ج. ب. د.) ص ٢٩٢ : ٢٩٣ .

الفرض والمحتوم واللازم^(١).

أقسام الواجب:

يُقسَم فقهاء الشريعة الإسلامية الواجب إلى عدة أقسام على النحو التالي:

- ١- يقسم باعتبار زمن أدائه إلى نوعين: واجب مطلق وواجب مقيد .
- ٢- يقسم باعتبار من يجب عليه الأداء إلى نوعين: واجب عيني ، وواجب كفائي .
- ٣- يقسم باعتبار تقديره من الشارع إلى نوعين: واجب محدد وواجب غير محدد .
- ٤- يقسم باعتبار تعيين المطلوب من المكلف فعله إلى نوعين: واجب معين وواجب مخير^(٢) .

المعارضة الإسلامية حق لم واجب:

بعد أن انتهينا من تعريف الحق والواجب لزم علينا أن نحدد وضع المعارضة الإسلامية
أهى من الحقوق أم من الواجبات الشرعية ؟

سبق لنا أن أوضحنا أن المعارضة الإسلامية تستمد شرعيتها من العديد من الآيات القرآنية
والسنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين ، ومن أوضح الأسس التي اعتمدت عليها شرعية
المعارضة الإسلامية كانت قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٣) .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " واجب
شريعاً " ، بل يعد من أعظم الواجبات في الإسلام وأصل من أصوله ، لأن هذا المبدأ شرع
أصلاً من أجل صيانة الأمة من الضياع والفساد وللحفاظ على أسس الإسلام ومصلة
المسلمين عامة^(٤) .

^(١) وهذا هو رأى الجمهور وإن كان الحنفية لا يعتبرون الفرض مرادفاً للواجب شرعاً ، وإن كان يرادفه في بعض منطلقاته ...
وذلك أن الحنفية يتفقون مع الجمهور فإن الفرض والواجب كلاهما لازم . بيد أن الفرض ثبت لزوم فيه بدليل قطعي لا شبهة
فيه ، والواجب ثبت للزوم فيه بدليل ظني فيه شبهة وأن ذلك الفرق له أثره . وللمزيد من التفاصيل انظر الإمام/ محمد أبو
زهره أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٨ : ٣٠ . الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .
د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

^(٢) انظر تفاصيل أنواع الواجب المرجع الآتية: الإمام/ محمد أبو زهره ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٣٠ : ٣٨ . الشيخ/ عبد
الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ : ١١١ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ،
مرجع سابق ، ص ١١٦ : ١١٨ .

^(٣) لعمد التكرار راجع الأسس الشرعية للمعارضة الإسلامية ص ٩٩ من هذه الدراسة .

^(٤) انظر نسي وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المرجع الآتية: الإمام / أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، كتاب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الجزء الخامس ، دار الشعب ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١١٨٧ . شيخ
الإسلام/ أحمد بن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تقديم وتعليق الشيخ عبد العزيز البرماوى ، مكتبة الإيمان ،
بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢١ وما بعدها . / محمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

وقد اتفق أيضاً جمهور العلماء على أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفاً^(١) ، بمعنى أنه إذا أذاه البعض سقط عن الآخرين ، وإذا لم يفعل أحد من المكلفين أثم جميع المكلفين^(٢) ، حيث إن الواجب الكفاً مقصود به حصول الفعل دون النظر إلى الفاعل ، لأن المصلحة المرجوة منه يتحقق وجودها من بعض المكلفين ولا تتوقف على قيام كل مكلف بها^(٣) .

بما أن المعارضة الإسلامية تعتبر أحد التطبيقات العملية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنها تأخذ حكمه لتكون واجبة وجوباً كفاً ، أي إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين وإذا لم يقم بها أحد أثم الجميع^(٤) .

وقد تسأل البعض إذا استخدم " الفرد " المعارضة الإسلامية للمطالبة " بحق خالص له " فهل في هذه الحالة تعتبر المعارضة الإسلامية " حقاً " ؟ وهل يستند القائمون بها إلى قاعدة الأمر

^(١) ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَتَتَخَذَنَّ مَعَكُمْ أُمَّةً يَتَّبِعُونَ لَكُمْ الْفَرِيقَ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) ، وتفسيره في ذلك أن " من " للتبعية وليست للبيان وأن الله قال ﴿وَتَتَخَذَنَّ مَعَكُمْ أُمَّةً﴾ ولم يقل "كونوا كلكم أمة" ، ولذلك إذا قام به واحد أو جماعة سقط الحرج عن الباقين ، وقد ذهب إلى ذلك الرأي كل من: ابن تيمية ، الأمدى ، القرطبي ، القزالي ، الفيضلي ، الألويسي . انظر في ذلك كل من: الإمام/ أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١١٨٧ ، شيخ الإسلام/ أحمد بن حنبل ، الأثر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، شيخ/ محمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأثر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

^(٢) ينقسم الواجب باعتبار ما يجب عليه الأداء إلى واجب عيني وواجب كفاً ، والواجب العيني هو ما يطلبه الشارع على سبيل الإلزام من جميع المكلفين فكل فرد مطالب به لا يتوب عنه غيره مثل الصلوات الخمس ، والزكاة ، والصوم ، وقصد الشارع من تشريعه هو شخص المكلف ، أما الواجب الكفاً وهو ما يطلبه الشارع على سبيل الإلزام من مجموع المكلفين ، ويجوز بنا أن ننكر أن الواجب الكفاً قد يصير واجباً عينياً إذا لم يوجد إلا فرد واحد يستلزم القيام به لأن قصد الشارع هو حصول الواجب . انظر في ذلك كل من: الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، شيخ/ عبد القهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

^(٣) من أهم الواجبات الكفائية الجهاد في سبيل الله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقصاصة الميت ، وغير ذلك من الواجبات التي لا تجب على شخص بوجه ، بل تجب على الجماعة تحقيقاً متعاونة في أدائها ، وما لا شك فيه أن في هذا الفرض الكفاً تفسير على لمة الإسلام ، حيث إن طبيعة الحياة الإنسانية لا تصاعده جميع أفراد المجتمع في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فكل من قدر لا يشغل إلا نفسه ولا يلتفت بالآباء ما يجري حوله ، ولا يهتم إلا بطعامه وشربه ، ولما كان الله تعالى أعلم بخلقهم من أنفسهم أنزل قوله الحكيم فقال تعالى: ﴿وَتَتَخَذَنَّ مَعَكُمْ أُمَّةً يَتَّبِعُونَ لَكُمْ الْفَرِيقَ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) . فإذا كان قد الحكيم مستحيلاً على الخلق كافة ، فلا بد أن تكون لهم فئة تهتم بهذا الأمر الفطري في حياة الأمم . انظر في ذلك أبو طاهر القميسي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، دار الفقه ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٢ . وقريب من ذلك انظر د/ رمضان محمد بطيخ إذ يقول: " إن القرابة الشيعية حق بل وواجب عيني على كل مسلم عليه أن يقوم بها أو يؤيدها بما فيه صالح الأمة الإسلامية جماعاً " . انظر د/ رمضان محمد بطيخ ، القرابة على أداء الجوارح الإداري " دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية الإسلامية " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ٤١٠ .

^(٤) يشترك الرأي كل من أبو طاهر القميسي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ، د/ هالة مصطلحي ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

بالمعروف والنهي عن المنكر؟ بالنسبة للإجابة على التساؤل الأول نقول: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقاً للأفراد يأتيونه إن شاعوا ، ويتركونه إن شاعوا وليس مندوباً إليهم بحيث يحسن على الأفراد إتيانه وعدم تركه ، وإنما هو واجب على الأفراد ليس لهم أن يستخلوا عن أدائه حتى وإن كان الأمر يتعلق بحق خالص للفرد ، فقد أوجبت الشريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقوم الجماعة على الخير ، وينشأ الأفراد على الفضائل ونقل المعاصي والجرائم . فالحكومة تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر والأفراد يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وبذلك يستقر أمر الخير والمعروف بين الجماعة ، ويقضى على المنكر والفساد بتعاون الصغير والكبير والحاكم والمحكوم ^(١) .

أما بخصوص الإجابة على التساؤل الثاني فنقول: إن قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتمتع لتشمل كافة أوجه التعبير عن المعارضة المستندة إلى الشرع سواء صدرت المعارضة من فرد واحد أو من مجموعة من الأفراد أو من الحكومة الإسلامية ، وكما أن للحاكم أو لمجموعة من الأفراد استخدام المعارضة الإسلامية فإن للفرد أيضاً استخدام هذه المعارضة للمطالبة بما له من حقوق خالصة شرعاً له الإسلام وبدون تقرير هذا الحق للفرد ما استطاع أي مسلم الحفاظ على حقوقه وحرياته أو ممارستها ^(٢) .

ويجدر بنا أن نذكر أن حقوق الإنسان في التصور الإسلامي تختلف عن التصور الغربي فهي تتجاوز فكرة الحق المباشر ، فحقوق الإنسان في الإسلام ضمانة للفرد وللجماعة على حد سواء فالحقوق والواجبات في الإسلام مكتملة أي ما من حق للفرد إلا ويقابله واجب ، وما من واجب إلا ويقابله حق ، ففكرية الحقوق والواجبات في الإسلام نظرية فريدة من نوعها تجعل من الحق واجب المطالبة به ومن الواجبات حق اقتضائه ^(٣) .

وبعبارة أخرى نقول: إن المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ترتبط بالعقيدة في أساسها الفلسفي وهذا ما يجعلها تختلف عن مفهومها الغربي الذي يقوم على الحرية كقيمة أساسية تحكم حياة الفرد والمجتمع ^(٤) .

وبذلك يتضح لنا أن المعارضة الإسلامية واجبة وجوباً كفائياً على الأمة الإسلامية (أفراد- وجماعات- وحكومة) وتصبح فرض عين على كل مسلم مكلف قادر إذا رأى المنكر

(١) انظر في ذلك المعنى د/ جابر فليحة ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) انظر في ذلك المعنى د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٣) انظر في ذلك د/ القطب محمد القطب طيبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٤) ولذلك فإن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندما يعتمد عليه الفرد في المعارضة فإنه يلتزم بما تحدده له الشريعة ، وهذا ما يفسل المشروع على هذا النوع من المعارضة ، قريب من ذلك انظر د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

ولم يكن هناك غيره ليقوم بهذا الواجب ، كما أن المعارضة الإسلامية " واجبة وجوباً غير محدد " ، والواجب غير المحدد هو الواجب الذي لم يبين الشارع للمكلف المطلوب منه فهو مخير في طريقة الأداء ، ومثال ذلك: الأمر بالمعروف ، وإغاثة الملهوف وغير ذلك من الواجبات التي ترتبط بطاقرة وقدرة الأفراد ويتم أدائها حسب الظروف والأحوال والأفراد ^(١) .

المطلب الثالث:

الحكم الشرعي للمعارضة الإسلامية من الناحية العملية

المقصود بالحكم شرعاً ^(٢) هو: " خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاختصاص أو التخيير أو الوضع " ^(٣) ، والمراد من خطاب الله عند علماء الأصول " الوصف الذي يعطيه الشارع لفعل المكلف ، والذي يعرف من مجموع الأدلة الشرعية " الأصلية والفرعية " ^(٤) .

ويجدر بنا أن نذكر أن الحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين: حكم تكليفي وحكم وضعي ^(٥) ، ويقصد بالحكم التكليفي: خطاب الله بالاختصاص أو التخيير سواء كان الاختصاص بطلب الفعل أو

^(١) يحدد بنا أن نذكر أن الواجب ينقسم إلى عدة أقسام باعتبار تفرقه من الشارع ، وينقسم الواجب إلى واجب محدد ويطلق عليه البعض (واجب معين) وهو الواجب الذي حكم الشارع بالمطلوب فيه من المكلف على وجه التحديد والمحصن مثل الصلوات الخمس . والواجب غير المحدد ويطلق عليه البعض " واجب غير " هو المذكور بعاليه في المتن . وللمزيد من التفصيل انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١٠ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

^(٢) الحكم في اللغة: وضع الشيء في موضعه وصواب الأمر وسداده ، انظر محيط المحيط للبيهقي ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، (١ : ش) ، ص ٥٢٩ ، ٥٣٠ .

^(٣) انظر في تعريف الحكم عند الأصوليين المرجع الأتي: الإمام / محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٦ . الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

^(٤) للمزيد من التفصيل انظر د/ محمد كمال الدين إمام ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

^(٥) ويقصد بالحكم الوضعي: " خطاب الله تعالى بجعل الشيء أو شرطاً له أو مانعاً منه ، والحكم فيه لا يتعلق بالزيادة وإنما يثبت دون نظر إلى الاختيار وعدمه " . انظر في تقسيم الحكم الشرعي إلى حكم تكليفي وحكم وضعي المرجع الأتي: الإمام / محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٧ . الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠١ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . علماً بأن هناك من يقسم الحكم الشرعي إلى ثلاثة أقسام " تقضي (تكليفي) ، وتخير ، ووضع " . انظر د/ عبد المجيد محمود مطلوب ، أصول الفقه الإسلامي في الحكم الشرعي وطرق الاستنباط ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥ .

الكف عنه ، ويختلف الحكم التكليفي حسب قوة طلب الفعل أو الكف عنه . وعلى ذلك ينقسم الحكم التكليفي إلى خمسة أحكام هي: الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح ^(١) .

وبما أن المعارضة الإسلامية من أفعال المكلفين ، فإن هذه الأفعال ينطبق عليها الأحكام التكليفية من حيث الوجوب أو الحرمة وغيرها من الأحكام ، ويجدر بنا أن نذكر أن هذا الحكم توصف به المعارضة بالنظر إلى عدة عوامل أهمها موضوعها وطريقة ممارستها ، ووقت إيدائها .

متى تكون المعارضة الإسلامية واجبة:

الواجب هو: ما طلب الشارع فعله من المكلف على وجه الحتم والإلزام بحيث يعاقب تركه ويثاب فاعله ^(٢) ، مثال ذلك ترك الصلاة فهو مذموم شرعاً وفاعلها مثاب عند الله ، وتارك الزكاة مذموم وفاعلها مثاب ، وهكذا كل من ترك أمراً جازماً طلبه الشارع طلباً جازماً على وجه الحتم .

وعلى ذلك تكون المعارضة واجبة في حالة ما إذا كانت قائمة بقصد الغضب لحدود الله من أن تنتهك وللشريعة من أن تخالف ، بعبارة أخرى: إن معارضة الأمور المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية تعد من الواجبات الشرعية المطلوبة من المكلفين على وجه الحتم والإلزام ^(٣) .

فإذا تأكد لدى الفرد أن المنكر القائم سيؤدي إلى هلاك الأمة الإسلامية ، ولم يقم الحاكم بالإصلاح ، فعلى هذا الفرد أن يعارض هذا الأمر سواء كان صادراً من الحاكم أو ممن ينوبه أو من أي فرد أو جماعة في المجتمع الإسلامي ، لأن الحفاظ على الأمة الإسلامية من الهلاك والضياح من أهم الواجبات الإسلامية ، وهذا ما تؤكدته الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث

^(١) وهذا تصنيف جمهور الفقهاء أما الأحناف فيقسم الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام هي: "الفرض ، والواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه كراهة تحريم ، والمكروه كراهة تنزيه ، والمباح" حيث إن الواجب لديهم غير الفرض ، فيما ثبت بدليل قطعي أطلقوا عليه اسم الفرض ، وما ثبت بدليل ظني فسموا عليه اسم الواجب ، كذلك المكروه لديهم ينقسم إلى مكروه كراهة تحريم وهو الذي طلب الكف عنه بدليل قطعي لا شبهة فيه ، أما المكروه كراهة تنزيه فهو ما ثبت طلب الكف فيه بدليل ظني فيه شبهة . انظر في ذلك الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٢٥ ، د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

^(٢) انظر في تعريف الواجب كل من: الإمام/ محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ٢٨ . الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ ، د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

^(٣) انظر في ذات المعنى د/ ماجد راجب الطو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ : ٢٧٦ . / أنور مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ . د/ نياين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٩ .

النبوية ^(١) ، وهذا ما قام به أبو ذر الغفاري عندما أحس بمدى الفتنة التي ستقع وتكون إحدى أسبابها السياسة المالية للخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان ^(٢) .

وقبل أن نختم المعارضة الواجبة نقول: إن المعارضة إذا قامت للحفاظ على شرع الله وأحكامه ينبغي ألا تخرج في وسائلها وأهدافها عن منطق الدين والعقل والمصلحة العامة ، أما إذا قامت لتحصيل مال أو شهرة أو جاه بين الناس فلا اعتد - والله أعلم - أنه سيثاب عليها مثل القائم بها خالصاً مخلصاً لوجه الله .

متى تكون المعارضة الإسلامية مندوبة:

المندوب هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم ، أي ليس على وجه الحتم والإلزام ، وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه ، ويسمى سنة نافذة كنوافل الصلوات مع فرائضها ، ونوافل الصيام والحج ^(٣) .

وتأخذ المعارضة حكم المندوب في حالة ما إذا كانت الأمة الإسلامية لا ينقص من تطبيقها الأسس للشرعية الإسلامية إلا بعض الأمور - التي لا تمس أصلاً من أصول الإسلام - وهي ما تعرف بالأمور المندوب فعلها والقيام بها ، والتي إذا طبقت تصل بالأمة الإسلامية إلى الكمال ، في هذه الحالة تأخذ المعارضة حكم المندوب على أساس أن فاعلها يحمّد لأن وجودها يكتمل الصلاح للأمة الإسلامية ، ولا يذم تاركها لأنها ليست من الأمور التي تمس أصل من الأصول الإسلامية ولم يطلبها الشارع على وجه الحتم والإلزام ^(٤) .

متى تكون المعارضة الإسلامية محرمة:

الحرام هو ما طلب الشارع الكف عنه على سبيل الحتم والإلزام ، بحيث يأثم فاعله ويثاب تاركه ^(٥) .

^(١) لحمد التكرار راجع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحت المومنين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ١٩ وما بعدها من هذه الدراسة .

^(٢) راجع ما سبق ذكره عن سيرة أبي ذر الغفاري هلش رقم (١) ص ١٠٧ من هذه الدراسة .

^(٣) المندوب هو: " المستحب وهو الزائد على الفرائض والواجبات والمنه أو هو القليل الذي يكون راجعاً على تركه في نظر الشارع ويكون تركه جازماً " . انظر في تعريف المندوب: الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٣٩ . الشيوخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١١ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٩ . محيط المحيط للبيهقي ، مرجع سابق ، المجلد الثاني (ص: ٥) باب نذير ، ص ٢٠٥ : ٢٠٥٥ .

^(٤) ومثال المندوب في الآيات القرآنية قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاذْكُرُوا... ﴾ سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٢) .

^(٥) انظر في تعريف الحرام المرجع الأتي: الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٤٢ . الشيوخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١٣ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

وعلى ذلك تكون المعارضة الإسلامية محرمة في حالة ما إذا كانت المعارضة تعنى رفض أمر من أوامر الله أو الاعتراض على ما جاء بمسند مؤكدة لرسول الله ﷺ لأن مثل هذه الأمور يجب ألا تكون محلّاً للخلاف أو للمعارضة كما أنه يفترض في المؤمنين التسليم بحكم الله ورسوله ^(١) طبقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوَدَّةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٢) .

ومن أمثلة المعارضة المحرمة إسلامياً نذكر:

١- المطالبة بجولز أكل لحم الخنزير معارضة محرمة لمخالفتها نص قطعي للثبوت والدلالة وهو قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْمُتَّعُ وَالْمَخْمُورُ وَمَا أُولَئِكَ يَخْبِرُ اللَّهُ بِهِ ﴾ ^(٣) .

٢- الخروج على حاكم عادل بقصد إثارة الفتن بين المسلمين لانتزاع الملك ، لأن هؤلاء هم البغاة الخارجين على حكم الله والذي قال فيهم الخالق عز وجل: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنْ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جُزَاؤُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْأُولَىٰ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٤) الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٥) ، فمعارضة حاكم عادل هي بالتأكيد معارضة محرمة لأنها مخالفة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الكثيرة التي تحث على طاعة ولسي الأمر طالما كان في غير معصية ^(٥) ، ولأنها في النهاية تستهدف تعطيل حكم الله ولسي تطبيقه . ويرى الباحث أن المعارضة المحرمة تأخذ حكم المعصية ، وينبغي على الحاكم إقامة حد البغي على اللقائم بتلك المعارضة ، فمن يعارض في تطبيق حكم شرعي ثابت بنص قطعي للثبوت والدلالة فيطالب مثلاً بتحريم ما أحل الله ويحل ما حرم الله فهو كافر بلا جدال .

مما تكون المعارضة الإسلامية مكروهة:

المكروه هو ما جعل الشارع تركه أرجح من فعله من غير إلزام ^(٦) ، وهو ما يقابل

^(١) انظر في ذلك كل من: د/ ماجد رابع الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ . د/ لوفين عبد الفائق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ . د/ اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

^(٢) سورة الأحزاب ، آية رقم (٣٦) .

^(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٣) .

^(٤) سورة المائدة ، آيات رقم (٣٢ : ٣٤) .

^(٥) نذكر منها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ سورة النساء ، آية رقم (٥٩) .

^(٦) انظر في تعريف المكروه المراجع الآتية: الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٤٥ . الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

المستندوب^(١) ، وعلى هذا الأساس تكون المعارضة الإسلامية مكروهة في حالة: إذا ما حدث من الحاكم أمر يستوجب إنكاره ولكن ظروف الأمة الإسلامية لا تسمح بوجود رأى آخر ، فإذا كانت تمر الأمة الإسلامية مثلاً بحالة (مجاعة - حرب - عدم استتباب الأمن) ففي هذه الحالة المعارضة سوف تنشأ جهد الحاكم ، وسوف يؤدي للخروج عليه إلى فتنة يضيع فيها الحق ويغلب فيها اتباع الهوى ، فكان لزاماً على القائم بالمعارضة الموازنة بين الضررين ، ضرر الصبر على الحاكم ، وضرر الخروج عليه ، وفي حالة ما إذا كان ضرر الصبر أخف من ضرر الخروج عليه لما فيه من استبدال الخوف بالأمن وإزالة الدماء وانتشار الفوضى والفساد ، فإن الأصول تشهد والعقل والدين أن أقوى للمكروهين أولى بالترك^(٢) .

وإيضاح ذلك نذكر مثلاً عن المعارضة المكروهة من التاريخ الإسلامي وهي معارضة الخوارج لعلي^{عليه السلام} ، يرى الباحث أن هذه المعارضة في بدايتها كانت مكروهة لخروجهم على الإمام العادل في وقت وظروف لا تسمح بذلك ، لأنه كان في حالة حرب ، ولكن هذه المعارضة وصلت إلى درجة التحريم ، عندما تمسكوا برأيهم واختلافهم عن الجماعة ثم قتالهم لعلي^{عليه السلام} مما أدى إلى تقنين الأمة وتشيت جبهة أمير المؤمنين علي^{عليه السلام} بينهم وبين محاربة معاوية^(٣) .

منى تكون المعارضة الإسلامية مباحة:

المباح يقصد به الحكم للتخييري ، أي ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه من غير ترجيح ، بمعنى أنه لا يثاب على فعل ولا يعاقب على فعل ولا يثاب على تركه^(٤) ، ومثاله الأكل والشرب واللهو البرئ فلا يعاقب على تركه أو فعله^(٥) .

^(١) ويفرق الشيخ/ عبد الوهاب خلافت بين المحرم والمكروه بقوله: إذا كانت صيغة الطلب نفسها تدل على أنه طلب حتم فهو المحرم مثل قوله تعالى: ﴿ هَزَمُوا عَلَىٰ كُفْرِهِمْ أَمْحَأْتُهُمْ وَيَغْلِبُهُمْ وَأُلْغُوا كُفْرَهُمْ وَمَيَاتُهُمْ وَفَعَالَتُهُمْ وَبَنَاتُ الْأُمَمِ... ﴾ سورة النساء ، آية رقم (٢٣) . أما إذا كانت الصيغة نفسها تدل على أنه طلب غير حتم فهو المكروه مثل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ السُّبُلَ الَّتِي تَتَّبِعُونَ هِيَ سُبُلُ اللَّهِ نَبَأَ اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ سورة السائدة ، آية رقم (١٠١) . انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلافت ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

^(٢) انظر في ذلك الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سبق ، ص ٩٠ .

^(٣) انظر في ظروف خروج الخوارج على علي^{عليه السلام} إلى كل من: الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ، د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، " طى وبنو " ، الجزء الثاني ، ص ٨٣ وما بعدها .

^(٤) انظر في تعريف المباح الإمام/ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سبق ، ص ٤٦ وما بعدها . الشيخ/ عبد الوهاب خلافت ، علم أصول الفقه ، مرجع سبق ، ص ١١٥ وما بعدها . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢١ وما بعدها .

^(٥) ومثال المباح في آيات القرآن الكريم نجد في قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَجْلُ لَكُمْ الْعِيبَاتِ وَلَكُمْ الَّذِينَ أَوْشُوا الْكِتَابَ وَلَكُمْ وَطَنًا بَعْضُكُمْ لِأَنصَبُ ﴾ سورة المائدة ، آية رقم (٥) .

وعلى ذلك تكون المعارضة الإسلامية مباحة في الأمور التي لم ترد بشأنها نص قطعي الثبوت والدلالة أي فيما يجوز فيه اختلاف الرأي والاجتهاد ، وقد سبق لنا أن أوضحنا أن المعارضة غير مستبعدة قرآنياً ، حيث إنها تعبر عن ظاهرة فطرية بشرية فالاختلاف في الآراء أمر لا يمكن تجنبه بين البشر ^(١) ، لا سيما وأن المسلمين مطالبون بالتفكير في تنظيم المسائل التي تركت لهم لتنظيمها بما يتفق مع ظروفهم ويحقق مصالحهم .

وأخيراً حتى لا تتحول المعارضة الإسلامية من مباحة إلى مكروهة ينبغي أن يستند المعارض على أسس موضوعية في إبداء رأيه كما يجب ألا يصدر الرأي عن فراغ أو من غير علم ^(٢) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا نُسَخَّ مِنْ آيَةٍ مِنْ السُّورِ وَالْأَمْوَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ ﴾ ^(٣) .

وهكذا اتضح لنا مما سبق أن المعارضة الإسلامية وبصفتها من أفعال المكلفين قد يعترها جميع الأحكام التكليفية بحسب موضوعها ولاملاسات المحيطة بها ^(٤) ، ولكن تبقى مسألة مهمة ينبغي علينا توضيحها أنه من الصعب الحكم على المعارضة الإسلامية بين البشر ، حيث إن النية لها دور كبير في تقدير الحكم على المعارضة وتقدير ثوابها .

فإذا قام الفرد بها بنية العبادة فإنه يثاب عنها حيث إنه يعمل خالصاً مخلصاً لوجه الله تعالى ، وإذا مارسها بنية استحقاق حقه في الدنيا فقد نال ما أراده ، ويصدق على ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: " إن الله لا يقبل من الأعمال إلا ما أريد به وجهه فأريد الله بأعمالكم " ^(٥) ومعنى ذلك أن النية المتأب عليها هي نية العبادة فقط " والله أعلم " .

^(١) انظر في ذات المعنى: د/ مساجد راجب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ . د/ توفيق عبد الحالح مصطفي ، المعارضة في الفكر الميسلي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

^(٢) انظر في ذلك د/ مساجد راجب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

^(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (٣٩) .

^(٤) انظر في ذلك الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ١١٦ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ . ولتوضيح بيان ما ذكر بهما نذكر قول الشيخ/ عبد الوهاب خلاف: " إن الفعل قولاً للمكلف قد تصديه هذه الأحكام كلها أو بعضها بحسب ما يلائمه ، فضلاً عن الزواج قد يكون فرض على المسلم إذا قدر على المهر والسفقة ومسلر واجهبت الزوجية وثبت أن حال نفسه أنه إذا لم يتزوج زنى . ويكون مندوباً إذا كان فقراً على واجهبت الزوجية وكان في حالة اعتدال لا يخاف أن يزنى إذا لم يتزوج . ويكون محرماً إذا ثبت أنه إذا تزوج وظلم زوجته . ولا يقوم بحقوقها ، ويكون مكروهاً إذا خاف ظلمها " .

^(٥) انظر البداية والنهاية لابن كثير ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

المبحث الثاني

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية

تمهيد وتقسيم:

فى الواقع إن بيان الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ليس مقصود فى ذاته ، ولكن الباحث يقصد من عقد هذه المقارنة أمر آخر وهو: مساعدة الباحث على إبراز ملامح كل من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية حتى لا يختلط الأمر فى ذهن القارئ ، وتكون لديه فكرة متكاملة عن كل منهما ، كما أن ضبط مفهوم الحزبية السياسية يساعد الباحث على الكشف عن الحكم الشرعى للحزبية السياسية وبيان دلالتها للشرعية .

وإن كان من الناحية المنطقية يفترض عدم وجود فرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية فى المجتمعات الإسلامية لأنه من المفترض أن كل منهما هدفه الأساسى هو الإصلاح ، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن هناك اختلافاً كبيراً فى التطبيق ، سوف تتضح بيانها فى هذا المبحث .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث النشأة

والمصدر .

المطلب الثانى:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث المجال والقائم

بكل منهما .

المطلب الثالث:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث الوسيلة

والهدف .

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث

النشأة والمصدر

أولاً: من ناحية النشأة .

وجدت المعارضة بصفة عامة كتصرف إنساني منذ القدم ، منذ أن تعامل البشر بعضهم مع بعض وهذا أمر طبيعي لاختلاف البشر في العقول والمصالح ، ونظراً لاختلاف المجتمعات فقد اتخذت المعارضة أشكالاً ومفاهيم مختلفة تبعاً لاختلاف وتطور كل مجتمع ^(١) . وعلى ذلك فقد نشأت المعارضة الإسلامية منذ وجدت الرسالة المحمدية ومنذ أن فكر الرسول ﷺ بتأسيس الدولة الإسلامية وإرساء قواعد المجتمع الإسلامي ^(٢) .

أما الحزبية السياسية فهي تعتبر ظاهرة حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها القرن إلا قليلاً باستثناء بريطانيا والتي ارتبط الحزب لديها بحركات الإصلاح السياسي في حضارة عصر النهضة ، وتمثل الأصول التاريخية للأحزاب السياسية في اتجاهات الرأي والنوادي الشعبية وجمعيات الفكر ، والمجموعات البرلمانية ^(٣) . ومعنى ذلك أن الحزبية السياسية حديثة نسبياً عن المعارضة الإسلامية والتي وجدت بوجود المجتمع الإسلامي .

ثانياً: من ناحية المصدر .

سبق أن أوضحنا أن للمعارضة الإسلامية أساساً شرعياً (من القرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الخلفاء عليهم السلام) ، أي أنها مستمدة من الشريعة الإسلامية ، في حين أن الحزبية نتاج فكر بشري فرضته الحاجة إلى توازن القوى السياسية في المجتمع الإنساني . وفي الحقيقة فإن كلاً من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية تستند إلى مبدأ واحد ، وهو مبدأ الحرية ، فكل منهما يحتاج إلى الحرية للوجود والفاعلية ، فالمعارضة الإسلامية وإن كانت

^(١) انظر في ذلك كل من: /أ/ ظافر القاسمي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي " الحياة الدستورية " ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ د/ هدى حافظ موكبوس ، المعارضة السوفيتية بين العالمية والخصوصية ، بحث منشور بمركز البحوث والدراسات السياسية ، تحت عنوان " العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩١ ، ص ٢٩٨ .

^(٢) انظر /أ/ ظافر القاسمي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي " الحياة الدستورية " ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

^(٣) من المعلوم أن نشأة الأحزاب السياسية في العصر الحديث ارتبطت بالترابز الهائل في أعداد الناخبين الذي صاحب انتشار مبدأ الاقتراع العام في القرن التاسع عشر . انظر د/ ماجد راغب الطلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ . وانظر كذلك د/ صباح مصطفى حسن المصري ، النظام الحزبي في مصر ، رسالة سابقة ، ص ٤٤ وما بعدها .

تستند إلى الشرع والعقيدة الإسلامية تاريخياً وفلسفياً^(١)، إلا أنها ترتبط أيضاً بمبدأ الحرية الذي يعتبر أحد أهم المبادئ الإسلامية^(٢)، ولكن الاختلاف هنا في مفهوم وحدود هذا المبدأ، فالحرية في الإسلام حرية مقيدة بالخضوع الكامل للقواعد والأمر والفاهية المفزلة، في حين أن الحزبية السياسية تستند إلى الحرية بوصفها قيمة أساسية تحكم حياة الفرد والمجتمع ككل^(٣).

أثر اختلاف النشأة والمصدر على كل من المعارضة والحزبية.

نظراً إلى أن المعارضة الإسلامية ترتبط بالعقيدة الإسلامية، وولجة شرعاً على جميع أفراد المجتمع الإسلامي، فالقائم بها لا يحتاج إلى ترخيص أو موافقة من أحد حتى يدلى برأيه سواء كان (فرد أو جماعة أو حكومة) بل هي ولجة وجوباً كفاً على الأمة الإسلامية جميعها، وهذا أمر طبيعي لأن المعارضة الإسلامية شرعت أصلاً من أجل الحفاظ على أسس الإسلام، ولا يستقيم عقلاً أن أمراً كذلك يحتاج إلى موافقة أحد من البشر أياً كان للقيام بها. أما الحزبية السياسية فهي دائماً وأبداً "حق" للفرد وللجماعات، لذلك تدرج الأحزاب السياسية دستورياً ضمن موضوعات الحقوق والحريات السياسية^(٤)، نظراً إلى أن الأحزاب هي "نتاج فكر بشري فرضتها الحاجة إلى توازن القوى السياسية في المجتمع الإنساني، وحتى لا يستبد الحاكم بالانفراد بالسلطة". ونظراً لاختلاف المجتمعات فإن كثيراً منها يتطلب من الأحزاب السياسية قبل ممارستها لعملها الحصول على موافقة جهات معينة، وهناك مجتمعات أخرى

^(١) استكمالاً لهذا المفهوم راجع الأسس الشرعية للمعارضة الإسلامية ص ٩٩ من هذه الدراسة.

^(٢) انظر في ارتباط المعارضة الإسلامية بمبدأ الحرية كل من: د/ جابر تمحية، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٣٩. د/ هدى حافظ ميتو، المعارضة السياسية بين العالمية والفصوية، بحث سابق، ص ٢٩٢. د/ نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٢.

^(٣) وليس معنى ذلك أنها حرية متفردة بل على العكس أن كمالها يبدو في أن عبودية الإنسان له وحده تحرره من كافة أنواع العبودية وتجعل البيئة الحاكمة للإرادة الإلهية على كل من الحاكم والمحكوم وبذلك يقف كلاًهما على قدم المساواة أمام القانون الإلهي، انظر في ذلك د/ نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٣.

^(٤) قسم خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ موضوعات المعرفة السياسية بين ضروب أربعة شرت عام ١٩٥٠، وهم:

- النظرية السياسية وتشمل النظرة السياسية وتاريخ الفكر السياسي.
 - النظرية السياسية وتشمل الدستور - الحكومة المركزية - الحكم المحلي - الإدارة العامة - الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة - تنظيم السياسة المقارنة.
 - الأحزاب وفكرها العام: وتشمل الأحزاب السياسية - الفكر السياسي في الحكم والإدارة - الرأي العام.
 - العلاقات الدولية وتشمل السياسة الدولية - التنظيم والإدارة الدوليين - القانون الدولي.
- ومعنى ذلك أن موضوع الأحزاب السياسية يصف ضمن موضوعات العلوم السياسية، وهذا لا يمنع أن لدراسة القانونية أيضاً تشغل موضوع الأحزاب السياسية بمنهجها القانوني وهو منهج (ما يجب أن يكون) وهو بالطبع يختلف عن المنهج السياسي في تناول موضوع الأحزاب السياسية إذ يستخدم منهج (ما هو كائن). فنظر في ذلك د/ محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ١٦٠، ١٦١.

تكتفى بإخطار الجهاز الإداري في الدولة . وفي الحقيقة يرى الباحث أن الحصول على ترخيص ليس خطأ في حد ذاته لا سيما في المجتمع الإسلامي ، بل إن هذا الشرط يعتبر أمراً ضرورياً لحماية المجتمع الإسلامي من نشاط الحركات السرية ذات الأفكار الهدامة .

المطلب الثاني:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث

المجال والقائم بكل منهما

أولاً: الفرق بين مجال كل من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية .

بما أن المعارضة الإسلامية تنسب إلى الإسلام كما هو واضح من لقبها وتستمد مشروعيتها منه فلا بد أن تنقيد في كل أمورهما بالمبادئ الإسلامية العليا التي لا يجوز مخالفتها وهي المعروفة بقواعد النظام العام الإسلامي ^(١) ، وعلى هذا الأساس نستطيع تحديد مجال المعارضة الإسلامية بالآتي:

١- في الأمور الدينية (وهي الأمور المعلومة عن الدين بالضرورة ، والأحكام الواردة فيها نص قطعي للثبوت والدلالة) . لا يتصور الباحث أن يكون للمعارضة الإسلامية في هذه الأمور دور إلا في المطالبة بتطبيق هذه الأحكام وليس في الاعتراض عليها ^(٢) .

ونذكر من هذه المعارضة ما حدث في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما أعطى لمروان بن الحكم مالا كثيراً ، وأخيه الحارث بن الحكم ثلاثمائة ألف درهم ، وزيد بن ثابت الأنصاري مائة ألف درهم ، فقد أنكر أبو ذر الغفاري ذلك على عثمان وقال قوله الشهير "بُشِّرَ الْكَافِرِينَ بِالسَّارِ" ^(٣) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿..... وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ الدِّهْنَ وَالْفَيْضَةَ وَكَانُوا يُقَالُونَ فِيهِمْ سَوِيلٌ اللَّهُ فَتُخْفَتُهُمْ بِعَدَائِهِ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

^(١) انظر في ذلك المعنى كل من: د/ نفيين عبد الحاق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٩ . د/ جمال أحمد السيد جاد المرابطي ، الخلافة الإسلامية ، رسالة سابقة ، ص ٣٢٢ .

^(٢) يجدر بنا أن نذكر أن الأمور الدينية ليست محل لاختلاف ولا ينبغي أن تكون كذلك ولكن دور المعارضة هنا هو الغضب لحدود الله أن تنتهك وللشريعة أن تخالف ، انظر في ذلك كل من: د/ نفيين عبد الحاق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ . د/ ماجد راجب الطسو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

^(٣) انظر في ذلك د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، الجزء الأول ، (عثمان) ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ . د/ جمال أحمد السيد جاد المرابطي ، الخلافة الإسلامية ، رسالة سابقة ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

^(٤) سورة التوبة ، آية رقم (٣٤) .

٢- في الأمور الدنيوية (نظام الحكم والإدارة ، وتنظيم أمور الحرب ... إلخ) وهى أمور كثيرة لا حصر لها ، وهذه الأمور يجوز المعارضة فيها طالما يجوز فيها اختلاف آراء البشر وصولاً للرأى الأرجح لأروح الشريعة الإسلامية وتحقيقاً للمثالية الدينية ، ومثلها مثل ما تم فى المعارضة فى عهد الرسول ﷺ من قبل الصحابة فى غزواته ﷺ فى بدر ، وأحد ، والخندق ^(١) .

وهكذا رأينا أن مجال المعارضة السياسية يتسع ليشمل أمور الدين والدنيا ^(٢) ، ففى الأمور الدينية تقوم المعارضة للمطالبة بتنفيذها أفضل تنفيذ ، وذلك بالحفاظ على الأسس الثابتة فى الإسلام وتنفيذ الأحكام التى شرعها الخالق عز وجل فى حالة تقاعس الحاكم أو من ينبى عنه أدائها ^(٣) ، أما فى الأمور الدنيوية فتعمل المعارضة على الوصول بالمجتمع الإسلامى إلى الصورة المثلى التى أرادها الخالق عز وجل ، وذلك بالتشاور لاستجلاء الحقيقة وبيان المصلحة واختيار أنسب الحلول وأقربها لحكم الشرع الإسلامى ^(٤) .

وفى هذا تختلف المعارضة الإسلامية عن الأحزاب السياسية فى الأمور الآتية:

١- إذا كانت الأحزاب مجالها الرئيسى هو نظام الحكم والإدارة فهى تهتم أساساً بالشئون السياسية ولا تهتم بأى مجال آخر غير المجال السياسى إلا فى إطار ما يخدم أهدافها ، أما المعارضة الإسلامية فمجالها الأساسى هو العقيدة وليس السياسة فهى ترتبط بقضية الإيمان والكفر والتطبيق الأمل للشريعة الإسلامية ^(٥) .

٢- مجال المعارضة الإسلامية يشمل كل المجتمع الإسلامى ولو قُسم إلى دويلات كما هو الوضع فى العصر الحالى ، لأن المعارضة الإسلامية هدفها للتطبيق الأمل للشريعة

^(١) انظر فى اعتراض بعض الصحابة على رسول الله ﷺ فى أمور الحرب أثناء غزوات " بدر ، الخندق ، ولى صلح الحديبية " . د/ جمال أحمد السيد جاد المراكبى ، الخلافة الإسلامية ، رسالة سابقة ، ص ٣٠٩ : ٣١٠ . وراجع كذلك ص ١٠٢ وما بعدها من هذه الدراسة .

^(٢) ينبغى ألا يفهم من قولنا هذا أنه يجوز المعارضة فى الأمور الدينية ، فهذا أمر لا يستقيم عللاً ولا شرعاً ، ولكن نقصد بذلك أنه إذا كانت المعارضة لا يجوز لها النظر فيما هو ثابت شرعاً مثل الحدود من حيث إنها عقوبة مقرر شرعاً إلا أن لها للمطالبة بتوحيدها ووضع ضوابط شرعية لتنفيذها .

^(٣) يجدر بنا أن نذكر هنا أن الحاكم فى الشريعة الإسلامية له رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا ، والمعارضة الإسلامية ترتبط بالتصور الأمثل لشكل الحكم وشخص الحاكم ، ومن ثم فإن مجال المعارضة الإسلامية يشمل أيضاً أمور الدين والدنيا . انظر نسي الجسم فى الخلافة الإسلامية بين الولايتين ولاية الدين وولاية الدنيا د/ على عبد العظيم محمود ، الدعوة الإسلامية دعوة عالمية ، مرجع سبق ، ص ٣٠٧ .

^(٤) وهذا طبيعى لأن المعارضة الإسلامية من حيث المبدأ ظاهرة سياسية واجتماعية وجدت من أجل الحفاظ على الإسلام والمسلمين أو من أجل تحقيق الكمال الدنى والفكرى فىكون مجالها الطبيعى والمنطقى حيث يوجد السلم والمجتمع الإسلامى ، قريب من ذلك د/ تهاين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سبق ، ص ٣٩ .

^(٥) انظر فى ذلك المحنى د/ ملة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سبق ، ص ٨٢ .

الإسلامية ، لذلك فهي لا تتحدد بإطار سياسي ولكنها تمارس وظيفتها في أي مكان وجدت فيه مما يستدعي تدخلها في المجتمع الإسلامي ، في حين أن الأحزاب السياسية ترتبط إقليمياً بالدولة التي تأمل الوصول إلى الحكم فيها أو التي سمحت لها بممارسة العمل داخل إقليمها ^(١) .

ثانياً: الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من ناحية القائم بكل منهما .

مما سبق اتضح أن المعارضة الإسلامية واجبة على الأمة الإسلامية جميعها (الخليفة - الجماعة - الأفراد) وجوباً كفائياً ، ولكن نظراً إلى أن الحاكم الإسلامي (الخليفة) هو الموكل من قبل الخالق عز وجل بتطبيق شرعه ، فإن المعارضة تعتبر مسئولية مباشرة والأولى ^(٢) ، ولذلك فله أن يعين من يراه لمعاونته في أداء هذه المهمة (المحتسب) للبحث عن المنكرات واتخاذ ما يراه بشأنها ولتحمل الناس على ما فيه الخير للإسلام والمسلمين .

وإذا كان هذا هو الأصل ، فإن الشريعة الإسلامية لا تعفى الفرد والجماعة من القيام بهذا الواجب خاصة وأن التشريعة تعطى للأفراد ولاية مباشرة في استعمال هذا الحق ^(٣) ، فالمعارضة الإسلامية واجبة على كافة البشر المكونين للمجتمع الإسلامي بغض النظر عن كونه (فرد من أحاد الناس أو جماعة من المؤمنين أو الخليفة ذاته) فالكل مسئول عن التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ^(٤) .

وهنا تتجلى حكمة الخالق عز وجل في جعل " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " واجب كفائي على الأمة الإسلامية جميعها ، فإذا قصر الحاكم أو من ينوبه عن القيام بذلك الواجب انتقل " واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " إلى كل فرد له القدرة على

^(١) انظر في ذات المعنى د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، ١٩ . ومعنى ذلك أن الاختصاص المكاني للمعارضة الإسلامية يشمل المجتمع الإسلامي ككل بما يتضمنه من أقاليم إسلامية ، فكل إقليم أو دولة تحكم باسم الإسلام وتطبق الشريعة الإسلامية وعلى رأسها حكم مسلم ، فهي مجتمع إسلامي يجوز فيه المعارضة الإسلامية ، أما الاختصاص المكاني للأحزاب السياسية فهو مقيد بالدولة التي نشأ فيها فجميع الدول تتفق على أنه لا يجوز للأحزاب السياسية لديها أن تكون مركز أو فرع لأي حزب سياسي في دولة أخرى لأن ذلك يرتبط بالسيادة والأمن العام للبلاد .

^(٢) انظر في ذات المعنى: د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ . د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، ٨١ .

^(٣) للمعارضة واجبة على الفرد كما هي واجبة على الجماعة وذلك لحوم الحديث الشريف: «لا من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» وقوله ﷺ «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» كما يجب على الجماعة المنظمة وغير المنظمة أن تقوم بالمعارضة إذا وجد المنكر لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) . انظر في ذلك المعنى د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

^(٤) انظر في ذات المعنى د/ محمود محمد عسيرة ، من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، دار المنار ، بدون طبعة ، ١٩٩١ ، ص ٢٣ وما بعدها .

حماية أسس وأصول الإسلام ، فلا يوجد في الإسلام ما يمنع أى مسلم بالغ عاقل عند رؤية المنكر أن يسدى اعتراضه وفقاً للشريعة الإسلامية مبيناً الحكم الشرعى السليم فى هذا الخصوص - المعارض عليه - سواء كان هذا المنكر صادر من الفرد أو الجماعة داخل نطاق الفئة الحاكمة أو خارجها ، وذلك كله فى إطار المشروعية الإسلامية ، وبهذا تكتمل حلقة حماية المشروعية فى النظام الإسلامى .

ويرى الباحث أن تطبيق " مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " من قبل الحاكم أو من ينيبه يعتبر ذلك " حسبة " أكثر منه " معارضة " ، لأن الخليفة فى قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقوم بإحدى ولاياته وهى ولاية الصبة ، أما استخدام الأفراد والجماعات لهذا المبدأ فى نقد الحاكم فرداً أو جماعة أخرى هنا تسمى " معارضة إسلامية " أكثر منها " حسبة " ^(١) ، وبذلك نلاحظ أن مفهوم المعارضة الإسلامية يتسع ليشمل مفهوم الصبة ، حيث إنها تتضمن نقد الفرد (الفرد والجماعة وللحاكم) كما تتضمن اعتراض الحاكم على (الجماعة والفرد) ^(٢) .

شروط القائم بالمعارضة الإسلامية^(٣):

١ - للمواطنة:

مما لا شك فيه أن لكل مسلم بالغ عاقل الحق فى ممارسة المعارضة الإسلامية فى المجتمع الإسلامى ^(٤) ، فالحفاظ على أصول وأسس وقواعد الشريعة الإسلامية ولجب كفاً على الأمة الإسلامية كلها ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُنَا غَيْرَ أُمَّةٍ أَحَدَةٍ لِلنَّاسِ نَمُرُونُ

^(١) ممن المتصور أن الحاكم أو المحض فى المجتمع الإسلامى لا يحسن القيام بدوره أو يتكفل فى أداء وظيفته ، ولذلك أوجب الخلق عز وجل على كافة المسلمين حماية أسس الإسلام إذا كسر فيها الوالى أو من يليه .

^(٢) يلمس الباحث فرق بين المعارضة الإسلامية والصبة فى الإسلام ، فالصبة جزء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهى وظيفة دينية يقوم بها الأمة والعلمة ، أما المعارضة الإسلامية تشمل الصبة والأمور الدنيوية أيضاً أى أنها تقترب من التصحية . وللمزيد من التفاصيل حول الصبة انظر المراجع الآتية: الإمام/ أبى حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ١١٨٧ ، ١٢٣٧ . شيخ الإسلام/ أحمد بن حنبل ، الصبة فى الإسلام ، تحقيق الشيخ/ إبراهيم رمضان ، دار الفكر اللبنانى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، المرجع كله . / محمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ١٣ وما بعدها . د/ صلاح الصاوى ، التحذير السوفى فى الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

^(٣) نود أن نوضح أن الشروط التى يبنى أن تتوفر فى القائم بالمعارضة (فرد - جماعة) هى فى ذات الوقت الشروط التى يبنى توفرها فى القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

^(٤) ومعنى ذلك أن هذا التكليف يخرج منه المجنون والمصمى والمجانز ، ويدخل فيه أحد الرعايا وإن لم يكونوا بأهلين ، والمرأة أيضاً بمبدأ قوله: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُعِظُونَ عَلَى الْمَعَادِ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة لقبة ، آية رقم (٧١) . انظر فى ذلك الإمام/ أبى حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١١٩٦ . د/ محمد عبد الله العيسى ، نظم الحكم فى الإسلام ، دار الفكر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٦٣ .

وفى الحقيقة لم يجد الباحث إجابة صريحة لهذا التساؤل لدى الفقه الإسلامى القديم والحديث ولكن وجد خلاف كبير بين الفقهاء فى موضوع قريب منه وهو مدى تمتع غير المسلم بحقوقه السياسية داخل المجتمع الإسلامى ^(٣) ، وعلى هذا الأساس يجتهد الباحث فى إجابة هذا التساؤل ويرى أن المسلم والكتابى " المواطن " له الحق فى ممارسة المعارضة الإسلامية داخل المجتمع الإسلامى ، حيث إن التشريع الإسلامى يمرى فى حق جميع المخاطبين به مبرئاً إقليمياً وشخصياً معاً ^(٤) ، ولتوضيح ذلك نقول: إن هدف التشريع الإسلامى هو تحقيق العدالة بين الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين ، كما أن المعارضة الإسلامية شرعت من أجل التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ، لذلك فإنه ينبغى إعطاء غير المسلمين الحق فى المطالبة بحقوقهم التى منحتها لهم الشريعة الإسلامية لأن هذه المطالبة تعتبر فى حد ذاتها محاولة للتطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ، وعلى ذلك إذا أنكر الحاكم الإسلامى أو من ينبيه حقوق غير المسلمين المشروعة والتى أقرتها لهم الشريعة الإسلامية فما المانع من معارضتهم إياه مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية ، فالإسلام قد منح غير المسلمين المقيمين فى دار الإسلام الكثير من الحقوق أهمها حرية العقيدة ^(٥) ، بل أوجب على المسلمين حماية غير المسلمين " المواطنين " من العدوان الخارجى ومن الظلم الداخلى وحماية أموالهم .

(1) الواجب الخفائي إذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، ومن ثم يكفي قيام بعض المؤمنين بهذه الفريضة فرادى كانوا أو جماعات ، وترك هذه الفريضة أتم كبير على الأمة الإسلامية لأن التكليف العام للأمة واضح في الآية الكريمة . للمزيد من التفاصيل انظر د/ محمد عبد الله العربي ، نظام الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(1) يتفق كثير من الفقه على أن الكتابي المعفي في دولة الإسلام مواطن شأنه شأن غيره من المواطنين ويتمتع معهم بحقوق المواطنة القانونية وهذا ما تنص عليه قوانين الدول المعاصرة. انظر في ذلك كل من: د/ محمود حطّى، نظام الحكم الإسلامى، دار الهدى، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨، ص ٢٤٤. د/ محمد طلعت الغنيمى، قانون السلام في الإسلام دراسة مقارنة، منشأة المعارف، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ٤٣٠، ٤٣١.

(٤) لا يستكر أحد أن الإسلام ضمن لأهل الكتاب حريتهم في عبادتهم، بل وحافظ على دور عبادتهم ومقدساتهم، وأكد ذلك كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين. للمزيد من التفاصيل انظر د/ محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، الطبعة السابعة، بدون سنة نشر، ص ٣٢١. د/ علي عبد الواحد وأبي، المساواة في

وعلى هذا يرى الباحث أن المواطن غير المسلم له الحق في المعارضة مثله مثل المواطن المسلم في كل الأمور الدنيوية ما عدا الأمور التي تمس العقيدة الإسلامية^(١)، فطالما يشارك أئمة المسلم في المجتمع الإسلامي ويتضرر مثله بمشاكل المجتمع، فعليه جميعاً المشاركة في إيجاد حلول لهذه المشاكل الدنيوية^(٢)، ولا شك أن هذا الأمر لا يخالف الشريعة الإسلامية لأنه سيعود بالنفع على المجتمع الإسلامي عامة فليس من الإسلام مصادرة حقوق غير المسلمين، وليس من الإسلام منعهم من المطالبة بحقوقهم، وليس من الإسلام إهدار رأي حكيم لكونه صادراً من مواطن غير مسلم! ولكن ليس معنى ذلك أن معارضة غير المسلم مثل معارضة المسلم فهي تختلف عنها في أمرين هما:

أ- معارضة المسلم "ولجب" ومعارضة غير المسلم "حق":

سبق القول بأن المعارضة الإسلامية ولجب كفاً على كل فرد في الأمة الإسلامية حيث إنها التطبيق العملي لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي واجب على المسلمين فقط، لأن التكليف الصادر بها من الخالق عز وجل خاص بالأمة الإسلامية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣)، أما معارضة غير المسلم فهي حق، لأن غير المسلم يستخدم المعارضة للمطالبة بحقوقه أو (لحقوق أقرانه) التي أقرها الإسلام له أو (لهم) أي أنها لا تستند إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكنها تستند في شرعيتها للمبادئ التي أرستها الشريعة الإسلامية في كفالة حقوق غير المسلمين في دار الإسلام^(٤).

مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٥).

ب- لا يجوز للمواطن غير المسلم معارضة المعارضة في الأمور الدينية:

لأن هذه الأمور الدينية تمس العقيدة الإسلامية وغير المسلم ليس له الحق في المشاركة بالرأي في هذا المجال، ويمتنع عليه هذا الأمر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ

الإسلام، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢. المستشار/ سالم على البهنسلي، الشريعة المقررة عليها، الوفاء للطباعة والنشر، لطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٩٣، ٢٥٥.

^(١) وفي ذلك يقول الإمام/ أبي حامد الغزالي: "إن الإيمان لا يغني وجه اشتراكه، لأن هذا نصرة للدين، فكيف يكون من أهله من هو جاهد لأهل الدين". انظر الإمام/ أبي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص ١٤٩٧.

^(٢) انظر في ذات المعنى د/ محمد طلعت الغنيم، قانون السلام في الإسلام، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

^(٣) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٤).

^(٤) ومعارضة غير المسلم "حق" وليست "واجب" لأن الخالق عز وجل لم يكلف غير المسلم بمعارضتها، هذا بالإضافة إلى أن عدم مطالبة غير المسلم بحقوقه التي أقرها الإسلام أن يحذر الإسلام أو المسلمين بشئ وبهذا يكون الضرر شخصي على غير المسلم.

^(٥) سورة المتحنة، آية رقم (٨).

يُحِبُّكُمْ وَيُحِبُّكُمْ وَيُحِبُّكُمْ (١). فالمسلم يمارس هذا الحق حفاظاً على أسس الإسلام العليا ، وهذا ينسحق في حق غير المسلم ، ولذلك يقتصر حقه في المعارضة في الأمور الدنيوية وفي المطالبة بحقوقه التي أقرها الإسلام فقط .

٢- العلم:

ينبغي على القائم بالمعارضة أن يتميز " بالعلم " ، وهذا الشرط من الشروط الأساسية التي تشترط في القائم بالمعارضة حيث إن مفهوم المعارضة يعني إبداء رأي آخر ، وطالما الأمر كذلك فينبغي على القائم بالمعارضة أن يكون عالماً " بحال المأمور وحال المنهى " . وفي هذا الشرط ينبغي أن نفرق بين العلم بالأمور العامة والعلم بالأمور الخاصة ، والأمور العامة هي: الأمور المعلومة عن الدين بالضرورة أي المعلومة للكافة مثل حرمة الزنا والسرقه والقتل ، فتلك الأمور لا تحتاج إلى علم خاص أو رجل دين للنهي عنها ولكن لكل مسلم (بالغ - عاقل) قادر أن ينهى عنها (٢) ، أما الأمور الخاصة ويقصد بها العلم بالعلوم التخصصية مثل (علم الطب والقانون والأمور العسكرية والفقهاء الإسلامي) فلا يجوز للعامة القيام بها ، ولكن يجوز للخاصة فقط من أهل هذا العلم القيام بها ، ومعنى ذلك أن القائم بالمعارضة في هذه الأمور ينبغي أن يكون عالماً فيما يأمر به وعالماً فيما ينهى عنه (٣) .

٣- الحكمة والصبر:

إن المعارضة الإسلامية تحمل في طياتها الدعوة للإسلام ، ولذلك ينبغي أن يتوافر في القائم بالمعارضة الإسلامية " الحكمة " التي تمكنه من وضع الأمور في مواضعها وأن يكون كذلك رحيماً ورفيقاً وعلى قدر من اللين حتى يستميل القلوب ليتحقق له المطلوب ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَ لَا تَنْفَوْهُ مِنَ السَّبْتِ وَ لَا السَّيِّئَةَ أَمَّا بِ يَأْتِيهِ وَ أَسْخَنَ فَبِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ

(١) سورة الكافرون ، آية رقم (٦) .

(٢) وفي ذلك يقول الإمام/ أبي حامد الغزالي " إن العلم ينفي له أن لا يحضب إلا في الجليات المعلومة ، كشرب الخمر ، ولزنا ، وترك الصلاة " . انظر الإمام/ أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢١٠ . ونظر كذلك د/ رمضان محمد بطوخ ، قرآنة على أداء الجهاد الإداري ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

(٣) فمثال ذلك إذا كان الموضوع شرعياً اجتهادياً لم يرد فيه نص قطعي الثبوت والدلالة فينبغي على المعارض لهذا الأمر أن تتوافر فيه شروط الاجتهاد هي: أن يكون من القادرين على استخراج الأحكام الشرعية التي توضح ما إذا كان موضوع المعارضة يستند إلى سند شرعي يحتمل المعارضة بصدده مشروعة أم لا ، وهكذا إذا كان الأمر في الطب أو الهندسة أو القانون .. إلخ . انظر في ذلك د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٩ . د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ . انظر أيضاً شروط المجتهد للشيوخ/ عبد الوهاب خلاص ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ : ٢٢٩ . د/ محمد كمال الدين إسماعيل ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ : ٣١٧ .

كَفَّارَةً وَلِكَيْ هَيِّمَ^(١) ، ولابد له أن يعلم أن دوره الأساسي هو الإرشاد والتوجيه ، وأن الضغط والإكراه ليس لـه ولكنه للإمام أو من ينبيه في حدود ما أمرت به الشريعة الإسلامية ، وعليه أن يعلم كل العلم بأن تحويل القلوب من الباطل إلى الحق لا يكون إلا بإذن الله تعالى قسط^(٢) ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَهَبِينَ ﴾^(٣) . وقوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ۚ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ ﴾^(٤) . وعليه كذلك قبل أن يبدأ المعارضة أن يتأكد من صحة الوقائع أو على الأقل يعتقد بثبوتها^(٥) ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اهْتَفِيزُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا..... ﴾^(٦) ، وبعد ذلك ينبغي أن يكون رأيه حكيماً مبنياً على أسس موضوعية واعتبارات شرعية ومنطقية تبرره وتجعله أكثر تحقيقاً للصالح العام من وجهة نظر صاحبه على الأقل^(٧) .

كذلك ينبغي أن يتصف القائم بالمعارضة "بالصبر" وهذا شرط أساسي حيث إن من لم يصبر يفسد أكثر مما يصلح^(٨) ، وهناك كثير من الآيات القرآنية التي ينصح فيها الخالق عز وجل رسوله والمؤمنين بالصبر مثل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ وَرَبُّكَ فَكَابَرُ ۚ وَسَيَأْتِيكَ فَتُفَكَّرُ ۚ وَالرَّجُزُ فَلَابَرُ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ تَتَابِعِي ۚ وَكَوْرِيكَ فَاقْصِرْ^(٩) ، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا بِالصَّبْرِ وَالْعُلَّةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾^(١٠) .

(١) سورة فصلت ، آية رقم (٣٤) .

(٢) فسن للمؤسف حقاً أن نجد بعض الدعاة من هو بعد كل اليد عن الرحمة بالناس ، فبدلاً من أن يحصلوا على ثقة الناس يحطمونها وبدلاً من أن يقوموا بالنصح يقومون بالجرح . انظر فيما ينبغي أن يكون عليه الداعي / د/ محمود محمد حمارة ، من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ وما بعدها .

(٣) سورة القصص ، آية رقم (٥٦) .

(٤) سورة الفاتحة ، آيات رقم (٢١ ، ٢٢) .

(٥) انظر لى ذات المعنى: د/ رمضان محمد بطوط إذ يقول بتصرف: " وحتى تكوني الرقابة الشعبية شامخة ينبغي أن يراعى عند ممارستها مجموعة من الضوابط من أهمها التحقق من صدق الواقعة لياقطة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتحقق بسبب من أبواب العلم ، يحتاج إلى لمعة وجهد ومسئولية وبذل وعدم التحقق باب من أبواب الظن والجهل " . د/ رمضان محمد بطوط ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص ٤١٤ .

(٦) سورة المجرات ، آية رقم (١٢) .

(٧) انظر في هذا المعنى كل من: د/ ماجد راجب الطلو ، لدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ . د/ محمود محمد حمارة ، من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ : ٢١٥ . / محمد عبد الله الفطيط ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٨) انظر في ذات المعنى شيخ الإسلام / أحمد بن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٩) سورة العنكبوت ، آيات رقم (١ : ٧) .

(١٠) سورة البقرة ، آية رقم (١٥٣) .

هذا وينبغي كذلك أن يتصف القائم بالمعارضة بأداب " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ^(١) مثل: عدم التجسس وتتبع عورات الناس ^(٢) ، وأن يكون مخلصاً أى مؤمناً بما يدعو إليه مقتنعاً به وبصحة الرأي الذي يبيده ، وأن يكون صادقاً بمعنى ألا يخالف قوله فعله ، وأن يكون بعيداً عن الشبهات لأنه قدوة لغيره ، بمعنى أن يلتزم المسلم بما يأمر به غيره ويبتعد عما ينهى الناس عنه ^(٣) ، وفي ذلك يقول عز وجل: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَكُونُونَ خِدَائِيَةً أَعْلَى تَحْمِلُونَ ﴾ ^(٤) .

وبذلك يتضح لنا أن هناك فروقاً بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث القائم بكل منهما نتلخص في الآتي:

١- إن المعارضة الإسلامية من الواجبات الشرعية المفروضة على كل فرد في الأمة الإسلامية ، ويمارسها الفرد وحيداً أو في جماعة (منظمة أو غير منظمة) في مواجهة الحاكم أو المحكومين (فرادى كانوا أو جماعات) ، أما الحزبية السياسية فلا تتصور أن تمارس من فرد نهائياً ، ولكنها تمارس من جماعة منظمة في مواجهة الحاكم ^(٥) لأن مفهوم الحزب في حقيقة الأمر يتكون من جماعة منظمة .

٢- سبق القول بأن غير المسلم له الحق في ممارسة المعارضة الإسلامية في الأمور الدنيوية فقط للمطالبة بحقوقه التي أقرتها الشريعة الإسلامية له ، أما الحزبية السياسية باعتبارها جماعة منظمة لها برنامج تهدف لتولي السلطات القيادية في الدولة فنرى أنه يجوز أن يكون غير المسلم عضواً في الحزب السياسي ويتولى أحد الوظائف الإدارية

^(١) انظر لسي ذلك كل من: الإمام/ أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ص١٢٢٤ : ١٢٣٧ . شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص٤٦ وما بعدها . د/ محمود محمد عسار ، من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص٦٨ وما بعدها . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص٤١ وما بعدها .

^(٢) ينبغي على القائم بالمعارضة أن يمارس في وقته ظاهرة بغير تجسس ، وذلك لأن التجسس من الأمور المنهي عنها في الإسلام لما فيه من تتبع العورات وفضح الناس والإساءة إليهم . انظر في ذلك د/ رمضان محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص٤١٧ .

^(٣) وإن كان الإيمان والصديق والحالة من أهم خصال القائم بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أن كثير من الفقه يرى أن على " الفاسق " أيضاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فيقول إمام الحرمين: " يجب على متعلقي الكلال أن ينكر على الجالس " ولعل الفزالي: " يجب على من زنا بأمرأة أمرها بسر وجهها عنه " ، ومرد ذلك أنه لا يشترط في القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون مأموراً من المملوك كلها بل يتفق كثير من الفقه أن من رأى منك منكراً وهو يرتكب مثله فليبه أن ينهيه عنه . انظر في حكم قيام الفاسق بالاعتصاف الإمام/ أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص١١٩٧ وما بعدها . د/ محمود محمد عسار ، من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص٢٩٠ . د/ رمضان محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص٤١٨ وما بعدها .

^(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٤٤) .

^(٥) من المعلوم أنه إذا قام فرد واحد بنقد ورقابة الحكومة من أجل الوصول إلى السلطة فلا يقال عنه حزب ولكن يقال عنه معارض سياسي مستقل .

الذين مارسوا المعارضة الفردية كان " أبو زر الغفاري " ^(١) ، الذي حمل عبء المعارضة الإسلامية في عهد عثمان بن عفان ؓ ، فقد كان لكثير المعارضين ظهوراً في التاريخ الإسلامي لما قام به من معارضة المياسة المالية لعثمان ؓ ومعاوية ^(٢) .

٢- المعارضة الجماعية:

وهي التي تكون تعبيراً عن رأي جماعة من الأمة لها اعتبار وكيان ^(٣) ، ولا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يمنع ظهور جماعة منظمة أو غير منظمة تمارس المعارضة الإسلامية من أجل الحفاظ على أسس وأصول الشريعة الإسلامية ، بل بالعكس نجد أن الخطاب الديني في هذا الخصوص يتحدث إلى الجماعة وليس إلى الفرد فقط كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيِّ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(٤).

والتاريخ الإسلامي يؤكد ذلك فلقد تكونت جماعة من المسلمين تعارض رأى أبي بكر في شأن حرب الردة ، وكذلك تكونت جماعة من المسلمين تعارض عمر ؓ عندما أراد الخروج بنفسه لقتال الفرس ^(٥) ، وعندما غضب غالبية المسلمين في السنوات الأخيرة من عهد عثمان بن عفان ؓ تكونت هيئة المهاجرين الأولين في مقدمة الداعين إلى الخروج على عثمان ؓ ^(٦) .

^(١) وكذلك معارضة سعد بن عبيدة لخلافة أبي بكر ، وخلافة عمر ؓ حتى أنه ملك بحوران وليس في حقه بيعة للإمام ، ونذكر أيضاً أصحاب بن المنذر بن عمر بن الجوح رأى رسول الله ﷺ في اختيار مكان موقعة بدر . للمزيد من التفاصيل انظر د/ محمد حمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٠١ . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

^(٢) انظر في الوقائع التي مارس منها أبي زر الغفاري المعارضة في المرجع الآتي: د/ القطب محمد القطب طيبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ : ٣٩٢ . د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، الجزء الأول " عثمان " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ . أ/ عبد الحميد جودة السحار ، أبو زر الغفاري ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ ، ١٩٧ .

^(٣) ويشمل نسي هذا النوع ما يدينه فرد أو أفراد كلائل ولكن بصفتهم مجبرين عن رأي جماعة لها كيان واعتبار ، انظر في ذلك: د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

^(٤) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

^(٥) انظر د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

^(٦) ولقد مارسست هذه الهيئة المعارضة ضد سوية عثمان ؓ وسعت إلى استرداد سلطتها عندما رأت بنى أمية قد غلبوها عليها بسيطرتهم على جهاز الدولة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ؓ.... وقد ذكر بن كثير أن الرسالة التي خرجت من المدينة إلى الأسطر ، تدعو الثوار للقدوم للمصمة ، والخروج على عثمان ، قد خرج باسم هذه الهيئة .. ونسبها: " بسم الله الرحمن الرحيم . من المهاجرين الأولين وبقية الثوري " إلى من مصر من الصحابة والفتنة ... أما بعد . أن تغفروا لنا ، وتتركوا خلافة رسول الله ﷺ أن يسلمها أهلها ، فإن كتاب الله قد بدل ، وسنة رسوله قد غيرت ، وأحكام الخلفيتين قد بدلت . فننشد الله من قرأ كتابنا ، من بقية أصحاب رسول الله ﷺ والفتنة بإصناف أهلنا ، وأخذ الحق لنا وأعطاه . فاقبلوا إننا إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر.. إلخ " . انظر باقي الرسالة د/ محمد حمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

ومن الجدير بالذكر أن المعارضة الجماعية بدورها تنقسم إلى معارضة جماعية منظمة ومعارضة جماعية غير منظمة ، ويعنى بالمعارضة الجماعية المنظمة جماعة منظمة تكونت على هيئة جمعية أو نقابة تتميز بالدوام بدافع شرعى مثل النقابات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية ، فهذه الهيئات تكونت من أجل للدفاع عن مصلحة أعضائها ، ولذلك إذا صدر من الحاكم أمر ما يمس مصالح أعضائها وهو فى ذات الوقت يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، فما المانع فى هذه الحالة من ممارسة تلك الجماعة المنظمة للمعارضة الإسلامية !^(١) .

أما المعارضة الجماعية غير المنظمة فهى تتكون بطريقة عشوائية نتيجة ظهور منكر ما وقد نواكبت الأفراد لمعنه ، ومعنى ذلك أنه يكفى أن تجتمع الناس "جماعة من الأمة" على رأى واحد وبخصوص واقعة معينة لتظهر لنا صورة المعارضة الجماعية غير المنظمة^(٢) .

المطلب الثالث:

الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث

الوسيلة والهدف

أولاً: من حيث الوسيلة .

سبق أن أوضحنا أن المعارضة الإسلامية تستمد أساس وجودها وشرعيتها من الشريعة الإسلامية ، لذلك من البديهي أن نلتزم فى أداء دورها بالوسائل التى أقرتها الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد .

وفى الحقيقة لا يجد الباحث أى صعوبة فى تحديد وسائل ممارسة المعارضة الإسلامية حيث إن هناك معياراً إسلامياً شهيراً مستمداً من أحاديث رسول الله ﷺ ، وهو قوله ﷺ

(١) انظر فى المعارضة المنظمة فى الشريعة الإسلامية د/ محمد عساف ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سبق ، ص ٩٦ .
(٢) ولزيادة إيضاح مفهوم كل من المعارضة الجماعية المنظمة وغير المنظمة نقول: إنه إذا اقترح قانون أو صدر قرار يمنع المرأة من العمل بالمحكمة فى هذه الحالة من المتصور أن تقوم نقابة المحامين (وبصفتها جماعة منظمة نشأت من أجل الحفاظ على مصالح أعضائها المحامين والمحاميات) بالاعتراض على هذا القانون المقترح . ومن المتصور أيضاً أن تتكون على الفور جماعة عشوائية من المحاميات بخصوص اقتراح هذا القانون للاعتراض عليه واتخاذ اللازم لمنع صدور هذا القانون ، فكل هذا متصور فى المجتمع الإسلامى ولا يوجد ما يمنع تكوين هذه الجماعات شرعاً طالما كانت ملتزمة بالإطار الشرعى فى التكوين والهدف والوسائل .

وبذلك يتضح لنا أن الوسائل الشرعية لممارسة المعارضة لن تخرج عن ثلاثة طرق وهي: اليد، واللسان، والقلب^(٢)، وهذه الطرق تتدرج بحسب القدرة كما أنها مقررة لجميع أفراد الأمة الإسلامية وعلى رأسهم الحاكم أو من ينوبه ثم لأعضاء المجتمع الإسلامي سواء كانوا فرادى أو جماعات . وسوف نتناول هذه الطرق كالآتي:

اختلفت الفقه الإسلامي اختلافاً كبيراً حول من له الحق في تغيير المنكر باليد لذلك يتساءل البعض هل تمنح الشريعة الإسلامية الحق لكل من رأى منكراً أن يغيره بيده ؟ .

(١) انظر رياض الصالحين للسنوي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٠ . صحيح الترمذي للملك ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، باب الفتن ، ص ١٩ .

(٢) يقصد بالتغيير باليد هو: منع المنكر فعلاً وهذا يقوم به المحسن. بحكم وظيفته مثل كسر الملاهي وإزالة الخمر وتارك الصلاة ، فإن كان السائركون طائفة متمتعة قوتلوا على تركها بإجماع المسلمين ، وكذلك تارك الزكاة والصيام وغيرها من المحرمات الظاهرة لجمع عليها ، ومن الجدير بالذكر أن التغيير باليد لا يتصور في كل المصاحفي فهناك مصحفي اللسان والقلب والتي لا تستطيع اليد تغييره . انظر في تغيير المنكر باليد كل من : الإمام أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢٢٩ : ١٢٣٥ . شيخ الإسلام/ أحمد بن حنبل ، السبلية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، المكتبة السلفية - القاهرة : الطبعة الثالثة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٨ . / أحمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأئمة بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٢٤ : ٢٥ .

130

راع في أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ،
والخادم راع على مال سيده ومسئول عن رعيته وكلكم راع ومسئول عن رعيته ^(١) . هذا
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوسيلة لا يجب أن يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد الوسائل
الشرعية الأخرى دون جدوى ^(٢) .

٢- التغيير باللسان:

يقصد به تغيير المنكر عن طريق الحديث ببيان أوجه الخطأ الواجب منعه ، أي بيان
مطالب الأمر المزمع وقوعه أو الواقع فعلاً ، وبيان الضرر الذي سيلحق بالإسلام والمسلمين
إذا لم يزل هذا الأمر ، ومن الجدير بالذكر أن التغيير باللسان يتسع ليشمل كل أنواع الخطاب
والحوار مثل:

١- تعريف المنكر بالحكم الشرعي ، ربما قد يكون جاهلاً به .

٢- الوعظ والنصح والإرشاد .

٣- التوبيخ والتخويف .

٤- التهديد بإنزال العقوبة به ^(٣) .

ومن الممكن في العصر الحالي استخدام كافة طرق الاتصال لتكون وسيلة من
وسائل التغيير باللسان مثل: الأحاديث عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة
والمقروءة كما يشمل أيضاً عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية وإصدار
الصحف والمجلات والكتب وتوزيع المنشورات ^(٤) ، وأخيراً تتجلى الصورة القانونية

(١) انظر رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) د/ رمضان محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ .

(٣) انظر في وسائل التغيير باللسان للبرامج الآتية: الإسلام / أس حلد لغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٣١ . د/ رمضان
محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٥ . أ/ محمد عبد الله الططيب ، من فقه الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٢٥ : ٢٦ . د/ فليمن عبد الخالق مصطفى ، الممارسة في الفكر السياسي
الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٤) يرى الباحث أن هذه الطريقة أفضل طرق المعارضة الإسلامية ، وهناك كثير من الكتب السياسية والإسلامية يمارسون فعلاً
المعارضة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية اليوم مثلاً: د/ مصطفى محمود الذي أصدر أكثر من كتاب يعترض فيه على
لوائح المجتمعات الإسلامية في فن الحكم والسياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن فقهاء الإسلام يذكر المرحوم
الشيخ / محمد لغزالي الذي استخدم هذه الطريقة أفضل استخدام فصح بصديق وإيمان حكام الأمة الإسلامية . وفي الحقيقة لم
ينقل أي منها - د/ مصطفى محمود ، الشيخ/ محنت لغزالي - السلطة بل قام كل منهما بالدفاع عن الإسلام والمسلمين بكل
ما أوتي من قوة .

للتغيير باللسان داخل المجالس التشريعية أو بالالتجاء للقضاء لتصحيح وضع ما لمخالفته
الشريعة الإسلامية^(١).

٣- التغيير بالقلب:

وهو يعنى الشعور بعدم الرضا والغضب والنقمة للمنكر الذى يراه أمامه ، ولا يستطيع
إزالته أو إبداء الرأى فيه^(٢) ، ويعتبر هذا الطريق هو الطريق الأخير لتغيير المنكر عن
طريق إنكاره بالقلب ، وهذه الوسيلة لا يستخدمها الحاكم ولكن غالباً ما يستخدمها الفرد عند
عدم القدرة أو الخوف من بطش الحاكم غير العادل أو الخوف من اختلاف وإنشقاق الأمة
الإسلامية .

وفى الحقيقة هذه الوسيلة ليست وسيلة سلبية ولكنها تبدو إيجابية فى بعض الحالات مثل
حالة المقاطعة أو رفض الحديث ، والبعض يرى أنها حالة ترقب وانتظار لفقدان القدرة
والاستطاعة على تغيير المنكر باليد واللسان ، وهذا فى حد ذاته يشكل طاقة كامنة للتغيير
يمكن أن تبرز فجأة إذا وجدت الاستطاعة^(٣) .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية شرعت ثلاث وسائل لتغيير المنكر والأمر بالمعروف ،
فكيف تختار الوسيلة المثلى والأكثر فاعلية فى إزالة المنكر؟^(٤) .

يرى الباحث أن اختيار الوسيلة المثلى والأكثر فاعلية لإزالة المنكر ترتبط بعدة أمور
أهمها:

(١) فى العصر الحالى تستطيع الأكراد والجماعات استخدام القنوات الشرعية للمعارضة مثل (مجلس الشعب - مجلس شورى)
فى مصر كما يستطيعون أيضاً اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم بعدم تطبيق أى قانون أو إلغاء أى قرار مخالف للشريعة
الإسلامية .

(٢) انظر فى تصريف التغيير بالقلب للمراجع الأئمة: شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع
سابق ، ص ٢٢ . د/ محمود محمد عسارة ، من الذى يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ . أ/ محمد عبد الله
الخطيب ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣) لود أن تشير إلى أن الفقه اختلف فى مدى اعتبار المعارضة بالقلب من ضمن وسائل تغيير المنكر ، انظر فى تفصيل ذلك كل
من: شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . د/ نيفين عبد الغالى مصطفى ، المعارضة فى
التفكير السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ . د/ جابر كميحة ، المعارضة فى الإسلام بين النظرية والتطبيق ، مرجع
سابق ، ص ٤٦ .

(٤) قريب من ذلك انظر د/ رمضان محمد بطيخ: إذ يتشابه فى ذات الموضوع عما إذا كان هناك أسلوب معين أو طريقة محددة
لإجراء تلك الرقابة ؟ والنهى إلى أن الإسلام لم يضع لهذا الغرض قاعدة محددة ، أو منهجاً معيناً لا يتجاوز مخالفته ، وإنما تركه
الأمر فى خصوصه لاعتبارات عديدة منها: "نوع المخالفة - شخص المخالف - القدرة والاستطاعة - مدى استجابة المخالف -
المصلحة العامة ومتغيراتها فى الزمن إلخ " . د/ رمضان محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإدارى ، مرجع سابق ،
ص ٤٢٢ .

- ١- طبيعة المُنكر الواجب تغييره أو طبيعة الأمر الواجب تطبيقه ^(١) .
- ٢- للوضع الأدنى للمجتمع الإسلامي هل في حالة هدوء أم في حالة انشقاق .
- ٣- مدى القدرة على التغيير .

وعليه ينبغي على القائم بالمعارضة مراعاة الآتي:

- ١- اختيار الوسيلة المناسبة لإزالة المنكر مع التدرج في استخدام الوسائل ^(٢)، لذا ينبغي أن تبدأ المعارضة بالموعظة الصنة لتهيئة فرص السلام والمحبة والإخاء مع التعاون والستعايش ، إذ أن المعارضة لا تعنى التمرد على الحكومة القائمة أو العصيان ، وطبقاً للشريعة الإسلامية فإن اللجوء إلى التغيير باليد مشروع ولكن هذه الوسيلة محاطة بكثير من القيود التي تحد من استخدامها كما في الحالات التي تستوجب عزل الحاكم .
- ٢- حسن اختيار وقت المعارضة حتى لا يتعرض المجتمع الإسلامي للاختلاف والانشقاق ، فقد كانت الصحابة يتقدمون وتعارض الخليفة ولكن دون أن تعرض المجتمع الإسلامي لأي انشقاق ، ولنتخذ من معارضة أبي ذر الغفاري لعثمان رضي الله عنه مثلاً لنا ، فهو عندما عارض عثمان رضي الله عنه لم يكن ثائراً ولا نازعاً يبدأ من طاعة ، وإنما اكتفى في معارضته ببيان حكم الشارع من أفعال عثمان وذلك بقصد تنبيه الخليفة إلى الحكم الشرعي الذي ينبغي أن ينفذ حتى عندما أمر عثمان رضي الله عنه بنفي أبي ذر الغفاري إلى الربرة ، قال أمرت أن أطيع وأن أَسِرَ على عبد مجذع ، وقال للذين طلبوا إليه أن يقومهم إلى المقاومة لو سلمني عثمان على أطول جذع من جذوع النخل لما عصيت ، وهكذا ضرب لنا أبو ذر درساً واقعياً في كيفية ممارسة حقّه في المعارضة ما وسعته قدرته ، ولكن في حدود الطاعة وتجنب الخروج على الإمام ^(٣) .

مما سبق يتضح لنا الفرق بين وسائل ممارسة كل من المعارضة الإسلامية والعزبية السياسية وتتلخص في الآتي:

^(١) ومثال ذلك تضرب مثلاً من حياة الصحابة رضوان الله عليهم: " كان عليّ رضي الله عنه مريضاً بالخفاء الثلاثة ولكن الشيعين لم يأتموا ما يدعرون إلى السند الراسخ فضلاً عن النقد الشديد ، فلم تظهر معارضة عليّ لها ، وإنما كان يصح مع الناس ومن يشير مع المشيرين ويوسع يد ذلك ويطيع كما كان يفعل غيره من المهاجرين والأنصار ، فلما استخلف عثمان اشكت معارضة عليّ شيئاً ما أثناء الشورى لأن سياسة عثمان دفعته إلى شيء من الشدة في المعارضة ، فهو لم ير ما رآه عثمان من الطوف عن عيب الله - بن عمر ، ثم لم تلبث الحوادث أن دفعت إلى معارضة جعلت شفتها تزداد وتنفذ ولكنها تآزم حدود النصيح والمشورة والتخوف من عقاب الله . وللمزيد من التفصيل انظر د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى ، "عثمان" ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

^(٢) والوسيلة المناسبة هي التي تكدر بقدر منسبتها ، فلا تكون أقل من منسبتها فتصبح لا جدوى لها ، أو أكبر من منسبتها فيفقد الناس من القاتنين بها .

^(٣) انظر د/ طه حسين ، الفتنة الكبرى "عثمان" ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

١- بما أن هدف المعارضة الإسلامية هو الحفاظ على الإسلام والمسلمين وذلك بالتطبيق الأمثل للشرعية الإسلامية ، ولذلك فهي تستخدم من الوسائل الشرعية ما يؤهلها للمقاييم بذلك من الموعظة الحسنة إلى التغيير باليد ، أما الأحزاب السياسية فإن هدفها الأساسي هو تبادل الأدوار ، لذلك فهي تهتم أساساً بالوسائل التي تؤهلها للوصول إلى السلطة وأهمها الانتخابات ^(١) .

٢- المعارضة الإسلامية من واجبها مخاطبة (الفرد والجماعة - الحاكم ونوابه) أى تخاطب كل من صدر منه - أو تخشى صدور - فعل يستوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن كان عليها أن تبدأ بمخاطبة الحاكم أو الهيئة الحاكمة فى الأمور التي تستوجب التغيير باليد لأنها - الهيئة الحاكمة - الجهة المناط بها تغيير المنكر باليد ^(٢) ، ولا يجوز للمعارضة أن تتدخل مباشرة فى عملية التغيير باليد إلا إذا الحاكم تكاسل عن الإصلاح ، وكان هذا الخطأ يمس أساساً جوهرياً من أسس الإسلام ، أما الأحزاب السياسية فهي لا تخاطب الحاكم أو الهيئة الحاكمة ولكنها تخاطب الشعب فهو الذى سيحقق لها هدفها وهو تولى الحكم فى البلاد ^(٣) ، وهكذا فكل من المعارضة والحزبية تخاطب من فى يده تحقيق أهدافها الأساسية .

٣- للمعارضة الإسلامية الحق فى استخدام القوة شرعاً لتغيير الحاكم الفاسق وذلك بعد أن تكون استنفدت كل طرق الإصلاح السلمية معه ^(٤) ، أما الحزبية السياسية فلا تستطيع استخدام القوة لتغيير الحاكم لأنها مقيدة قانوناً بعدم ممارسة العنف فى وظيفتها ، وإلا

^(١) انظر فى ذات المعنى كل من: د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ . د/ هدى حافظ ميتكيس ، المعارضة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث سابق ، ص ٣٣١ . د/ هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

^(٢) انظر فى ذات المعنى كل من: د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٣٠ . د/ هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

^(٣) انظر فى وسائل الحزب السياسى من أجل الوصول إلى غايته المراجع الآتية: لفتن/ موريث ديفرجيه ، المؤسسات السياسية والقوانين الدستورية ، والأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة د/ جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص ٧٠ وما بعدها ، د/ السيد خليل هيكل ، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون ، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢ . د/ ماجد راجب الحلو ، القانون الدستورى ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ١٩٩٥ ، ص ٩٨ .

^(٤) انظر فى اغتلال لفتن حول استخدام القوة ضد الحاكم الجائر لدفع المنكر: أعلام المفتى الإسلام/ محمد عبده وحسنة القولوى وآخرون ، للفتاوى الإسلامية ، صانعة من دار الإفتاء المصرية ، المجلد العاشر ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بدون طبعة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧٧ وما بعدها . نيل الأطار للشوكاتى ، مرجع سابق ، الجزء السابع ، ص ١٨١ وما بعدها . د/ عبد الرزاق أحمد السهورى ، فقه الخلافة وتطورها ، ترجمة د/ نادية عبد الرزاق السهورى ، ومراجعة د/ توفيق محمد الشاوى ، اللجنة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٠ : ٢٠٦ .

تحولت إلى جماعات خارجة عن النظام كما أن استخدامها للقوة يتناقض مع الهدف التي أنشأت من أجله ، وهو تبادل السلطة بالطرق السلمية .

ثانياً: من حيث الهدف .

من أهم العناصر التي تميز المعارضة الإسلامية عن الحزبية السياسية هدفها ، فهذه المعارضة الإسلامية ينحصر في تحقيق المثالية الدينية في المجتمع الإسلامي ، لذلك فهي تتصدى لأي انحراف عن المبادئ الدينية التي يجب أن يلتزم بها كل من الحاكم والمحكوم ، أما الأحزاب السياسية فينصب هدفها حول تبادل الأدوار مع الهيئة الحاكمة ^(١) .

ومعنى ذلك أن لكل من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية هدف يميزه عن الآخر ، ولذلك فإن تحول أحدهما عن الهدف الذي توالد من أجله سوف يغير من معالمه ، فمثلاً الحزب السياسي بدون هدف تبادل الأدوار أو تبادل السلطة لا يمكن أن يكون حزباً سياسياً ، كذلك المعارضة الإسلامية إن بدت عن صياغة التصور الأمثل للمجتمع الإسلامي واهتمت بأمور أخرى تبعد عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يمكن أن تسمى معارضة إسلامية ، فقد تكون معارضة ! ولكن لن تكون إسلامية ^(٢) .

الفروق الجوهرية في هدف كل من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية:

- ١- الأحزاب السياسية تهدف إلى تبادل السلطة مع الهيئة الحاكمة لذلك فهي متواجده على الساحة السياسية على الدوام ، من أجل العمل على تحقيق هذا الهدف ، أما المعارضة الإسلامية فهذهما محدد وهو تحقيق المثالية الدينية في المجتمع الإسلامي ، ولذلك فإن وجودها يرتبط برؤية المنكر ، أي أن هدفها لا يستلزم الدوام مثل الأحزاب السياسية فهي توجد بتواجد المنكر المراد النهي عنه أو المعروف الذي يستوجب الأمر به ^(٣) .
- ٢- الأحزاب السياسية تضع برنامجاً من أجل تحقيق هدفها ، وغالباً ما تراعى فيه ظروف وقوانين المجتمع التي تمارس عملها فيه ، أما المعارضة الإسلامية فهذهما دائماً وأبداً هو

^(١) انظر د / هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ . د / هدى حافظ ميتوكس ، المعارضة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث سبق ، ص ٣٣١ : ٣٣٢ . د / نabil عبد الحلق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

^(٢) وفي ذلك يقول د / مصطفى محمود عن المعارضة : " هدفها دعوة وتوعية وتوصيل المنهج الإسلامي في صفاته وشموله للعامة وليس من أهدافها الوصول إلى الحكم " . فطر د / مصطفى محمود ، الإسلام السياسي والمعرفة القائمة ، كتاب اليوم ، دار أخبار اليوم ، العدد رقم (٣٣٨) ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٩٦ .

^(٣) انظر في وقت إيداء المعارضة الإسلامية لتغيير المنكر التراجيح الأتية: الإمام / أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢١٩ وما بعدها . د / محمود محمد صبرة . من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، مرجع سابق ، ص ٦٨ وما بعدها . د / محمد سليم العوا ، النظام السياسي للدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

التطبيق الأمثل للشرعة الإسلامية ، وذلك فهي لا تستند إلى برنامج ولكن تستند للشرعة الإسلامية ومبادئها في أدائها لعملها .

وفي النهاية يرى الباحث أنه طبقاً للنظرية الإسلامية ينبغي ألا يوجد فروق بين هدفى كل من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ، فلا بد أن يكون الهدف التهنائى لكل منهما فى المجتمع الإسلامى هو الصالح العام للإسلام والمسلمين .

المبحث الثالث

محاولة وضع تعريف للمعارضة الإسلامية وبيان أهميتها
وما ينبغي أن تكون عليه في المجتمع الإسلامي المعاصر

تمهيد وتقسيم:

سبق القول بأن الفقه الإسلامي لم يضع تعريفاً صريحاً للمعارضة الإسلامية ، ولذلك أرجأ الباحث السّعرض لتعريف المعارضة الإسلامية إلى نهاية الفصل بعد أن تكون صورة المعارضة الإسلامية قد ازدادت وضوحاً وتحديداً .
ومما سبق أيضاً اتضح أن المعارضة الإسلامية ضرورة شرعية لما في قيامها من الحفاظ على أسس الإسلام وتحقيق مصلحة المسلمين ، وحتى تكون المعارضة كذلك ينبغي أن تتقيد بالأصول الإسلامية وتتخلّى بالأداب الإسلامية .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث إلى المطلب التالية:

المطلب الأول:

تعريف الباحث للمعارضة الإسلامية .

المطلب الثاني:

أهمية المعارضة الإسلامية .

المطلب الثالث:

ما ينبغي أن تكون عليه المعارضة الإسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر .

تعريف الباحث للمعارضة الإسلامية

يسرى الباحث أنه ينبغي قبل التعرض لتعريف المعارضة الإسلامية أن يوضح ما يعنيه اللفظ بإيجاز في معاجم اللغة ، ثم في اصطلاح السياسيين ، وأخيراً في الشريعة الإسلامية ^(١) كالآتي:

أولاً: معنى " المعارضة " في معاجم اللغة .

بالبحث في معاجم اللغة عن لفظ المعارضة نجد أن المعارضة مصدر " عارض " ^(٢) ، والمعارضة الفئة التي تعارض الحاكم ... ويقال حزب المعارضة وجمعها معارضات ^(٣) ، وعموماً فإن المعارضة في معاجم اللغة لها عدة معانٍ أهمها " المقابلة " ، يقال عارض الكتاب بالكتاب أى قابله ، وعارضه أى جادبه وعدل عنه ^(٤) .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يكفى لبيان مفهوم المعارضة ، فلقد سبق القول بأن الرجوع إلى المعاجم القديمة في اللغة لا يجدى كثيراً في بحث دلالة الألفاظ وتطورها ^(٥) ، ومن ثم فإن هذا التعريف اللغوي لا يحدد كل أبعاد المعارضة وأهدافها ، ولهذا لا يجب أن تقتصر في تحديدنا لمفهوم المعارضة على المعنى اللغوي فقط ، بل ينبغي أن نبحث أيضاً في معناها الاصطلاحي ، محاولة منا للوقوف على المفهوم الصحيح للمعارضة .

ثانياً: معنى " المعارضة " في الاصطلاح .

المعارضة كمصطلح سياسي لصيق بالنظرية الديمقراطية الغربية نشأ كحق لممارسة الديمقراطية ، وهو مرتبط بالحريات والحقوق السياسية ، ويعد وجوده دليلاً على وجود الديمقراطية ذاتها ^(٦) .

^(١) مما لا شك فيه أن التعرض للمعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ سوف يساعدنا في عملية المقارنة التي تساعد على إبراز ملامح المعنى الإسلامي للمعارضة .

^(٢) فطر محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني . مرجع سابق ، ص ١٣٧٥ .

^(٣) جاء في تاج العروس عرض للعارض ، أى حال حقل ، ومنع مانع ، ومنه يقال لا تعرض لقفلان ، أى لا تعرض له باعتراضك أن تقتصد مراده ، وتذهب مذهبه ، فطر تاج العروس للزبيدي ، مرجع سابق ، المجلد الخامس ، ص ٥٢ .

^(٤) مختار الصحاح للرازي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

^(٥) للمزيد من التفاصيل حول تطور لفظ المعارضة ودلالاته انظر د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢ وما بعدها . / أ/ شرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٢١ . د/ جابر فريحة ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق . مرجع سابق ، ص ٧٢ .

^(٦) فطر د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي . مرجع سابق ، ص ٢١ .

ومن الصعوبة البحث في المعنى الاصطلاحي للمعارضة حيث إن كثيراً من الفقهاء تجاهلوا تعريفه والبعض الآخر لم يحدده بشكل محدد ، فمثلاً الفقيه الكبير/ روبرت أ. دال - وهو أحد أهم المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين تناولوا ظاهرة المعارضة - قام بوضع تعريف مبدئي لمصطلح المعارضة فيفترض أن (أ) يحدد أو يقرر بعض أوجه سلوك الحكومة في نظام سياسي معين ، وذلك لبعض الوقت ، وفي ذلك الوقت يفترض أن (ب) مثلاً لا يستطيع أن يحدد أو يقرر سلوك الحكومة ، وأن (ب) معارض لسلوك الحكومة الممارس بواسطة (أ) حينئذ يكون (ب) هو المقصود (بالمعارضة) ، ويضيف إلى ذلك أنه في بعض الفترات الأخرى يكون (ب) هو الذي يقرر سلوك الحكومة ، ويكون (أ) في وضع المعارضة (١) .

وعلى الجانب الآخر من لفقه نجد تعريف الدكتور/ ماجد راغب الطلو للمعارضة (٢) ، إذ يرى أن المعارضة في اصطلاحات التنظيم السياسية لها معنيان أحدهما عضوي والآخر مادي نذكرهما على النحو التالي:

١- يقصد بالمعارضة في معناها العضوي أو الشكلي: " الهيئات التي ترتقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحول محلها " .

٢- وفي المعنى المادي يقصد بها: " النشاط المتمثل في رقابة الحكومة ، وانتقادها والاستعداد للحول محلها " .

ملاحظات على المعنى الاصطلاحي للمعارضة:

١- ربط لفقه السياسي الغربي والعربي المعاصر بين مصطلح المعارضة والنظرية السياسية ربطاً محكماً بحيث صار اللفظ لا مجال له إلا في نظام الحكم وممارسته (٣) .

(١) انظر كل من: د/ توفيق عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢١ ، إذ تلقى على مسا سبق بقولها: " إن المعنى الاصطلاحي للمعارضة موجه أساساً للدور أكثر من يقوم بتشخيصه وإن ارتباط طرف ١ به الدور هو رهين بزمن معين " . / انظر مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٢١ . د/ هدى حافظ ميتكيس ، المعارضة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث سابق ، ص ٣٠٠ . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) انظر د/ ماجد راغب الطلو ، الدولة في ميزان الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) مما لا شك فيه أن كلمة " المعارضة " ليست مخصصة ولكنها قديمة قدم اللغة ذاتها ، وقد اكتسب اللفظ دلالة المعاصرة من الفكر الغربي وارتبط بالمفهوم السياسي وأصبح شكلاً من أشكال انقسام الحياة السياسية بين طرفين أحدهما يكون في السلطة ويطلق عليه الحكومة والآخر يخرج خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة . فظهر في ارتباط مفهوم المعارضة بالفكر الغربي د/ نيلسون عبيد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٤ . د/ هدى حافظ ميتكيس ، المعارضة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث سابق ، ص ٢٩٩ . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٢- لمس الباحث من تعريف الفقه للمعارضة سبب الخلط بين لفظي (المعارضة والحزبية) حيث إن كلاً من: " الفقيه/ روبرت أ. دال والدكتور/ ماجد راغب الحلو " قد ربطا بين دور المعارضة وهو رقابة الحكومة ونقدها ، والهدف وهو الاستعداد للحلول محل الحكومة ، وهذا التعريف الذي ذكره كل من الأستاذين لا يصدق على مصطلح المعارضة بقدر ما يصدق على مصطلح الحزبية ، فالحزب نشأ ليمارس وظيفته من نقد ورقابة الحكومة بهدف أساسي وهو اعتلاء كراسي الحكم لتنفيذ برنامجه ، في حين أن المعارضة لا تشترك مع الحزب في الهدف ولكن تشترك في الدور فقط وهو (نقد ورقابة الحكومة) ، وهذا الدور (نقد ورقابة الحكومة) لا يمارسه الحزب فقط حتى يقتصر مفهوم المعارضة عليه ، ولكن يمارسه غيره ممن لا يستعدون ولا يهدفون للحلول محل الحكومة ^(١) .

وزيادة في الإيضاح نقول: إن النقابات تمارس دور المعارضة (نقد ورقابة الحكومة) تحقيقاً لأهدافها وليس من بين أهدافها الحلول محل الحكومة ، وكذلك كثير من المؤسسات الأخرى والمتنقلة في مؤسسات المجتمع المدني تمارس دور المعارضة (نقد ورقابة الحكومة) بل إن الأفراد المستقلين أيضاً يمارسون ذات الدور عن طريق الندوات والمؤتمرات والإعلام بوجه عام .

لذا نرى أن المعنى الاصطلاحي للمعارضة لا يستلزم منا الربط بين دور المعارضة وهدف الحلول محل الحكومة ، لأن هذا الربط سيقصر مفهوم المعارضة على الدور الذي تمارسه الأحزاب فقط ، في حين أن غيرها من المؤسسات وحتى الأفراد لهم الحق في ممارسة المعارضة من رقابة الحكومة ونقدها . ومن الأسانيد التي تؤيد موقفنا أن الفقه قدم عدة صور للمعارضة وأنواعها الشرعية التي لها حق الوجود بشكل علني ولم يقصرها على النوع الذي تمارسه الأحزاب .

وتتمثل تلك الصور في الآتي:

- ١- المعارضة القانونية والتي تمارس عن طريق البرلمان .
- ٢- المعارضة السياسية والتي تمارسها الأحزاب .
- ٣- المعارضة الشعبية عن طريق الرأي العام وجماعات الضغط .
- ٤- المعارضة الفردية التي يمارسها المستقلون في البرلمان ^(٢) .

^(١) مثل أعضاء الهيئات البرلمانية والصحفيين والمؤسسات المدنية مثل النقابات وجماعات الضغط والمصالح ... إلخ .

^(٢) وللمزيد من تفصيل أنواع وصور المعارضة انظر كل من: أ/ أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ وما بعدها ، د/ نوبين عبد الحاق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، حيث قامت بعرض تقسيم الفقيه/ روبرت دال للمعارضة إلى معارضة إيجابية وأخرى سلبية ، ويرى الباحث أنه من الممكن تقسيم المعارضة تقسيم

ومعنى ذلك أن المعارضة التي يمارسها الحزب وهى التى تمثل الدور الذى يقوم به فى أداء وظيفته هى نوع من أنواع المعارضة وتسمى " المعارضة السياسية" (١).

وإذا كان علينا الآن أن نقارن بين معنى اللغوى والاصطلاحي نجد أن المعنى الاصطلاحي للفظ أكثر توفيقاً من المعنى اللغوى ، حيث إنه اشتمل على كل عناصر وأبعاد المعارضة (٢) وأبرز محتواه الديناميكي (الحركي) ، مما ساعد على بيان فحوى اللفظ وما يعنيه .

ثالثاً: معنى المعارضة فى الشريعة الإسلامية.

بعد أن انتهينا من المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ " المعارضة " ، نعرض الآن لمعنى اللفظ بعد إضافة لقب إسلامي إليه ، أى نعرض الآن لمعنى لفظ " المعارضة " فى الشريعة الإسلامية ، ولبيان معنى المعارضة فى الشريعة الإسلامية ينبغى علينا أن نبحث فى الآتى:

- ١- معنى لفظة " معارضة " فى معجم القرآن الكريم .
- ٢- معنى المعارضة الإسلامية فى التراث الإسلامى والفكر السياسى الإسلامى الحديث .

١- معنى لفظة " معارضة " فى معجم القرآن الكريم:

لم ترد لفظة " معارضة " فى آيات القرآن الكريم (٣) ، إلا أن هذا لا يعنى أن دلالتها ليست متضمنة فى الفاظ أخرى وردت بالقرآن الكريم ويدور معناها حول الاختلاف والمعارضة مثل

آخر وهو من حيث كونها " مشروعة " أو غير " مشروعة " ويقصد بالمعارضة المشروعة: المعارضة التى لها الحق فى الوجود بشكل علنى وتستند وترقب الحكومة بأسلوب يقرره لها القانون ، والمعارضة غير المشروعة هى التى ليس لها حق الوجود وتتمثل فى السر ، وهى غالباً تمارس وتطبقها بأساليب غير قانونية لذلك تتعرض للانضباط من النظام الحاكم . وفى ذلك يقول د/ جابر كميحة: " ليس من الضروري أن يكون للمعارضة صورة واحدة بل قد تتخذ صورها وطرقها ومناهجها إذا اقتضت المصلحة ذلك " . انظر د/ جابر كميحة ، المعارضة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(١) لذلك نقول إن: " المعارضة حق وواجب يمارسها كل من التردد والاجاعة لتصبح وضع ما ، وهى بالنسبة للأحزاب " وظيفة " يمارسها للوصول إلى هدفه ، وهو الطول صل الحكومة لتحقيق برنامجه " .

(٢) يشاركنا الرأى / أ شرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) بالبحث فى معجم القرآن الكريم وجدنا بعض مشتقات من الأصل اللغوى للفظ " عرض " فقد ورد أن (العرض حبساً خلاف الطول) ومن مشتقات اللفظ فى القرآن الكريم: فنجد لفظ " تعرض " فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَحَرَّوْا عَنْهُمْ فَقُلْ بَحْرُوسٌ شَيْئاً ﴾ سورة المائدة ، آية رقم (٤٢) . لفظ " تعرض " فى قوله تعالى: ﴿ تَحَرَّوْا عَنْهُمْ ﴾ سورة الإسراء ، آية رقم (٢٨) لفظ " معرضون " فى قوله تعالى: ﴿ وَأَلْعَمَ عُورَهُمْ ﴾ سورة البقرة ، آية رقم (٨٣) . لفظ " معرضين " فى قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَذَّبُوا عَنْكُمْ مَعْزُومِينَ ﴾ سورة الأنعام ، آية رقم (٤) . وللمزيد من التفصيل انظر معجم الفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية ، مرجع سابق ، المجلد الثانى ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٩ .

التنازع والشجار والجدل والمجادلة ^(١) .

وعلى ذلك نستطيع القول بأنه إذا لم يكن اللفظ قد ورد ضمن ألفاظ القرآن الكريم بالحرروف إلا إنه وجد بالدلالة والمفهوم ، وبعبارة أخرى إن المعارضة غابت لفظاً إلا أنها موجودة فيها ^(٢) في كثير من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَنَّكَ اللَّهُ بِأَنْتَ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْرِ وَيَدْعُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَهْتَفُونَ عَلَى الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٣) ، فهذه الآية للكرامة تعتبر أمر من الخالق عز وجل للأمة الإسلامية بالأمr بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا الأمر بمثابة معارضة عملية لواقع ترفضه المبادئ الإسلامية .

٢- معنى المعارضة الإسلامية في التراث الإسلامي والفكر السياسي الإسلامي الحديث:

أ- المعنى في التراث الإسلامي:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند البحث عن معنى المعارضة الإسلامية في التراث الإسلامي هو مفهوم المعارضة التي قامت بها الفرق والمذاهب التي عرفها للتاريخ الإسلامي على مر العصور ، ومن أهم هذه الفرق الخوارج والشيعة وغيرها من الفرق ^(٤) ، ومعنى

(١) استخدم القرآن الكريم كثير من الألفاظ التي تعبر عن ظاهرة الاختلاف في الرأي مثل " لفظاً للتنازع " - لاسيما وإنها أتت بصيغة الفعل " تنازعتم " - لهى تتطوى على تمييز حركى عن تناقض ما يقرن فيه الفكر أو القول بالفعل أو الفعل ، وكذلك لفظة الشجار أتت أيضاً بصيغة الفعل " شجر " وهى تعبر عن الاختلاف في الرأي الذى كثر واختلط ، قصد قوله تعالى: ﴿ وَأُطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ وَعَلَيْكُمْ قَلِيلٌ مِمَّا تَفْتَحُونَ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ سورة النساء ، آية رقم (٥٩) ، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ وَأَوْبَهُ لَآ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَخْضَعُوا فِيهَا لَشَيْءٍ بِهِتْمٍ ﴾ سورة النساء ، آية رقم (٦٥) . والمزيد من التفاصيل حول تسميف لفظة المعارضة الإسلامية في القرآن الكريم انظر د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة لى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٩٩ : ١٠٠ د/ جابر قمحية ، المعارضة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٢) انظر فى ذلك كل من: د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٩٩ : ١٠٠ ، د/ جابر قمحية ، المعارضة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٣) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

(٤) انظر ظهور للخوارج بظهور الشيعة ، فقد ظهر كلاهما " كفرة " فى عهد عليّ عليه ، وقد كانوا من أنصاره وإن كانت " الشيعة " كفرة أسبق من " الخوارج " ، ولقد ظهرت فرقة الخوارج عندما نشد القتال بين جيش عليّ عليه ومعاوية فى موكة " صفين " وذلك معاوية حذر للقتال ، وهزم بالقرار حتى أسقطت فكرة التحكيم فرفع جيشه المصاحف ليحتكموا إلى القرآن الكريم ، ولكن علياً أصر على القتال حتى يفصل الله بينهما ، ولكن خرجت على عليّ عليه جماعة من جيشه تطالبه أن يقبل التحكيم ، فقبله مضطراً لا مختاراً وانتهى أمر التحكيم لما انتهى إليه وهى عزل عليّ وتثبيت معاوية ، وجاءت تلك الجماعة الفارجة واعتبرت التحكيم جريمة كبيرة وطلبت من عليّ لى يتوب عما ارتكب لأنه كفر بتحكيمة كما قالوا هم وتابوا وبتبعهم غيرهم من أعراب البادية ، وصار شعارهم " لا حكم إلا لله " وأخذوا يقتلون علياً بعد أن كانوا يجادلونه ، ويقفون عليه القول ، أما الشيعة فهى أقدم المذاهب السياسية الإسلامية ، فقد ظهر مذهبهم فى آخر عصر عثمان عليه ، وما وترعرع فى عهد عليّ عليه من غير أن يعمل على تنميتها ، ولكن مواهبه هى التى دعت إلى ذلك ولما قبضه الله تعالى تكونت للفكرة للشيعة مذاهب ، منها ما كان فيه مخالفة ومنها ما كان فيه اعتدال ، وهى فى كلتا الحالتين قد اتسمت بالتعصب الشديد لى البيت النبوى . للمزيد من التفاصيل حول فرقة الشيعة والخوارج والفرق الإسلامية الأخرى انظر المراجع التكمية: الفصل فى المال

ذلك أن الفقه السياسي الإسلامي القديم كان يستخدم مصطلح المعارضة للتعبير عن الجماعات الخارجة عن جماعة المسلمين .

وفي الحقيقة فإن كثير من الفقهاء الذين بحثوا في نشأة تلك الفرق الإسلامية انتهوا إلى أن الباعث السياسي لديهم كان أقوى من الباعث الديني في المعارضة ، لذلك نرى أنه كان ينبغي أن تصنف تلك الفرق تصنيف سياسى وليس دينى ، ولا ينبغي أن نستقى من تلك الجماعات مفهوم المعارضة الإسلامية^(١) . فقد يكون لدى الفقهاء القدامى العذر في وصف تلك الجماعات والفرق " بالمعارضة الإسلامية " حيث إن لفظ حزب بمفهومه السياسى المعاصر كان غائبا آنذاك، ولم تكن هناك جماعات سياسية وأخرى دينية فالكل مرئى ثياب الإسلام ، والكل يطلب الحكم باسم الإسلام .

وبذلك يتضح أن الفرق بين مدلول لفظ المعارضة فى القرآن الكريم وبين ما يعنيه فى التراث الإسلامى فرق كبير ، فاللفظ فى القرآن الكريم يعنى جماعة تحث على التمسك بالأسول الإسلامية للتطبيق الأمثل للشرعة الإسلامية ، بينما يعنى فى الفقه الإسلامى القديم الفئة الخارجة عن جماعة المسلمين وعن التعاليم الإسلامية .

ب- المضى فى الفكر السياسى الإسلامى المعاصر:

نتيجة اختلاف مفهوم اللفظ فى القرآن الكريم والمفهوم المتوارث الإسلامى عنه اختلف فقهاء الإسلام المعاصرون فى مفهوم المعارضة الإسلامية ، فالبعض وقف منها موقف المنكرين لما تركه هذا اللفظ من أحداث دموية فى التراث الإسلامى كما سبق القول ، والآخرى قد أيدوا الفكرة بصفتها جماعات تحاول إصلاح المجتمع الإسلامى وتطالب بالتطبيق الأمثل للشرعة الإسلامية ، وتعتبرها بمثابة التطبيق العملى لمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والأمراء والنقل للإمام/ أبى محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ ، ص ١٩٥ . الإسام / محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٥٦ وما بعدها . الفرق بين الفرق ، للبخارى ، مرجع سابق ، المرجع كله . د/ عبد المصم الحنفى ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ، دار الرشاد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٥ وما بعدها .

(١) انظر / فاطمة جمعه ، الاتجاهات الحزبية فى المجتمع الإسلامى ، دار الفكر اللبنانى ، بيروت - لبنان ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١٧٩ ، إذ تقول : " إن المشكلات التى نشأت فى المجتمع الجديد - بعد وفاة الرسول ﷺ - تتناول فى أمور السلطة والسلطان والمصالح الشخصية والمالية والاجتماعية التى كانت تصطبغ بصيغة دينية فى كثير من الأحيان . وما هى فى الواقع إلا أسور سياسية تمحورت حول قضايا مهمة تتعلق بالخلقة أو الولاية وامتلاك زمام السلطة والقرابة وغيرها من أمور الدين والدنيا ... " .

تعريف الباحث للمعارضة الإسلامية:

سبق القول بأن الفقه القديم والحديث لم يضع تعريفاً صريحاً للمعارضة الإسلامية ، بالرغم من تعرض الكثيرين لدراستها ^(١) ، إلا أنهم اكتفوا بالتعرض لمضمونها وشرعيتها على أساس أنها أحد التطبيقات العملية لمبدئي الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٢) ، ولا ينكر الباحث أن سبق بيان الأساس الشرعي للمعارضة الإسلامية وبيان تميزها عن الحزبية السياسية قد ساعده كثيراً في وضع تعريف مبدئي للمعارضة الإسلامية كالتالي:

المعارضة الإسلامية هي: " قيام فرد أو جماعة منظمة أو غير منظمة بممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواجهة الحاكم أو المحكومين في المجتمع الإسلامي ، بهدف التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية " ^(٣) .

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن المعارضة الإسلامية تتكون من ركنين أساسيين هما:

" ركن مادي ، وركن معنوي " .

١- الركن المادي:

ويتكون بدوره من ثلاثة عناصر كالتالي:

أ- القائم بالمعارضة (فرد أو جماعة) والموجه إليه المعارضة (القائم بالفعل المنكر) .

^(١) نود أن نوجه القارئ الكريم أن الفقه القديم تعرض للمعارضة الإسلامية وحكمها لثنا عرضه لمبدئي الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً: الإمام أبي حامد الغزالي ، وشيخ الإسلام أحمد بن تيمية وغيرهم من أعلام الفقه الإسلامي ، أما الفقه المعاصر فقد تعرض للمعارضة الإسلامية تحت ذات التسمية مثل د/ نفيين عبد الحلق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي . د/ هالة مصطفى ، للنظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر . د/ هدى حافظ ميتوكس ، المعارضة السياسية بين العالمية والفصوصية . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق .

^(٢) يرى الباحث أن المعارضة تعتبر أيضاً أحد التطبيقات العملية لمبدأ الشورى عندما تبدأ قبل تنفيذ الأمر أو الحكم " المعترض عليه " أي أنها تتولد نتيجة طرح مسألة للشورى والنقد وإبداء الرأي ، ومثالها في التاريخ الإسلامي ما حدث من اعتراض الصحاب من المنذر على اختيار النبي ﷺ للموقع الذي نزل به المسلمون في بداية الأمر عند غزوة بدر ، وكذلك نذكر ما حدث في عهد أبي بكر عندما رفض التوقيع على العقد الذي بموجبه خصم أبو بكر قطعة أرض لمدينة بن حصين والأزوع بن حسان يزرعونها ، فقد رفض عمر التوقيع حيث إنه رأى أن في التوقيع على هذا العقد فساداً ولذى للإسلام والمسلمين ، وهكذا يتضح لنا أن هذا النوع من المعارضة يرتبط بقاعدة للشورى أكثر من ارتباطه بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنها تبدأ على هيئة نصيحة قبل ارتكاب المنكر ، لذلك يسميها البعض " معارضة وقائية " ، وتند المعارضة الإسلامية أحد التطبيقات العملية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندما تبدأ المعارضة بعد وقوع المنكر أو ارتكاب الخطأ مثلاً حدثت من معارضة أبي ذر الخفاري لمعوية بن أبي سفيان عندما بنى قصر الخضراء ، ولذلك يسميها البعض " معارضة علاجية " وهذه الصورة يمارسها المعارض بعد تنفيذ الأمر وظهور سلباته وذلك بقصد علاج الآثار الضارة التي ترتب عليه ، ولذلك يسميها البعض الآخر " بالرقابة اللاحقة " . انظر في ذلك د/ عبد الحكيم حسن العيلي ، الحريات في الفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ : ٢٤٥ . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

^(٣) هذا التعريف يعتبر محاولة اجتهادية من الباحث ، ونرجو من القارئ الكريم اعتبار هذا التعريف بمثابة تعريف مبدئي للمعارضة الإسلامية .

ج- موضوع المعارضة " ما يجوز فيه المعارضة " .

ويتكون من عنصر واحد وهو نية القائم بالمعارضة الإسلامية والتي ينبغي أن تكون دائماً ولدياً التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية .

وسوف نعرضهما بإيجاز كالآتي:

أ- لقائم بالمعارضة والموجه إليه المعارضة⁽¹⁾:

سبق للقول بأن المعارضة الإسلامية واجبة وجوب كفائي على الأمة الإسلامية ، أي أنها ولجبة على كل فرد في الأمة الإسلامية ، ومعنى أنها واجبة وجوب كفائي أي أنه في حالة قيام البعض بها سقط الإثم عن الآخرين ، وإذالم يقم بها أحد ثم الجميع .

ولكن هذا لا ينكر أن الممنول الأول عن تطبيق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القائم على أمر المسلمين (أى الخليفة أو من ينوبه) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَنَّاهُمْ

وإن كان الفقه يتفق على أنه ليس المقصود بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا مَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ هو الخليفة وحده، وإنما المقصود هو "الوالى والمولى عليه" ^(٦)، ولكن نظراً لارتباط هذا المفرض بالقدرة، وحيث إن القدرة عند السلطان والولاية، فلاشك أن ذوى السلطان أقدر من غيرهم بالقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بعبارة مختصرة إن عليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، هذا بالإضافة إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم واجبات الحاكم في المجتمع الإسلامي ^(٧).

(١) نود أن نوجه القارئ إليه سيق التعرض لهذه الجزئية بالتفصيل ص ١٢٨ وما بعدها من هذه الدراسة. ونرجو أن يفر لنا القارئ الكريم تكرار ذكرها يليجأ في تعريف المفردة الإسلامية حيث إن القائم بالمعارضة الإسلامية يعتبر عنصر أساسي في التعريف لاستلزام الإحالة بسنده.

(٧) سورة الحج ، آية رقم (٤١) .

(٧) فطر تفسير القرآن العظيم لابن كثير، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(4) انظر في ذلك كل من: شيخ الإسلام/ أحمد بن حنبل، الفصية في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٠٠، د/ هالة مصطفى، التظالم الديني، ص ٨٠، ٨١، د/ توفيق عبد الحفيظ مصطفى، المعارضة في الفكر الديني، ص ١٢٣.

وقد سبق لنا أن أوضحنا أن القائم بالمعارضة الإسلامية من الممكن أن يكون فرداً مثل الحاكم أو المحتسب وأحد المواطنين (مسلم - غير مسلم) ^(١) ، ومن الممكن أيضاً أن يكون جماعة منظمة أو غير منظمة . ولكن التساؤل الذي يثار الآن إلى من توجه هذه المعارضة ؟ وهل يشترط فيمن توجه إليه هذه المعارضة أن تتوافر فيه الشروط التكليفية مثل أن يكون مسلماً بالغا عاقلًا قاصداً ؟ .

يرى الباحث أنه تطبيقاً للقواعد العامة في الإسلام تبدي المعارضة في مواجهة " من يأتي المنكر " سواء كان حاكماً أو محكوماً ^(٢) ، وسواء كان فرداً أو جماعة ، وكذلك سواء كان مكلفاً أو غير مكلف وسواء كان قاصداً أو غير قاصد ^(٣) . فمثلاً للصبي لو شرب الخمر منع منه واحتسب عليه وإن كان قبل البلوغ ، لأن المراد من المعارضة الإسلامية هو منع الفعل ذاته الموصوف بالمنكر بغض النظر عن مرتكبه ^(٤) .

ب- مكان المعارضة (المجتمع الإسلامي):

إن المعارضة الإسلامية بالمفهوم السابق بيانه لا يتصور قيامها إلا في مجتمع إسلامي ^(٥) ، والمجتمع الإسلامي طبقاً لما اتفق عليه الفقه الإسلامي هو المجتمع الذي يقوم على أساس الإسلام ، ويطبق أحكام الإسلام ، ويؤمن من فيه بأمان الإسلام (مسلمين

^(١) قد يستعرض البعض على تسمية ما يقوم به غير المسلم المقيم في المجتمع الإسلامي بالمعارضة الإسلامية ولكننا نقول إن غير المسلم حين يطالب بحق من حقوقه التي منحها له الإسلام فإنه يعتمد على الشريعة الإسلامية في المطالبة بهذه الحقوق ومن ثم يجوز وصف تلك المعارضة " بالمعارضة الإسلامية " ، وإن كان مستخدماً غير مسلم طالما استندت إلى الإسلام في شريعته .
^(٢) ومعنى ذلك أن الحاكم والمحكوم يقفان على قدم المساواة أمام الشريعة الإسلامية حيث إن أوامرها ونواهيها تطبق على الجميع ، فالحاكم فرد من المؤمنين يحل له ما أحل الله للمؤمنين ويحرم عليه ما حرم عليهم ، ومن ثم فإن ما يصدر عن الحاكم من أعمال تستوجب النقد والمسائلة أو تستوجب المعارضة فإن عليه أن يرضخ لها ويقبلها إنطلاقاً من حق التناصح بين المؤمنين جسماً وولجهم في الأمر والهي عن المنكر . انظر في تفصيل ذلك د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السوسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

^(٣) يجدر بنا أن نؤكد أن الإمام / أبي حامد الغزالي يكتفي في شروط المحتسب عليه أن يكون إيساً ولا يشترط أن يكون مكلفاً أو مسيئراً ... إذ الخصبة عبارة عن البيع عن المنكر لحق الله سوانة للمنع عن مقارفة المنكر ... فلا قام حيوان بإسداء زرعاً لإنسان ما فإننا نمنعه منها ، لأن مقصود هذا المنع هو حفظ مال المسلم وليس عدم ارتكاب البيهة للمنكر لأنها لو تود إسداء ، ولتسبل تلكه أن البيهة إذا أكلت ميتاً أو شربت خمرأ لم تمنعها منه . انظر في تفصيل ذلك الإمام / أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢٢٤ .

^(٤) فلا يتصور شرعاً تركه الصبي شرب الخمر لمجرد أنه غير مكلف ، أو تركه مجنون يزنيان على قارعة الطريق لمجرد أنهم غير عاقلين ومن ثم غير مكلفين ، ولا يتم عليهم ، لأن في ترك هذه المنكرات في المجتمع الإسلامي يؤدي إلى انتشار الفساد ، وإفشاء الفضيلة ، ومن ثم الضرر بالإسلام والمسلمين ، وهذا ليس غاية المعارضة الإسلامية بالطبع . انظر في تفصيل ذلك الإمام / أبي حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١٢٢٤ : ١٢٢٦ .

^(٥) وشاركنا الرأي في ارتباط المعارضة الإسلامية بالمجتمع الإسلامي د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، إذ نقول : " إن الوصول إلى تأسيس تلك المعارضة السلمية البعيدة عن العنف والتعصب لا يمكن تحقيقه إلا في ظل سلطة سياسية تطبق شرع الله وتلتزم به ... " د/ نفيين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السوسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

أو دميير) ويعمل على نشر رسالة الإسلام في العالم ^(١) .

أى أن الشرط الأساسي في تعريف المجتمع الإسلامي هو نفاذ شريعة الإسلام ، ولذلك نود أن نوضح أن المجتمع الإسلامي واحدا وإن تعددت حكوماته ودويلاته ، كما هو الحال في الدول الإسلامية المعاصرة ^(٢) .

واشترط المجتمع الإسلامي لوجود المعارضة الإسلامية شرط منطقي لأن قيامها يفترض تطبيق الشريعة الإسلامية ابتداءً ^(٣) ، وهذا إن يكون إلا في مجتمع إسلامي ، وقد يحدث أثناء تطبيق الشريعة الإسلامية أمر ما يستلزم تدخل القائم بالمعارضة الإسلامية لإنكار هذا الأمر من أجل التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ، ولهذا يستبعد وجود معارضة إسلامية بالمفهوم السابق بيانه في المجتمعات غير الإسلامية التي لا تطبق الشريعة الإسلامية أصلاً ولا يحكمها المسلمون ^(٤) .

وعلى ذلك يرى الباحث أنه إذا وجدت جماعة إسلامية تحت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه المجتمعات غير الإسلامية لا يجوز وصفها بالمعارضة الإسلامية ، ولكن من الممكن وصفها بجماعة " الدعوة الإسلامية " .

ويستور في ذهن الباحث هذا التساؤل وهو إذا ما وجدت جماعة من المسلمين داخل مجتمع غير إسلامي مثل المسلمين المهجرين إلى الدول غير الإسلامية وهي ما تسمى في العصر الحالي "الجمالية الإسلامية"، فهل يجوز قيام معارضة إسلامية داخل هذه الجماعة ؟ يرى الباحث أنه يجوز ذلك على أساس أن هذه الجمالية بمثابة مجتمع إسلامي محدداً داخل مجتمع غير إسلامي ، حيث يفترض إتهم يطبقون الشريعة الإسلامية فيما بينهم ، ومن ثم يجوز بل يجب على تلك الجماعة قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم من أجل التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية داخل هذه الجمالية .

^(١) انظر في تعريف المجتمع الإسلامي كل من: الإمام/ أبي حامد الغزالي ، ملحة سؤال عن الإسلام ، الجزء الأول ، دار ثابته ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠١ . د/ صوفي حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٤ : ٩٥ . المفتي/ أحمد هريدي ، نظم الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

^(٢) انظر في ذلك د/ صوفي حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

^(٣) لا يفتوا أن ننكر هنا أن وجود المعارضة الإسلامية بفهمها الصحيح وفاعليتها لا يمكن تحقيقه إلا في ظل سلطة سياسية تطبق شرع الله وتلتزم به . انظر في تفصيل ذلك كل من: د/ نيفين عبد الحافظ مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ . د/ همدى حناظير مكنيس ، المفارقة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث سابق ، ص ٢٣١ .

^(٤) تسمى المجتمعات غير الإسلامية - بدار الحرب - وهي جميع الأراضي التي يغتلبها الكافرون بالرسالة المحمدية ، المخاصمون لها المحترضون لدعوتها ... انظر في تعريف دار الحرب الإمام/ أبي حامد الغزالي ، ملحة سؤال عن الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠١ . د/ صوفي حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

ج - موضوع المعارضة الإسلامية " ما يجوز فيه المعارضة ":

إن موضوع المعارضة الإسلامية ينصب أساساً حول مفهوم " المعروف " ^(١) و" المنكر " ^(٢) ، و المعروف هو: " هو كل ما عرف عن طاعة الله والتقرب إليه ، والمنكر هو: " يشمل كل ما حرمه الشرع وكرهه " . ومعنى ذلك أن كل ما يجوز فيه المعروف والمنكر يجوز فيه المعارضة الإسلامية ، ولأهمية هذا العنصر سوف نعرضه بشئ من التفصيل ، ونبدأ بما لا يجوز وبما يجوز المعارضة الإسلامية فيه:

• الأمور التي لا يجوز فيها ممارسة المعارضة الإسلامية هي:

- الأمور المعلومه عن الدين بالضرورة مثل وجوب الصلاة وصوم رمضان والزكاة والحج وحرمة الزنا والقتل والسرقة .

- الأحكام التي ورد فيها نص قطعي الثبوت والدلالة كوجوب جلد الزاني تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِيهِمَا إِنَّ اللَّهَ إِذْ يُخْلَعُ تَوَافُؤُونَ بَالَهُ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ وَلَيْخَفُ عَذَابُهَا مَّا لَيْفَةً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) ، حيث إن تلك الأمور مقررّة بموجب أحكام سماوية لا يجوز لبشر الاعتراض على تطبيقها ، ولكن دور المعارضة بصندّها ينحصر في المطالبة بتطبيقها على أفضل وجه ^(٤) .

• الأمور التي يجوز فيها ممارسة المعارضة الإسلامية هي:

- الأمور الدينية التي لم يرد بصندّها نص من الشارع أو ورد بصندّها نص قطعي أو ظني الثبوت والدلالة أو أحدهما ظني ^(٥) .

- الأمور الدنيوية وهي التي يتغير أحكامها بتغير الزمان والمكان بما يحقق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية مثل نظم الحكم والإدارة وتنظيم أمور الحرب وغيرها من

^(١) يرى جانب من الفقهاء أن المعروف هو: " الترخيب فيما يلبي عسله أو قوله طبقاً للشريعة ، أو بأنه ما تتعارف الناس على فعله أو قوله حسب ما ارتضته القطرة السليمة وقررتة للشرائع السماوية " . انظر منهج الإسلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كتيب صادر من وزارة الأوقاف ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ ، ص ١٧ ، ١٨ .

^(٢) ويرى جانب من الفقهاء أن المنكر هو: " الترخيب في ترك ما ينبغي تركه أو تغيير ما ينبغي تركه طبقاً للشريعة أو أنه ما ترفضه القطرة السليمة وتباه للشرائع السماوية " . انظر منهج الإسلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كتيب صادر من وزارة الأوقاف ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

^(٣) سورة النور ، آية رقم (٢) .

^(٤) نود أن نوجه عناية القارئ الكريم أن الباحث اعتبر أن الأمور التي لا يجوز فيها المعارضة الإسلامية هي بذاتها الأمور التي لا يجوز فيها الاجتهاد .

^(٥) انظر فيما يجوز فيه الاجتهاد ومن ثم يجوز فيه المعارضة الإسلامية الشيخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

ومن استقراء ما سبق يتضح لنا أن الأمور التي يجوز فيها المعارضة الإسلامية هي بذاتها الأمور التي يجوز فيها الاجتهاد ، فكل ما لا نص فيه أصلاً أو به نص غير قطعي يجوز فيه الاجتهاد والمعارضة .

ولكى يستلزم مفهوم المعارضة الإسلامية ويتضح أكثر يعرض الباحث لأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين غيرها من المفاهيم الإسلامية كالآتي:

- تتشابه المعارضة الإسلامية مع الاجتهاد حيث إن كلاهما يستمد مشروعيته من الأصول الشرعية ، والمبادئ الإسلامية العليا ، وما تكفله الشريعة الإسلامية للمؤمنين من الحقوق والحريات أهمها حرية الرأي^(٢) ، فمثلاً القواعد العامة في الاجتهاد تقرر أنه يجوز لمجتهد أن يخالف رأى مجتهد آخر^(٣) ، كذلك المعارضة الإسلامية فهي في مضمونها رأى بشري يحتج به في مواجهة رأى بشري آخر^(٤) .
- وتختلف المعارضة عن المعصية في أن للمعارضة الإسلامية شرعت من أجل التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ، وهدف لقاوم بها دائماً ولبدأ الحصول على مرضاء الله ، والمعصية على نقيض ذلك ، كما أن المعارضة الإسلامية تعني الاعتراض على رأى أو فعل صادر من فرد أو مجموعة من الأفراد في حين أن المعصية تعني الخروج عن طاعة الخالق عز وجل ، بعبارة أخرى نقول: إن المعارض يعترض على فكر بشري سواء كان لفرد أو لجماعة ، أما المعصية فهي تعني الاعتراض على أوامر وأحكام الخالق عز وجل^(٥) .

(١) انظر في ذلك الإمام/ عبد الحليم محمود ، فتاوى الإمام عبد الحليم محمود ، الجزء الأول ، دار المعارف ، بدون طبعة ، ١٩٨١ ، ص ٣٦٢ . د/ سليمان محمد الطمساوي ، السلطات الثلاث في التفسير الحربية المعمورة وفي الفكر السياسي الإسلامي ، مطبعة جامعة عين شمس ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩٩ .

(٢) من المعلوم أن حرية الرأي المكتوبة في الإسلام هي حرية الرأي التي تمارس في إطار النظام العلم الإسلامي .

(٣) من المعلوم أنه يجوز للمجتهد أن يخبر رايه إذا ما تبين له فيما بعد خطأ رايه الأول .

(٤) إن الاختلاف فيسرى ليس مكرهاً في الشريعة الإسلامية طمعا كان في حدود ما يجوز الاختلاف فيه شرعاً ، وأسباب اختلاف الراى بين الفقهاء كثيرة أصها: الاختلاف حول المفهوم اللغوى للفظ مثل اختلاف الفقه حول ما يحويه لفظ "فروع" هل هو العينة أم المظهر؟ فالرد في آية الطلاق « وَالْمُتَّفَقَاتُ يَتَزَوَّجْنَ مِنْهُنَّ بِطَعْنٍ فَكُلُهُ قَرْوَةٌ » سورة البقرة ، آية رقم (٢٢٨) وكذا يكون مرجع الاختلاف هو ترك حديث الأحاد إلى القليل عند البعض والأخذ به وتقديمه على القليل عند البعض الآخر ، وقد يعود الاختلاف إلى تباين الظروف الإجتماعية والاقتصادية وتباين البيئة . وقد يكون سبب الاختلاف هو تقدير المصلحة العامة ، للمزيد من التفاصيل حول أسباب اختلاف الفقه في الراى راجع هشاش رقم (٣) ص ٦٨ ، ٦٩ من هذه الدراسة .

(٥) فالمعارضة الإسلامية تقتضي المساواة بين الطرفين المعارض والمعارض عليه ، أما في المعصية فإن المخالفة جاءت من الإنسان للمخالق عز وجل . وحاشي أن يتساوى الخالق بالمخلوق . فأحكام السماوية لا يجوز لمخلوق - مهما كان أمره - أن يخالفها .

وحتى يتضح لنا أوجه الفرق والاختلاف بين المعارضة الإسلامية والمعصية نذكر الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

معصية إبليس "أول من عصى ربه":

قال تعالى في كتابه: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٢﴾ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٤﴾﴾ (١) ، إن تلك الآيات القرآنية تصور معصية إبليس لخالقه ، إذ رفض إبليس الخالق بالسجود لآدم ، وينبه الباحث القارئ الكريم أنه من الخطأ اعتبار ما فعله إبليس معارضة ، ولكن ما فعله إبليس بعد معصية ، فإبليس لم يرفض الانصياع لأمر بشري ، ولكنه رفض الخضوع لأمر الخالق عز وجل (٢) .

المثال الثاني:

معصية آدم وحواء:

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٣) بهذه الآية للكرامة صدر أمر سماوى لآدم وحواء بعدم الاقتراب من شجرة وقد عينها الخالق عز وجل لهما ، ولكن مد آدم يده وأكل من إحدى ثمار الشجرة المحرمة وارتكب المعصية ، وهذا ما تصوره الآية للكرامة في قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَدَ آدَمُ سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْضِعَانِ لِعِلِّيْمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ (٤) ، وبذلك ارتكب آدم وحواء معصية لمخالفتهم الأمر الصادر لهما من الخالق عز وجل (٥) (٦) .

(١) سورة ص ، آيات رقم (٧١ : ٧٤) .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول معصية إبليس انظر شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، مجموعة الرسائل والمسائل ، خرج أحاديثه وعلق حواشيه السيد/ محمد رشيد رضا ، الطبعة الأولى في ١٣٤١ هـ ، مطبعة المنار بمصر ، ص ٧٤ . د/ محمد مصطفى شلبى ، تطبيق الشريعة الإسلامية بين المؤيدين والمعارضين ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٨ ، ٩ . أ/ أحمد بهجت ، أنبياء الله ، دار الشروق ، الطبعة السابعة عشر ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦ ، ٣٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٣٥) .

(٤) سورة طه ، آية رقم (١٢١) .

(٥) للمزيد من التفاصيل حول معصية آدم وحواء انظر المراجع الآتية: شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، مجموعة الرسائل والمسائل ، مرجع سابق ، ص ٧٤ . أ/ محمد إسماعيل إبراهيم ، قصص الأنبياء والرسل ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٦) ويجسد بنا أن نذكر أن المعاصى فى الشريعة الإسلامية نوعان: النوع الأول وهو (الكفر) وصاحبه خارج عن الإسلام خالد فى النار لأنه منكفر لما علم من الدين بالضرورة من العقائد أو الأحكام القطعية ، والنوع الآخر وهو (مخالفة) وقسوق صاحبه معهود من المسلمين ولا يخلد فى النار ويدخل الجنة فى نهاية المطلق ، لأنه مؤمن بوحدة الله ومؤمن بكل عقائد الإسلام ومتربط بكل أحكام الدين ، وعلى ذلك يفرق الفقه بين معصية إبليس ومعصية آدم عن من عدة أوجه تذكر منها:

المثال الثالث:

معصية قابيل:

كانت حواء تلد في البطن الواحد ابناً وبناتاً وفي البطن التالي ابناً وبناتاً كذلك ، فميل زواج ابن البطن الأولى من بنت البطن الثانية وذلك كانت القسمة ، وقد ولدت مع قابيل أختاً جميلة واسمها إقليما ، ومع هابيل أختاً ليست كذلك واسمها ليوذا ، فلما أراد آدم تزويجهما قال قابيل أنا أحق بأختي وقام نزاع بين قابيل وهابيل ، فرأى آدم حسماً للنزاع أن يقدم كل منهما قرباناً فمن قبل قربانه كانت له الزوجة ، وشاعت إرادة الله أن يقبل قربان هابيل فَفَقَم عليه أخوه قابيل وقتله ظلماً وعدواناً ^(١) . ومعصية قابيل هنا تتمثل في رفضه الخضوع لحكم الخالق عز وجل ، وقد وصف القرآن الكريم هذه المعصية وصفاً دقيقاً في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَاتَّخَذَ الْآخَرُ الْقَوْلَ فَلِئِنَّهُمَا لَبِغٌ لِلَّهِ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ^(٢) .

وبذلك يتضح للقارئ أن المعارضة الإسلامية تجوز فيما يجوز فيه الاجتهاد ، وكذلك لا تجوز في الأمور التي لا يجوز فيها الاجتهاد ، وعلى ذلك فإن من يعترض على الأمور التي لا يجوز فيها الاجتهاد لا يصح أن يطلق عليه مسمى (معارض) ، ولكن الوصف السليم له

أولاً: إن آدم لم يعترض على أمر الله ولم يكره ما يستعنه من صفات الكمال بينما أظلم على أمر الله واستخف به وعاب الله على أخطائه بأن يأمره بالسجود لمخلوق من طين ولهذا يقول: بعض الفقهاء إن آدم لم يكن عالماً بالآزم على مخالفة أمر ربه بل صدر منه ذلك عن نسيان غايه على أمره مسدداً لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا إِلَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ الْفَسِيحَ ثُمَّ نَادَاهُ عَزَّ وَجَلَّ سُورَةُ هُ ، آيَةُ رَم (١١٥) .

ثانياً: إن آدم وحواء بعد ارتكابهم المعصية اعتصما بالحن والقدم وطلبا المغفرة وهذا ما أكدته الآية الكريمة: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ سورة الأعراف ، آية رقم (٢٣) . وقد غفر لهما الخالق عز وجل ذنبهما وهذا ما تؤكدته الآية الكريمة: ﴿ فَغَفَرَ لَهُمْ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الْرَّحِيمُ ﴾ سورة البقرة، آية رقم (٣٧) ولكن إلياس لم يطلب المغفرة من الخالق عز وجل ولكنه رد الأمر واعترض بجلال الخالق عز وجل وتعالى وكسال ما كساه الله عنه ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي مَخْلُوقٌ مِنْ نَارٍ رَبِّ لَعَنِي لِمَ كَتَبَ الْفُتُورَ عَلَيَّ الْيَوْمَ ﴾ سورة الحجر ، آية رقم (٣٩) ، ولذلك نال له الخالق عز وجل: ﴿ قَالَ لَوْ كُنْتَ فَهِمًا مُذْتَمِرًا مَقْعُدًا لَكُنَ تُخِيبُكَ بَيْنَهُم مُلْأَانٌ حَتَّيْتُ بَيْنَهُمْ آيَاتِي ﴾ سورة الأعراف ، آية رقم (١٨) . وهكذا يتضح لنا الفرق بين من عصى ربه ومن عصى وزله في كفره . انظر في ذلك كل من: شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، مجموعة الرسائل والمسائل ، مرجع سابق ، ص: ٤٤ / أ. محمد السعدى ، التكاليف في ميزان القرآن والسنة ، المركز المصرى الدولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص: ٦٤ / أ. محمد إسماعيل إبراهيم ، قصص الأنبياء والمرسل ، مرجع سابق ، ص: ٢٨ .

^(١) انظر في مصفوفة تلاميذ المراجع الأبية: فتح القدير للشوكاني، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣٠. / محمد إسماعيل إبراهيم، قصص الأنبياء والرسل، مرجع سابق، ص ٣١. / أحمد بهجت، قصص الأنبياء، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥. / عبد الحميد جودة السحار، كايبل وهابيل، مجموعة القصص الدينية (لحقة الأولى)، مكتبة مصر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ٨.

^(٧) سورة المائدة ، آية رقم (٢٧) .

أنه (عاص) لأنه خالف فكراً سماوياً وليس فكراً بشرياً ^(١) تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ . ^(٢)

٢- الركن المعنوي:

نية القائم بالمعارضة الإسلامية:

سبق أن أوضحنا أن هدف المعارضة الإسلامية هو دائماً وأبداً التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية لما في ذلك من الحفاظ على أسس الإسلام وتحقيق مصالح المسلمين ، ولكن إذا استغنى القائم بالفعل أو القول أمراً آخر غير مصلحة الإسلام والمسلمين فلا نستطيع أن نطلق على هذا الفعل أو القول وصف المعارضة الإسلامية ، ويرى الباحث أنه من الصعب بمكان الحكم بتوافر أو عدم توافر هذا الركن ، فالهدف يكمن في الصدور والنية ، ولا يستطيع بشر أن يحكم على ما في الصدور وما تضرره النية ، وهذا ما أكدّه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ الْفَاسِقُونَ بِمَعْيَرَ قَوْلِهِ فِي الْحَبَابِ الدُّنْيَا وَيُضْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قُلُوبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْفِصَامِ ﴾ ^(٣) .

ولكن ليس معنى ذلك عدم قدرة المؤمنين نهائياً على التحقق من هدف القائم بالمعارضة فالإنسان يستطيع أن يدرك في سهولة الهدف الحقيقي وراء أي تصرف وذلك باستخدام ما فضله به الخالق عز وجل وكرمه به وهو " العقل " مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبْنَا بِرَبِّهِمْ أَوَّلَ مَوْجَاتِهِمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ^(٤) .

فعلى كل مؤمن أو حاكم أن يحكم عقله ليدرك حقائق أقوال البشر وأفعالهم ^(٥) ، وعلى ذلك نستطيع القول أن هذا الركن هو الذي يميز بين مفهوم كل من المعارضة الإسلامية والبهى ^(٦) فكل منهما من الممكن أن يعرف بأنه خروج على الحاكم ، لكن " نية الخروج " هي الفيصل في التمييز بينهما .

^(١) يرى الباحث أن سبب خلط بعض الفقه بين كل من مفهوم المعارضة والمصيبة يرجع إلى أن كلاهما يتضمن مفهوم " الخروج " ، فالمعارضة أحياناً تعنى الخروج على طاعة ولي الأمر في حالة مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن المصيبة تعنى الخروج على طاعة الله عز وجل ، وإذا كان خروج القائم بالمعارضة مشروع على أساس أنه يهدف إلى مصلحة الإسلام والمسلمين فإن - بالطبع - خروج المصلي غير مشروع وجزاء عند الله .

^(٢) سورة النحل ، آية رقم (١٧) .

^(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٠٤) .

^(٤) سورة الإسراء ، آية رقم (٧٠) .

^(٥) انظر في أهمية العقل في الإسلام د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

^(٦) السبغة لفرقة أي طائفة من المسلمين خالفت الإمام الذي ثبت إمامته بتوافق الناس عليه ، وهؤلاء بتوافق الفقهاء يجب منعهم من الفساد وإقامة الحد عليهم ، انظر في ذلك كل من: شيخ الإسلام/ أحمد بن حنبل ، السبغة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ . د/ محمد عارف مصطفى فهمي ، الحدود بين الشريعة والقانون والتفصيل والديوات ، مكتبة النور ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣٤ .

فالقائم بالمعارضة الإسلامية يجوز له في بعض الحالات الخروج على الحاكم^(١)، ولكن هذا الخروج ينبغي منه القائم بالمعارضة هدفاً نبيلاً وشرعياً وهو الحفاظ على الدين والشرعية، أما القائمون بالبغي فهم فئة خارجة على الإمام بغير حق، وهدفهم فساد النفوس والمال وليس مقصودهم إقامة دين ولا ملك^(٢).

وقد حدد الخالق عز وجل لهؤلاء البغاة عقوبتهم وهي إقامة حد الحراية عليهم تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَانِبٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٥٤﴾ إلا الذين تابوا وَنَظَرُوا أَنْ تَقْبَلُوا عَنْهُمْ فَإِنَّمَا هُمْ أَقْسَامُ ٥٥^(٣)، وينبغي على الأمة الإسلامية الوقوف بجانب الحاكم عند محاربته هؤلاء البغاة^(٤) تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مَلَائِكَتَايَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَيْتُكُمَا فَاتَّبِعُونَا بِمَا نَأْمُرُكُمْ عَلَى الْأَرْضِ فَحَقّاً لَّيْسَ لَكُمَا جُنْدٌ مَعَكُمْ فَتُفِيءَ إِلَيْكُمْ فَإِن كَانَ أَحَدُكُمَا كَافِرًا فَكَفَرَا ٥٦﴾^(٥).

(١) يطلق معظم الفقه على أن شرط الخروج على الحاكم لا يتمق إلا بكثر بواح فيه من الله برهان (أي نص أو خبر لا يحتمل التأويل) إذ ليس من المتصور عقلاً ولا من الجائز شرعاً أن يتم التضحية بنظام قائم على شرع الله وحكمه من أجل معصية حاكم يمكن مقارنتها والوقوف أمامها من دون تضحية، كما لا يمكن تصور الخروج من أجل مظلمة فرد مدعاه الحاكم حقه أو عدة أفراد منهم هذا الحق، ذلك أن هذه الأمور ولهاهاها يمكن تقديمه بغير هدم للنظام والخروج عليه، لأن الحاكم يمكن منازعته فيها للتوصل إلى تثبيت الحق بلا عنف وبلا ضرر بالشرع والدين ووحدة المسلمين عن طريق إثارة الفتن والقتال بدافع الأمانة والمصالح الدنيوية، ولذلك حدد الفقه ثلاث شروط تبيح الخروج على الحاكم وهي:

١- كسر بواح: أي أن ينتهج جوراً وممارسة عن إقامة شرع الله ويعدل عنه مقيماً شرعاً آخر لا يتشبه مع مبادئ ولا مقاصد الشريعة.

٢- استغلال الوسائل السلمية قبل الخروج: وذلك لتجنب لفة الدماء وتعرض الدولة وكيانها وأتباع المسلمين للمخاطر التي لا يعرف عواقبها.

٣- الإمكان والقوة: وهذا شرط أساسي وجوهري فإذا لم يتحقق لدى القائمين بالخروج الإمكانات اللازمة لتحقيق النجاح لتغير الحاكم لهم في سعة من عدم الخروج أثناء الفتنة، ومعنى ذلك أنه في حالة عدم القدرة يتم الحفاظ على وحدة الأمة من احتمالات الضرر بها من أعداء الإسلام على الحفاظ على الدين والشرعية. للتزيد من التفاصيل حول الشروط التي تشترط للخروج على الحاكم في الشريعة الإسلامية واختلاف الفقه في تقديرها بصور مختلفة. انظر الأحكام السلطانية للمارودي، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها. د/ هيد الرزاق أحمد السنبهري، فقه الخلافة وتطورها، مرجع سابق، ص ١٩٩: ٢٠٢. الإسلام/ محمد عبده وآخرون، الفتاوى الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٧٤: ٣٧٤٧. د/ صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، دار الفكر العربي، بدون طبعة، ١٩٨٥، ص ١٩٧، ١٩٨.

(٢) انظر في ذات المعنى شيخ الإسلام / أحمد بن تيمية، السلسلة الشرعية، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) سورة المائدة، آيات رقم (٣٣: ٢٤).

(٤) انظر في عقوبة البغاة كل من: شيخ الإسلام / أحمد بن تيمية، السلسلة الشرعية، مرجع سابق، ص ٣٩. د/ محمد مصطفى شحاته الحسيني وآخرون، الفقه الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٧٢.

(٥) سورة الحجرات، آية رقم (٩).

وعلى ذلك يتضح لنا أن هدف المعارضة الإسلامية هو الذى يفرق بينها وبين الأحزاب السياسية كما سبق القول ^(١) ، ففكرة تبادل الأدوار لا تهدف المعارضة الإسلامية لها نهائياً ، وإن كانت هى الهدف الأساسى لقيام الأحزاب السياسية ، ولإيضاح ذلك نقول: إن المعارضة الإسلامية تسعى أساساً إلى تطبيق تصورهما الأمل للشرعية الإسلامية ، ومعنى ذلك أنها مرتبطة فى أساسها ومضمونها وهدفها بالعقيدة وليست بالسياسة مثل الأحزاب السياسية كما سبق القول ^(٢) .

المطلب الثانى:

أهمية المعارضة الإسلامية

سبق القول بأن المعارضة الإسلامية تستمد شرعيتها من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن هنا تتضح أهمية المعارضة الإسلامية ، إذ أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم فى الدين ، وهو المهم الذى ابتعث الله له النبيين أجمعين ولو طوى بساطه ، وأهم علمه وعمله لتعطلت النبوة ، واضمحلت الديانة وفشت الضلالة ، وشاعت الجهالة واستشرى الفساد ، وهلك العباد ^(٣) .

بعبارة أخرى نقول: إن المعارضة الإسلامية تقوم بعدة أدوار فى المجتمعات الإسلامية يصعب تحقيقها فى عدم وجودها ، فهى ضمانة هامة ضد هلاك الأمة واستبداد الحكام ، بل تعتبر المعارضة الإسلامية الوسيلة المثلى للارتقاء بالمجتمعات الإسلامية وفقاً للنشك والمضمون الإسلامى للمجتمع المسلم ، وعلى ذلك نعرض هذه الأدوار كالتالى:

١- إن وجود المعارضة الإسلامية ضمانة ضد هلاك الأمة:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم الفرائض الإسلامية التى يتوقف عليها صلاح أمر الدين والدنيا ^(٤) ، لأن به تستقيم أمور الأمة والمجتمع وبه صيانة الأمة

^(١) نظراً لسبق التعرض لبيان هدف المعارضة الإسلامية فإننا نحيل بشأنها لما سبق ذكره من ص ١٤٣ من هذه الدراسة .

^(٢) انظر فى ذات المعنى كل من: د/ ياقين عبد الخالق ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ د/ هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ د/ تسان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٣٤ : ٣٣٥ ، إذ يقول بتصرف: " إن المعارضة الإسلامية هى معارضة مواكبة لسلطة الحاكم للحلول مكانها ، وإلما الهدف الأساسى للمعارضة هو كشف الخطأ وبيان أوجه الصواب " .

^(٣) انظر الإمام/ أبى حنبله للزخلى ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ١١٨٩ .

^(٤) ويجدر بنا أن نذكر أن من أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلته المحتزلة من ضمن الأصول الخمسة المنفك عليها لديهم وهى التوحيد/ العدل/ الوعد والوعيد/ المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . انظر فى ذلك

من الضياع والفساد ، وبه تنتصر قوى الحق على قوى الباطل ونوازع الخير على مزالق الشر^(١).

ووفقاً لهذا المبدأ فإن كل مسلم مسئول مسئولية تضامنية عن الأمة الإسلامية ، فالحكومة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، والجماعات تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، والعلماء يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، والأفراد يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وبذلك يستقر أمر الخير والمعروف في الأمة ، ويقضى على المنكر والفساد ويتعاون في ذلك الجميع الصغير والكبير والحاكم والمحكوم كل في مجاله^(٢).

وليس بجديد أن نقول: إن القرآن الكريم أرسى قواعد المسئولية التضامنية للأمة الإسلامية^(٣) في كثير من الآيات القرآنية نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُكِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٤) ، وقوله تعالى: ﴿..... وَفَعَلُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَىٰ وَأَنفَعُوا لَنَا مِنَّا وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ﴾^(٥) ، وختاماً لذلك نقول: إن قيام الأمة الإسلامية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صيانة لها ضد الهلاك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُخْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَجْلَاءٍ يُكْفَرُونَ﴾^(٦).

٢- المعارضة الإسلامية ضمانات ضد استبداد الحكام:

إن " السقوى " والتي تتمثل في خشية الله في كل الأعمال تعتبر من أهم الموانع الذاتية ضد انحراف الحكام ، ولكن - للأسف - لقد ضعف الوازع الديني لدى كثير من حكام المسلمين في العصر الحالي ، وأصبحت الموانع الذاتية لا تقوى على مغالبة إغراءات السلطة ، ولذلك ظهرت أهمية المعارضة الإسلامية كمانع خارجي ضد انحراف واستبداد الحكام ، لا سيما وأن مفهوم المعارضة يتضمن حق النقد والرقابة على

الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والتفكير والمذاهب الفقهية ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .
د/ عبد المنعم الحفني ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ . د/ محمد عسرة ، الإسلام وقائمة الحكم ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٠ .

(١) انظر في ذلك د/ رمضان محمد بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ . أ/ ظافر القلبي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٢) انظر في ذلك د/ محمد عبد الله الخطيب ، من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٣) انظر في ذلك د/ قحى القرني ، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ .

(٤) سورة قنوبية ، آية رقم (٧١) .

(٥) سورة المائدة ، آية رقم (٢) .

(٦) سورة هود ، آية رقم (١١٧) .

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن عدم معارضة الحاكم إذا أخطأ يستتبع " ضياع في الدنيا وعذاب في الآخرة " ففي الدنيا قد تصاب الأمة كلها بضرر بسبب أعمال ظالمة ارتكبتها حاكمها أو بعض أبنائها وتنعاس الباقي عن مقاومة الفساد ، وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنفُوا نِفْتَةً ۚ تَصِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَمِنْكُمْ خَاسَةٌ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ شَيْخِيذٌ عَقَابٌ ۚ ﴾ ^(١) ، أما في الآخرة فمن المعلوم أن طاعة الحكام في معصية الله لا تعفى من المسؤولية أو تتجى من النار ^(٢) .

وبذلك تصبح المعارضة الإسلامية نقطة توازن في المجتمعات الإسلامية ، ولإيضاح ذلك نقول: إنه إذا كان على المحكومين طاعة الحاكم في كل ما يأمر به طالما لم يأمر بما يخالف شرع الله ورسوله فإن للمحكومين أيضاً الحق في معارضته إذا أمر بما يخالف شرع الله ورسوله ، وبذلك توازن المعارضة الإسلامية بين حق الحكام وحق المحكومين ، فكما أن

(١٢) وبإيمان أهمية المعارضة في قياسها بدور المراقب والفائد يقول د/ سليمان محمد الطمالي: "ليس شيء أفسد للنفس البشرية من السلطة ولا سيما إذا كانت مطلقة، وكمن من حاكم بدأ حكمه وفاقه كل مقومات القيادة الصالحة، ثم انحرف بحسن نية أو بسوء نية، ولن تجد أبلغ في الدلالة على ما نقول من حكم الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه، لقد بدأ حكمه على ذات الأسس التي ألقاها عمر رضي الله عنه ثم تسبقت إليه أمراض الحكم تدريجياً، حتى استحل بعض المسلمين قتله وهم يحفظون قول رسول الله ﷺ "انظر في ذلك د/ سليمان محمد الطمالي، ص ١٠١ والخطاب وأصول السيف والإبارة الحديثة" مرجع سابق، ص ١١٥ د/ عاصم أحمد عبيدة، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٨٢.

(1) ذات يقول د/ سليمان محمد الطماوي: " في تأملين الحكم ضد الانحراف لا يمكن أن يترك اللؤلؤا الطيبية وحسن النية من قبل الحكام، بل يجب أن يحاط بهضمات فعالة تكفل كشف الأخطاء فور وقوعها وتصحيح الانحراف قبل أن يستشري ويصبح غير قابل للعلاج ". انظر د/ سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، مرجع سابق، ص ١١٥ د. / ماجد واغب العلم، الفذلة في ميزان الشريعة، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

177

الحاكم الحق في محاسبة الخارجين عن الشرعية ، فإن المحكومين أيضاً الحق في معارضة الحاكم إذا خرج عن الشرعية ^(١) .

٣- المعارضة الإسلامية ضرورة للارتقاء بالمجتمعات الإسلامية المعاصرة:

إن حال المسلمين اليوم لا يخفى على أحد ، فالمجتمعات الإسلامية تعيش حالة من الجمود والانتكاس والسفك والتخلف ، ويرى الكثيرون أن السبب الأساسي فيما وصلت إليه حال المجتمعات الإسلامية اليوم هو غياب المراقبة والتصحيح وتراكم الأخطاء وتضخم الفساد، واستبداد الحكام ، وغياب الفكر الإسلامي الإصلاحي و..... ، بعبارة أخرى نقول إن عدم وجود معارضة إسلامية قوية جعل من الدول الإسلامية مسرحاً من الفساد والفسق والظلم وتعاقب الحكومات الدكتاتورية ، ولذلك ربط الخالق عز وجل بين قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الأساس الشرعي للمعارضة الإسلامية ، وبين علو المجتمع الإسلامي مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٢) ، ولذلك لا ينكر أحد أن قيام المعارضة الإسلامية - بمفهومها الصحيح - الآن تعتبر ضرورة هامة للارتقاء بالمجتمعات الإسلامية ، فمما لا شك فيه أن ازدهار المعارضة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية سوف يسمح بإثارة الطريق أمام الجماهير الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي ، كما أن وجود معارضة إسلامية قوية سوف يساعد على وحدة المجتمع الإسلامي ^(٣) .

وأخيراً لا يفوتنا أن نذكر أن المجتمع لن يكون مجتمع إسلامي إلا بوجود المعارضة الإسلامية ، فهي إحدى التطبيقات العملية لكثير من المبادئ الإسلامية العليا مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والثوري ، وتتضح أهميتها أكثر في المجتمعات الإسلامية إذا ما تبين لنا أنها لم تكن استجابة لحاجات عملية مثل الأنظمة السياسية المعاصرة ولكنها تشريع إلهي ، ولا فلاح للمجتمع الإسلامي بدون تطبيقها ، والدليل على ذلك أن شمع الإسلام غابت عن العالم منذ أن غابت المعارضة في المجتمع الإسلامي ، فمذ غاب الفكر الإسلامي الإصلاحي من بعد عهد الفقهاء المصلحون أمثال: " محمد عبده والزهراوي

^(١) انظر في ذات المعنى د/ رمضان محمد بطيخ ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، مرجع سبق ، ص ٥٠٠ ، لا يقول: " إن السلطة في الإسلام تفقد حقها في السمع والطاعة إذا تجاوزت الإطار أو نطاق الدستور المشار إليه ، إذ يجب على المحكومين في هذه الحالة عدم تنفيذ ما يصدر عنها من أوامر وتعليمات كما قال أبو بكر بن عبد الله: " أطيعوا ما أُمِرْتُ الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم " .

^(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (١١٠) .

^(٣) لا يخفى على القارئ أن تفكك الأمة الإسلامية إلى عدة دويلات ومجتمعات أدى إلى أن كل مجتمع يعمل على تحقيق أهدافه الخاصة بغض النظر عن مصلحة الأمة الإسلامية ككل .

والأفغانى وغيرهم "مساد الجمود على أفكر الإسلامى مما كان له أكبر الأثر فى تخلف الأمة الإسلامية عن الركب الحضارى" (١) .

بل أصبحت المفاهيم الإسلامية الأساسية تختلط بعضها ببعض ، فكثير من الشباب حتى المستعلم منه لا يستطيع أن يفرق بين مفهوم الخروج على الحاكم الجائر ، ومفهوم المعارضة الإسلامية ، بل لا يعرف متى يجوز الخروج على الحاكم وكيفية الخروج ، بل منح البعض منهم لأنفسهم الحق فى الحكم على باقى المسلمين ويقرر من المسلم؟ ومن الكافر؟ مما فتح الباب على مصراعيه للإرهاب والعنف والصراعات الدموية .

ونختتم قولنا: بأن المجتمع الإسلامى الآن فى أشد الحاجة إلى وجود معارضة إسلامية صحيحة ، تقوم فلسفتها على تقبل الخلاف فى الراى ، واعتباره حقاً مشروعاً بحيث يصير من المقبول أن تتعدد المفاهيم والتصورات على الرغم من بقاء الحقيقة الواحدة ، وعلى المعارضة الإسلامية أن تقدم حلول قابلة للتطبيق لمشاكل المجتمع الإسلامى بما يتفق والمفاهيم الإسلامية ، كما عليها أن تناقش الآراء والأحكام والوقائع حتى تصل إلى التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية (٢) .

المطلب الثالث:

ما ينبغى أن تكون عليه المعارضة الإسلامية فى المجتمع

الإسلامى المعاصر

انتهينا فى المطلب السابق من بيان أهمية المعارضة الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية ، وعلمنا الآن أن نوضح ما ينبغى أن تكون عليه المعارضة الإسلامية حتى تجنى

(١) وغيوب الفكر الإسلامى الإسلامى فى المجتمع الإسلامى له أكثر من سبب ومن أهم هذه الأسباب: ابتلاء الأمة الإسلامية بحكم اشتروا الدنيا بالآخرة ، فقد غابت فى عهدهم أهم ضمانات المعارضة فى الإسلام وهما " الحرية والعدل " هذان القيمتان اللذان يعتبران بمثابة سواجاً لمصاحب الراى وهو يفكر ويقول مبرراً عما يعتقد أنه الحق ولو كان ذلك مخالفاً ومناقضاً لراى من وطوره مقاماً ويؤفقه جاماً وقوة وسلطاناً ، وفى هذا الجو الحر يستطيع الضعيف أن يردى رايه كما يبدىه القوى ولا يهاب أحد ، لأنه يعلم أن هناك عدلاً يمهله هو وحاكمه سواء أمام القتلون ، أما لدى الأسباب فهو إهمال الأجيال لثقى أعقبت الصدر الأول من الأمة الإسلامية فى القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى أصبح المسلمون اليوم فى واد وأجهزة الحكم فى واد آخر ، وأصبح لا يهنيه من يتولى الحكم ، وهذا السبب بدوره أيضاً مهد الطريق لتعاقب اللطفاة فى كثير من عصور التاريخ الإسلامى . انظر فى ذلك كل من: د/ محمد عبد الله العربى ، نظام الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٤ . د/ جابر فقيحة ، المعارضة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) انظر فى ذلك د/ نيفين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٦٥ . د/ نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٢٧ .

المجتمعات الإسلامية ثمار وجودها ورافعليتها ، وتتلخص خصال المعارضة الإسلامية في الآتي:

١- أن تعمل في إطار النظام العام الإسلامي:

للمعارضة الإسلامية تستمد شرعيتها من الشريعة الإسلامية لذلك ينبغي عليها أن تتقيد بحدود الشرع وتعمل في إطاره ، ولا تخرج في تنظيمها ولا في أفكارها عن الإطار العام للنظام الإسلامي لأن هذا الإطار محدد بأوامر ونصوص إلهية يجب الوقوف عندها ، ويحرم تجاوزها فلا يتصور أن تقوم في المجتمعات الإسلامية جماعات معارضة تعتنق فكرة أو أيديولوجية تخالف من قريب أو بعيد الإطار العام للنظام الإسلامي ^(١) .

وطبقاً لهذا الإطار أيضاً ينبغي أن يتحلى القائمون بالمعارضة الإسلامية بالأخلاق الإسلامية ، بمعنى أن تمارس المعارضة بدون استهزاء أو سخرية أو تجسس وإلا انتفى عن " المعارضة " وصف " الإسلامية " ، فلا ينبغي أن تسخر الجماعات الدينية الإسلامية وغيرها بعضها من بعض ، أو تنقص كل منها من قدر أئمة الآخرين وزعمائهم أو تلحق بهم الإهانة أو السباب تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا يَكُرُّهُ أَمْ لِيَ عَلَمٌ شِمٌّ إِلَيَّ رَبِّهِمْ مَزْجُمٌ فَلْيَنْبَلِّغْهُمَا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) ، فالجدل المهيذب بين مختلف الأديان والنقد السليم وإظهار مواطن الاختلاف كلها أمور تندرج تحت حرية التعبير ، أما الإهانة والاضطهاد والإكراه فهي من الأمور الممنوعة غير المشروعة ^(٣) ، كما أن الخالق عز وجل منع المؤمنين من أن يسخر بعضهم من بعض مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَعْصَىٰ مِن لِّسَانٍ عَسَىٰ أَن يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَكُونُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْقَسُوفُ ﴾

^(١) ويتضمن ذلك المفهوم أيضاً أن تستخدم المعارضة الإسلامية الوسائل والطرق الشرعية وأن تحافظ على وحدة المسلمين وعلى الأمن والسلام الاجتماعيين وذلك بعدم استخدام العنف أو أساليب العمل السري . انظر في ذلك د/ نويلين عبد الخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣١ . د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ . د/ جمال أحمد السيد جاد المرابطي ، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ، رسالة مطبوعة ، ص ٣١٠ .

^(٢) سورة الأنعام ، آية رقم (١٠٨) .

^(٣) وهذه الآية الكريمة توضح نهى الخالق عز وجل للرسول والمؤمنين عن سب آلهة المشركين وإن كان فيه مصلحة إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها وهي مقابلة المشركين بسب إليه المؤمنين وهو (الله لا إله إلا هو) ، فقد كان المسلمون يسبون أصنام الكفار فيسبب الكفار الله عدواً ينذر علم فافترل الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ . انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، الجزء الثالثي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

^(٤) انظر بتصرف الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ^(١) ، كما منعهم من تجسس بعضهم على بعض وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم مِّبْعَضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَجْبِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ^(٢) .

٢- أن تكون قوية وفعالة:

فالمجتمعات الإسلامية لن تجنى ثمار وجود المعارضة الإسلامية بها إلا إذا كانت قوية وفعالة ، ولكي تكون المعارضة الإسلامية كذلك ينبغي على القائمين بها الآتي:

أ- العمل على تنظيم صفوفهم ، فالمعارضة البناءة الناجحة تستدعي التنظيم ، والتنظيم يستدعي وجود جماعة ممتازة على غرار أهل الحل والعقد تتوافر فيهم صفات العدل والعلم والحرية ، حتى يكونوا قادرين على تحليل كافة العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكومين ^(٣) مع إيجاد حلول إسلامية مناسبة للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الإسلامي على أن يراعى في الحلول الإسلامية قابليتها للتطبيق ^(٤) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَنُكْنِ مِنْكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(٥) .

ب- مناقشة القضايا الكبرى الموضوعية والتي لها دور كبير وفعال في إصلاح المجتمع الإسلامي مع السطلي على المشاكل والخلافات الفقهية التي ليس لها تأثير على الأسس الإسلامية ^(٦) .

^(١) سورة الحجرات ، آية رقم (١١) .

^(٢) سورة الحجرات ، آية رقم (١٢) .

^(٣) لا يوجد شرعاً ما يمنع اختيار أشخاص معينين نوى إمكانيات وقدرات خاصة تكون وظيفتهم الأساسية هي الرقابة الدائمة على سلوك الحكومة وسياساتها ، شأنها في ذلك شأن " ولاية الصبة " والتي هي مهمتها الأساسية الرقابة الدائمة على سلوك الأفراد من أجل التطبيق الأمثل للشرعية الإسلامية وهي تعتبر بحق من مغاير للظلام الإسلامي . فطر في ذلك كل من : د/ نعمان المطبوع ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٣٥ . د/ جابر قمحية ، المعارضة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

^(٤) من المعلوم أن المجتمع يعاني من عدة مشاكل مثل البطالة ونقصى الفساد الأخلاقي على كافة صوره ، ونجد البعض يتصدى لهذه المشاكل بحل غير قابل للتطبيق مثل عدم عمل المرأة كحل لمشكلة بطالة الشباب ونقصى الفساد الأخلاقي ، وهو بذلك يتم الحل دون أن يوضح كيفية تطبيقه في وقت أصبحت المرأة تسمل من أجل أن تأكل ، فلم ينظر لمدى حاجة المرأة للعمل في الوقت المعاصر ، ولم يوضح طبيعة العمل الحرام ، بل لم ينظر لمدى حاجة المجتمع ذاته لعمل المرأة ! .

^(٥) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

^(٦) فلا ينبغي على المعارضة الإسلامية أن تتجاوز وتتلفس في أمور لا تستحق النظر إليها مثل: الخلاف حول تحديد نوع الملابس الإسلامية بالنسبة للرجال هل هو " البذلة " بشكلياتها المعاصرة أم اللباس الباكستاني أم الخليجي وغيرها من الأمور التي لا تمس أصلاً من أصول الإسلام ، وعليهم أن يبيصروا المؤمنين بكافة أمور دينهم ودور كل واحد منهم في المجتمع حاكماً كان أو

ج- عدم محاربة ذى السلطان والمجاهرة بالرأى فى شئون السيادة والحكم ، وفى كل ما يتعلق بمصالح الجماعة أو فى الأمور ذات الصبغة الدينية التى ينبغى إبداء الرأى فيها ^(١) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ^(٢) ، وقول رسول الله ﷺ عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «إِنْ مِنْ أَعْظَمَ الْجِهَادَ كَلِمَةً عَدَلَ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» ^(٣) .

٣- عدم السعى إلى السلطة:

من أهم خصائص المعارضة الإسلامية أنها تمارس " بنية العبادة " أى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما أن وظيفتها الأساسية تتحد مع هدفها وهو التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية ، لذلك ليس من أهداف المعارضة الإسلامية السعى إلى طلب السلطة أو إزاحتها للحلول مكانها ^(٤) .

ولكن للأسف الشديد المعارضة الإسلامية المتواجدة اليوم فى المجتمعات الإسلامية تناسبت دورها الذى شرعت من أجله ، وقامت بتوظيف الدين لخدمة أغراضها السياسية ،

محموياً ، وعليهم أن يتبدوا القضايا الإسلامية الفكرى وأن يعملوا على حلها بكافة الطرق المشروعة مثل قضية الأليات الإسلامية فى المجتمعات الغربية والتى تعمل على إياقتها جسدياً ، وكيفية القدس والعمل على تحريرها من أيدى اليهود ، وأهم القضايا وهى العمل على وحدة المسلمين تحت راية واحدة ليكون لهم رأى واحد ويكون واحد حتى يهتفهم أعداء الإسلام .

^(١) فالركابة على الحكام ليست حقاً للأمة الإسلامية تلك الحرية فى أن تمارسه أو لا تمارسه ، كما أنه ليس مندوباً يحسن إتياله أو عدم تركه ، وإنما هو من الفروض الحتمية التى تتعلق بأصول الإيمان ، وليس للأمة الإسلامية أن تتخلى عنه أو تتهاون فيه ، ومحصل هذا الوجوب كما أشارت به النصوص هو الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، فليس للإنسان المسلم أن يلتزم الصمت إزاء ما يعرض له من شئون الدنيا بل عليه أن يدعو إلى المعروف ، كما عليه أن يحول دون استمرار ما يراه من أمور منكرة وإن هجز عن ذلك بيده وكفيه الجهر بالرأى وإن عجز عن الجهر بالرأى فلينكره بقلبه ، عملاً بقول رسول الله ﷺ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلِسَاغُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بقلبه وذلك أضعف الإيمان» .
انتظر د/ فؤاد محمد النادى ، مبدأ الشريعة وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى ، دار الكتاب الجامعى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦٢ د/ كمال صلاح محمد رحيم ، السلطة فى الفكرين الإسلامى والمركسى ، مرجع سابق ، ص ٥٥٦ : ٥٦٠ .

^(٢) سورة الأحزاب ، آية رقم (٧٠) .

^(٣) انظر سنن الترمذى ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، باب " فضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر " ، حديث رقم (٢٢٦٥) ، ص ٣١٨ ، صحيح الترمذى للملكى ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ١٩ . رياض الصالحين للنووى ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

^(٤) انتظر فى ذات المصنى كل من: د/ فؤاد عبد الحقيق مصطفى ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ د/ هالة مصطفى ، للنظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ . د/ نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٢٣٥ .

وتطالب بإقامة حزب إسلامي تتبادل به الدور مع الحكومة القائمة ، ولذلك افتقدت المعارضة الإسلامية المعاصرة الشكل والمضمون معاً ^(١) .

ولذلك نرى عدم تلييد فكرة قيام حزب إسلامي في المجتمع الإسلامي للأسباب الآتية:
أ- كيف يمكن أن يكون الإسلام حزباً في مجتمع إسلامي ؟

إن الإسلام دين للناس كافة لا يحق لفئة أن تحتكر التحدث أو الحكم باسمه بمفردها ، في المجتمع الإسلامي يفترض أن جميع الأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية به أحزاب إسلامية وإلا كانت خارجة عن إطار الشرعية ، كما أنه لا يجوز لأي حزب أن يتضمن برنامجاً ما يخالف به مبادئ الإسلام العليا المكونة للنظام العام الإسلامي .

ب- إن السماح بقيام حزب إسلامي في مجتمع إسلامي لن يسلم من أمرين:

أولهما: إن أفراد حزب ما بالصيغة الإسلامية سوف يعطيه الحق بالانفراد بالحديث عن الإسلام كأنه ملكه وحده ، وسوف يجعل من الأحزاب الأخرى التي لا يحمل اسمها صفة إسلامية أحزاباً للكفر والإلحاد ، لا سيما وأن غالبية المواطنين في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ينقصهم الوعي الإسلامي الرشيد والخبرة السياسية التي تمكنهم من معرفة الصالح من الطالح ^(٢) .

وثانيهما: إن كل جماعة معارضة سوف تشكل حزباً - وهذا جائزاً شرعاً - ولكن سوف تقتضي هذه الأحزاب بتبادل الأدوار مع الحزب الحاكم ، مما يفقدها أهم صفة من صفات المعارضة الإسلامية بمفهومها السليم وهي عدم المعنى إلى السلطة ^(٣) .

^(١) إن المفهوم الإسلامي للمعارضة يختلف عن المفهوم الغربي للمعارضة ، فالمفهوم الغربي للمعارضة يسمح لها بتقاسم الحياة السياسية مع الحكومة وذلك بتبادل الأدوار ، أما المفهوم الإسلامي للمعارضة فلا يتحدد من خلال الدور ، ولكن من خلال الموقف لكل من الحكم والمحكوم يقوم بهذا الدور " المعارضة " متى ظهرت الدواعي الشرعية لذلك . انظر في تفصيل ذلك د/ هالة مصطفى ، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

^(٢) ومثال لذلك أنه إذا قال شخص " من يدعون بالإسلاميين " في أمر ما أن هذا هو " رأي الدين " سوف يقول أغلب الموجودين " آمين " ، لأن المسلم الذي لم يصل إلى درجة كاثية من الوعي الإسلامي يساق إلى كل رأي يقال عنه إسلامي حباً في طاعة الله ، مما يجعلنا نتساءل كيف سيكون الحال في وجود حزب يتفرد بالصفة الإسلامية ؟ بالطبع سوف ينضم إليه أغلب المسلمين في المجتمعات الإسلامية ، بل وسوف يشككون في إيمان أعضاء الأحزاب الأخرى ، ويعتبر هذا الأمر هو السبب الأهم في تخوف كثير من المثقفين في قيام حزب إسلامي لأنه لن يسمح بمعارضة أحزاب أخرى له لأنهم في نظره كفار خارجين عن حزبهم أي عن الإسلام ! .

^(٣) بمسارعة أخرى أنه في هذا الوضع المذكور بهالته تتركز المعارضة رداً آخر غير رده الوعظ والإصلاح ، وتكون بذلك قد خرجت عن الدور المرسوم لها في المجتمع الإسلامي ، وهنا تكمن الأزمة التي تعاني منها المعارضة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، فهم من ناحية أولى يجهلون وتوظيفهم الأساسية في المجتمع الإسلامي وهي التي تقتصر على محاولة تحقيق المثالية الإسلامية ، ومن ناحية أخرى ينظر الحاكم للقائمين بالمعارضة على أنهم أعداء يحاولون إزاحته من السلطة واستيلائهم عليها ومن ثم يقوم بكبت آرائهم ونفي زصلتهم .

ج- إن المجتمعات الإسلامية المعاصرة الآن ليست فى حاجة إلى أحزاب بقدر احتياجها إلى جماعات إسلامية تدعو إلى الإصلاح والدعوة وللفهم السليم للشرعية الإسلامية والعمل على إنشاء الجيل الجديد على التربية الإسلامية ، وهذا هو الدور الأساسى للمعارضة الإسلامية^(١) .

د- إذا سمح بوجود حزب إسلامى فهناك احتمال أكيد بتعدد الأحزاب الإسلامية ، وذلك بتعدد الاتجاهات داخل التيار الإسلامى المتواجد فى المساحة السياسية اليوم^(٢) .

هـ- إن قيام حزب إسلامى سوف يساعد أعداء الإسلام فى إلصاق بعض المفاهيم والممارسات الخاطئة فى الإسلام ذاته لأن أعضاء هذا الحزب بشر مثل كل البشر فقد يعترهم أمراض السلطة وحب المال والجاه ، وقد يتبنون بعض الآراء الخاطئة ، وبالطبع سوف تنسب هذه المفاهيم والأخطاء إلى الإسلام مثلما نسب إليه الحزب ذاته وسمى " بالحزب الإسلامى " .

ولهذه الأسباب مجتمعة يهيب الباحث بالفكر الإسلامى الرسمى وغير الرسمى بأن يقوم بدوره الإصلاحى بدون الانحياز لحاكم أو لحزب سياسى .

^(١) ولذلك نقول إنه من الممكن أن يستمر المجتمع الإسلامى ويزدهر بدون أحزاب سياسية كما كان فى عهوده الأولى ، ولكن لى يكون المجتمع إسلامى بدون إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تعتبر المعارضة الإسلامية إحدى تطبيقاته العملية.

^(٢) قريب من ذلك انظر د/ على الدين هلال وآخرون ، المشكلة البنائية فى التنظيم السياسى المصرى ، بحث منشور بمجلة تحت عنوان " التطور الديمقراطى فى مصر ، قضايا ومناقشات " ، مكتبة نهضة الشرق ، بدون طبعة ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٦ .

الفصل الثالث

تأكيد شرعية الحزبية السياسية

تمهيد وتقسيم:

"المسألة إذا أحسن وضعها أحسن حلها"

من المعلوم أن الحزبية السياسية بمفهومها المعاصر هي من الأمور التي استجدت على المجتمع الإسلامي ولا يوجد في الأصول الشرعية (القرآن الكريم و السنة النبوية) ما يؤيدها أو ينكرها بدليل شرعي صريح ^(١).

فمن الناحية التاريخية نشأت الأحزاب السياسية بمفهومها المعاصر ^(٢) بعد اكتمال الرسالة المحمدية بقرن ، لذا لم يكن للحزبية السياسية بالمفهوم المعاصر وجود في بداية نشأة المجتمع الإسلامي لكي تدلو الرسالة المحمدية بدلوها وتبين لنا مشروعيتها من عدمه بنص صريح ، ولكن ليس معنى ذلك أن تستبعد الأصول الشرعية في بيان مدى شرعية الأحزاب السياسية ، فلا يستطيع كائن من كان أن يحكم على الأمور بالجل أو الحرمة بدون استخدام الأدلة الشرعية (الأصلية والاحتياطية) في الكشف عن حكم الله في تلك الأمور ^(٣).

ومما هو معلوم لدى العامة والخاصة أن الأدلة الأصلية مثل: القرآن الكريم والسنة النبوية ^(٤) جاءت في أغلب الأمور بتقرير مبادئ عامة تاركة التفاصيل ، وتلك هي حكمة الخالق عز وجل لكي تتوافق أحكام الشريعة الإسلامية مع تطور المجتمعات البشرية ، لتصبح الشريعة الإسلامية شريعة لكل زمان ومكان .

وقبل أن نبحث عن أدلة شرعية الحزبية السياسية يجدر بنا أن نذكر أن إمكانية قيام الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي يفترض توفر عنصرين أساسيين هما:

^(١) نحل في هذا الشأن إلى أدلة الاتهام الثاني المؤيد للحزبية السياسية إلى ما سبق ذكره ص ٤٥ وما بعدها من هذه الدراسة .
^(٢) من المستق عليه بين علماء النظم السياسية والقانون الدستوري أن الحزبية السياسية بمفهومها المعاصر تقوم على مبدأ أساسي وهو " إمكانية تبادل السلطة " .

^(٣) وفي ذلك نقول إنه من الخطأ أن يجهد البعض أنفسهم في البحث في نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية على كل ما يستجد في أسس الدين لمأ في وجود نص صريح (ينكر أو يؤيد) ، وقد يُحتمل لبعض آيات القرآن الكريم ما لا تحتمل والأحاديث النبوية ما لا تقبل ، وكان يكفي عرض الأمر على المبادئ العليا المستبقة من الإسلام نصاً وروحاً ، فإن وافقتنا حكم مشروعيتها وإن خالفناها حكم بعدم مشروعيتها .

^(٤) الأدلة الأصلية هي التي يُبنى عليها غيرها ، ولا تُبنى هي على غيرها . والأدلة الأصلية هي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع ، ومن المتفق عليه أن الأحكام الشرعية تؤخذ من المصادر الأصلية بالترتيب ، القرآن فالسنة فالإجماع متلما جاء في الحديث لمشهور لمعاذ الله ، ومن المعلوم أن الإجماع لم يكن من المصادر الأصلية في حياة قروس لله .

١- اعتراف هذا النظام بحق المواطنين في ممارسة كافة الحقوق والحريات بصفة عامة^(١) ،
والحقوق والحريات السياسية بصفة خاصة .
وهذه الحقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية ممارستها
لوظائفها وهى تتمثل في كافة الحقوق والحريات الفكرية التى ينبثق منها حرية الرأى
والتعبير وحق تكوين الجمعيات وغيرها من الحقوق والحريات التى من شأنها حماية
الأحزاب السياسية .

٢- أن يعترف هذا النظام بحق المواطنين في تداول السلطة بالطرق السلمية وتيسير ذلك
لهم .

وهذان العنصران يمثلان في رأى الباحث معياراً أساسياً في إمكانية وجود وفاعلية
الأحزاب السياسية في أى نظام ما^(٢) . وبعبارة أخرى إن توافر هذين العنصرين في أى نظام
سياسى يجعلنا نؤكد أن هذا النظام من الممكن أن يحتوى على الحزبية السياسية كأداة من
أدوات النظام السياسى بصفقتها وسيلة لتداول السلطة بين المواطنين أو مشاركة فى السحكم .

والسؤال الذى يحاول هذا الفصل الإجابة عليه هو مدى تحقق هذا المعيار فى النظام
السياسى الإسلامى؟ ولا يخفى على القارئ أهمية هذه الإجابة لأنه فى حالة تحقق هذا المعيار
فى النظام السياسى الإسلامى يتأكد لدينا شرعية الحزبية السياسية ، وفى حالة عدم تحققه فلن
يكون للحزبية السياسية أية وجود أو شرعية فى النظام السياسى الإسلامى .

ويجدر بنا أن نذكر أن هذا المعيار قد أوضح خطأ أنصار الاتجاه الثانى المؤيد لشرعية
النظام الحزبى - من وجهة نظر الباحث - فقد اقتصر أنصار هذا الاتجاه عند بحثهم فى مدى
شرعية النظام الحزبى على العنصر الأول فقط من هذا المعيار ، ولذلك استدلوا بالكثير من
الأدلة التى تؤيد كفاءة الحقوق والحريات السياسية فى الشريعة الإسلامية ، متناسين أن إمكانية
تحقق الحزبية السياسية فى أى نظام سياسى تتطلب مبدئياً أن يعترف هذا النظام بحق
المواطنين فى تداول السلطة بالطرق السلمية .

(١) يقسم أغلب الفقه الحريات فى الإسلام إلى أربعة أقسام هى: الحريات الشخصية ، والحريات السوية ، والحريات الفكرية ،
والحريات الاقتصادية . انظر فى ذلك كل من: د/ محمد على محبوب ، الداعية الإسلامية لنظام الحكم فى الإسلام ، مقال
سابق ، ص ١٧٢ وما بعدها . د/ على عبد الحليم محمود ، الدعوة الإسلامية دعوة عالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ وما بعدها .
د/ كريم يوسف أحمد كشكش ، الحريات العامة فى الأنظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) ولستحق هذا المعيار لا يكفى أن تعترف النصوص بحق المواطنين فى ممارسة الحقوق والحريات أو فى حقهم فى تداول السلطة
بل ينبغى أن يتقبل النظام الحاكم وجود الرأى والرأى الآخر ، وكذلك الاعتراف بحق الرأى الآخر فى تداول السلطة فى حالة
حصوله على الأغلبية التى تمكنه من ذلك . هذه هى الديمقراطية الحزبية ، وهذا هو المناخ الذى تولد فيه الأحزاب ويسمح
بلموها ويساعد على نموها وتطورها .

ونظراً إلى أن الدراسة قد سبق لها أن تحققت من توافر العنصر الأول وهو الخاص باعتراف الشريعة الإسلامية بحق للمواطنين في ممارسة كافة الحقوق والحريات بصفة عامة والحقوق والحريات السياسية بصفة خاصة^(١) . لذا سيقتصر البحث في هذا الموضوع عن العنصر الثاني وهو الخاص بمدى اعتراف الشريعة الإسلامية بحق المواطنين في تداول السلطة بالطرق السلمية .

ويرى الباحث أن البحث في مدى شرعية مبدأ تداول السلطة في الشريعة الإسلامية ، وهو العنصر الثاني من معيارنا المحدد لإمكانية تحقق الحزبية السياسية ، يستوجب من الباحث البحث في ثلاثة أمور يفترضها مبدأ تداول السلطة ، وسوف نفرّد لكل منهم بحث مستقل .

وعلى ذلك يُقسّم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول:

مدى شرعية توقيت عقد الخلافة .

المبحث الثاني:

مدى شرعية المنافسة كوسيلة للفوز بمنصب الخليفة .

المبحث الثالث:

مدى شرعية الأخذ برأى الأغلبية في الشريعة الإسلامية .

(١) وذلك عند عرض أدلة الاتجاه التالي المؤيد لشرعية النظام الحزبي في الشريعة الإسلامية وعدم التكرار نحول بشأن هذا العنصر إلى ما سبق ذكره ص ٤٥ وما بعدها .

المبحث الأول

مدى شرعية توقيت عقد الخلافة

تمهيد وتقسيم:

تُعرّف الخلافة بأنها: " خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين ومياسة الدنيا " (١) ، وهي في حقيقة الأمر عبارة عن عقد رضائي بين المرشح للخلافة والأمة ، ويتعدّد فيه الخليفة برعاية مصالح الأمة مقابل التزام الأمة بالطاعة له في المعروف (٢) . وفي هذا المبحث يحاول الباحث الإجابة على هذا التساؤل:

هل عقد الخلافة يقبل وضع قيد زمني على سريته أم لا ؟

وفى الحقيقة إن الإجابة على هذا التساؤل هام جداً لأنه يتوقف عليه مصير شرعية الحزبية السياسية في التشريعية الإسلامية (٣) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إن الإجابة على هذا التساؤل ليس بالأمر الهين ، فالخلافة من أشدّ الموضوعات التي أثارت جدلاً كبيراً بين فقهاء الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً ، بل إنها السبب الأساسي في انقسام الأمة الإسلامية إلى قسمين (شيعية وسنة) ، بل وما تزال حتى يومنا هذا أحد الأسباب الأساسية في إراقة الدماء بين المسلمين بعضهم لبعض (٤) ، لذلك اختلف الفقه إزاء توقيت عقد الخلافة إلى اتجاهين: اتجاه ينكر شرعيتها ، واتجاه يزعم شرعيتها .

(١) انظر في ذلك العلامة/ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٥٧٨ .

(٢) انظر في تعريف الخلافة المراجع الآتية: الأحكام السلطانية للماوردي ، مرجع سابق ، ص ٥ وما بعدها . الشيخ/ محمد رشيد رضا ، الخلافة ، مرجع سابق ، ص ١٧ وما بعدها . د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري ، فقه السحالة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ٦٥ وما بعدها . د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ وما بعدها .

(٣) بمعنى أنه إذا تضح أن الشريعة الإسلامية لا تسمح بتوقيت عقد الخلافة فلا داعي للمضى في البحث عن مدى شرعية الحزبية ، أما إذا تضح أن الشريعة الإسلامية لا تتلقى توقيت عقد الخلافة فمعنى ذلك أنها تقبل تداول السلطة ، الأمر الذي يتبع لنا المضى في البحث عن مدى شرعية الحزبية السياسية في الشريعة الإسلامية ، قريب من ذلك انظر د/ عبد الرزاق السنهوري ، فقه الخلافة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٤) ويرجع هذا الاختلاف بمسفة أساسية إلى أن للشريعة الإسلامية لم تضع للخلافة نظاماً محدداً وإنما وضعت لها المبادئ العريضة مثل العدل والشورى والمساواة ، وتركز طريقة اختيار الخليفة للمؤمنين حتى يحددوا الطريقة التي تنفق وظروفهم وتحقق مصالحهم ، وهو دليل خلود الشريعة ومصليتها لكل زمان ومكان ، لذلك يتفق جمهور الفقهاء (أهل السنة) على أن الخلافة من الموضوعات الاجتهادية التي يختلف قرائ في شأنها من زمان لزمان ومن مذهب لمذهب . انظر في ذلك: د/ محمد عسارة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها . د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ . د/ ماجد راجب الطلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

وتأسيساً على ذلك يُقسّم هذا المبحث إلى المطلب التالية:

المطلب الأول:

الاتجاه الأول القائل بعدم جواز توقيت عقد الخلافة .

المطلب الثاني:

الاتجاه الثاني القائل بجواز توقيت عقد الخلافة .

المطلب الثالث:

تقييم الاتجاهين .

المطلب الأول:

الاتجاه الأول القائل بعدم جواز توقيت عقد الخلافة

أنصار هذا الإتجاه هم القائلون بتأبيد فترة التولية ، ويرون أن عقد الخلافة في طبيعته لا يقبل وضع قيد زمني لسريانه ، وأن الخليفة (رئيس الدولة) يتولى الحكم حتى مماته ، ويتبنى هذا الرأي في الفكر السياسي الإسلامي فريقان:

المسريق الأول وهم: " أهل الشيعة " الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية ، إما جلياً وإما خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فيكون بظلم يكون من غيره ، أو ببقية من عنده .

ورأى هؤلاء في الإمامة أنها ليست قضية مصلحة تناط باختيار العامة ، وينتصب الإمام بنصيبهم بل هي قضية أصولية ، هي ركن الدين ، لا يجوز للرسول ﷺ إغفاله ولا تفويضه إلى العامة ، ويرون بوجود التعيين والتتعيين ووجوب عصمة الأئمة وجوباً عن الكبار والصغار^(١) .

وبالطبع مذهب كهذا لا يتصور أن يناقش في ظله فكرة تداول السلطة بمفهومها المعاصر ، أو بحث مدى شرعية وضع قيد زمني على سريان عقد الخلافة أو الإمامة .

^(١) المزيد من التفاصيل حول رأى الشيعة في الإمامة انظر المراجع الآتية: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري . الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ وما بعدها . غياث الأمم في الغياث الظلم للجويني (إمام الحرمين أبي الممالي الجويني) . تحقيق ودراسة د/ مصطفى حلمي ، د/ فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ٩٨ وما بعدها . د/ محمد عسكرة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها . د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص ٣٨٠ .

والفريق الثنائي وهم: قلة من أهل السنة يرون أن نظام الخلافة في الإسلام لا يقيد أي قيد زمني، كما أنه لا يجوز للخليفة أن يتخلّى عن اختصاصاته بعد فترة طالما كان قادراً على مباشرة عمله ولم يأت ما يستوجب عزله، ولا يجوز كذلك مطالبته بترك منصب الخليفة، حيث إن تأييد عقد الخلافة من خصائص الحكم الإسلامي^(١).

وفى ذلك يقول الدكتور عبد القادر عودة: "إن نيابة الخليفة عن الأمة ليست موقوتة بعمدة معينة، ولكنها تمتد ما طال عمر الخليفة وكان قادراً على مباشرة عمله، ولم يأت ما يستوجب عزله من النيابة، إذ لا معنى لتحديد مدة نيابة الخليفة ما دامت واجبة، وما دام قادراً عليها صالحاً للقيام بشئونها"^(٢).

ويؤكدون رأيهم بأن السوابق الإسلامية جرت على أن يبقى الخليفة في منصبه مدى حياته ما لم يرغب هو في اعتزال للمنصب كما فعل الحسن بن عليٍّ ومعاوية بن يزيد، كما أن السجارب التاريخية تؤيد أن بقاء الخليفة في منصبه إلى وفاته يؤدي إلى استقرار أمور الأمة ويحصل دون الخلاف على شخص الخليفة، ويستدلون كذلك بالإجماع ويقولون: إذا لم يكن هناك نصوص صريحة توجب أن يكون الخليفة في منصبه إلى وفاته، فإن إجماع الأمة على هذا يقوم مقام النص لأن الإجماع من مصادر الشريعة الإسلامية وينتهي إلى أن الأصل في الإمام أن يستمر مدى الحياة وأنه لا يعزل إلا بسبب شرعي مقبول^(٣).

المطلب الثاني:

الاتجاه الثاني القائل بجواز توقيت عقد الخلافة

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا مانع شرعاً من إضافة شرط يحدد مدة ولاية الخليفة، حيث إن روح النظام الإسلامي لا تتنافى إطلاقاً مع توقيت الخلافة بعمدة زمنية محددة إذا ما تضمن

(١) من أنصار هذا الاتجاه: د/ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بدون طبعة، ١٩٨٤، ص ١٨٤. د/ إسماعيل البدوي، اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ٤٣. د/ محمد علي محبوب، الدعائم الأساسية لنظم الحكم في الإسلام، مقال سابق، ص ٤٤.

(٢) انظر د/ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص ١٨٤. وفي ذات المعنى قال د/ إسماعيل البدوي: "تعتبر الخلافة منصباً دائماً ليس لها مدة معينة يزل الخليفة بعد انتهائها، أو يماد ترشيحه أو تنقيبه، وبعد يمسه يتولى هذا المنصب مدى حياته لأن الخلافة عقد، والعقد تظل مفتحة لأثارها ما دامت سليمة". انظر د/ إسماعيل البدوي، اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) انظر في ذلك كل من: د/ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص ١٨٥. د/ محمد علي محبوب، الدعائم الأساسية لنظم الحكم في الإسلام، مقال سابق، ص ٤٤.

عقد الخلافة ذلك ^(١) ، ويستدلون على ترجيح رأيهم بالآتي:

١- إن التوقيت لا ينال طبيعة العقد:

إن عقد الخلافة من العقود الرضائية ^(٢) ، يصح بما يصح به العقود ويبطل بما تبطل به ، وطرفا العقد هما الخليفة والأمة ، ولكل منهما حقوق وواجبات مقررة من قبل الشرع ، ولا يوجد ما يمنع أن يعرض أحد الأطراف شروطاً أخرى بشرط ألا تخالف النظام العام الإسلامي ^(٣) .

بعبارة أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه أن جوهر نظام الخلافة نفسها لا يمنع من أن يكون منصب الخلافة محدد المدة ، فلعاقدن أن يحددوا نطاق عقدهم فيما لا يحل حراماً أو يحرم حلالاً ، وإذا طبقت هذه القاعدة على عقد الخلافة ، فإنه يجوز للمؤمنين أن يشترطوا فترة محددة للخليفة فهذا لا يخالف الشريعة الإسلامية نصاً أو روحاً ، فالأصل في

(١) من أنصار هذا الاتجاه: د/ القطب محمد القطب طابية ، الوسيط في النظم الإسلامية ، الحلقة الثالثة " الإسلام والدولة " ، الجزء الأول " الخلافة " ، بدون نشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٢ . د/ عبد الرزاق أحمد السهري ، فقه الخلافة وتطورها ، رسالة سابقة ، ص ١٩٩ . د/ محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ . د/ سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢ . د/ صلاح الدين محمد علي ديبس ، الخليفة توليته وعزله " دراسة في السياسة الشرعية ومقارنتها بالنظم الدستورية الغربية " ، رسالة دكتوراه ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، بدون طبعة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥٩ . د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، رسالة سابقة ، ص ٤٠٩ .

(٢) نود أن نوضح أن أهل السنة يعتبرون عقد الخلافة عقداً رضائياً ، وإن اختلفت بعض الآراء في آثارها إلا أن الشيعة ترى أن الإمامة لا تكون إلا بصل أو اختيار ، لذلك يرى أهل السنة أن الخلافة لا تعني الحكم المطلق ولا تقتل بحق الملوك الإلهي السدي يستند إليه ملوك أوروبا في القرون الوسطى لتبرير سلطاتهم ، ولكنها سلطة تستند إلى رضا المسلمين الذي يتجسد في صورة عقد ، كما أن الخليفة يمارس سلطاته تحت رقابة المسلمين . انظر د/ سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣ . ويؤيد ذلك د/ مصطفى أحمد الزرقا ، إذ يقول: " إن الشريعة تتناهي تماماً مع مبدأ وراثة الحكم بل على الأمة أن تختار دائماً الأكبر كفاءة للسلطة العليا ... " . انظر د/ مصطفى أحمد الزرقا ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد ، المدخل التفهيمي العام ، الجزء الأول ، دار الفكر ، الطبعة السابعة ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص ٤٧ . د/ عبد الرزاق أحمد السهري ، فقه الخلافة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ . د/ محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٣) ونلتبس من التاريخ الإسلامي سابقة على افتراض شروط في عقد الخلافة فيما اشترطه الصحابي عبد الرحمن بن عوف عند اختيار الخليفة بعد مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . إذ قال لعلي - كرم الله وجهه - نبأيتك على كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد الشيعين (يقصد بها بكر وعمر رضي الله عنهما) ولكن علي رضي الله عنه أجاب بموافاقته على المباعدة على كتاب الله وسنة رسوله ثم اجتهاده هو ، أي أنه رفض شرط التزاه باجتهاد الشيعين ، وهنا ترك عبد الرحمن ابن عوف يده وأمسك بيد عثمان لأن في هذا الشرط في الممسل بما استوى إليه اجتهاد الشيعين من قبل ! (أي تم تنصيب عثمان خليفة عندما قبل الشرط) . انظر بصرف د/ سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ . د/ محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ . د/ صلاح الصاوي ، الوجيز في فقه الخلافة ، دار الإعلام الدولي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ٨٤ : ٨٥ .

الأشياء الإباحة إلا أن يأتي دليل شرعي يحرمه^(١).

ويجدر بنا أن نذكر أنه إذا وضع المسلمون شرط توقيت فترة الخلافة وقبل الخليفة هذا الشرط وتم تصديقه على هذا الأساس ، فعليه الالتزام به مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَأَوْقُوا بِغُصَمَاءِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِمَّا تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿١﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَعْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيُقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُؤْتَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ النَّارُ وَلَهُمْ سُوءُ الْمَذَارِ ﴾^(٤) . وأحاديث رسول الله ﷺ . عن أنس بن مالك قال: قلما خطبنا رسول الله ﷺ إلا قال: « لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له »^(٥) . وعن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوتى خان »^(٦) .

٢- لا يجوز الاستدلال بعهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده ﷺ:

يرد أنصار الاتجاه الثاني القائل بجواز توقيت عقد الخلافة على أنصار الاتجاه الأول والقائل بأن التاريخ الإسلامي منذ عهد الرسول ﷺ والخلفاء من بعده لم يعرف شرط توقيت عقد الخلافة ، بقولهم إن نظام الحكم في الإسلام من الأمور التي تركها الشرع للعباد ويتخذون فيها ما يرونه صالحاً لدينهم ودنياهم ، بشرط عدم مخالفة النظام العام الإسلامي هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لا يجوز الاستدلال بفترة رئاسة الرسول ﷺ لسبب ظاهر لأن الرسول ﷺ قبل أن يكون عليه الصلاة والسلام رئيساً للدولة الإسلامية فهو " رسول " من عند الله ، ومقصود الرسالة تبليغ حكم الله وهذا الأمر يستتبع استمراره في الحكم طيلة فترة حياته ، لذا لا مجال للاحتجاج بتأييد فترة رئاسة الرسول ﷺ^(٧) .

(١) انظر في ذات المعنى كل من: د/ عبد الرزاق أحمد السبوري ، فقه الخلافة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ ، د/ ماجد

راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ ، د/ محمد ضياء الدين الريس ، النظريات السياسية

الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

(٢) سورة النحل ، آية رقم (٩١) .

(٣) سورة الصف ، آيات رقم (٢ ، ٣) .

(٤) سورة الرعد ، آية رقم (٢٥) .

(٥) مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ١٥٤ .

(٦) رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، باب الوفاء بالعهد وإجازه الوعد ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٧) ونقول أيضاً هل يتصور عقلاً وشرعاً وجود جماعة من المؤمنين تهدف إلى الوصول إلى الحكم أثناء فترة تولي الرسول ﷺ

مقتل حاكم الدولة الإسلامية ، بل إن هناك دليل في فترة قيادة الرسول ﷺ للدولة الإسلامية على جواز توقيت الخلافة وهو عمل

رسول الله ﷺ مسند تأسيس الدولة الإسلامية ، فقد كان عند خروجه ﷺ للغزوات أو للحج لا يترك الدولة بلا قيادة تتولى

أمورها ، بل كان يبين قادة أو نواباً مكانه في المدينة يقولون شؤون الحكم ، وكانت بالطبع تولية كل منهم مؤقتة بموئنة إلى

ومن ناحية ثالثة لا يجوز أن تتخذ من تأييد فترة توليه الخلفاء الراشدين حجة على عدم شرعية توقيت عقد الخلافة ، لأن فكرة توقيت عقد الخلافة لم تكن مطروحة أساساً في جميع أنظمة الحكم في العالم آنذاك ، فقد كانت الرئاسة في العالم كله مؤبدة ما بين إمبراطورية ومملكة وقبلية^(١) . بعبارة موجزة يرى أنصار هذا الاتجاه: إن الخلفاء كان لهم زمامهم وظروفهم التي تختلف عن زماننا وظروفنا^(٢) .

المطلب الثالث:

تقييم الاتجاهين

أولاً: تقييم الاتجاه الأول القائل بعدم جواز توقيت عقد الخلافة.

سبق القول بأن أهل الشيعة يمثلون القطاع الأكبر من الاتجاه المنكر لتوقيت عقد الخلافة ، وأن سبب تبني الشيعة هذا الاتجاه وقولهم بضرورة النص على الإمام ، يعتبر رد فعل لوقائع التاريخ التي صمدت أمانيتهم وأدت إلى نكبة آل البيت ، لذلك افترضوا أنه لابد من أن يعين رسول الله ﷺ خليفة من بعده حتى لا تقع أمته في بحر من الفتن والاضطرابات والاختلافات، كما أن هناك فكرة مسيطرة على أذهانهم مسبقاً بوجود النص واستخلاف عليّ ﷺ بالذات^(٣).

وفى الحقيقة فإن فقهاء أهل السنة أضغفوا دليل أهل الشيعة من عدة وجوه أهمها أنه لو كان هناك نص من الرسول ﷺ قاطع في الإمام وصفته وما يقوم به لما أهملت روايته ، خصوصاً وأن موضوعه خطير والجدل من حوله والصراع قد كانا على أشدهما منذ وفاة الرسول ﷺ حتى الآن ، ثم هل يغفل أن يتم التعيين من النبي ﷺ ولا يعلم المعين (عليّ بن

المنينة . انظر في ذلك: د/ صلاح الدين محمد علي ديبس ، الخليفة وتوليته وعزله ، رسالة سابقة ، ص ٣٦١ . د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، رسالة سابقة ، ص ٣٩٧ .

(١) ومعنى ذلك أن تأييد لفترة الخلافة الإسلامية للخلفاء لا يرجع إلى النظرية الإسلامية ولكن للبيئة السياسية والاجتماعية التي عاصرت فترة الخلافة الإسلامية ، وفي ذلك يقول د/ خالد محمد خالد: " لو أن الخلفيتين العظيمين (أبا بكر وعمر) يحكما ن في عهدنا هذا لأعطينا التجربة الإسلامية في النظام الديمقراطي الرشيد كل احترامهما " . انظر د/ خالد محمد خالد ، الدولة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٨ . وفي ذات المعنى انظر د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، رسالة سابقة ، ص ٣٨٩ ، إذ يقول: " إن العالم حول الدولة الإسلامية كان قائماً على الأنظمة الملكية " .

(٢) انظر في ذلك د/ القطب محمد القطب طلبة ، الوسيط في النظم الإسلامية ، الحلقة الثالثة ، الإسلام والدولة ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

(٣) انظر في ذات المعنى كل من: الإمام محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ . د/ محمد عمارة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ . د/ هبة الزجيلي ، نظام الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

أبسى طالب) ؟ وإذا عين فلماذا لم يتمسك بالتمعين ويقطع دابر الخلاف الذى حدث لاختيار الخليفة بعد وفاة الرسول ﷺ^(١) . أما بالنسبة للفتنة التى تبنت الاتجاه الرافض لتوقيت عقد الخلافة من أهل السنة ، فإن سبب تبنيهم هذا الاتجاه هو حرصهم على حماية الأمة الإسلامية من الفتن والاضطرابات ، أو اعتقادهم أن تأييد عقد الخلافة يعتبر إجماعاً للمسلمين لا يجوز الخروج عليه^(٢) .

ولكن الثابت تاريخياً أن تأييد عقد الخلافة لم يكن درءاً للفتن والاضطرابات ، بل كان هو السبب الأساسى لكافة الأحداث الدموية التى أصابت الأمة الإسلامية^(٣) .

ثانياً: تقييم الاتجاه الثانی القائل بجواز توقيت عقد الخلافة.

بإحدى دى بدء يؤيد الباحث هذا الاتجاه ، فبالإضافة للأدلة السابق ذكرها من أنصار هذا الاتجاه ، يرى الباحث أن اشتراط هذا الشرط فى عقد الخلافة (أو رئاسة المسلمين) فى عصرنا الحالى يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ومصلحة المسلمين ، حيث إنه سيسمح لهم بالآتى:

١- بإمكانية تبادل السلطة فى المجتمع الإسلامى بالطرق السلمية ، مما يتفادى معه الثورات وهزكات الخروج المسلح التى كان لها أسوأ الأثر على الأمة الإسلامية^(٤) .

٢- إن تطبيق هذا الشرط يمنح فرصة للشعب للقيام برقابة شعبية متجددة على رئيس الدولة كما تسمح لهم بإبعادهم عن السلطة واستبداله بالأصلح إذا حاد عن الطريق الذى يرتضيه الشعب^(٥) .

(١) من الثابت تاريخياً أن رسول الله ﷺ قد تولى - وهو الذى لا ينطق عن الهوى - دون أن يوضع لأمره طريقة اختيار رئيساً لها يدير شئونها ، كما أنه من المستحيل على الصحابة والمبشرين بعضهم بالجنة أن يكتفوا خبراً عن رسول الله ﷺ لا سيما فى شأن الإمارة ذات الأمر الخطير والشهير ، وللمزيد من التفصيل حول رأى أهل الشيعة والرد عليهم من قبل فقهاء أهل السنة انظر المراجع الآتية: إسماعيل الحارثي/ أبى المعلى الجويني ، غيات الأمم فى التلخيص للظلم ، مرجع سابق ، ص ٥٩ وما بعدها . د/ محمد عصارة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ وما بعدها . د/ وهبة الزحيلي ، نظام الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ : ٢٠٢ .

(٢) انظر لى ذلك: د/ عبد القادر عودة ، الإسلام ولواضعها السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ . د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدول ، رسالة سابقة ، ص ٤٠٤ .

(٣) انظر لى ذلك: الإمام/ محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ وما بعدها . د/ محمد عصارة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٦٩ وما بعدها .

(٤) انظر لى ذات المعنى د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، رسالة سابقة ، ص ٤٠٩ ، إذ يؤسس رأيه المؤيد لتوقيت فترة عقد الخلافة على مبدئين وهما سد الذرائع والتجربة السابقة ويقصد بها تجربة عصر الخلافة الراشدة . د/ صلاح الصاوي ، الوجيز فى فقه الخلافة ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٥) انظر لى ذات المعنى تعليق د/ توفيق محمد الشهوى ، إذ يقول: "إنه من الصواب أن يكون للتأخير من أهل الحل والعقد لى يخطروا البلية محدودة المدة ليتمكنوا من مزاولة حقهم فى الإتراف على أصال الحكومة وسياسة الحاكم الذى اختاروه" . د/ عبد

٣- إن تحديد فترة زمنية للخلافة (أو الرئاسة) يعتبر دافعاً للخليفة للعمل الجاد والدؤوب في سبيل مصلحة الأمة الإسلامية ، فالمرشح يعلم مقدماً أنه يتولى أمر الخلافة لأجل معلوم ، فيكون بذلك حافزاً له ، فلا يستكين لأن مدة خلافته محددة وأعماله محسوبة ، وذلك بخلاف من يتولى الحكم مدى الحياة ^(١) .

٤- إن تحديد مدة عقد الخلافة يعطى للأمة الإسلامية الفرصة لاختيار الخليفة الأنسب لظروف وحاجات المجتمع في كل فترة من الفترات التي تمر بها الأمة الإسلامية ، ولتوضيح ذلك نقول إن الولاية لها ركنان (القوة والأمانة) ^(٢) .

مصدقاً لقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْذِنْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْذَنَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) ، ولما كان اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ، فعلى المؤمنين اختيار الأصلح من حيث وقائع الظروف المعاصرة ، فإذا كان يهددهم عدو جبار فليختاروا في هذه الفترة المرشح الأعظم قوة ومهابة عند الأعداء من الأعظم أمانة ، وبذلك تعطى فترة الرئاسة المحددة للمؤمنين القدرة على اختيار الخليفة الذي يحقق لهم نفعاً أكثر ومصلحة أكثر في وقت بعينه ^(٤) .
ولذلك يؤيد للباحث الرأي القائل بجواز توقيت عقد الخلافة إذا ما تضمن عقد الخلافة ذلك لما سبق من أدلة . وليبيان وجه المصلحة في الأخذ بهذا الشرط ، وهنا يصدق قول ابن القيم الجوزية: " أينما توجد المصلحة فثم شرع الله " .

الرزاق أحمد السنهوري ، فقه الخلافة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ . د/ سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١١٦ . د/ مجد راتب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ . د/ صلاح الصاوي ، الوجيز في فقه الخلافة ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
^(٢) انظر نسي ذلك د/ يحيى السيد المصباحي ، النظام الرئاسي الأمريكي والخلافة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٥٦٠ .

^(٣) مما هو معلوم أن القوة في كل ولاية بحسبها ، فالقوة في إمارة الحرب ترجع لشجاعة القلب والخبرة بالحروب ، والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب الكريم والسنة النبوية والقدرة على تنفيذ الأحكام ، أما الأمانة فهي ترجع إلى خشية الله مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ... فَاتَّقُوا النَّاسَ كَاتِفُونَ وَلَا تُخْفُوا عَنْهَا أَلْفًا وَمَنْ لَمْ يَخْشَ يَأْكُلْ لَحْمَ الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٤) . انظر في ذلك شيخ الإسلام/ أحمد ابن تيمية ، السياسة الشرعية فسي إصلاح الراعي والرعية ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ . د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

^(٥) سورة القصص ، آية رقم (٢٦) .

^(٦) انظر نسي ذات المعنى: شيخ الإسلام/ أحمد ابن تيمية ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، مرجع سابق ، ص ٨ : ١٠٠ . د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . إذ يقول: " عند عدم تولد شخص يتسع بخاصته القوة والأمانة ولزم الاختيار فإن طبيعة المنصب هي التي تحدد معيار الصلاحية ، فإذا كانت حاجة المنصب - بحكم طبيعته - إلى القوة أشد ، قدم الأكثر قوة ، وإذا كانت حاجة المنصب إلى الأمانة أشد ، قدم الأكثر أمانة ، ففى إمارة الحرب مثلاً يقدم الرجل القوي للشجاع ، لأن الحاجة في الحروب إلى القوة أكثر ، وفى المناصب المتصلة بجباية الأموال وحفظها يقدم الرجل الأمين ، لأن الحاجة هنا إلى الأمانة أكثر وهكذا " .

المبحث الثاني

مدى شرعية المنافسة كوسيلة للفوز بمنصب الخليفة

تمهيد وتقسيم:

سبق القول بأن إمكانية قيام الأحزاب السياسية تفترض إمكانية تداول السلطة ، وأن هذا العنصر يتطلب من ضمن ما يتطلب توافره السماح بالمنافسة بين الأفراد للفوز بالمنصب لمن يحوز على الأغلبية ، لذلك أفردنا هذا المبحث للبحث في مدى شرعية المنافسة في الشريعة الإسلامية ، ولنبدأ بالبحث في أصول الشريعة الإسلامية .

وتأسيساً على ذلك سوف يُقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

شرعية المنافسة في القرآن الكريم .

المطلب الثاني:

شرعية المنافسة في السنة النبوية .

المطلب الثالث:

شرعية المنافسة في عهد الخلفاء الراشدين .

المطلب الرابع:

شرعية التوقيت ومبدأ الأغلبية دليل على شرعية المنافسة .

المطلب الخامس:

التنافس أمر فطري ولازم للحياة السياسية في العصر الحالي.

المطلب الأول:

شرعية المنافسة في القرآن الكريم

١- ورود بعض مشتقات لفظ " المنافسة " في القرآن الكريم بدلالة تفيد المدح .

ورد بالقرآن الكريم بعض مشتقات لفظ " المنافسة " بدلالة المدح بل والحث عليه ولم يسرد بدلالة الذم ، ونجد مشتقات اللفظ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَبْتَغُونَ ﴿ تَتَوَفَّوْنَ فِيهِمْ ذُرِّيَّتَهُمُ النَّعِيمِ ﴾ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مُمْتَوِّمٍ ﴿ إِنَّمَا هُمْ وَنَحْنُ ذُلٌّ ﴾

فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ^(١) ، وبالرجوع إلى مصادر تفسير الآيات القرآنية تحقق لدينا أن سبب نزول تلك الآيات الكريمة هو بيان حال أهل الصدقة والطاعة في الآخرة ، فهم في نعيم على الأسرة وفي وجوههم بهجة ونور ويشربون شرباً لا غش فيه وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ، بمعنى أنه في مثل هذا الحال فليتنافخ المتفخخون ، وليتباهى ويكاثر ويستبق إلى مثله المستبقون كقوله تعالى: ﴿ لِيُظَاهِرَ فِيذَلِكَ الْعَاوِلُونَ ﴾ أو فليترغب الراغبون^(٢) ، ومعنى ذلك أن التنافس لا يعتبر من الأمور المذمومة ، حيث إن الخالق عز وجل قد ذكره في كتابه الكريم وحث عليه بل ويجازى صاحبه خيراً طالما كان هذا التنافس متوافقاً مع الشريعة الإسلامية^(٣) .

٢- ورد في القرآن الكريم ما يفيد أن التنافس أمر فطري ولزم للحياة .

والدليل على ذلك العديد من الآيات القرآنية نذكر منها:

١- قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ يَخْتَفِرُونَ إِنَّ أَنْ يَكُونُوا وَبَعَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَبِئْسَ مَا يَكُونُ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَّا يَخْشَوْا اللَّهَ الَّذِي يَخْلُقُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَلَّا يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبَدِّلُ أَمْرَهُمْ خِلَافَ مَا يُكْفَرُونَ ﴾ . ومقصود هذه الآية الكريمة أن الخالق عز وجل جعل من التنافس وسيلة لتحقيق التماسق في الكون ، وقد اختلف الفقه في تفسير هذه الآية الكريمة ، فقالت فرقة يعني بها لولا دفع الله ظلم للظلمة بعزل الولاة ، وقال أبو الدرداء لولا أن الله عز وجل يدفع بمن في المساجد عمن ليس في المساجد ، وبمن يفزو عمن لا يفزو ، لأنهم العذاب ، فقوى الشر والضلال تعمل في هذه الأرض ، والمعركة مستمرة بين الخير والشر ، والهدى والضلال والصراع القائم بين قوى الإيمان وقوى الطغيان منذ أن خلق الله الإنسان ، ولم يشأ القادر عز وجل أن يترك المؤمنين للفتنة ، فاستخدم الخالق عز وجل هذه الوسيلة ، وهى وسيلة "الدفع" دفع الناس بعضهم ببعض بمعنى "تنافسهم" حتى يحق "الحق" في الحياة ، فلا يكفى "الحق" أنه الحق بل لابد من قوة تحميه وتدافع عنه^(٤) .

(١) سورة المطففين ، آيات رقم (٢٢ : ٢٦) .

(٢) انظر تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، مرجع سابق ، الجزء التاسع عشر ، ص ٢٦٥ : ٢٦٦ . انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٤٨٦ : ٤٨٧ . الشيخ / سيد قطب ، في ظلال القرآن الكريم ، المجلد السادس ، دار الشروق ، الطبعة الثانية عشر ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨٥٩ ، ٣٨٦٠ .

(٣) قد يقول قائل إن التنافس المذكور في الآية الكريمة هو تنافس في أمور الآخرة وليس في أمور الدنيا ولكن ينبغي ألا يغوتنا أن التنافس في نعيم الآخرة يفوز فيه من تنافس على الخير في أمور الدنيا ، فالدنيا مزرعة الآخرة . انظر الشيخ / سيد قطب ، في ظلال القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦٠ .

(٤) سورة الحج ، آية رقم (٤٠) .

(٥) انظر في تفسير الآية الكريمة القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، مرجع سابق ، الجزء الثاني عشر ، ص ٦٨ : ٧٣ . تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٥ : ٢٢٦ . الشيخ / سيد قطب ، في ظلال القرآن

ب- وقوله تعالى: ﴿ فَهَرَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتْلَ دَاوُدَ بِأَمْرِهِ وَإِنَّا لِلَّهِ الْمُنْكَرُ وَالْجُنَّةُ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(١) ، ومقصود هذه الآية الكريمة يتوافق مع تفسير الآية الكريمة السابقة في بيان حكمة الخالق عز وجل في دفع الناس بعضهم ببعض ، بمعنى أنه لولا أن دفع الله عز وجل يقوم على قوم وذلك لكف شرور أناس عن غيرهم بما يخلقه ويقدره من الأسباب لفستت الأرض ولأهلك القوى الضعيف^(٢) .

المطلب الثاني:

شرعية المنافسة في السنة النبوية

وإذا بحثنا في مدى شرعية المنافسة في السنة النبوية يتبادر إلى الذهن سريعاً الحديث الذي دار بين رسول الله ﷺ والصحابي الجليل أبي ذر الغفاري في أمر طلب الولاية . عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَا ذَرِّإُ ذَرِّإُ إِنِّي أُرَاكَ ضَعِيفًا ، وَإِنِّي أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي ، وَلَا تَأْمُرْنِ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوْلَيْنِ مَالٍ يَتِمُّ»^(٣) .

ومن المعلوم أن لنصار النظام الملكي الوراثي يتمسكون بهذا الحديث ليحرموا المؤمنين من طلب الولاية ، وتناصوا أن الرسول ﷺ رفض إعطاء الإمارة لأبي ذر الغفاري ، ليس لأنه طلبها ولكن لأنه ضعيف^(٤) ، كما أن هذه الرواية وإن كانت تنهى عن طلب الولاية فهي تتعلق بالوظائف الإدارية ، وليس بوظيفة رئيس الدولة الإسلامية (ال خليفة) ، فبالطبع

الكريم ، المجلد الرابع ، ص ٢٤٢٤ : ٢٤٢٧ . والذي يقول في تفسير الآية الكريمة : إن " الصوامع " هي أماكن العبادة المنعزلة للرهبان ، و " البيع للنصارى عامة " وهي أوسع من الصوامع و " الصلوات " أماكن العبادة لليهود ، و " المساجد " أماكن العبادة للمسلمين ، وهي كلها معرضة للهدم على كداسنها وتفميصها لعبادة الله ولا يحميها إلا دفع الله الناس بعضهم ببعض .

^(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥١) .

^(٢) وسبب ليزول هذه الآية للكريمة : أنه عندما ولج حزب الإيمان وهم قليل من أصحاب طاقوت لحرهم أصحاب جالوت وهم عدد كثير ، قالوا اللهم أنزل علينا سيراً من عندك في لقاء الأعداء فغلبهم بنصر الله لهم وقتل داود جالوت ، وآتاه الله الملك ، ثم قال تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(١) ، إلى آخر الآية الكريمة المذكورة معانيه ، فظهر في تفسير هذه الآية للكريمة ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٠٢ : ٣٠٣ . يقول د/ ماجد رابع الطو في تعليقه على الآية الكريمة : " أنه رغم عموم الجاهلية في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾... فإن المقصود منها هو تسليط الأعداء على الأشرار أو تسليط الأشرار على ثلثهم ، لأن هذا هو الذي يمنع الفساد في الأرض وليس تسليط الأشرار على الأغنياء ممن عباد الله وتلك سنة من سنن الله في أرضه ، لا يترك حاكماً واحداً يسيطر سيطرة كاملة على نطاق ملكه ويهيئ في الأرض فساداً وإن أمهل إلى حين ، وإنما يسلط عليه ظالماً مثله فيقضى عليه أو يوقف كل منهما من ظلم الأخره " .

انظر د/ ماجد رابع الطو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

^(٣) انظر رياض الصالحين للذوي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

^(٤) انظر في ذلك شيخ الإسلام / أحمد ابن تيمية ، السباسة للشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

لا يتصور بحث إشكالية اختيار رئيس الدولة في عهد رسول الله ﷺ ، والدليل الثالث يؤكد ذلك .

المطلب الثالث:

شرعية المنافسة في عهد الخلفاء الراشدين

إن ما حدث يوم وفاة رسول الله ﷺ يعد دليلاً قاطعاً على شرعية المنافسة في الشريعة الإسلامية ، فلم يكن هناك مانع شرعى من طلب الصحابة للخلافة بعد وفاة رسول الله ﷺ فقد طلبها كل من الأنصار والمهاجرين ، وكان طبيعياً أن يحدث التنافس والصراع بينهم على السلطة . يذكر أن سعد بن عبادَةَ الأنصارى شدد على طلبها ، وأورد الكثير من الحجج لبيان أحقية الأنصار بخلافة رسول الله ﷺ ومن ثم أحقيته بأن يكون خليفة المؤمنين ، كما حرص على ذلك المهاجرين واستندوا إلى السبق والقرابة ^(١) .

ولا يخفى على أحد أن عليّاً كرم الله وجهه طلب الخلافة أيضاً لنفسه ، بل رفض أن يبايع أبا بكر في أول خلافته ، وقال ﷺ: " لا أبايكم ، وأنا أحق بهذا الأمر منكم ، وأنتم أولى بالبيعة لى أخذتم هذا الأمر من الأنصار ، واحتجتم عليهم بالقرابة من النبى ﷺ وتأخذونه منا أهل البيت غصباً ، أستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم ! فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة ؟ فإذا نحتج عليكم بمنى ما احتجتم على الأنصار نحن أولى برسول الله حياً وميتاً ، فانصفونا إن كنتم تؤمنون ، ولا تبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون " ^(٢) .

^(١) يـسـدر بنا أن نذكر أن هدف كل المتنافسين كان مصلحة الإسلام والمسلمين لذلك تراجع زعماء الأنصار وخطبتهم عن موافقتهم وحسم الخلاف - ما عدا سعد بن عبادَةَ - عندما قال عمر يا مشر الأنصار أستم تطعون أن الرسول ﷺ قدّم أبا بكر للصلاة ! فأيكم تطيب نفسه أن يعظم من قدمه رسول الله ﷺ فقالوا : بلى . هذا بالإضافة للحديد من أقوال الصحابة التى ذكرت في مؤتمرات الشقيقة لإثبات أن الحق لتريش وحدها في خلافة الرسول ﷺ . وللمزيد من التفاصيل عما حدث من منافسة المهاجرين والأنصار عن الخلافة بعد وفاة رسول الله ﷺ . انظر الإمامة والسياسة ، لابن قتيبة ، مرجع سابق ، ص ٧٠ د / عبد الرزاق أحمد السنهورى ، فقه الخلافة وتطورها ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ . المستشرق / سالم البيهناوى ، الخلافة والخلفاء الراشدون بين الشورى والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٩٢ وما بعدها . / فاطمة جمعة ، الاتجاهات الحزبية في المجتمع الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٦٤ وما بعدها .

^(٢) للمزيد من التفاصيل عن منافسة على بن أبى طالب لأبى بكر الصديق يؤيد على الخلافة . انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ، مرجع سابق ، ص ١٨ : ٥٦ . د / محمد عسيرة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٨٠ وما بعدها . د / سليمان محمد الطماوى ، السلطات الثلاثة ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ : ٤١٦ .

شرعية التوقيت ومبدأ الأغلبية دليل على شرعية المنافسة

سبق أن رأينا أن أغلبية الفقه المعاصر اتفق على جواز توقيت عقد الخلافة ، لما فيه من مصلحة الإسلام والمسلمين ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب اختيار رئيس للدولة الإسلامية بعد الفترة المحددة من قبل الأمة الإسلامية ، وهذا الاختيار يستوجب عرض كل مرشح للرئاسة الصفات التي يمتاز بها وتجعله الأحق والأكفأ بتولى هذا المنصب الخطير ، وهذا هو جوهر المنافسة ، فكل مرشح يناقش الآخرين للفوز بعدد أكبر من الأصوات التي تؤهله لتولي الخلافة ^(١) .

وهكذا لا نجد في جوهر المنافسة كمفهوم معاصر " لطلب الولاية " ما يمنعها شرعاً ، ولكن ليس معنى ذلك أن كل منافسة تكون مشروعة في الشريعة الإسلامية ، فالمنافسة المشروعة هي المنافسة التي تتم ممارستها في ظل المبادئ الإسلامية العليا ويتحلى ممارسوها بالأخلاق الإسلامية ، وأن يكون هدفهم دائماً وأبداً صالح الأمة الإسلامية ^(٢) ، وكل ما يؤدي إلى مصلحة الإسلام والمسلمين يدخل في دائرة الشرعية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ ^(٣) .

(١) مما لا شك فيه أن السائد في اختيار الخليفة أيام الخلفاء الراشدين كان " نظام البيعة " ، أما في العصر الحالي فإن السائد في اختيار رئيس الدولة في غالبية المجتمعات الإسلامية هو " نظام الانتخاب " ولنا على ذلك ملاحظتين الأولى: أن نظام البيعة كان له أثره الذي بالطبع يختلف عن ظروف المسلمين اليوم ، والثانية: أن نظام الانتخاب لا يخالف الشريعة الإسلامية ، فالإسلام لم يضع طريقة محددة للخلافة ولكن ترك للمؤمنين طريقة اختيار رئيسهم في إطار مبدأ الشورى ، لذلك لا يوجد ما يمنع شرعاً حق المؤمنين في اختيار حكمهم . انظر في ذلك د/ ماجد رهاب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ د/ نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٣٨ د/ سعد محمد عبد المقصود خليل ، النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، رسالة سابقة ، ص ٤٧٠ : ٤٢١ .

(٢) سبباً لا شك فيه أن قصراعات والمنافسات التي تقوم بين البشر على عرض من أغراض الدنيا بقصد تحقيق نفع خاص وحرمان بعض المؤمنين منه ، فهذه المنافسة تكون محرمة وتؤدي إلى إفساد وتشتت للمسلمين ويعادهم عن أمور دينهم ، كما أنها توكسب بينهم البغضاء والعداوة مثل منافسة للتجار إذا أدت إلى احتكار السوق ، ومنافسة الرجال على النساء ، ومنافسة الموظفين على المناصب الإدارية إذا استخدمت فيها وسائل غير شرعية ، أما التنافس في حل الخير والسعي في مصالح المسلمين أمر يحبه الله مثل التنافس في العبادة وعمل الخير . انظر حول هذا المعنى د/ يحيى السيد الصباحي ، النظام الرئاسي الأمريكي والخلافة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ .

(٣) سورة المطففين ، آية رقم (٢٦) .

المطلب الخامس:

التنافس أمر فطري ولازم للحياة السياسية في العصر الحالي

وللاستدلال على شرعية التنافس نضيف إلى الأدلة السابقة دليلاً عقلياً فحواه أن الحياة تستلزم وجود المتناقضات ، وإيضاح ذلك نقول إن الحياة مكونة من عدة عناصر ، ومن هذه العناصر ما يحاول بعضها إخفاء البعض ، سواء في الفرد بتعارك قواه وصراع جراثيمه ، أو في المجتمع بتدافع جمعاته ، وهذا التدافع والتناقض لا ينبغي أن يؤدي - لا قسراً الله - إلى الطغيان الذي يتم به الفناء التام ، بل هيأ الله الضد لكي يحفظ الحياة ولو بصورة جديدة ^(١) .

لذلك يقال إن الطبيعة الفطرية التي خلقها الله عليها لتعмир الأرض هي " الثنائية " ، فقد خلق الله تعالى الخير ليعيش مع الشر على أرض هذه الدنيا ، والنور مع الظلام ، لا طغيان لأحدهما على الآخر ، ولا وجود يلغي وجود ^(٢) ، ولكي يحقق الخالق عز وجل التعادلة في الدنيا خلق الذكر والأنثى ، والليل والنهار ، والسماء والأرض ، والخير والشر .

فما المانع إذن من وجود (حاكم ورقيب) فكل قوة يجب أن تقابلها قوة تعادلها ، ف قوة الحاكم المطلقة تعتبر حركة ملببة فلا بد من قوة تعادلها وهي قوة المحكومين ، لتبدأ في المجتمع حياة إيجابية ^(٣) . وبذلك يكون منافسة المرشحين في الميدان السياسي أمر فطري ولازم للحياة ، ولذلك يرى الباحث إن وجود الحاكم وبدله من الأمور التعادلة في المجتمعات الإنسانية ^(٤)

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى (فالانتخاب) - وهو المصطلح السياسي للفظ المنافسة - يعتبر ضرورة عصرية لأنه في وقتنا الحالي المواطنون لا يعرفون بعضهم البعض مثلاً كان يعرف المؤمنون أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فاختيار الرئيس الآن يستتبع فتح باب

^(١) انظر الأديب/ توفيق الحكيم ، التعادلة مع الإسلام ، دار مسر للطباعة ، بدون طبع ، بدون سنة نشر ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

^(٢) يقول الأديب/ توفيق الحكيم في ذلك : " فقد نذر الخالق بحكمته أن يظل الموجود الذي خلقه موجوداً ، وسوف يظل الظلام موجوداً ما وجد النور ، ويبقى الباطل والخطأ ما بقى الحق والصواب " . انظر الأديب/ توفيق الحكيم ، التعادلة مع الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

^(٣) إن الحياة الإيجابية تستلزم ضرورة وجود جملة قوى تتقابل وتتوازن مناهضة بعضها بعضاً في الكون والمجتمع . انظر تفسير الحياة الإيجابية ، الأديب/ توفيق الحكيم ، التعادلة مع الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

^(٤) يقول نسي ذلك الأديب/ توفيق الحكيم : " في المسألة الداخلية لابد من تعادل بين الحكم والمحكوم ، ولما استطاع للشعب في العصور الحديثة أن يحكم نفسه بنفسه . نشأت الأحزاب التي يعادل بعضها بعضاً " . انظر الأديب/ توفيق الحكيم ، التعادلة مع الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

الترشيح وترك الفرصة لكل مرشح لكي يعرف الناس بقدراته وأعماله السابقة وأهدافه التي يتعهد بتنفيذها إذا تولى السلطة^(١) .

ولذلك فالانتخاب يعتبر الوسيلة العصرية الوحيدة المتاحة التي تمكن المواطنين من اختيار الأصلح والأقدر على تولى أمورهم ، ولا غضاضة من الجدل والحوار والمناقشة التي تتم بينهم فهي تساعد وتساهم في تنوير الرأي العام ، هذا بالإضافة إلى أن عملية الاختيار إذا تمت دون حوار أو مكاشفة لن تمكن المواطنين من اختيار الأنسب والأكفأ ، وقد ينتهي الأمر بتولى الخلافة من لا يستحقها ، وهذا يناقض ما أمر الله به في أداء الأمانة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا بِعَظِيمٍ﴾^(٢) .

(١) انظر في ذلك د/ ماجد راجب الطو ، الدولة في ميزان تشريعية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ : ٢٠٣ . د/ نعمان أحمد الخطيب ،

الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٣٨ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٥٨) .

المبحث الثالث

مدى شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

فى هذا المبحث يحاول الباحث بيان مدى شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى الشريعة الإسلامية بصفته عنصراً من عناصر مبدأ تداول السلطة ، فمن المعلوم أن تداول السلطة بين الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية رهين أمر أساسى وهو حصول الحزب على أغلبية الأصوات لكى يصل إلى السلطة ، وبذلك يكون أحقاً بها من أى حزب آخر ^(١) .

من هنا تتضح أهمية البحث فى مدى شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى الشريعة الإسلامية ، لأنه من المستحيل تطبيق مبدأ تداول السلطة بين الأحزاب السياسية بدون الاعتراف بحق الأغلبية فى تولى السلطة .

وتأسيساً على ذلك سوف يُقسَّم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:

شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى القرآن الكريم .

المطلب الثانى:

شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى السنة النبوية .

المطلب الثالث:

شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى عهد الخلفاء الراشدين .

المطلب الرابع:

رأى الفقه الإسلامى فى شرعية الأخذ برأى الأغلبية .

^(١) يجدر بنا أن نذكر أن التسليم بحكم الأغلبية فى الحكومات الديمقراطية هو أمر ضرورى يفرضه الواقع ، إذ أنه من غير الممكن أن تجتمع إرادة الأمة كلها على غاية واحدة ، فإذا أمكن ذلك بالنسبة لبعض القضايا وفى بعض الظروف فإنه يستحيل بالنسبة لكل القضايا وفى كل الظروف ، لذلك يؤخذ برأى الأكثرية . انظر فى ذلك أ/ عبد الفتاح حنينى العدى ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، موسوعة الألف كتاب تصدر بمباركة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، مؤسسة سجل العرب ، بدون طبعة ، ١٩٦٤ ، ص ٣٢ .

المطلب الأول:

شرعية الأخذ برأى الأغلبية في القرآن الكريم

يحتوى القرآن الكريم على مبدأ هام يؤكد شرعية الأخذ برأى الأغلبية وهو " مبدأ الشورى " الذى أكدته كثير من الآيات القرآنية نذكر منها قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾^(١) ، وتطبيقاً لهذا المبدأ " يكون الحكم للكثرة لا للقلة " ^(٢) ، ويرى أغلبية الفقهاء أن معظم - إن لم يكن كل - الوقائع التى تحققت فيها الشورى كانت بناء على رأى الأغلبية وليس الكافة ، فهناك علاقة مؤكدة بين مبدأ الشورى ورأى الأغلبية ^(٣) ، فالشورى فى حقيقة الأمر لا تعنى اتفاق الكل على رأى واحد ، ولكنها تعنى التشاور حتى تصل الأمة إلى أفضل الآراء التى تؤيدها الأكثرية .

المطلب الثانى:

شرعية الأخذ برأى الأغلبية فى السنة النبوية

تزخر السنة النبوية الشريفة بالوقائع والأحداث النبوية التى تؤكد فى مضمونها موافقة رسول الله ﷺ على الأخذ بمبدأ الأغلبية ، ومن تلك الوقائع والأحداث نذكر الآتى:

١- أن رسول الله ﷺ طبق مبدأ الأغلبية فى كثير من الوقائع مثل: ما حدث فى موقعة أحد^(٤) فعندما علم رسول الله ﷺ باستعداد قريش لغزوة أحد وأنهم أقبلوا إلى المدينة ونزلوا قريباً من جبل أحد ، فجمع ﷺ أصحابه واستشارهم ، أخرج إليهم ، أم يمكن فى المدينة ؟ وكان رأيه ألا يخرجوا من المدينة وأن يتحصنوا بها فإن دخلوها قاتلهم المسلمون على أفواه الأزقة والنساء من فوق البيوت ، وقد وافقه رأى عبد الله بن

(١) سورة الشورى ، آية رقم (٢٨) .

(٢) انظر د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، فن الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٣) يرى كثير من الفقهاء أن مبدأ الشورى فى الإسلام يترأى مبدأ الأغلبية الذى تعرفه النظم الديمقراطية الحديثة . انظر د/ هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ . د/ عاصم أحمد عجيلة النظم السياسية . مرجع سابق ، ص ٦٨ . د/ فتحى الدريلى ، خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

(٤) من استقراء السنة النبوية نجد أن رسول الله ﷺ أخذ برأى الأغلبية فى غالبية غزواته - إن لم يكن كلها - . وللمزيد من التفاصيل حول أخذ رسول الله ﷺ برأى الأغلبية فى غزواته ﷺ (نذر ، أحد ، الخندق ، حنين) انظر كل من: د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، فن الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ : ٢٢٠ . د/ ماجد راجب الحلو ، الدولة فى ميزان الشريعة . مرجع سابق ، ص ٣٤٧ وما بعدها . د/ صبحى عتيق سعيد ، السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٨٧ وما بعدها . د/ محمد عمارة ، الإسلام وفلسفة الحكم ، مرجع سابق ، ص ٥٥ وما بعدها .

أبى وبعض الصحابة ، ولكن جماعة الصحابة أشاروا بالخروج وألحوا عليه فى ذلك فكان الرسول ﷺ أول من وضع رأى الأكثرية موضع تنفيذ ، إذ نهض من المجلس ودخل بيته ولبس لأمته وخرج عليهم ليقود الأقلية والأكثرية إلى لقاء العدو خارج المدينة ، فقد سارع بتنفيذ رأى الأغلبية بالرغم من مخالفته لرايه الخاص ، والذي أظهرت الحوادث فيما بعد أنه كان للرأى الأحق بالاتباع ^(١) .

٢- كما روى عنه ﷺ العديد من الأحاديث النبوية التى تؤكد احترامه لرأى الأغلبية نذكر منها:

أ- عن أبى ذر عن النبى ﷺ أنه قال: «إثنان خير من واحد وثلاثة خير من اثنين وأربعة خير من ثلاثة فطعيم بالجماعة ، فإن الله عز وجل لن يجمع أمتى إلا على هدى ﷻ» ^(٢) .

ب- سمعت أنس بن مالك يقول سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتى لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم ﷻ» ^(٣) . وهكذا نجد وصية رسول الله ﷺ للمسلمين دائماً وأبداً أن يلزموا وقت الاختلاف رأى السواد الأعظم أى "الكثرة" لأن اتفاق الكثرة أقرب إلى الإجماع .

٣- ومن الأدلة التى تؤيد احترام رسول الله ﷺ لرأى الأغلبية أنه لم يكن يبرم أمراً من أمور الدنيا وشئون حياتها إلا بعد أن يعرضه على ذوى العقول الراجحة من أصحابه ، كما أنه كان يقول - عليه الصلاة والسلام - لأبى بكر وعمر "لو ذهبتما لرأى ما خالفكما" ويعلق الأستاذ خالد محمد خالد على قول رسول الله ﷺ السابق بأن هذا القول ليس احتراماً للثورى وحسب ، بل لأن الشيخين أصبحا بصوتيهما يشكلان أغلبية تجاه الصوت الواحد وإن كان صوت رسول الله ﷺ ^(٤) .

^(١) انظر نرى ذلك: / محمد أحمد باشا ، غزوة أحد ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ١٩٧١ ، ص ٧٧ : ٨٧ . ويعلق على ذلك بقوله: "إن النبى ﷺ ترك رايه للأغلبية بعد أن توضع للرسول ﷺ على أثر هذه المناقشة إن الأغلبية ترى خلاف رايه فلم يسمعه إلا استجابة لرأى هذه الأغلبية" .

^(٢) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المجلد الخامس ، ص ١٤٥ .

^(٣) انظر سنن بن ماجه للقرطبي ، مرجع سابق ، للجزء الثاني ، كتاب الفتن حديث رقم (٣٩٥٠) ، ص ١٣٠٢ . مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ١٤٥ .

^(٤) انظر / خالد محمد خالد ، الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

شرعية الأخذ برأى الأغلبية في عهد الخلفاء الراشدين

إن أعمال الخلفاء الراشدين وأقوالهم تؤكد احترامهم لمبدأ الأغلبية وتطبيقه والأخذ به في كثير من الأمور السياسية نذكر منها:

١- الأغلبية هي التي قررت خلافة أبي بكر الصديق ، بل إن المتتبع لخلافة الخلفاء الراشدين لم يجد خليفة قد حظي بإجماع كافة المؤمنين ^(١) .

٢- حرب الردة من الأمور التي تأكد بها الأخذ برأى الأغلبية ، فقد كانت الأغلبية في أول الأمر متجهة إلى عدم محاربة المرتدين ومسالمتهم ، وكان رأى الأقلية على رأسهم أبو بكر الصديق عليه السلام يؤيد محاربتهم ، ولكن أبا بكر تناقش مع جماعة المسلمين ، وانتهت المناقشة بجنوح الكثيرين إلى رأى أبي بكر بعد اقتناعهم به ^(٢) .

٣- إن إصرار عمر بن الخطاب عليه السلام بعد طعنه على ذكر عدة أسماء لاختيار أحدهم خليفة من بعده يؤكد أن روح الإسلام كما فهمها عمر عليه السلام تؤيد اختيار الخليفة بالأغلبية وليس بالإجماع فتعدد المرشحين في ذاته يؤكد على الأخذ برأى الأغلبية ^(٣) .

^(١) للمزيد من التفاصيل حول الملابسات وظروف تولية الخلفاء الراشدين كنظر المراجع الأئمة: الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ وما بعدها . د/ محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ ، ١٨٥ ، د/ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ وما بعدها . د/ سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ وما بعدها .

^(٢) انظر في ملامسات حرب الردة: د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، فن الحكم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ وما بعدها . المستشار/ سالم البينمناسوي ، الخلافة والخلفاء الراشدون بين الثورى والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ وما بعدها . د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٢٤١ .

^(٣) مما هو معلوم أن عمر بن الخطاب عليه السلام بعد أن طعن من الجوسى أبو لؤلؤة رشح ستة من كبار الصحابة هم: عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، والزبير بن العوام ، وعطمة بن عبيد الله ، وعبد إليهم أن يجتمعوا ويتداولوا لاختاروا واحداً منهم ليتولى الخلافة ، وذلك بعد أن يقوموا باستفتاء الناس ، ولذلك بعد وفاة عمر قام الصحابة بتقويض مهمة البحث واستشارة الناس إلى أحدهم وهو عبد الرحمن بن عوف . والمزيد من التفاصيل كنظر د/ محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ : ١٨٢ . د/ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

رأى الفقه الإسلامى فى شرعية الأخذ برأى الأغلبية

ومن استقراء الفقه القديم والحديث نجده وقد مار على نهج الخلفاء الراشدين فى الأخذ برأى الأغلبية خصوصاً فى الأمور السياسية ، ومن أمثلة هؤلاء نذكر: الإمام الجوينى ، الإمام الماوردى ، الإمام الغزالى .

١- فيقول الإمام الجوينى: " مما نقطع به أن الإجماع ليس شرطاً فى عقد الإمامة بالإجماع والذى يوضح ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه صحب له البيعة ، فقضى وحكم وأبرم وأمضى ولم ينتظر فى تنفيذ الأمور انتشار الأخبار فى أقطار دار الإسلام ، وتقرير البيعة من الذين لم يكونوا فى بلد الهجرة ، وكذلك جرى الأمر فى إمامة الخلفاء الأربعة " (١) . ويؤكد ذلك الدكتور/ القطب محمد القطب طهنية إذ يقول: " إنه من النادر أن ينعقد الإجماع حول المسائل والقضايا المعروضة ، فالقرار هو ما تقرره الأغلبية ، وعلى الأقلية تقبل القرار وتنفيذه بكل الاحترام والرضا ، ومع علمنا بأن الأغلبية قد تخطئ ، ولكن نظراً لأن البديل غير مقبول فإن هذا الحل هو الأنسب والأرجح ، وليس من المستبعد حدوث التغيير والتبديل فى رأى العام ، فتصبح أقلية اليوم هى أغلبية الغد ، ... وأن الإنسان الذى يستطيع أن يرضى جميع الناس لم يولد بعد ، ... ولقد كان لنبينا صلى الله عليه وسلم مخالفون وخصوم ذهبوا فى معاداته مذاهب هى أعنف من أن توصف " (٢) .

٢- وقد اعتمد الإمام الماوردى على مبدأ الأغلبية فى أحكامه الشرعية ، وهذا ما قرره فى كتابه الأحكام السلطانية بمناسبة البحث عن الحكم عند اختلاف أهل المسجد حول اختيار الإمام فى الصلاة فيقول: " يكون أهل المسجد الأحق بالاختيار وإذا اختلف أهل المسجد فى اختيار إمام عمل على قول الأكثرين... " (٣) .

٣- ويقول الإمام الغزالى تأكيداً على شرعية مبدأ الأغلبية: " أنه لو لم يبايع أبا بكر غير عمر رضي الله عنه ، وبقي كافة المسلمين مخالفين ، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن

(١) ويستكمل رأيه بقوله: " يستحيل إجماع عدد عظيم على أمر من غير ثبوت سبب جامع ، كما يستحيل إجتماع العالمين فى صبيحة يوم على قيام أو قعود أو أكل أو نوم مع اختلاف للدواعى والصوارف وتباين الجبلات والخلق والأخلاق ... " . انظر فى ذلك بتصرف إمام الحرمين/ أبى المعالى الجوينى ، غياث الأمم فى تغيث الفظلم ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ، ٨٥ .

(٢) انظر فى ذلك د/ القطب محمد القطب طهنية ، الوسيط فى النظم الإسلامية ، الحلقة الثالثة " الإسلام والدولة " ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ : ٣٢٦ .

(٣) انظر الأحكام السلطانية للماوردى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

مطلوب لما انعقدت الإمامة^(١) .

وبالإضافة لما ذكر فإن غالبية الفقه الحديث يرى شرعية الأخذ برأى الأغلبية بل ويؤكدون رأيهم بأن الإسلام له فضل السبق في تقرير الأخذ برأى الأغلبية تأسيساً على شرعية مبدأ الشورى في الإسلام ، ويجدر بنا أن نذكر أن رأى الجمهور يقصد به عند الفقهاء برأى الأغلبية ، وهذا هو الرأى المعتمد^(٢) .

ولا مناص من التسليم بهذه النتيجة (الأخذ برأى الأغلبية) لأن الارتكاز إلى تجارب وأحكام العدد الأكبر هو دائماً أدعى إلى الصواب من الاعتماد على تجارب وأحكام العدد الأقل ، كما أن العمل برأى الأغلبية يساعد على استقرار أوضاع الحكم على أقرب الأسس إلى احتمالات الصواب ، لاسيما وأن عدم التسليم بها يؤدي إلى أحد أمرين: الفوضى أو حكم الفرد وكلاهما مرفوض .

ولكن علينا أن نقرر أنه ليس معنى الأخذ بحكم الأغلبية ، أن هذه الأغلبية معصومة من الخطأ ، أو أنها فى حل من أن تصنع ما تشاء ، وتجرى مع الهوى ، بل لكى تؤخذ بهذه الأغلبية لا بد وأن تكون متوافقة والشرعية الإسلامية نصاً وروحاً ، كما أنه ليس معنى الأخذ بحكم الأغلبية الجور على الحقوق الأساسية والطبيعية للأقلية ، ولا ينبغي علينا أن ننسى أن أغلبية اليوم قد تصبح أقلية الغد .

(١) انظر الإمام/ أبى حامد الغزالي ، الرد على الباطنية ، ص ٦٦ مشار إليه بمرجع ، د/ تقي الدين ، خصائص التشريع الإسلامى فى السيلة والحكم ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

(٢) نذكر من مؤلفاء الفقهاء: د/ محمد ضياء الدين الزبير ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ ، د/ فحى الدين ، خصائص التشريع الإسلامى فى السيلة والحكم ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ . د/ عاصم أحمد عجيلة ، النظام السياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٨ . د/ هالة مصطفى ، للنظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ . د/ محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسى فى الإسلام ، دار القرآن الكريم ، الاتحاد الإسلامى العالمى للمنظمات الطلابية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٣١٢ . د/ وهبة الزحيلي ، نظام الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

خاتمة الباب الثاني

سبق القول في خاتمة الباب الأول بأن أنصار الاتجاه الثاني وقَّعوا في خطأ الخلط بين مفهومى المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ، ولذلك لم يأتوا بأدلة تؤيد شرعية الحزبية السياسية فى الشريعة الإسلامية ، ولذلك فضلَ الباحث تخصيص الباب الثانى لبيان مفهوم الحزبية السياسية فى الشريعة الإسلامية وتأكيد شرعيتها .

تناول الباحث فى الفصل الأول مفهوم لفظ حزب فى القرآن الكريم والسنة النبوية وتطور دلالة هذا اللفظ ، وانتهى الباحث إلى أن لفظ حزب له دلالة مركزية واحدة وهى " كل طائفة جمعهم الاتجاه إلى غرض واحد سواء للخير أو للشر " ، ولكن هذه الدلالة مرت عليها العديد من الدلالات الأخرى أثناء تطور هذا اللفظ فى التاريخ الإسلامى ، ومن أشد هذه الدلالات التى التصقت بلفظ حزب هى : (دلالة الذم والشر) وقد كان يعنى بها الأقوام الذين تكاثروا لمحاربة الرسول ﷺ فى غزوة الأحزاب ، والذين رفضوا الإسلام وتكاثروا له من أتباع الشيطان ، وحتى عندما عاد اللفظ بدلالة سياسية ما زال هناك من يستخدمه بدلالة الذم .

أما فى الفصل الثانى فقد حاول الباحث بيان الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية ، وحيث أن الباحث قد تناول بإسهاب مفهوم الحزبية السياسية من المنظور الإسلامى فى الفصل الأول من هذا الباب ، لذلك اقتصر البحث فى الفصل الثانى على المعارضة الإسلامية ، وقد تناولها الباحث بشئ من التفصيل مبنياً أساسها الشرعى وتكييفها وحكمها الشرعى ، وكذلك بيان أوجه الخلاف بينها وبين الحزبية السياسية ، وكذلك بيان أهميتها وما ينبغى أن تكون عليه فى المجتمع الإسلامى ، والجديد فى هذا الفصل أن الباحث حاول وضع تعريف مبنى للمعارضة الإسلامية حيث إن غالبية الفقهاء لم يضع تعريفاً محدداً لها .

وانتهينا إلى أن كلاً من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية نظامان لا يتناقضان ولكنهما يستكملان ، وليس كلاً منهما بديلاً عن الآخر بل هما ضروريان فى المجتمع الإسلامى ، فالمعارضة الإسلامية ضرورة شرعية تنقد وتراقب الحاكم بالوسائل الشرعية فى إطار قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقدم الرأى فى صورة نصائح للحاكم والمحكومين ، أى أنها ضمانة إسلامية ضد استبداد الحاكم وصيانة لأحكام الإسلام . أما الأحزاب السياسية فهى كذلك ضرورة وضعية للمجتمعات الإسلامية فى العصر الحالى ، أى أنها ضمانة اكتشفتها البشرية لعلاج مشاكل السلطة وتداولها بالطرق السلمية .

أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث لعرض أدلته في شرعية الحزبية السياسية ، ولقد كان للباحث في ذلك منهجه ، فلقد حدد معياراً أساسياً في إمكانية وجود وفاعلية الأحزاب السياسية في أى نظام ما ، وهذا المعيار يتكون من عنصرين:

أولهما: اعتراف هذا النظام بحق المواطنين في ممارسة كافة الحقوق والحريات بصفة عامة ،

والحقوق والحريات السياسية بصفة خاصة .

ثانيهما: أن يعترف كذلك هذا النظام بحق المواطنين في تداول السلطة بالطرق السلمية وتيسير ذلك لهم . ثم تساءل الباحث عن مدى تحقق هذا المعيار في النظام السياسى الإسلامى ولقد كانت الإجابة على هذا التساؤل هي الألة التى تؤكد على شرعية الحزبية السياسية في الشريعة الإسلامية - من وجهة نظر الباحث - ، ولكن ليس كل الأحزاب السياسية مشروعة في الإسلام ، ولذلك يحذر الباحث من تعميم شرعية النظام الحزبى في المجتمع الإسلامى .

وهذا ما سنتناوله في الباب التالى .

الباب الثالث

بيان الرأي الشرعى
فى النظام الحزبى القائم فى
بعض المجتمعات الإسلامية

الباب الثالث

بيان رأى الشرعى فى النظام الحزبى القائم فى بعض المجتمعات الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

بعد أن تم الكشف عن الحكم الشرعى للنظام الحزبى بمفهومه المعاصر ، واتضح لنا أن الشريعة الإسلامية (نصاً وروحاً) لا تمنع من تطبيق ذلك النظام فى المجتمعات الإسلامية ، إلا أن الباحث يحذر من أن تعميم شرعية النظام الحزبى خطأ كبير ، حيث إن تطبيق هذا النظام فى المجتمعات الغربية قد أفرز عند الممارسة بعض التطبيقات التى لا تتفق والشريعة الإسلامية . فشرعية النظام الحزبى فى المجتمعات الإسلامية لها خصوصية هامة جداً ، فهذه الشرعية ليست مطلقة ولكنها مشروطة ومقيدة بحدود النظام العام الإسلامى ، أو بعبارة أخرى يمكن أن نقول: لكى تمارس الأحزاب السياسية وظائفها فى المجتمع الإسلامى لابد أن تتوافق والنظام العام الإسلامى فى التكوين والممارسة والأهداف .

ومما هو معلوم أن كثيراً من المجتمعات الإسلامية اعترفت فعلاً بالنظام الحزبى ، ووجد بها على الساحة السياسية العديد من تلك الأحزاب ، ولكن نظراً إلى أن التعرض لجميع المجتمعات الإسلامية التى طبقت النظام الحزبى أمر يخرج عن قدرة هذه الدراسة ، ويحتاج إلى دراسة متخصصة ، فلقد اختيرت مصر كمثال لهذه المجتمعات بصفتها إحدى أهم المجتمعات الإسلامية التى قامت بتطبيق هذا النظام ، ولا شك أن التعرض لدراسة النظام الحزبى فى مصر له طابع عام يمكن أن ينطبق على عموم المجتمعات الإسلامية . لذا سوف نعرض لمدى توافق النظام الحزبى المطبق فعلاً فى مصر بالنظام العام الإسلامى ، وذلك من الناحية القانونية والعملية .

وتأسيساً على ذلك سوف يُقسم هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول:

معيار شرعية النظام الحزبى (فكرة النظام العام الإسلامى) .

الفصل الثانى:

النظام القانونى للأحزاب السياسية فى مصر ومدى توافقه مع النظام العام الإسلامى .

مدى توافق الواقع العملى للنظام الحزبى فى مصر والنظام العام
الإسلامى .

الفصل الأول

معيّار شرعية النظام الحزبي

(فكرة النظام العام الإسلامي)

تمهيد وتقسيم:

سبق أن أوضحنا أن مقومات النظام الحزبي وفقاً للشريعة الإسلامية تتلخص في عدم تعارضه مع النظام العام الإسلامي ، ومن المعلوم أن مصطلح النظام العام الإسلامي من المصطلحات الحديثة التي لم يتعرض لها الفقه القديم باللفظ ، وإن كان قد تعرض لها تحت مدلولات أخرى مثل حق الله ، أو الحقوق التي لا يجوز مخالفتها ، أو المبادئ الأساسية^(١).

وحيث إن مصطلح " النظام العام " مصطلح وضعي وليس شرعي ، لذا ينبغي على الباحث قبل مناقشة هذا النظام أن يعرض لمفهومه أولاً في النظم الوضعية حتى يسهل على القارئ استيعاب المفهوم من الناحية الشرعية .

لذا سوف يُقسّم هذا الفصل للمباحث الآتية:

المبحث الأول:

مفهوم النظام العام " الوضعي " .

المبحث الثاني:

مفهوم النظام العام " الإسلامي " .

المبحث الثالث:

الفرق بين مفهومي النظام العام الوضعي والشرعي .

(١) وفي ذلك يقول د/ عبد الرزاق السنهوري: " يمكن أن نجد نظيراً في الفقه الإسلامي لفكرة النظام العام والأدب في الفقه الغربي سيما يدعى عادة (بحق الله) أو (حق الشرع) وحق الله أو حق الشرع في الفقه الإسلامي لا يقل في مداه عن دائرة النظام العام والأدب في الفقه الغربي بل لعله يزيد " . انظر د/ عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

المبحث الأول

مفهوم النظام العام الوضعي

تمهيد وتقسيم:

حتى يتضح للقارئ الكريم مفهوم النظام العام الإسلامي سوف يعرض الباحث تعريفات الفقه المختلفة للنظام العام ، وسوف يُعَبَّ على هذه التعريفات .
ولذا سوف يُقسَّم هذا المبحث للمطلبين التاليين:

المطلب الأول:

تعريف الفقه الوضعي للنظام العام .

المطلب الثاني:

تعقيب الباحث على تعريف الفقه للنظام العام الوضعي .

المطلب الأول:

تعريف الفقه الوضعي للنظام العام

يُعرَّف جانب من الفقه النظام العام بأنه: " الوضع الطبيعي المادي والمعنوي لمجتمع منظم " ^(١) . وجانب ثانٍ يرى أن النظام العام يعني: " الوصول إلى حالة من الاستقرار والثبات والانسجام والتناسب أى هو حالة من حالات النسبية التى يتحقق بها الوضع الأمثل فى مجتمع ما " ^(٢) . وجانب ثالث يرى أن النظام العام يقصد به: " مجموعة من الأحكام اصطلاح شعبي على أنها واجبة الاحترام وواجبة التنفيذ ، لتنظيم الحياة المشتركة فى مجتمع هذا الشعب " ^(٣) . والجانب الرابع من الفقه عند تعريفه للنظام العام ربط بين مفهوم النظام العام

(١) انظر لى ذلك كل من: د/ أحمد سلامة ، الوسيط فى الأحوال الشخصية للوطنيين غير المسلمين ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٦ . د/ حسام الدين كامل الأهنسى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ . د/ سمح الشرقاوى ، فقهاء الإدارى ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩١ ، ص ١٥ .

(٢) انظر د/ فوزى محمد طليل ، أهداف ومجالات السلطة فى الدولة الإسلامية دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه . كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

(٣) ويوضح د/ محمد عبد الله العربى تعريفه للنظام العام بقوله: " وإذا كانت هذه الأحكام من وضع البشر فهى تنظيم وضعى وإذا كانت هذه الأحكام فى كلياتها من وحي الله فهى تنظيم لاهى " . انظر فى ذلك د/ محمد عبد الله العربى ، نظام الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

والقاعدة القانونية ^(١) فيقول: " إن القاعدة القانونية تكون من النظام العام إذا قصد بها تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد " ^(٢) .

المطلب الثاني:

تعقيب الباحث على تعريف الفقه للنظام العام الوضعي

١- إن تعدد تعريفات النظام العام دليل واضح على عدم قدرة الفقه الوضعي في وضع تعريف محدد للنظام العام ، ولعل هذا الأمر يرجع إلى أن من أهم خصائص النظام العام " الذسبية والتغيير " ^(٣) هذا بالإضافة إلى أنه ليس له وجود قائم بذاته مما يصعب على الفقه تحديد أركانه ومن ثم تعريفه ^(٤) ، وقد يكون سبب تعدد التعريفات نتيجة لتعدد متطلبات النظام العام ^(٥) .

٢- إن هذه التعريفات جميعها تستهدف من تطبيق النظام العام تحقيق المصلحة العامة ^(٦) . ومعنى ذلك أنه من الممكن استخدام " المصلحة العامة " معياراً لتحديد

^(١) ولكن ريس معنى ذلك أن جميع القواعد القانونية من النظام العام ، فالارتباط بينهما هنا يرجع إلى أن لفظ النظام العام يرد كثيراً في النصوص القانونية فيقال مثلاً: إن الأحكام الآمرة من النظام العام ، أي أن كل حكم لا يباح للأفراد أن يتفقا على مخالفته هو من النظام العام ، ولهذا قرر علماء القانون الوضعي أن أحكام القانون العام " أي القانون الدستوري والإداري والمالي والجسائي " متعلقة بالنظام العام . انظر في ذلك كل من: الشوخ/ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتأويلها ، بحث منشور ضمن مجلة القانون والاقتصاد ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، العدد الثاني ، السنة الثامنة عشر ، بدون طبعة ، ١٩٤٨ ، ص ١٨٥ : ١٨٦ د/ عبد الرزاق السنهوري ، نظرية العقد ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، منشورات محمد الداية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٤٩٠ .

^(٢) انظر د/ عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة بالفقه الغربي) ، مرجع سابق ، ص ٨١ .
^(٣) يقول د/ عبد الرزاق السنهوري في ذلك: " إبتنا لا نستطيع أن نحصر النظام العام في دائرة دون أخرى فهو شيء متغير يضيق ويتسع حسب ما يحد الناس في حضارة معينة " مصلحة عامة " فلنا بمستطيعين أن نضع قاعدة ثابتة تحدد النظام العام تحديداً مطلقاً يتشعب مع كل زمان ومكان لأن النظام العام شيء نسبي " انظر د/ عبد الرزاق السنهوري ، نظرية العقد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٥ .

^(٤) انظر في ذلك د/ سعاد الشركاوي إذ تقول: " إن فكرة النظام العام فكرة ديالكتيكية وليست فكرة استاتيكية ، ولذا من الصعب حصر عناصرها بشكل محدد " . انظر د/ سعاد الشركاوي ، القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

^(٥) وتعدد المتطلبات تتمثل في أن: الضبط الإداري عليه واجب حماية الدولة ضد الأخطار التي تهددها فضلاً عن واجبه في حماية الفرد ضد الأخطار التي لا يستطيع دفعها سواء أفت هذه الأخطار من الأفراد الآخرين أو من الحيوانات أو من الطبيعة ، ولذا فإن كل محاولات تعريف النظام العام في كتابات الفقهاء أو في الأحكام القضائية تترك الباب مفتوحاً لاحتواء كل ما قد يأتي به المستقبل " . انظر في ذلك د/ سعاد الشركاوي ، القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٢٣ : ٢٤ .

^(٦) انظر في ذلك د/ توفيق حسن فرج ، أحكام الأحوال الشخصية لعير المسلمين من المصريين ، منشأة المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٦٠ ، إذ يقول: " من العسير أن نحدد المقصود بفكرة النظام العام ، وإن كان يمكن القول بصفة عامة أن القواعد

مفهوم النظام العام ^(١) .

ولكن فى حقيقة الأمر هذا المعيار لا يخلو من صعوبة ، حيث إن تطبيقه يثير عدة تساؤلات أهمها: ما هى المصلحة العامة التى تتعلق بنظام المجتمع الأعلى ؟ ومن الذى سيحدد ؟ وإلى متى ستظل كذلك ؟ ولكن من ناحية أخرى يعتبر هذا المعيار أفضل المعايير التى تحدد مفهوم النظام العام ، لأنه معيار مرن يتفق وخصيصة النسبية والتغيير فى النظام العام ^(٢) .

فالمصلحة العامة التى تتعلق بنظام المجتمع الأعلى تتباين من مجتمع لآخر ، وفى ذات المجتمع من وقت لآخر ، فلا يمكن تحديد مفهوم للنظام العام أو وضع قاعدة ثابتة للنظام العام إلا فى مجتمع معين وفى وقت معين ^(٣) .

ومعنى ذلك أن النظام العام يتميز بتغيره ومرونته تبعاً للظروف والزمان والمكان ، فتحديد القاعدة المتعلقة بالنظام العام يتوقف فى الحقيقة على الأفكار التى تسود فى مجتمع معين ، وفى لحظة معينة ، فالنظام العام يتغير تبعاً لتغير المكان بل ويتغير ويتبدل لما يراه الزمن وتطور الأمم وأحوال الأفراد ، فهو يتمتع بقدر كبير من المرونة والحركة ^(٤) .

ولذلك يلاحظ على دائرة النظام العام أنها تضيق إذا تغلبت الفكرة الفردية ، لأن هذه الفكرة تطلق الحرية للفرد فلا تتدخل فى شؤونه ولا تحميه إذا كان ضعيفاً ، ولا تكبح جماحه إذا كان قوياً ، فإذا ما تغلبت الفكرة الاشتراكية ومذاهب التضامن الاجتماعى اتسعت دائرة النظام العام وأصبحت الدولة تقوم بشئون كانت تتركها للفرد ، وتتولى حماية الضعيف من القوى ، بل هى تحمى الضعيف من نفسه ^(٥) .

التي تتعلق بالنظام العام هى القواعد التى ترس إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وتلتصق بنظام المجتمع وتمثل على مصالح الأفراد * . وفى ذات المعنى تنظر د/ حسام الدين كامل الأهوانى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

^(١) انظر نسي ذلك: د/ عبد الرزاق أحمد السنبورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

د/ حسام الدين كامل الأهوانى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

^(٢) انظر فى ذلك المعنى: د/ عبد الرزاق أحمد السنبورى ، نظرية العقد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٥ . د/ عبد الرزاق السنبورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

^(٣) وهذا ما يفسر إن سبب عقد التأمين على الحياة أول ما ظهر فى بلاد الغرب كان يعتبر مخالفاً للنظام العام ثم أصبح الآن غير مخالف للنظام العام . انظر الشيخ / عبد الوهاب خاليف ، تفسیر القصوص القانونية وتأويلها ، بحث سابق ، ص ١٨٩ .

^(٤) انظر د/ حسام الدين كامل الأهوانى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

^(٥) انظر د/ عبد الرزاق أحمد السنبورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

ومن هنا يتضح أن الأساس الذي يبنى عليه اعتبار الحكم من النظام العام في التشريع الوضعي هو "موضوع الحكم" وكونه متعلقاً بمصلحة المجتمع كله أو بمصلحة خاصة ببعض الأفراد^(١). ويترتب على ذلك: أن الجميع يخضع لهذه القاعدة ولا يجوز مخالفتها، وعلى الأفراد احترام ما تصوره السلطة التشريعية من قواعد تمثل في مضمونها النظام العام، لأن تلك القواعد ما وضعت إلا للمحافظة على تلك الجماعة^(٢).

(١) انظر الشيخ / عبد الوهاب خالاب، تفسير النصوص القانونية وتأويلها، بحث سابق، ص ١٨٦.

(٢) انظر د/ أحمد سلامة، الوسيط في الأحوال الشخصية نصوص غير المسلمين، مرجع سابق، ص ٢٣٦، الشيخ / عبد الوهاب خالاب، تفسير النصوص القانونية وتأويلها، بحث سابق، ص ١٨٦.

المبحث الثاني

مفهوم النظام العام الإسلامي (*)

تمهيد وتقسيم:

انتهينا في المبحث الأول إلى أن النظام العام في مفهومه الوضعي هو: " مجموعة القواعد الأمرية التي لا يجوز للأشخاص مخالفتها ، أو الاتفاق على خلافها في أى صورة كانت " ، وإذا بحثنا عن هذا المفهوم في الشريعة الإسلامية نجده ينطبق على النصوص القطعية الثبوت والدلالة والمبادئ الأساسية العليا في الشريعة الإسلامية والفقه الثابت بالإجماع ، لأنها أمور لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها ، كما أنها تتميز بالدوام وعدم التغيير ^(١) .

وعلى ذلك نُقسّم هذا المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول:

النصوص القطعية الثبوت والدلالة .

المطلب الثاني:

المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث:

الفقه الثابت (الإجماع) .

(٥) نود أن ننسبه للقارئ الكريم أننا لا نتعرض لمفهوم النظام العام الإسلامي لتحديد قائمة بما هو من النظام العام الإسلامي من عهده ، ولكننا نتعرض هنا للنظام العام الإسلامي بالقرآن الذي يساعدنا في استخدامه كمعيار أو إطار يحدد شرعية ممارسة الحزبية السياسية في المجتمعات الإسلامية .

(٦) من الجدير بالذكر أنه ليست جميع أحكام الشريعة الإسلامية من النظم العام ، ولكن الأحكام التي تعتبر من النظام العام هي: الأحكام التي دل عليها نص صريح قطعي للثبوت والدلالة ، كل ما يكون مصدره نص من القرآن ودل الشارع على المراد منه دلالة قاطعة ، ولم يترك لمجتهد أو قاض مجالاً للاجتهاد فيه ، أو يكون مصدره سنة متواترة قطعية الدلالة ، أو إجماع المسلمين ، ومعنى ذلك أن قواعد النظام العام في الشريعة الإسلامية هي تلك التي يعلم من تشريعها أن الشأن فيه هو الدوام والاستمرار ، فيكون بالقتالي من الفقه الثابت الذي ليس من شأنه الاختلاف والتبدل على حسب الأحوال والمقتضيات . انظر في ذلك كل من: الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتأويلها ، بحث سابق ، ص ١٨٦ وما بعدها . الشيخ/ عبد الرحمن تاج ، السياسة الشرعية وفقه الإسلامي ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٣ ، ص ٨٧ : ٨٨ . د/ أحمد سلامة ، الوسيط في الأحوال الشخصية للوطنيين غير المسلمين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ . د/ حسام الدين كامل الأهواني ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية في شريعة الأقطار الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

التصوص القطعية الثبوت والدلالة

من المعلوم أن نصوص القرآن الكريم جميعها قطعية من جهة ورودها وثبوتها ونقلها عن الرسول ﷺ إلينا ، ولكن من جهة دلالتها تنقسم إلى قسمين:

١- نص قطعي الدلالة على حكمه . ٢- نص ظني الدلالة على حكمه .

١- النص القطعي الدلالة هو: " ما دل على معنى متعين فمفه منه " ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَاتَّكُم يَضَعُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ..... ﴾ ^(٢) .

ومن المعلوم أن جميع النصوص القرآنية التي تحدد حقوق الله الخالصة مثل: العبادات المحضة (الصلاة والصوم) ، والعقوبات الكاملة مثل: الحدود (حد المرفقة والزنا والحراية) . من النصوص قطعية الدلالة ، لذلك فهي ملزمة لكافة المؤمنين ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وكل أمر يخالف حق الله يعتبر مخالفا للنظام العام الإسلامي ^(٣) ، وهنا يصدق قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَةٍ مُّؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ ^(٤) .

٢- النص الظني الدلالة هو: " ما دل على معنى ولكن يحتمل أن يؤول ويصرف عن هذا المعنى ، ويراد منه معنى غيره " ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٥) ، فلفظ القرء في اللغة العربية مشترك بين معنيين يطلق لغة على الطهر تارة وعلى الحيض تارة أخرى ، والنص دل على أن المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، فيحتمل أن يراد ثلاثة أطهار ، ويحتمل أن يراد ثلاث حيضات ، ومعنى ذلك أنه ليس قطعي الدلالة على معنى واحد من المعنيين ولهذا اختلف المجتهدون في أن عدة المطلقة ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار ^(٦) .

^(١) سورة النساء ، آية رقم (١٢) .

^(٢) سورة النور ، آية رقم (٢٧) .

^(٣) يقول د/ عبد الرزاق السنهوري: " إن حق الله ما يتعلق به النفع من غير اختصاص بأحد ، فيسب إلى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه ، وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة ، وحق الله لا يجوز فيه الغو أو الإبراء المصلح ، أما حق العبد فيجوز فيه ذلك " . انظر د/ عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق ، مرجع سابق ، ص ٩٩ . وللمزيد من التفصيل حول حقوق الله انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، ص ٢١٠ ، ٢١٣ . شرح الإسلام/ أحمد بن تيمية ، السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ٣٢ . د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامي . مرجع سابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

^(٤) سورة الأحزاب ، آية رقم (٣٦) .

^(٥) سورة البقرة ، آية رقم (٢٢٨) .

^(٦) انظر الشيخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٣٤ : ٣٥ .

المطلب الثاني:

المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية

من الأمور التي تعتبر من النظام العام الإسلامي أيضاً المبادئ الأساسية والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية ، فهي لا تتغير ولا تختلف باختلاف الأمم والعصور ، فهي بمثابة تشريع عام لكل الناس في كل زمان ومكان ، وقد يكون مصدر هذه القواعد الكلية والمبادئ الأساسية نص قرآني أو حديث نبوي متواتر .

وتلك المبادئ العامة وإن كانت وردت بصيغة كلية مجملة بغير بيان مفصل ، إلا أنها ترتفع مع ذلك إلى مرتبة الفرائض الإلزامية التي فصل القرآن الكريم والسنة النبوية أحكامها ، والشريعة الإسلامية تضمنت الكثير من تلك القواعد الكلية والمبادئ العامة التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع ، ومن أهم هذه المبادئ (مبدأ إقرار حق ممارسة الحريات ، والشورى ، والعدل ، والمساواة) وهذه المبادئ لا يستطيع الفرد أن يتنازل عنها ، ولا تستطيع السلطة العامة المساس بها ، فهي مقدسة بسبب مصدرها الإلهي لذلك فهي من النظام العام ^(١) .

المطلب الثالث:

الفقه الثابت (الإجماع) .

الإجماع في اصطلاح الأصوليين هو : " اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول ﷺ على حكم شرعي في واقعه " ^(٢) .

^(١) للمزيد من التفاصيل حول المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية انظر كل من : / مصطفى أحمد الزركا ، فقه الإسلام في توبه الجديد ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٤ : ٤٧ . الإمام / أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ : ٢٢٢ . د/ محمد منجى الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ : ٣٤٤ . د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، الفقه السياسي ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ص ١٧٢ : ١٨٤ .

^(٢) من هذا التعريف يتضح لركان الإجماع وهي أربعة : أولاً : أن يوجد في عصر وقوع الحادثة عدد من المجتهدين . ثانياً : أن يتفق على الحكم الشرعي في الواقعة جميع المجتهدين من المسلمين في وقت وقوعها بصرف النظر عن إيداعهم أو حسيبهم أو طائفتهم ، أي لابد أن يكون هناك اتفاق عام من جميع مجتهدي العالم الإسلامي في عهد الحادثة ، ولا عبرة بغير المجتهدين . ثلثاً : أن يكون اتفاقهم بإدعاء كل واحد منهم رأيهم صريحاً في الواقعة سواء كان إيداع الواحد منهم رأيهم قولاً بأن أفتى في الواقعة بفتوى أو فصلاً قضى فيها بقضاء ، وسواء أبدى كل واحد منهم رأيهم على أفراد أو بعد اجتماع . رابعاً : أن يتحقق الاتفاق من جميع المجتهدين على الحكم ، فلو اتفق أكثرهم لا ينعقد باتفاق الأكثر إجماعاً مهما قل عدد المخالفين وكثر عدد المتفقين لأنه ما دام قد وجد اختلاف وجد احتمال الصواب من جانب والخطأ من جانب فلا يكون اتفاق الأكثر حجة شرعية قطعية ملزمة . وللمزيد من التفاصيل حول تعريف الإجماع ولركانه انظر الشيخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ،

وعلى ذلك إذا تحقق الإجماع بالمعهوم السابق على حكم ما كان هذا الحكم المتفق عليه قانوناً شرعياً واجباً اتباعه ، ولا يجوز مخالفته ، ولا يجوز للمجتهدين في عصر نال أن يجعلوا هذه الواقعة موضوع اجتهد جديد لأن الحكم الثابت فيها بهذا الإجماع حكم شرعى قطعى لا مجال لمخالفته^(١) . وحيث إن الفقه الثابت بالإجماع ليس من شأنه الاختلاف والتبديل على حسب الأحوال والمقتضيات ، لذلك يقال إن الإجماع من النظام العام الإسلامى مثله مثل الحكم الثابت بنص قطعى للثبوت من القرآن الكريم أو الحكم الثابت من السنة المتواترة^(٢) .

من المسلم أن الإجماع إذا انعقد لابد أن يكون مستنداً إلى دليل شرعى ، واتفق الفقهاء على أن سند الإجماع إما أن يكون الكتاب الكريم أو السنة النبوية^(٣) ، ومن أمثلة الإجماع السدى يستند إلى الكتاب الكريم: الإجماع على تحريم الجدة مهما علت استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ هُمْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(٤) . ومن أمثلة الإجماع الذى يستند إلى السنة النبوية: توريث الجدة السدس فى التركة وسندهم ما رواه (المغيرة بن شعبة) أن النبى ﷺ أعطى الجدة السدس^(٥) .

خصائص النظام العام الإسلامى:

يتميز النظام العام الإسلامى بخاصيتين هما:

أ- الطابع المقدس لأحكامه . ب- الثبات والدوام لأحكامه .

أ- الطابع المقدس لأحكامه:

سبق وأن أوضحنا أن النظام العام الإسلامى يتمثل فى الأحكام التى جاءت بها نصوص

ص ٤٥ ، ٤٦ د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ١٤٤ .

د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٦ .

(١) للزبد من التفاصيل حول حجية الإجماع انظر الإمام / أبو الأعلى المودودى ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ . الشيخ / عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢) انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتأويلها ، بحث سابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٣) ولكنهم اختلفوا فى القيس ، وهل يجوز أن يكون سنداً للإجماع أم لا ؟ انظر فى ذلك د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٤) سورة النساء ، آية رقم (٢٣) .

(٥) انظر فى ذلك المعنى: د/ صوفى حسن أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ د/ محمد كمال الدين إمام ، أصول الفقه الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

قطعية الثبوت والدلالة والفقه الثابت بإجماع الفقهاء والمستند إلى دليل شرعى ، ومعنى ذلك أن النظام العام الإسلامى يتقرر وفقاً لإرادة الخالق عز وجل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر^(١) ، وبالتالي تكون هذه الأحكام ملزمة وواجبة الاتباع ولا يجوز للبشر مخالفتها نظراً لطابعها المقدس .

ب- الثبات والدوام لأحكامه:

يتميز النظام العام الإسلامى بصفتي الثبات والدوام ، لأن النصوص الشرعية التى يستمد النظام العام الإسلامى قواعده وأحكامه منها ثابتة وغير متغيرة ، لذا فإن عنصر الزمن لا يستطيع أن يستدخل لتعديل أو تغيير مضمونها أو تغيير قيمتها الإلزامية بل تظل - بطبيعتها - كما هى إلى يوم الدين^(٢) . وهذا ما سيتضح أكثر فى المبحث التالى .

^(١) وإيضاح ذلك نقول: إنه فى حالة تقرير نظام عام إسلامى مستند للنص قطعى للثبوت والدلالة ، فهو يكون كذلك بإرادة الخالق المباشرة ، أما إذا كان الحكم من النظام العام الإسلامى مستنداً إلى سنة نبوية متواترة أو الفقه الثابت بالإجماع فهو يكون كذلك بإرادة الخالق غير المباشرة ، لأن ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسناً .

^(٢) ننظر فى ذات المعنى: د/ حسام الدين كلال الأهوالى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ . د/ أحمد سلامة ، الوسيط فى الأحوال الشخصية للوطنيين غير المسلمين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ . د/ عبد القادر عودة ، التشريع الجنائى الإسلامى مقارناً بالقانون الوضعى ، دار التراث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١٩ .

المبحث الثالث

الفرق بين مفهومى النظام العام الوضعى والشرعى

تمهيد وتقسيم:

نقطة الالتقاء بين مفهوم النظام العام الوضعى والشرعى أن كلا منهما يعبر عن الصفة الأمرة للمبادئ التى يتكون منها وألويتها على المبادئ والمقتضيات الأخرى إذا ما تعارضت معها ، وذلك لأن كليهما وضع لتنظيم وحماية الجماعة ^(١) ، كما تضح أيضاً وجود فروق أخرى بينهما تتمثل فى دليل الإثبات ، وفى سلطة القاضى والجزاء ، وفى المصدر والهدف .

وعلى ذلك يُقسّم هذا المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول:

الفرق من حيث دليل الإثبات .

المطلب الثانى:

الفرق من حيث سلطة القاضى والجزاء .

المطلب الثالث:

الفرق من حيث المصدر والهدف .

المطلب الأول:

الفرق من حيث دليل الإثبات

فى التشريع الإسلامى الأساس الذى يبنى عليه أن الحكم من النظام العلم هو: " الدليل الذى دل على الحكم" ، فكل حكم دل عليه نص صريح قطعى الثبوت والدلالة فهو من النظام العام ولا تجوز مخالفته ، ولا يسمح للأفراد والجماعات أن يتفقوا على خلافه بأية صورة من الصور ^(٢) .

^(١) انظر د/ عبد القادر عودة ، التشريع للجان الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٩ . لواء د/ حلمى الشرقى ، ركنية القضاء على المشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإدارى ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ١٩٨٩ ، ص ٦٧٦ : ٦٧٧ .

^(٢) انظر الشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتأويلها ، بحث سابق ، ص ١٨٩ .

أما الأساس الذي يبنى عليه أن الحكم من النظام العام في التشريع العام الوضعي هو "موضوع الحكم" ، وكونه مستقلاً بمصلحة المجتمع كله ، أو بمصلحة خاصة ببعض الأفراد^(١) .

ومن هنا يتضح سبب وصف النظام العام الإسلامي بالدوام والثبات ، في حين مثيله الوضعي يتصف بالنسبية والتغيير ، لأن الأول منبثق من حكم ثابت لن يتغير بتغير الظروف أما الثاني فهو مرتبط بمصالح وحاجات الأفراد التي تتغير بتغير الظروف والزمان .

بعبارة أخرى نقول: إن الشريعة الإسلامية هي من عند الله جل شأنه لا تغيير ولا تبديل فيها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُخْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَتَجَبَّلُ اللَّهُ كَلِمَاتٍ ذِكْرُهُ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢) وهو عز وجل يعلم الغيب ، لذلك وضع للناس نصوصاً صالحة للتطبيق على مر الزمان ، أما القوانين التي هي من وضع البشر توضع بقدر ما يمد حاجاتهم الوقتية ، وبقدر قصور البشر عن معرفة الغيب تأتي النصوص القانونية التي يضعونها قاصرة عن حكم ما لم يتوقعوه^(٣) .

المطلب الثاني:

الفرق من حيث سلطة القاضي والجزاء

من حيث سلطة القاضي: ونظراً إلى أن النظام العام الوضعي فكرة نسبية ومرنة وتتميز بعدم الثبات والتغيير وتختلف باختلاف الزمان والمكان فهي تختلف من دولة إلى أخرى ، كما أنها في الدولة الواحدة قد تختلف من زمان إلى آخر ، فإن القاضي في النظم الوضعية يتمتع بقدر كبير من السلطة التقديرية في تحديد ما يعتبر من النظام العام وما لا يعتبر كذلك . فالقاضي يكاد أن يكون مشرعاً في هذه الدائرة المرنة ، ولا يقيد سوى آداب عصره ونظم أمته الأساسية ومصالحها العامة ، في حين أن القاضي في المفهوم الديني لا يتمتع بنفس

(١) انظر د/ أحمد سلامة ، الوسيط في الأحوال الشخصية للوطنيين غير المسلمين ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ . ويقول في ذات المعنى د/ حسام الدين كامل الأهواي: " النظام العام الديني يختلف تحديده لهذا عن النظام العام المدني ، حيث تعتبر القاعدة مستقلة بالنظام العام متى كانت تتصل بالمبادئ الأساسية للمجتمع سواء من الناحية السياسية أم الاجتماعية أم الخلقية ، فالمرء بالمضمون الذي تحويه القاعدة وليس بالمصدر الذي تستند إليه القاعدة " . انظر د/ حسام الدين كامل الأهواي ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٢) سورة يونس ، آية رقم (٦٤) .

(٣) انظر د/ عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

السلطة التقديرية فهو مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يستطيع تطبيق أى قاعدة تخالف قواعد النظام العام الإسلامى ^(١) .

أما بالنسبة للجزاء: فإن كثيراً من الأحكام التى تعد من النظام العام الإسلامى يكون جزاء مخالفتها مؤجل إلى الآخرة فمن يقوم بمخالفة النصوص الثابتة بأداء الصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت فجزاؤه مؤجل إلى الآخرة ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُضِلِّ الرُّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(٢) 》， وقولـه تعالى: ﴿ إِنْ بَلَغُوا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْ يَخُصَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِيبِينَ فِيهَا أَبَدًا ^(٣) 》， أما النظام العام الوضعى فإن جزاء مخالفته فورى فى الدنيا حيث إنه مقنن بقوانين وضعية محدد لها جزاء مخالفتها .

المطلب الثالث:

الفرق من حيث المصدر والهدف

من حيث المصدر: إن أساس اعتبار قاعدة ما متعلقة بالنظام العام هو: المصدر الذى تستمد منه تلك القاعدة ، وقواعد النظام العام الإسلامى تتمثل فى النصوص القطعية الثبوت والدلالة ، كأن يكون مصدره نصاً من القرآن الكريم أو سنة متواترة قطعية للدلالة أو إجماع الأمة ^(٤) ، أما قواعد النظام العام الوضعى فهى من صنع البشر ، ولا شك فى أن التنظيم الذى يستند إلى تعاليم من وحى الله هو خير تنظيم لشئون البشر لأن مصدره هو الخالق عز وجل العليم الخبير ، أما النظام العام الوضعى فهو دائماً ناقص ولا يمكن أن يبلغ حد الكمال ما دام صانعه لا يمكن أن يوصف بالكمال ^(٥) .

أما من حيث الهدف: فالنظام العام الإسلامى يهدف إلى حماية المثل العليا للدين الإسلامى والسعى فى ذات الوقت تحقيق مصلحة الفرد والجماعة لأنه لا يوجد فى النظام العام الإسلامى تعارضاً بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، أما النظام العام الوضعى فهو يفترض دائماً

^(١) انظر فى ذلك: د/ عبد الرزاق أحمد السنيورى ، نظرية العقد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ : ٤٩٣ . د/ توفيق حسن فرج ، أحكام الأحوال الشخصية لنهر المسلمين ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ . د/ حسام الدين كامل الاخوانى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية فى شريعة الأقطاب الأوثق ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

^(٢) سورة النساء ، آية رقم (١١٥) .

^(٣) سورة الجن ، آية رقم (٢٣) .

^(٤) انظر د/ حسام الدين كامل الاخوانى ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ : ١٢٥ .

^(٥) انظر د/ عبد القادر هودة ، التشريع الجنائى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٧ : ١٨ .

ثمة تعارض بين المصلحة العامة للمجتمع والمصلحة الخاصة للأفراد ، وبذلك يغلب المصلحة العامة للأمة على المصلحة الخاصة للأفراد لأن هدفه هو حماية أمن المجتمع كله ^(١) .

^(١) انظر في ذلك كل من: د/ حسام الدين كامل الأهواني ، شروح مبادئ الأحوال الشخصية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ ، د/ فوزي محمد طائيل ، أهداف ومجالات السلطة في الدولة الإسلامية ، رسالة سابقة ، ص ١٥ .

الفصل الثانى

النظام القانونى للأحزاب السياسية فى مصر ومدى توافقه مع النظام العام الإسلامى

تمهيد وتقسيم:

فى هذا الفصل يحاول الباحث بيان مدى توافق التنظيم القانونى للأحزاب السياسية فى مصر والشريعة الإسلامية .

ونستسمح القارئ الكريم فى أننا لن نعرض لكافة مواد قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى مصر إذ أن هذا الأمر فوق طاقة للدراسة ، ولكننا سوف نجتهد فى بيان حكم الشرع فى المواد التى قد تتأثر اللبس حول موقف الشريعة الإسلامية منها ، وهى تنحصر فى المواد الأربعة الأولى من قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى مصر رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته .
لذلك سوف نُقسّم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول:

مدى توافق الحق فى تكوين الأحزاب السياسية وتعريفها فى
القانون المصرى والنظام العام الإسلامى .

المبحث الثانى:

مدى توافق وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى
والنظام العام الإسلامى .

المبحث الثالث:

مدى توافق شروط تأسيس الحزب السياسى فى مصر والنظام
العام الإسلامى .

المبحث الأول

مدى توافق الحق في تكوين الأحزاب السياسية وتعريفها في القانون المصري والنظام العام الإسلامي

تمهيد وتقسيم:

كفل الدستور المصري وقانون الأحزاب السياسية في مصر للمواطن الحق في تكوين الأحزاب السياسية والانضمام لها ، كما تضمن قانون الأحزاب السياسية تعريفاً للحزب السياسي ، ولهذا سوف يعرض الباحث في المطلب الأول بيان مدى توافق الحق في تكوين الأحزاب السياسية ، وفي المطلب الثاني مدى شرعية تعريف القانون المصري للأحزاب السياسية وذلك باستخدام معيار النظام العام الإسلامي .

وعلى ذلك يُقسَّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

مدى شرعية تكوين الأحزاب السياسية في القانون المصري .

المطلب الثاني:

مدى شرعية تعريف القانون المصري للأحزاب السياسية .

المطلب الأول:

مدى شرعية تكوين الأحزاب السياسية في القانون المصري^(١)

إن حق المواطنين في تكوين الأحزاب السياسية في مصر يستند إلى نص المادة الخامسة من الدستور المصري والتي تنص على أن : " يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها من الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية " ، كما يستند هذا الحق على نص المادة الأولى من القانون الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في مصر رقم

^(١) تصدق بالقانون المصري القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية المنشور بالجريدة الرسمية العدد (٢٧) الصادر ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ ، ويشير إليه دقما بقانون " تنظيم الأحزاب السياسية " .

٤٠ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن: " للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون " .

ولقد سبق أن أوضحنا أيضاً أن الشريعة الإسلامية لا تنكر من حيث المبدأ الحق في تكوين الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية شريطة ألا تخالف النظام العام الإسلامي ، بعبارة أخرى أنه لا مانع من تكوين الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية ولكن مع مراعاة خصوصية هذه المجتمعات ، والخصوصية هنا تفترض وضع شروط وقيود على الحق في تكوين الأحزاب السياسية حتى تتوافق والنظام العام الإسلامي . ويود الباحث أن ينبه القارئ الكريم إلى أن وضع شروط وقيود على الحق في تكوين الأحزاب السياسية وممارستها لوظائفها ليس بجديد أو غريب على الفكر السياسي المعاصر ، فكثير من الديمقراطيات الغربية - وهي مهد الحزبية السياسية - تفرض دساتيرها وقوانينها قيوداً على الحق في تكوين الأحزاب والعمل الحزبي في مجتمعاتها .

ففي فرنسا وإيطاليا مثلاً توجد قيود مفروضة على الأحزاب السياسية باسم السيادة الوطنية الديمقراطية ، أي أن حق تكوين الأحزاب السياسية ليس حقاً مطلقاً بل هو حق ترد عليه كثير من القيود حفاظاً على النظام العام وأمن الدولة في البلاد ^(١) .

وعلى ذلك فإن نص المادة الخامسة من الدستور المصري وأيضاً نص المادة الأولى من قانون تنظيم الأحزاب السياسية السابق ذكرهما يتوافقان والنظام العام الإسلامي .

إن المادة الخامسة من الدستور المصري ألزمت الأحزاب السياسية بالعمل وفق المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، وحيث إن نص المادة الثانية من الدستور تنص على أن: " الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " . لذلك تكون الأحزاب السياسية المسموح لها بممارسة وظيفة الحزبية في جمهورية مصر العربية هي الأحزاب السياسية

٢٢١

(١) فمما لا شك فيه أن الجماعة ونظامها العام يسو على مصلحة الأحزاب السياسية وإذلك تقوم جميع الدول بحرمان الأحزاب السياسية التي تبني مبادئ تكون من شأنها الممنع بالنظام العام وأمن الدولة في التكوين والممارسة وما يؤكد ذلك قول د/ جوفاني أنه في ألمانيا: " المحكمة الدستورية لها سلطة حل الأحزاب السياسية غير ديمقراطية والتصرف في أموالها " . وهذا ما حدث بالنسبة للحزب الشيوعي والحزب النازي الجديد " . انظر المحاضرات التي ألقاها د/ جوفاني جروتاليلي (أستاذ القانون الدستوري بجامعة سينا) ، الأحزاب السياسية: الحرية الفردية وتشكل الحكومات ، ترجمة د/ محمد رفعت عبد الوهاب (برناسج التمارن الإيطالي في مجال العلوم القانونية) ، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، بدون طبعة ، ١٩٩٢ ، ص ٥ .

الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وبمفهوم المخالفة لا يجوز دستورياً إقامة حزب سياسي في مصر لا يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية ^(١) .

المطلب الثاني:

مدى شرعية تعريف القانون المصري للأحزاب السياسية

عرفت المادة الثانية من القانون الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر الحزب السياسي بأنه : " كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم " .
والسؤال الآن ما مدى شرعية هذا التعريف ؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل نقول: إن تعريف القانون للحزب السياسي يتضمن أربعة عناصر ينبغي البحث في شرعية كل عنصر على حده ، حتى يتبين مدى توافق تعريف الحزب السياسي في القانون والنظام العام الإسلامي .

العنصر الأول: جماعة منظمة.

مما هو معلوم أن العمل الجماعي المنظم واجب شرعي وفرض كفائي على الأمة الإسلامية بموجب نص صريح قطعي الثبوت والدلالة وهو قوله تعالى: ﴿ وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٢) ، بهذه الآية الكريمة أوجب الخالق عز وجل على المؤمنين تكوين جماعة مهمتها تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كافة المجالات ، وفي المجال السياسي تكون مهمتها متابعة الحكام والمسئولين وكل صاحب سلطة والأفراد ، والعمل على التزامهم بشريعة الله وبعدهم عن المنكر ، ووجود هذه الجماعة شرعاً لا يحتاج إلى ترخيص بإنشائها وإنما تنشأ فور وجود رابطة بين جماعة المسلمين ^(٣) . وتكوين أكثر من جماعة أمر لا غبار عليه شرعاً ، فحرية

^(١) بحسب آخر نقول إن المادة الخامسة من الدستور المصري قوبلت الحق في تكوين الأحزاب السياسية للمصريين والمنصوص عليه كذلك في المادة الأولى من قانون تنظيم الأحزاب السياسية بنص المادة الثانية من الدستور ، وتأسيساً على ذلك يجب على كل حزب أن يلتزم قولاً وفعلًا بالإسلام عقيدة وشرعية وألا تكلف برامجه وأهدافه النظام العام الإسلامي .

^(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

^(٣) انظر في ذلك كل من: د/ صلاح الصلوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ . د/ محمد بيومي ، أصل الفسنة والجماعة بين التجميع الحزبي والعمل الجماعي ، دار الإيمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ص ٢٥ . د/ صالح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣٢٩ . د/ محمد عصار ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . المستشار/ سالم علي البهنسوي ، الشريعة المفترى عليها ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

الرأى والنقد من الحقوق الثابتة التى أقرها الإسلام للمواطنين كافة فى المجتمعات الإسلامية ، لذا فلا حرج من أن يكتلوا فى جماعات أو أحزاب إذا أرادوا من هذا الطريق الدعوة إلى آرائهم والعمل على تنفيذها ^(١) . ولكن ليس معنى ذلك أن كل جماعة منظمة تستوافق والنظام العام الإسلامى ولكى تكون كذلك ينبغي عليها الالتزام بقيم الإسلام وأحكامه وأن تعمل جاهدة فى تحقيق مصالح الإسلام والمسلمين ^(٢) .

وعلى هذا الأساس فرق ابن تيمية بين نوعين من الأحزاب عندما سئل عن الأحزاب فقال: " أما رأس الحزب فإنه رأس الطائفة التى تحزب أى تصير حزباً فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ، وإن كانوا قد زادوا فى ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل والإعراض عن من لم يدخل فى حزبهم سواء أكان على الحق أم على الباطل ، فهذا من التفرق الذى ذمّه الله تعالى ورسوله ﷺ ، فقد أمر الله ورسوله ﷺ بالجماعة والائتلاف ، ونها عن التفرقة والاختلاف ، وأمر بالتعاون على البر والتقوى ونها عن التعاون على الإثم والعدوان " ^(٣) .

وننتهى إلى أن وجود جماعة منظمة تعمل فى إطار النظام العام الإسلامى أمر لا يخالف للشريعة الإسلامية بل هى من الواجبات الكفائية التى لو تركت تأثم الأمة جميعها .

العنصر الثالث: العمل بالوسائل السياسية الديمقراطية.

العنصر الثانى فى التعريف للقانونى للحزب السياسى هو: " العمل بالوسائل السياسية الديمقراطية " ويعتبر الباحث هذا العنصر " شرطاً للتخصيص " بمعنى أنه ليس كل جماعة منظمة تشكل حزباً سياسياً ، ولكن الجماعة المنظمة التى تشكل حزباً سياسياً هى فقط الجماعة التى تستخدم الوسائل السياسية الديمقراطية ^(٤) .

ويرى الباحث أنه من الناحية الشرعية يتوافق هذا العنصر تماماً وتعاليم الشريعة الإسلامية ، فالإسلام لم يتبع فى نشر عقيدته وأحكامه سبيل العنف ، وإنما اتبع الأساليب السلمية مثل أسلوب الإرشاد والجدل الهادئ ، والإقناع والقنوة للحسنة ، مصداقاً لقوله تعالى:

^(١) انظر لى ذات المعنى كل من: أ/ محمد بيومى ، أهل السنة والإجماع بين التجمع الحزبى والعمل الجماعى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، د/ محمد عبد الله العربى ، نظام الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٢ . الإمام أبو الأعلى المودودى ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

^(٢) ويتفق كثير من الفقه على ضرورة إقدام الأحزاب السياسية الممارسة لوظائفها فى المجتمعات الإسلامية بالمبادئ الإسلامية العليا. انظر د/ أحمد شوقي القذرى ، كيف تحكم بالإسلام فى دولة عصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ، د/ محمد عساف ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

^(٣) انظر شيخ الإسلام/ أحمد بن تيمية ، مجموعة الرسائل والمسائل ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ : ١٥٣ .

^(٤) وبالطبع لا تنصف الجماعة المنظمة بالحزب السياسى لمجرد أنها تستخدم الأساليب الديمقراطية ، فلابد أن يكون لها برنامج سياسى واجتماعى واقتصادى وتعمل على تنفيذ الأساليب القانونية .

﴿ اذْعُرْ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمُنَسَّيَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُتَدِينِينَ ﴾^(١) . فإذا كان هذا هو حال الإسلام مع غير المسلمين فماذا سيكون الأمر بين المؤمنين ؟ .

ينبغي على القائلين على الأحزاب أن يتخذوا رسول الله ﷺ النموذج الأعلى والأفضل للدعوة والأسوة الحسنة ، فلقد طبق رسول الله ﷺ منهج الدعوة بين أصحابه في كل قول وعمل ، وفي كل الأحوال والظروف ليغرس في نفوس المسلمين الطريقة المثلى في التعامل مع الناس في كل أمورهم ، فإذا أغلظ بعضهم القول معه كان يدفع بالتي هي أحسن وهذا يمثل جانباً هاماً من جوانب منهج دعوة الحق ، فإنه بلا شك من أهم ما يجب على كل داعٍ ومصلح أن يلتزمه في دعوته ، وفي كل خطاه الإصلاحية حتى يستطيع أن ينفذ إلى القلوب ، وحتى يكون هو بهذا الخلق مثلاً يحتذى به في الدعوة إلى الخير^(٢) .

ولقد أثبتت التجارب أن استخدام الأساليب غير السلمية مثل العنف في فرض المبادئ الدينية أسلوب مصيره الفشل حتماً مقضياً^(٣) ، لأن الأفكار والمبادئ لا يمكن غرسها بالسيوف وأسنة الرماح في أعماق النفوس ، لذلك ينبغي على القائمين على الأحزاب السياسية الالتزام بالوسائل السلمية " الديمقراطية " في إيداء آرائهم لأن المخالفين السياسيين هم في الأصل أصحاب فكر ومهتمون بمصلحة الإسلام وفق ما هداهم إليه فكرهم ، وذلك حفاظاً على أمن البلاد ونيل الوسائل غير المشروعة لأنها ستؤدي حتماً إلى الإضرار بالإسلام والمسلمين^(٤) .

ويجدر بنا أن نذكر أن صور الوسائل غير المشروعة لا تقتصر على استخدام أساليب العنف المادي بل إنها من الممكن أن تتمثل في صور بسيطة ، ولكنها قد تؤدي إلى النفور التام من الدعوة مثل أساليب القذف وسب الآخرين ، والذيل من اعتبارهم وأقدارهم ، والسخرية من أصحاب الرأي الآخر^(٥) ، ويحضرنا هنا قصة الرجل الذي دخل على المأمون ليأمره

(١) سورة النحل ، آية رقم (١٢٥) .

(٢) انظر في ذات المعنى كل من: د/ أحمد عمر ماثم ، الدعوة الإسلامية منهجها ومعالها ، مكتبة غريب ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٦ . د/ يوسف القرضاوي ، الصوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المنموم ، دار الصوة للنشر ، ودفر الوفاء للنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤٥ .

(٣) نذكر هنا طائفة الخوارج التي ظهرت في صدر الإسلام وقد عرفت بنزعة الابتداء إلى العنف . للمزيد من التفاصيل حول استخدام الخوارج لأساليب العنف انظر د/ عبد الحميد متولي ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٤) انظر في ذات المعنى كل من: أ/ محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣١ . د/ عبد الحميد متولي ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ . د/ عاصم أحمد عجيبة ، حرية الفكر وترشيد الواقع الإسلامي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٥) للمزيد من صور الأساليب غير السلمية انظر د/ عاصم أحمد عجيبة ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

وينتهاء ، فاعلظ عليه القول ، وقال له: يا ظالم ، يا فاجر إلخ وكان المأمون على فقه وحلم فلم يعاجله بالعقاب كما يفعل كثيرون من الأمراء ، بل قال له : يا هذا ، إرفق ، فإن الله بعث من هو خير منك إلى من هو شر مني ، فقد بعث موسى وهارون وهما خير منك إلى فرعون وهو شر مني ^(١) وقد قال تعالى لهما: ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۖ فَقُولَا لَهُ قُوَّةً أَنِنَا عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ وَهُوَ كَافٍ ۚ ﴾ ^(٢) .

ومعنى ذلك أنه ينبغي على الحزب السياسى المعارض استخدام الوسائل السلمية ، وعدم فقدان الأمل فى التغيير مهما كان ظلم الحاكم ، لأن البديل سوف يؤدى إلى فتنة وفرقة بين المسلمين .

العنصر الثالث: تحقيق برامج محددة .

يمثل هذا العنصر هدف الأحزاب السياسية ، فالحزب السياسى يقوم بكافة وظائفه من أجل هدف أساسى وهو تحقيق برامج محددة فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى للدولة ، وعلى ذلك يرى الباحث أن هدف الأحزاب السياسية المذكور فى القانون لا يخالف الشريعة الإسلامية لا نصاً ولا روحاً ، طالما التزمت تلك البرامج بالنظام العام الإسلامى وإيضاح ذلك لابد أن يُذكر الآتى:

١- إن وجود برنامج لكل حزب يمكن النظر إليه من الناحية الشرعية على أنه تعدد جملة من الاجتهادات المشروعة ، يرى أصحابها أنها تحقق مصلحة الإسلام والمسلمين ، فيسعون لوضعها موضع تنفيذ من خلال المشاركة فى الحكم أو تولى الحكم ذاته ، كما أنه يمكن اعتبارها تعدد فى المذاهب السياسية أو للفقهية ^(٣).

٢- إن البرامج الخاصة بكل حزب تختلف فيما بينها لأنها لا تتناول إلا الأمور الدنيوية التى لم يرد بشأنها نص قطعى الثبوت والدلالة فى الكتاب والسنة ، ولكن مهما كان الاختلاف فيما بينهم إلا أنه لابد من أن تلتزم جميع الأحزاب السياسية بالنظام العام الإسلامى ^(٤) . وأن

^(١) انظر د/ يوسف القرضاوى ، من فقه الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

^(٢) سورة طه ، آيات رقم (٤٣ ، ٤٤) .

^(٣) انظر فى ذات المعنى المستشار/ سالم على البينسواى ، الشريعة المقررة عليها ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ د/ يوسف القرضاوى ، من فقه الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

^(٤) بمعنى أنه ينبغي ألا تخرج الأحزاب فى برامجها أو فى تنظيمها أو أفكارها عن الإطار العام للنظام الإسلامى ، ومن ثم لا يتمسرون أن تقوم فى النظام الإسلامى جماعات منظمة ممرضة تمتدق فكرياً أو أيديولوجية تخالف من قريب أو بعيد الإطار العام للنظام الإسلامى ، مثل - شرك ، أو الإلحاد ، أو مخالفة أحكام الدين القاطنة الصريحة - . انظر فى ذلك المعنى كل من: د/ ساجد راغب الطلو ، الدولة فى ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ د/ جمال أحمد السيد جاد المراكبى ، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ، رسالة سابقة ، ص ٣٦٠ .

تحافظ على الهوية الإسلامية وذلك بأن تنقيد بوسائل وأهداف الإسلام ، وأخيراً عليها أيضاً ألا تتضمن برامجها أى أمر يهدد وحدة المؤمنين والأمن والسلام الاجتماعيين ^(١) .

٣- إن التعددية فى السبل والمناهج والطرق هى الأمر الطبيعى المحقق لذاتية الإنسان والحافز لطاقاته على الإبداع ^(٢) ، فالبرامج التى تعدها الأحزاب السياسية تعتبر بمثابة الشكل القانونى المنظم لبيان أوجه الاختلاف بين الأحزاب التى يعتزم كل حزب تنفيذ ما جاء بها إذا ما تولى السلطة .

وعلى ذلك يرى الباحث أنه لا تترتب على الأحزاب السياسية الموجودة فى مصر إذا ما دعيت إلى برامج سياسية واقتصادية واجتماعية طالما قد تم هذا فى إطار النظام العام الإسلامى ^(٣) .

العنصر الرابع: المشاركة فى مسئوليات الحكم .

العنصر الأخير فى تعريف القانون المصرى للحزب السياسى يقرر أن تحقيق البرامج يتم عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم ، والسؤال الآن ما رأى الشرع فى مشاركة المسلمين فى مسئوليات الحكم ؟

بادئ ذى بدء نرى أنه لا يوجد فى الشريعة الإسلامية ما ينكر ذلك ، وإن وجد من النصوص القطعية ما يجعل من المشاركة السياسية فريضة أولى ، بل من أول اللوجيات الإسلامية التى فرضها الخالق عز وجل على المؤمنين . " للمشاركة السياسية " وتتمثل فى أمرين أولهما حق اختيار الحاكم وترشيحه ومبايعته وثانيهما حق مراقبة الحاكم ومناصحته ومعارضته ^(٤) . فمبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ التى توضح بجلاء موقف الإسلام من المشاركة فى مسئوليات الحكم ^(٥) ، فالشورى تفرض على كل

^(١) انظر فى ذلك كل من: د/ قطب محمد قطب طلبة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٣١١ . د/ محمد الشحات البندى ، معالم النظام السياسى فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

^(٢) انظر فى ذلك المعنى د/ محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

^(٣) والإضاح نذكر نقول: إن للأحزاب السياسية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية أن تتبنى حلولاً للمشاكل الاقتصادية التى يتن منها المجتمع المصرى مثل استثمار الموارد الطبيعية والمشروعات الإنتاجية وكيفية زيادة دخل الفرد ، وأن يتضمن برنامجها كذلك حلولاً للمشاكل الاجتماعية التى يعانى منها المواطنون مثل تنظيم مسائل الأحوال الشخصية وتعدد الزوجات والطفولة وغيرها ، وحسباً كذلك المشاكل الثقافية التى يعانى منها المجتمع المصرى مثل محو الأمية . للمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك د/ أحمد شوقي اللجرى ، كيف حكم بالإسلام فى دولة عصرية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ : ١٤٦ .

^(٤) للمزيد من التفاصيل حول هذين الأمرين انظر د/ محمد على محبوب ، الدعائم الأساسية لنظام الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

^(٥) فمبدأ الشورى يستند استناداً حتمياً إلى اختيار ولى الأمر وإقامة أجهزة الدولة عن طريق التشاور السلمى بين أعضاء المجتمع الإسلامى ، كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعنى فقط مراقبة أوامر الدين كالصلاة والصوم ومحاربة

مواطنن في المجتمع الإسلامي المشاركة الصادقة مع أجهزة الدولة ، ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتسع مجاله ليتضمن فريضة الممارسة السياسية ، أي بموجب هذا المبدأ على كل مسلم - على قدر استطاعته - الاهتمام بالمشاركة السياسية وقضايا المسلمين العامة .

ولكن ينبغي علينا أن نقرر أمراً هاماً بخصوص المشاركة في الحكم في الشريعة الإسلامية وهو: أن المشاركة في مسؤوليات الحكم شرعاً ليست مقصورة على أناس بذواتهم أو حكراً لأسرة معينة أو طبقة محددة ، فالحكم في الإسلام للأمة بأسرها وكل المناصب وعلى رأسها للخليفة حق مشاع لكل أفراد الأمة الإسلامية ، لا يحول بينها وبين أحد من الناس نسب أو عصب أو لون أو جنس ^(١) ، ويعتبر هذا الأمر إحدى تطبيقات مبدأ المساواة في الإسلام مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ ^(٢) .

الربا وإنما يعني به أيضاً الله عن كل منكر يضر بالمسلمين أو يبطل طاعتهم أو يضعف قوتهم أو يبطل أموالهم أو يفرق كلمتهم أو يضيع حقوقهم وبذلك يصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نوعاً من الممارسة السياسية . انظر في ذات المعنى الإمام / أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . د/ أحمد شوقي القنجرى ، كيف نحكم بالإسلام في دولة عربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ . د/ كمال صلاح محمد رحيم ، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي ، مرجع سابق ، ص ٦٠٩ .

^(١) انظر في ذات المعنى الإمام / أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . د/ علي عبد الحليم محمود ، الدعوة الإسلامية دعوة عالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

^(٢) سورة الحجرات ، آية رقم (١٣) .

المبحث الثانى

مدى توافق وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى والنظام العام الإسلامى

تمهيد وتقسيم:

فى هذا المبحث يحاول الباحث بيان مدى توافق وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى مع النظام العام الإسلامى ، ومن المعلوم أن المادة الثالثة من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ هى التى تحدد وظائف الحزب السياسى ، وحيث إن هذه المادة تتضمن اشتراط نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين فسوف نناقش كذلك مدى شرعية اشتراط هذه النسبة .

وعلى ذلك يُقسّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

مدى شرعية وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى .

المطلب الثانى:

مدى شرعية اشتراط نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين .

المطلب الأول:

مدى شرعية وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى

نصت المادة الثالثة من القانون الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على وظائف الأحزاب السياسية إذ تنص على أن: " تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين بالدستور . وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً " .

من الناحية القانونية وجه غالبية الفقه الدستوري إلى صياغة هذه المادة الكثير من أوجه النقد^(١). ومن الناحية الشرعية نرى أن وجود جماعة تقوم بالوظائف السابق ذكرها في نص المادة أمر مشروع في ذاته طالما كانت تلك الوظائف في إطار النظام العام الإسلامي ، لأن وظائف الأحزاب السياسية تعتبر من جنس الدعوة إلى عموم الخير ، فمن حق الناس " فرداً أو جماعات" أن يبلّغوا الناس بما يعتقدون ويدعونهم إليه ويحثونهم عليه خصوصاً أن هذا الأمر يتم في شرعية وعلانية وبدون سرية بل وبمباركة أولى الأمر " القائمون على السلطة " .

ولكن الذى يستحق المناقشة الشرعية فى هذه المادة هو مدى شرعية إلزام الأحزاب السياسية " بالحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين " ؟^(٢) خصوصاً وأن المادة المماثلة من قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى مصر ألزمت كل حزب عند تقديم إخطار بتأسيسه أن يكون نصف مؤسسيه من العمال والفلاحين^(٣) .

المطلب الثالث:

مدى شرعية اشتراط نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين

يرى الباحث أن هذا الاشتراط لا يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية ولا يجوز شرعاً إلزام الأحزاب السياسية بأمر يخالف النصوص الشرعية ، لا سيما أن الدستور المصرى نص فى المادة الثانية منه على أن: " الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع " .

ومن المبادئ الإسلامية التى تتعارض مع هذا الاشتراط نذكر الآتى:

(١) انظر فى وظائف الأحزاب السياسية فى مصر ونقد الفقه لها د/ صباح مصطفى حسن المصرى ، النظام الحزبى فى مصر ، رسالة سابقة ، ص ١٩٣ وما بعدها .

(٢) إن تفصيل نسبة ٥٠% من مقاعد التظيمات السياسية الشعبية فكرة أتى بها ميثاق العمل الوطنى وتقرر لأول مرة بموجب دستور ١٩٦٤ ، أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأكل من العمال والفلاحين . للمزيد من التفاصيل حول الأسباب الحقيقية والأسباب المطفة لتقرير هذه النسبة للعمال والفلاحين وفرد عليها من قبل المعارضين طى تقرير هذه النسبة النظر د/ نبيلة عبد الحليم كامل ، حرية تكوين الأحزاب السياسية فى مصر بين النص القانونى والواقع السياسى ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٥ : ١٥٤ .

(٣) انظر نص المادة السابعة من قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ ونصها: " يجب تقديم إخطار كتابى إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية المنصوص عليها فى المادة التالية عن تأسيس الحزب موقعاً عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين ومصدقاً رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين " .

١- إن اشتراط هذه النسبة للعمال والفلاحين بقانون الأحزاب السياسية يتعارض ومبدأ المساواة بين المؤمنين في الحقوق والواجبات ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ ^(١) ، كما أن هذا الاشتراط بمثابة أفضلية للعمال والفلاحين لا أساس شرعي له ، لأن المفاضلة بين البشر لا تكون إلا على أساس العلم والتقوى ^(٢) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ قَاتِلُ أَخِي الْقَاتِلِ سَاجِدًا لِلَّهِ لِيَأْخُذَ الْعِقْدَ وَبِرْجُو رَحْمَةً رَبِّهِ قُلْ لَنْ يَسْتَوْفِيَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْآلَاءِ﴾ ^(٣) .

٢- إن لاشتراط هذه النسبة للعمال والفلاحين يتعارض مع مبدأ العدل والإحصاف فليس من العدل أن تحمي فئة أو طبقة ونترك باقي طبقات المجتمع بدون حماية ، وليس من العدل أن نساعد أفراداً بصفاتهم لهنضم حقوق آخرين ، أو التفريق بينهم دون ذنب جنوه ^(٤) .

٣- إن الشريعة الإسلامية تعد المشاركة في ممارسة شئون الحكم تكليفاً وليس تشريعاً يناله من يمارسه لذلك ينبغي أن يكلف من هو الأقدر والأصلح لتولي شئون الحكم ، وحيث إن الحكم من الأمانات لذلك يجب أن يتحملها القادر عليها من أهل العلم والخبرة ^(٥) ، تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ ^(٦) .

٤- لا يجوز أن تقوم الأحزاب السياسية في المجتمع الإسلامي على أساس تمثيل الطبقات أو الفئات ، لأن فسي ذلك تهديد لوحدة المؤمنين ولكن ينبغي أن تقوم الأحزاب وتتعدد على أساس المناهج والبرامج ^(٧) . لذلك يرى الباحث - مع كثير من الفقه - إلغاء هذه

^(١) سورة المجرات ، آية رقم (١٣) .

^(٢) ننظر في ذات المعنى الإمام / أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ : ٢٠١ . د/ محمود خليل ، حقوق الإنسان بمنظور حضارى إسلامي "دراسة مقارنة " ، بحث منشور بمجلة منبر الشرق ، المركز العربى الإسلامى للدراسات ، العدد رقم (١٨) ، السنة الرابعة ، ١٩٩٥ ، ص ١٤ . ويقول في ذلك د/ ماجد راجب الطو فيما معناه: " إن هذا الاشتراط جعل معيار التفاضل بين البشر هو الجهل والفتور " . ننظر د/ ماجد راجب الطو ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

^(٣) سورة الزمر ، آية رقم (٩) .

^(٤) ننظر في ذات المعنى الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

^(٥) ننظر فى ذلك د/ ماجد راجب الطو ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ . د/ نبيلة عبد الحليم كامل ، حرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر بين النص القانونى والواقع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

^(٦) سورة النساء ، آية رقم (٥٨) .

^(٧) ننظر فى ذلك د/ القطب محمد القطب طباية ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ . د/ محمود خليل ، حقوق الإنسان بمنظور حضارى إسلامي ، بحث سابق ، ص ١٤ .

النسبة المقررة لتمثيل العمال والفلاحين في الدستور والقانون لمخالفتها للنظام العام الإسلامي^(١).

(١) انظر مبررات إلغاء هذه النسبة لدى: د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، تعديلات ضرورية لمستور ١٩٧١ أو بالأحرى الحاجة لوضع دستور جديد ، بحث منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، تصدر عن كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، العدد الأول والثاني ، ١٩٩١ ، ص ١٥٠ د/ سامي جمال الدين ، القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ، بدون ناشر بدون طبعة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٥ د/ ممدوح الصنغير ، فليب بركات ، الفصل في صحة عضوية مجلس البرلمان ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، ٢٠٠١ ، ص ٥٢١ وما بعدها .

المبحث الثالث

مدى توافق شروط تأسيس الحزب السياسى فى مصر والنظام العام الإسلامى

تمهيد وتقسيم:

تضمنت المادة الرابعة من قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى مصر الصادر برقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ شروط تأسيس أو استمرار أى حزب سياسى^(١) ، وفى الحقيقة لاقت هذه المادة اعتراض غالبية الفقه للدستورى ، لأنها فى حقيقة الأمر تتضمن قيوداً تصل إلى إهدار الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ذاتها ، وفى هذا المبحث يحاول الباحث بيان رأى الشرع فيما تضمنته المادة الرابعة من شروط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ، وسوف نفرّد لكل شرط مطلباً مستقلاً لبيان رأى الباحث من الوجهة الشرعية فى هذا الشرط ، وحيث إن المشرع وضع تسعة شروط فى هذه المادة .

فَسَوْفَ يُقَسِّمُ هذا المبحث لتسع مطالب كالتالى :

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الأول

اشترط قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى مصر رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى المادة الرابعة عدة شروط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى وينص الشرط الأول على: عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع:

- ١- مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع .
- ٢- مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .
- ٣- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

(١) تم تعديلها بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، كما عدل البند (١) من الفقرة أولاً بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، ويجدر بنا أن نذكر أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية العديد من فقرات هذه المادة التى أشارت إلى قانون حماية الجبهة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ كما دّين ذلك المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ التى نصت على أن : "يلغى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وتلغى الإحالة إليه فيما وردت فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية أو فى أى قانون آخر " وسوف نشير إلى ذلك عند عرض الفقرات التى تم إلغاؤها .

ويحاول الباحث الآن بيان رأى الشرع فى هذه الفقرات الثلاث كالاتى:

١- بالنسبة لعدم تعارض الحزب مع مبادئ الشريعة الإسلامية نجد أن هذا الشرط بالطبع لا يختلف والنظام العام الإسلامى ، فالأحزاب السياسية لا تكتسب الشرعية فى المجتمعات الإسلامية إلا باعترافها بالإسلام عقيدة وشريعة وبالتزامها بالمجمل بأصول الشريعة الإسلامية ، وبالرغم من أن هذا الشرط يعتبر تكراراً لما جاء فى نص المادة الثانية من دستور ١٩٧١ ، إلا أنه تكرر محمود على أساس أنه يؤكد ما جاء بالدستور فى ضرورة احترام الأحزاب السياسية لمبادئ الشريعة الإسلامية ^(١) .

٢- أما بالنسبة لعدم تعارض الحزب مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ ينبغي قبل أن نكشف عن حكم الشرع فى هذا الشرط أن نوضح للنقاط التالية:

أ- إن مبادئ ٢٣ يوليو مبادئ معلومة للكافة على أنها المبادئ الستة التى أُنْتُ بها الثورة والسّتى حرص أول دستور بعد الثورة على تسجيلها " وهو دستور ١٩٥٦ " وهى على التوالى: القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الإقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، إقامة جيش وطنى قوى ، إقامة عدالة اجتماعية ، إقامة حياة ديمقراطية سليمة " ^(٢) .

ب- مبادئ ١٥ مايو ١٩٧١ ، مبادئ مبهمه فى ذاتها غير محددة وقد جاءت تصحيحاً لمسار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ^(٣) ، وعلى ذلك يتعامل الباحث مع العديد من فقهاء القانون الدستورى لصاذا أضفى المشرع التقديس والحماية لهذه المبادئ علماً بأن هذه المبادئ وضعتها بشر لمرحلة تاريخية معينة ، ولم تسلم الحياة السياسية أثناء تطبيقها من الأخطاء ، بل إن القائمين على الثورة ذاتهم قاموا بالعديد من التحولات على هذه المبادئ ، فقد تحول النظام القائم من الاشتراكية إلى الرأسمالية ومن التنظيم الشعبى

^(١) مما لا شك فيه أن هذا الشرط يهدف لأن الحزب السياسى فى المجتمع الإسلامى هو عبارة عن مجموعة من المسلمين الذين آمنوا بمبادئ الإسلام شريعة صالحة يقيمون عليها نظام حياتهم ويسمون بكل الوسائل للمشروع ليكون الإسلام دستور الدولة والمصدر الوحيد لتشريعها . انظر فى هذا المعنى كل من: / محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة فى التصور الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦ . د/ يوسف القرضاوى ، من فقه الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ . د/ صلاح الصاوى ، التحديتة السياسية فى الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

^(٢) للمزيد من التفاصيل حول مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انظر د/ وحيد رافت ، دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات ، منشأة المعارف بدون طبعة ، ١٩٨١ ، ص ٨٤ . د/ محمد عبد القادر حاتم ، لماذا كالم الاتحاد الاشتراكى العربى ، بحث منشور بالمجلة المصرية للعلوم السياسية ، بدون عدد ، وبدون سنة نشر ، ص ١٧ .

^(٣) للمزيد من التفاصيل حول ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ انظر كل من: د/ وحيد رافت ، دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات ، مرجع سابق ص ٨٢ ، ٨٣ . د/ شمس مرغنى على ، القانون الدستورى ، عالم الكتب ، بدون طبعة ، ١٩٧٨ ، ص ٤٨٤ : ٤٨٥ .

لتنعّد الأحزاب ، فكيف يخرم في الوقت ذاته على الأحزاب السياسية الأخرى نقد تلك المبادئ ؟^(١) .

مما لا شك فيه أن هذا الشرط لا يتفق والعديد من المبادئ الإسلامية مثل مبدأ حرية الفكر والاقتناع والتعبير والرأى ، فليس من الإسلام تقييد الحريات ولا كبت الآراء ، فهذا الشرط غير شرعى لأسباب عديدة أهمها أنه يمنع المؤمنين من إظهار الحق ومساندته ، فهو لا يسلب حقاً أساسياً يناقض الطبيعة الإنسانية وهو (حق الاختلاف) فحسب ، ولكنه يعوق أيضاً من أداء فرض من الفروض الإسلامية وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد ذكر القرآن الكريم أنه من أسباب انحطاط بنى إسرائيل أنهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه^(٢) ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٣) ، كما أن تقرير عقوبة الاستبعاد للمؤمنين ليس له سبب شرعى والإسلام يمنع تخويف المسلم بأى نوع من العقاب بسبب رأيه السياسى^(٤) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُودُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَخِيلُوا بِمَا كَسَبَتْهُمْ فَعَلَ الْمُؤْمِنَاتُ بِمَا كَسَبَتْهُنَّ ﴾^(٥) .

٣- أما بخصوص الفقرة الثالثة - التي تلزم الأحزاب بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي للديمقراطي والمكاسب الاشتراكية - فهي في الحقيقة تتضمن عبارات مطاطة تتحمل عدة تفسيرات^(٦) ، ومن هنا تكمن صعوبة الكشف عن مدى شرعية هذا الشرط من عدمه ، لأن هذا الحكم في الواقع يتوقف على ما يقصده المشرع من هذه العبارات ، فإذا كان يقصد بهذه العبارات الحفاظ على الاشتراكية كمذهب

(١) يجدر بنا أن نذكر أن العديد من فقهاء القانون الدستوري يعترضون على هذا الشرط . انظر كل من: د/ وحيد رافت ، دراسات فى بعض التوليات المنظمة للحريات ، مرجع سابق ، ص ٨٤ د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى فقهاً وقضاءً ، دار المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠١ د/ ماجد راجب الحلو ، القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مطبعة الستوني ، بدون طبعة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥٣ د/ سامى جمال الدين ، القانون الدستوري والشرعية الدستورية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ د/ عبد الغنى بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، بدون طبعة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٧٤ د/ جابر جاد نصر ، الوسيط فى القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠٤ .

(٢) انظر نفس ذلك كسل من: الإنعام / أبو الأعلى المودودى ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ د/ حبيب الدين عبد الحليم ، الرأى العام فى الإسلام ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٤ .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٧٩) .

(٤) قريب من ذلك انظر د/ أحمد شوكى الفنجرى ، كيف نحكم بالإسلام فى دولة عصرية ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية رقم (٥٨) .

(٦) انظر نقد الفقه الدستوري لهذه المفاهيم د/ ماجد راجب الحلو ، القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

سياسى للدولة فهذا الشرط غير شرعى ، لأنه يتنافى مع المبادئ الإسلامية العليا مثل حرية الاقتناع المكفول فى الإسلام لكل إنسان كما سبق القول .

أما إذا كان يقصد بالاشتراكية تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين ، فإننا نرى أن هذا الشرط لا يخالف الشريعة الإسلامية نهائياً ، بل إنه يتفق وما ندعو إليه الشريعة الإسلامية من السرحمة والعدالة الاجتماعية ومعاونة الأغنياء للفقراء مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿١﴾ لِلصَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (١) وكما أن الإسلام يحرم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ويحرم تكديس الثروة ويتوعد بالعذاب للذين يكتزون الذهب والفضة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كُفِّرُوا عَنْكُمُ الْغَنَاءُ وَالرِّهَانُ أَتَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَعْسُدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢) ، لا سيما وأن مفهوم المال فى الشريعة الإسلامية يوضح مدى توافر النزعة الاشتراكية فى الإسلام إذ يعتبر المال مال الله ليس ملكاً لأحد ، والله يستخلف فيه الناس .

لذلك يجوز لولى الأمر أن يسترد هذا المال كله أو بعضه (التأميم) إذا اقتضت الضرورة والمصلحة العامة للمسلمين ذلك (٣) . ولذلك يقول الدكتور/ عبد الحميد متولى: " إن الإسلام ذو نزعة اشتراكية ، ولكنها اشتراكية معتدلة لأن روح الإسلام هى روح الاعتدال " (٤) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ (٥) .

المطلب الثانى:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الثانى

وينص الشرط الثانى على: تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

هذا الشرط من الشروط التى تتضمنها غالبية القوانين المنظمة لتعدد الأحزاب السياسية فى المجتمعات المختلفة ، والمقصود من اشتراطه هو الحد من تعدد الأحزاب حتى لا تتعدد

(١) سورة الماعز ، آيات رقم (٢٤ ، ٢٥) .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم (٣٤) .

(٣) قريب من ذلك انظر أم سعد جمعة ، الله أو الضل ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٤) انظر د/ عبد الحميد متولى ، أزمة الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث ، مرجع سبق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (١٤٣) .

الأحزاب بتعدد الأشخاص الذين يرغبون في المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية .

وبتطبيق هذا الشرط يصبح تعدد الأحزاب في المجتمع رهين بتعدد الأفكار والسياسات والمناهج - وهذا التعدد هو الأفضل بالطبع - وعلى ذلك يرى الباحث أن هذا الشرط يتفق ومفهوم الحزب السياسي في الشريعة الإسلامية ، لأن اختلاف البرامج هي الدعامة الأساسية التي أسست عليها شرعية تعدد الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية ، فلو لا اختلاف الآراء ما كان هناك أساس لتعدد الأحزاب في المجتمعات الإسلامية .

ولكن يبقى أمراً مهماً لا بد أن ننوه عنه بخصوص هذا الشرط المتعلق بشرعية الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية ، فلا بد أن نتفق أولاً على أن الأحزاب السياسية التي تمارس وظائفها في مجتمع إسلامي لا بد وأن ينحصر التميز في برامجها في الأمور التي لم يسرد بشائنها نص قطعي الثبوت والدلالة والتي تركها الخالق عز وجل ورسوله للمؤمنين يقررون فيها ما يشاءون وفقاً لأفروهم ملتزمين فيما يقررونه بالنظام العام الإسلامي والتي قال عنها رسول الله ﷺ ﴿لَا أَمْرَ أَهْلُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْكُمْ﴾ ، بعبارة أخرى أنه لا يتصور وجود تميز بين برامج الأحزاب السياسية في الأمور التي ورد بها نص قطعي الثبوت والدلالة إلا في طرق تطبيقها ^(١) .

المطلب الثالث:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " في الشرط الثالث

وينص الشرط الثالث على: عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس طبقي أو فئوي أو جغرافي ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ^(٢) .

^(١) وهذه الخصوصية تميز بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى ، فالأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية تختلف برامجها على الأمور التنظيمية والخطط الإجرائية والتكائير المعيشية بفرض تحقيق أكبر نفع للأمة الإسلامية في حين أن برامج الأحزاب السياسية في المجتمعات الأخرى قد يصل الخلاف بين برامجها إلى خلافات عقائدية فتجد أحزاباً تتعدد بتعدد الأديان والمذاهب ولجد أحزاباً أخرى تمثل أقصى اليمين وأخرى تمثل أقصى اليسار . انظر في ذلك كل من: د/ ملجد راجب العلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . د/ يوسف القرضاوي ، من فقه الدولة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٥١ . د/ صلاح حسن سميع ، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة سابقة ، ص ٣٢٩ . د/ محمد الشحات الجدي ، معالم النظام السياسي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

^(٢) ومن الجدير بالذكر أن هذا البند كان نصه قبل إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي كالآتي : " عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس

فى الحقيقة يتضمن هذا الشرط أمرين:

الأمر الأول: وهو الخاص بعدم قيام الحزب فى مبادئه على أساس طبقي أو فئوى أو جغرافى ، يرى الباحث أن هذا الأمر يتفق تماماً والشريعة الإسلامية لسبب أساسى وهو أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى المسلمين مع اختلاف أجناسهم وألوانهم وأوطانهم ولغاتهم وطبقاتهم إلى أنهم أمة واحدة ، فالإسلام وحد بين أهل العقيدة المشتركة دون أن يجعل أى فرق بينهم بسبب أوطانهم أو ألوانهم أو جنسياتهم . لذلك ينبغى على الحزب السياسى فى المجتمع الإسلامى السعى إلى جمع قلوب المسلمين والثنام صفوفهم واتحادهم والبعد عن كل ما يمزق الجماعة أو يفرق الكلمة أو يؤدى إلى هلاك الأمة الإسلامية ، فلقد دعا الإسلام إلى الأخوة التى تتجسد فى الاتحاد والتضامن والتساند والتآلف والتعاون وحذر من التفرق والاختلاف والتعادى ^(١) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَخْبَتُمْ بِهِ قُلُوبُكُم مِّنْ أَعْدَائِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَافِعًا مُّخْبِرًا مِّنَ الدُّنْيَا فَالْأَنزَلَكُمْ مِنْهَا كِتَابًا وَبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَخْلَصُوا بَيْنَهُمْ وَأَخْلَصُوا لِلَّهِ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾ ^(٣) ، ولقد دعا رسول الله ﷺ أيضاً إلى الجماعة والوحدة ونفر من الشذوذ والفرقة وهذا ما نجد فى الحديث النبوى:

يستعارض مع أحكام القانون . رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقي أو طائفى ، أو فئوى أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة * ، ولكن نظراً إلى أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية العديد من فقرات مواد قانون الأحزاب السياسية التى أشارت إلى قانون حماية للجبهة الداخلية ، فقد تم إلغاء هذا القانون بأكمله ، وذلك بنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ ، ولتى نصت على أن: " يلغى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وتلغى الإحالة إليه أينما وردت فى القوانين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، الخالص بنظام الأحزاب السياسية أو فى أى قانون آخر " . انظر فى ذلك د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

^(١) فضلاً عن أن يفتى على القارئ أن قيام حزب على أساس طائفى أو فئوى قد يؤدى إلى أنه فى حالة وصول هذا الحزب إلى الحكم ربما يفضل مصالح الطائفة التى يمثلها على المصلحة العامة للدولة كما أن وجود حزب على أساس جغرافى قد يساعد على تقويت للإقليم الدولة ووجعها وتنقسم إلى عدة دويلات كما حدث عندما انفصلت بنجلاديش عن باكستان بفصل مجهودات حزب رابطة عوملى الذى ترعاه الشيوخ محبوب الرحمن فى باكستان الشرقية ، والدليل التقاطع على نية التفرقة إلى الخلق عر وجل جعلها نوعاً من أنواع " العقول القدرية التى ينزلها الله بالناس كما فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا نَحْبِبُهُ أَنْ نَعْبُدَ الَّذِينَ فَدَمُونَا مِنَ اللَّهِ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَحْمَدُكَ اللَّهُ فَهَلْ عَلَّمْنَا لَكَ أَنَا مِنَ الْمُفْضِينَ ﴾ سورة الأنعام ، آية رقم (٥٦) . انظر فى ذلك كل من: د/ ماجد راجب الحلو ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ . / فريد عبد الخالق ، فى الفقه السياسى الإسلامى مبادئ دستورية الدستورية - الحدل - المساواة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ٩٩٨ ، ص ٢٤٥ د/ يوسف القرضاوى ، الصوحة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ وما بعدها . المفتى / أحمد هويدى ، مذكرة فى نظم الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٣ : ٩٦ .

^(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٣) .

^(٣) سورة الحجرات ، آية رقم (١٠) .

أما الأمر الثاني: وهو الخاص بعدم قيام الحزب في مبادئه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ، فيحتاج إلى التفصيل الآتي:

الاتجاه الأول: يرى أنه لا يجوز للمرأة نهائياً المشاركة في الحياة السياسية ^(٢) استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ وَتَوَقَّنْ رَبِّهُنَّ لَا تَبْرَحْنَ بَيْتَهُنَّ فَتَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ^(٣).

والإتجاه الثالث: يرى مساواة المرأة بالرجل في جميع مجالات الحياة ، إلا ما استثنى بنص قطعي الثبوت والدلالة ^(٢) وذلك للأسباب الآتية:

(١) من أصحاب هذا الاتجاه تذكر: المستشار سالم اليهنسوى، الشريعة المقررة عليها، مرجع سابق، ص ٢٦٦ وما بعدها.
 أ/ خالد محمد خالد، لو شهدت حوارهم لقلت، دار المقطع للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ٥٧ وما بعدها.
 د/ أحمد شوقي الفنجري، كيف نحم الإسلام في دولة عصرية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

أ- إن الخالق عز وجل عندما خاطب البشر (المرأة والرجل) خاطبهما معاً ولم يفرق بين ذكر وأنثى ، أى أن الرجل والمرأة يشتركان معاً فى " التكليف " ، فقد وحد الخالق عز وجل بينهما فى كثير من الأمور نذكر منها: مسؤولية تقويم المجتمع وإصلاحه ^(١) مثلاً جاء فى قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(٢) . كما أن الخالق عز وجل قد وحد بينهما فى العقاب وهذا ما نجده فى قوله تعالى: ﴿ الزَّالِمَةُ وَالزَّالِمُ فَاجِلٌ مَّا كُنَّا وَاجِدٌ مِّنْهُمَا وَاتَّةٌ جَلَدٌ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْخَنَّ عَذَابُهَا مَا أَفَلَاةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) . وقد أكد رسول الله ﷺ على مساواة المرأة بالرجل فى كثير من الأمور ومن أقواله ﷺ الشهيرة عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ **هل عن رجل يجد** قال: نعم إنما النساء شقائق الرجال **ﷺ** ^(٤) .

ب- القرآن الكريم لم يوجد به نص قطعى الثبوت والدلالة يحرم على المرأة المشاركة السياسية وتولية أمر المسلمين إذا كانت جديرة بذلك ، ولا يجوز أن نحكم إلى قوله تعالى: ﴿ الْوَجَالُ قَوْمٌ عَلَى النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٥) ، لأن هذه القومة للحكم فيها خاص برئاسة الأسرة فقط ولا تحكم علاقة الرجل بالمرأة خارج نطاق الأسرة ^(٦) ، بل إن القرآن الكريم قد قص علينا قصة بلقيس ملكة سبأ والتي روت قصتها سورة النمل مع نبي الله سليمان ، فقد بين لنا القرآن الكريم أن هذه المرأة قادت قومها أفضل ما تكون القيادة وحكمتهم أعدل ما يكون الحكم ، وقد نجوا بحسن رأيها من التورط فى معركة خاسرة يهلك فيها الرجال ، بل أوضح لنا الخالق عز وجل طريقتي حكمها القائم على الشورى إذ قالت لأمرائها ووزرائها وكبراء دولتها ومملكته ^(٧) ، وهذا ما ذكر فى الآية الكريمة ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِ فِي أَمْرِى مَا كُنْتُ فَاطِحَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْخِطُونَ قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسَاسِ شَيْبٍ وَالْأَمْرُ لِلْمُرِّ قَالَتْ فَرِحَ مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ^(٨) .

^(١) ويرى البعض أن الخالق عز وجل قد خاطب الرجل والمرأة بخطاب واحد وتكليف واحد وهذا الأمر يعنى أنهما متماثلان فى الاستعداد لتقبل المسؤولية والتكليف دون فرق بينهما .

^(٢) سورة التوبة ، آية رقم (٧١) .

^(٣) سورة النور ، آية رقم (٢) .

^(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، المعجم للسائق ، ص ٢٥٦ .

^(٥) سورة النساء ، آية رقم (٣٤) .

^(٦) انظر فى ذلك المستشار / سالم البهناوى ، الشريعة المفترى عليها ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

^(٧) للمزيد من التفصيل حول قصة بلقيس ملكة سبأ انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ ، د/ يوسف القرضاوى ، من لغة الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

^(٨) سورة النمل ، آيات رقم (٣٢ ، ٣٣) .

وإذا كان الباحث يميل إلى الاتجاه الثالث إلا أنه ينبغي علينا أن نقرر أن تولى المرأة لرئاسة الحزب يخضع في المجتمع المعاصر إلى ظروف المجتمع ودرجة نموه وتطوره ، لا سيما وأن المرأة لا تتولى رئاسة الحزب بالميراث ولكنها بالاختيار ، فإذا اختار أعضاء الحزب امرأة ما لرئاسته فهي أجدر امرأة تستحق هذا المنصب فإن لم تكن كذلك فعلى أى أساس اختارها الأعضاء لرئاستهم ؟

ونذكر من هذه الآيات القرآنية التي تقرر وحدة الأصل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَثَّ فِيهِمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَبَسًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ نَقِيبًا ﴾ (٣).

[illegible]

۲۱۰

٣- أما بخصوص عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس التفرقة بسبب الدين ، نقول: إن هذا الشرط يتفق مع الشريعة الإسلامية من ناحية ، ويختلف في ذات الوقت من ناحية أخرى .

فهو من ناحية أولى لا يجوز قيام الحزب السياسي في المجتمع الإسلامي على أساس ديني ، لأنه من المفترض أن كل الأحزاب السياسية المسموح لها بممارسة وظائفها أحزاب إسلامية ، تعترف بالسيادة للشريعة الإسلامية ، وتؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة ، وتعتمد برامجها ووسائلها منه ، وذلك للأسباب الآتية:

- لا يجوز شرعاً أن يقوم حزب إسلامي في مجتمع مسلم ، لأن معنى ذلك أن الأحزاب الأخرى التي تمارس نشاطها في المجتمع الإسلامي أحزاب غير إسلامية ، وهذا لا يجوز شرعاً ونفساً كيف يشرع لفئة من المسلمين أن تحتكر الإسلام دون باقي المسلمين ؟ وكيف يكون الإسلام " حزباً " في مجتمع إسلامي ؟
- لا يجوز شرعاً أن يقوم حزب يهودي أو حزب مسيحي في مجتمع إسلامي لأن هدف الحزب هو الوصول إلى الحكم فهل لفئة من الأخوة المسيحيين أن يصلوا إلى الحكم في مجتمع إسلامي ليضعوا شريعتهم موضع تنفيذ في المجتمع الإسلامي ؟^(١) .
- إن السماح بقيام حزب سياسي على أساس ديني في مجتمع إسلامي سوف يؤدي إلى نتيجة غير شرعية وغير منطقية فسوف تتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي بتعدد الأديان^(٢) .

(١) فسي الواقع تصاعد كثير من حول مدى أحقية الأخوة المسيحيين " المواطنين " في تكوين حزب سياسي في بلد إسلامي ، والبعض يستمس لهم هذا الحق بالمقاييس على أساس أن الإسلام ملهمهم حرية العقيدة الدينية فهل يحرم عليهم الحرية السياسية والذين أشمل من السياسة ؟! وذلك على اعتبار أن العقيدة الدينية الأصل المقبول عليه والحرية السياسية للفرع أو المقبول والعلّة المشتركة بينهما حرية الرأي وحسن معاملة الأقليات . انظر د/ طارق عبد السلام ، الإسلام والأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٧١ ، ولكن لألف تلقى صاحب هذا الرأي أن القليل لا يكون في الأمور المطروحة عن الدين بالضرورة والمحكم فيها بنص تطعي الثبوت والدلالة ، فمن المعلوم شرعاً أن شرط الإسلام هو أول شرط يشترط في رئيس الدولة الإسلامية ، كما أن الغاية من تنصيب الخليفة أو رئيس الدولة الإسلامية تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فكيف سيؤمّن بهذه المهام غير المسلم ؟! . انظر في ذلك كل من : د/ سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ . د/ محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٢) بمعنى أننا سوف نجد حزب لليهود وحزب للأخوة المسيحيين وحزب ثالث للمسلمين ، بل من المتصور أن تتعدد الأحزاب للدين الواحد يستعد الاتجاهات والتهارات داخل الدين ذاته ، وهذا ليس بغريب فمن المعلوم أن الأحزاب التي يطلق عليها " أحزاب إسلامية " تستعد نتيجة لتعدد الاتجاهات داخل التيار الإسلامي المتولد الآن على الساحة السياسية في مصر . والمشكلة في الحزب الديني ليس في كونه يمثل عقيدة فقط بل لأنه يتحول إلى حزب لا ينفقه أحد ، أو إلى حزب يكفى نقده لكي ينثر الملايين من الناس ضحك وهم المتعاطفين معه دينياً . ولذلك نقول: إن الحزب الذي يمارس وظيفته في مجتمع متعدد فيه الأديان ينبغي أن يفتح أبوابه للجميع لأن الانضمام إلى الأحزاب السياسية حق من حقوق المواطنة ، ولكن لابد أن

ومعنى ذلك أن الموافقة على قيام حزب على أساس ديني ، تعتبر موافقة ضمنية على إحالة المجتمع الإسلامي إلى مجتمع مسيحي أو يهودي في حالة فوز الحزب المسيحي أو اليهودي في الانتخابات ، لأنه من البديهي أن كل حزب عند وصوله للحكم سوف يعمل على نفاذ شريعته ^(١) .

ولذلك يرى الباحث أن اشتراط عدم قيام الأحزاب السياسية في مصر على أساس ديني يتفق والنظام العام الإسلامي .

ومن ناحية ثانية إن اشتراط " عدم قيام الحزب (في اختيار قياداته) على أساس التفرقة بسبب (الدين أو العقيدة) " يختلف اختلافاً تاماً مع النظام العام الإسلامي ، بل ويتعارض مع ما جاء في الدستور المصري وقانون الأحزاب السياسية ذاته ، بعبارة أخرى أنه من الناحية الإسلامية لا يجوز نهائياً أن يكون رئيس الحزب الذي يباشر نشاطه في مجتمع إسلامي " غير مسلم " وذلك للأسباب الآتية:

- إن عدم جواز تولية غير المسلم على المسلم جاء بها نصوص صريحة من القرآن الكريم نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ يَكُم فإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِّنَ اللَّهِ فَأَلُوا الِّمَّ نَحْنُ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَجِيبٌ فَأَلُوا الِّمَّ لَنَسْتَعِفَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَمَنَعَكُمْ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَآلَا يَحْكُمُ بِحُكْمِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ^(٣) .
- إن قائد الحزب المعارض من المتوقع له أن يتولى رئاسة الدولة الإسلامية في حالة فوز حزبه في الانتخابات ^(٤) ، لذلك يتسائل الباحث كيف يسمح قانون دولة إسلامية

يكون ذلك كله في إطار النظام العام الإسلامي . قريب من ذلك انظر أ/ إبراهيم عيسى ، معالم ولخناجر ، عرض للكتاب بمجلة المجتمع المدني ، العدد (٢٣) السنة الثامنة ، نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ١٩ ، د/ أحمد كمال أبو المجد ، حول ترشيح الوعي الإسلامي ، حوار منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد (١٤٩) ، سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣ . لذلك نحن نؤيد رفض لجنة الأحزاب برئاسة د/ مصطفى كمال حلمي للطلب المقدم من / منوح أحمد إسماعيل بتأسيس (حزب الشريعة) . انظر جريدة الجمهورية العدد (١٦٧٨١) سنة ٤٦ ، يوم الأربعاء ٨ ديسمبر ١٩٩٩ .

^(١) لا سيما في الوقت الراهن واحتمال مطالبة البعض بتكوين حزب قبطي خاصة في ضوء وجود حركات إحياء مسيحية ذات طابع سياسي ، وإن كان يستهدف صلياً للمطالبة بتكوين حزب يهودي في مصر في ظل الظروف الراهنة مع اعتبار أن المجتمع الإسلامي لا يكون إسلامياً إلا إذا تم نفاذ شريعة الإسلام به . قريب من ذلك انظر د/ علي الدين مغل وأخرون ، التطور الديمقراطي في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

^(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (٢٨) .

^(٣) سورة النساء ، آية رقم (١٤٦) .

^(٤) وقد يقول قائل أنه لا ينبغي أن يشترط في رئيس الحزب ذات الشروط التي تشترط في رئيس الدولة على أساس أن اختصاصات كل منهما تختلف عن الآخر ، ومن ثم إذا كان يشترط في رئيس الدولة الإسلامية " الإسلام " لأنه يقوم على حراسة الدين

بجواز انتخاب " قائد الحزب " من غير المسلمين ؟ علماً بأن رئيس الدولة الإسلامية مسانط به عدة واجبات من أهمها حفظ الدين وإقامة الشعائر الدينية وذلك تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَحَقُّوا الْعِلَّةَ وَأَتَوْا الزُّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (١) .

وكذلك يتساءل الباحث أيضاً كيف يؤتمن على حفظ الدين الإسلامي من ينكره أصلاً ويحجده ؟ ولماذا لا نطبق قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا إِلَّا مَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي وَأَتِيَّتُمْ أَوْ يَمَّا جُوعَكُمْ عَنْ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ الْفَضْلَ وَبِاللَّهِ يُوْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) ؟ .

هذا بالإضافة إلى أن لرئيس الدولة الإسلامية على المسلمين حقين " حق الطاعة ، وحق النصرة " فكيف يطيع وينصر المسلمين غير المسلم وقد جاء نهى صريح في هذا الشأن من الخالق عز وجل في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّبِعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ (٣) .

- إن الدولة الإسلامية دولة عقائدية لذلك من المنطقي أن تقتصر وظيفة رئيس الدولة فيها على المسلمين فقط ، كما أن المسلمين في المجتمعات الإسلامية يمثلون حزب الأغلبية والمسيحيون يمثلون حزب الأقلية (٤) ، وليس معنى أن الإسلام ينادى بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والحريات بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب أن تتساوى الأقلية والأغلبية في تولى المناصب القيادية في للدولة الإسلامية (٥) .

والدنيا ، فإن رئيس الحزب له منصب إداري يقوم فيه بدور القائد الإداري الذي يعمل على حسن تنظيم الحزب ، ووحدة الصف بين أعضائه ورسم الوسائل التي تقصد أركان الحزب ليصل في النهاية إلى هدفه الأول وهو الوصول إلى الحكم في السبلات من أجل تنفيذ برنامج الحزب ، ولذلك لا يشترط الإسلام فيمن يتولى رئاسة الحزب . ولكننا نقول ما العمل في حالة فوز الحزب الذي يرأسه غير المسلم بالأغلبية هل سيتولى رئيس الحزب غير المسلم رئاسة الحكم في الدولة الإسلامية ؟! ويكون رئيساً للدولة الإسلامية ؟! أم سترشح الحزب رئيساً آخر مسلم بعد فوز الحزب ؟! أرى لها حلولاً غير شرعية وغير منطقية .

(١) سورة الحج ، آية رقم (٤١) .

(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (٧٣) .

(٣) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٠) .

(٤) وقد يقول قائل طالما الأمر كذلك فلماذا البحث في مدى أحقية المسيحيين في تولى المناصب القيادية ، خصوصاً وأن التاريخ الإسلامي لم ينقل واقعة واحدة طلب فيها غير المسلم الولاية على المسلمين في دار الإسلام ، ولكننا نقول إن دراسة هذه الجزئية لا تخص الواقع ولكنها حكم خاص بالنظرية الإسلامية وهي الحق - والله أعلم - والحق لولي بالاتباع ، كما أن قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ تشمل على ما يخالف الأصول الإسلامية ونخص بالذكر هذا (المدة الرابعة بند ثالثاً) . قريب من هذا الرأي الدكتور / محمد طلعت النخعي ، قانون السلف في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

(٥) ونفى ذلك يقول / فريد عبد الحفيظ : " إن وجود الأكتيات ليس مما تنفرد به دولة الإسلام وتحديد مناصب قيادية متجدة للعالية ليس مما تنفرد به دولة الإسلام ومبدأ المساواة في الشريعة الإسلامية لا ينفي المبدأ المأخوذ به في الدنيا كلها من أن يكون حق

على المسلمين^(١) ، فهو يكون كذلك غير دستوري لمخالفته نص المادة الثانية من الدستور المصري والتي تنص على أن: "الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" ، بل ويتعارض مع نص المادة الرابعة (بند ١ فقرة ١) من قانون تنظيم الأحزاب السياسية ذاته والتي تنص على أن: "عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامج أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع".

المطلب الرابع:

رأى الباحث من الوجهة الشرعية في الشرط الرابع

وينص الشرط الرابع على: عدم انطواء وساق الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

يرى الباحث أن هذا الشرط يتفق تماماً والنظام العام الإسلامي وتفسير ذلك نوضح الآتي:

١- إن برنامج كل حزب سياسي في المجتمع الإسلامي يعتبر بمثابة برنامج للإصلاح الديني ، ومعنى ذلك أن الدعوة إليه لا تكون بالعنف وإقامة التشكيلات العسكرية ، ولكن باتباع أسلوب المنهج المنطقي ، والاعتماد على الحجج القوية والبراهين السليمة والبعد عن العنف في القول والفعال والموعظة الحسنة^(٢) ، مصداقاً لقوله تعالى:

﴿ اذْمُكِّ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ هَلْ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَوِينَ ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿ فِيمَا رَحِمَ مِنَ اللَّهِ لَدُنْهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾^(٤) .

(١) وما يؤكد ذلك قول المرحوم: "المسلم والتمس في الدولة الإسلامية لا فرق بينهما في الحقوق القانونية على الإطلاق إما الفرق الوحيد بينهما هو في الحقوق السياسية فقط ، وسببه الوحيد أن الحكم في الدولة الفكرية التي تقوم على المبادئ لابد وأن يكونوا ممن يؤمنون بمبادئها ويمضون توابعها وألسنها ، هذه الجماعة الحاكمة يدخل تحتها كل من يؤمن بمبادئها ، ويخرج منها كل من يرفض هذه المبادئ" . انظر الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(٢) في هذا المعنى انظر كل من: المستشار/ طارق البشري وآخرين ، الحركة الإسلامية والتحديات ، بحث منشور بمركز الدراسات الحضارية تحت مسمى التعددية السياسية "رؤية إسلامية" ، مركز الإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ٦٥ ، د/عبد الحميد متولى ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ وما بعدها . د/ عليم أحمد عجيبة ، حرية الفكر وترشيده الواقع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، د/ محيي الدين عبد الحلیم ، الرأي العلم في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٣) سورة النحل ، آية رقم (١٢٥) .

(٤) سورة آل عمران ، آية رقم (١٥٩) .

٢- وإذا كان الإسلام يعطى لكل فرد أو جماعة الحق في التعبير عن آرائها فإنه يمنع التجاوز في ذلك كما يمنع نشر الأفكار بالقوة والعنف ، بل لابد لهذه الأحزاب من الإيمان بفكرة " التعايش " التي تتيح لجميع الأطراف فرصاً متكافئة في التعبير والتنظيم والدعاية وتبادل السلطة بالطرق السلمية ^(١) .

٣- إن وجود مثل هذه الأحزاب في المجتمعات الإسلامية يهدد أمن وكيان الدولة الإسلامية ولعل خير دليل على ذلك ما حدث في لبنان ، فعندما استخدمت الأحزاب السياسية هناك الوسائل العسكرية اشتعلت الحرب الأهلية والتي بدلت في السبعينات وطحنت البلاد لأكثر من عشر سنوات ^(٢) .

٤- إن من أهم الأسس التي اعتمدت عليها شرعية قيام الأحزاب السياسية في المجتمع الإسلامي أنها تسمح بتداول السلطة بالطرق السلمية ، مما يقي الأمة الإسلامية من شر الفتن والصراعات الدموية على الحكم ^(٣) ، فكيف يسمح لهذه الأحزاب باستخدام العنف والقوة العسكرية في الوصول إلى الحكم ؟ .

لذلك نقول: إن مخالفة هذا الشرط لا يخالف الأصول الشرعية فقط ولكنه أيضاً يخالف الفكرة الأساسية التي قامت عليها الأحزاب السياسية ، لذلك ينبغي إلغاء أي حزب سياسي يعتزم استخدام القوة في الوصول إلى الحكم .

المطلب الخامس:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " في الشرط الخامس

وينص الشرط الخامس على: عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو القواعد أو الأحكام المنصوص عليها في البند التالي .

بادئ ذي بدء نود أن نوضح أن هذا الشرط تشترطه جميع الدول الديمقراطية بقصد ضمان استقلال أحزابها الوطنية وعدم خضوعها لجهات أجنبية حتى تعمل - دون تأثير

^(١) لكي تتعايش الأحزاب السياسية في مجتمع واحد لابد أن تتناول عن فكرة (في الآخر) وأن تختلف تماماً فكرة (تكرير الآخرين) انظر في هذا المعنى / عادل الجوجري ، الحزب الإسلامي ، المركز العربي للصحافة والنشر " مجد " ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ١٢١ . د/ عبد الحميد متولي ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

^(٢) انظر في ذلك د/ منجد راعب الطو ، القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

^(٣) راجع لجنة الاتجاه المؤيد لشرعية النظام الحزبي ص ٤٥ وما بعدها من هذه الدراسة .

خارجي - على تحقيق المصلحة العامة في البلاد ، وإن كان غالبية الفقه الدستوري يرى أن هذا الشرط محدود الأهمية في التطبيق العملي ، لأن الحزب الذي يريد أن يتعاون مع مثيله فسي الخارج لن يعترف بأنه قام كفرع لذلك الحزب ^(١) . ومعنى ذلك أن هذا الشرط شرط تنظيمي يهدف لحماية أمن البلاد واستقلالها عن الجهات الأجنبية ، وهو بذلك لا يخالف الشريعة الإسلامية .

ولكن علينا أن نضع في الاعتبار أمراً هاماً وهو: " خصوصية المجتمع الإسلامي " ، فالمجتمع الإسلامي واحد وإن تعددت حكوماته ودويلاته ، كما هو الحال في الدول الإسلامية المعاصرة ، ولذلك نرى أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود رابط بين الأحزاب السياسية في المجتمع الإسلامي ككل ، فالدولة في الإسلام ليست هي التي تربط بين وحدة المكان أو الدم أو اللغة ولكن الرابطة هي " الوحدة في العقيدة " ^(٢) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَعَيْنَ الْكَافِرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَاءَ بِالْحَقِّ لَمْ يَكُنْ لَكَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَسْمِعُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ وَيُؤْتِيهِ وَيُؤْتِيهِمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَفُونَ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ^(٥) .

ولكن ليس معنى ذلك شرعية الخروج عن التنظيم الداخلي في المجتمع الإسلامي لأن ذلك بلا شك سيؤدي إلى تهديد الأمن العام والنظام العام في الدول الإسلامية ، لا سيما وأن الإسلام لا ينكر الجنسية ولا القومية ، ولكنه يضعهما في مكان أدنى من رابطة الدين الإسلامي ، ويلتقي بالطبع على هذه الأحزاب أن تتقيد بالنظام العام الإسلامي في برنامجها ووسائلها .

^(١) انظر في ذلك د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري فقهاً وقضاءً ، مرجع سابق ، ص ٣١١ د/ ماجد راجح الحلو ، لقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظام السياسي والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ د/ عبد الحى بسيوني عبد الله ، النظام السياسي والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٥٧٦ .

^(٢) ومن الأمور التي لا تخالف النظام العام الإسلامي: أن تتوحد بعض الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية في آرائها ، وتبنى في برنامجها مثلاً العمل على وحدة المسلمين تحت راية واحدة وكلمة واحدة ، وذلك بشكل يتناسب مع العصر وظروف الدول الإسلامية المعاصرة ، شريطة أن تستخدم هذه الأحزاب في تنفيذ برنامجها وأهدافها وسائل سلمية مثل نشر الوعي الإسلامي والتثنية السلفية ... إلخ .

^(٣) سورة صبا ، آية رقم (٢٨) .

^(٤) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٨) .

^(٥) سورة الأنبياء ، آية رقم (١٠٧) .

رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " في الشرط السادس

وينص الشرط السادس على: عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولاً) من هذه المادة أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على إعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩ (١) .

وحيث إنه قد سبق للباحث إيداء موقف الشريعة الإسلامية من البند أولاً المشار إليه بعاليه لذا نحيل بشأن إيداء موقف الشريعة الإسلامية من هذا (البند) الشرط إلى المطلب الأول من هذا المبحث . أما بالنسبة للأمر الآخر وهو الخاص بإعادة تنظيم الدولة على أسس معينة ، فمن الناحية القانونية قد طالب للفقه الدستورى المصرى بإلغاء هذا الشرط لما فيه من تقييد لحرية رأى المصريين بدون مستساغ (٢) . ولاشك أن هذا الشرط الذى تُعَيِّد بموجبه حرية الرأى والتعبير للمواطنين فى ضوء ما سبق لا يتفق والمبادئ العليا فى الشريعة الإسلامية ، لذا فإن الباحث ينضم إلى الفقه الدستورى المصرى فى المطالبة بإلغاء ما تبقى من هذا الشرط .

(١) لود أن تشير إلى أن للشرط السادس (البند سادساً) قول للتغيرات التى طرأت عليه كان ينص على أن: " عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولاً) من هذه المادة أو فى المادة (٣) من هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ " . ولول هذه التغيرات هو إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بالقرار بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ ، والذى نص على إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وإلغاء الإحالة إليه أينما وردت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية . أما ثنى هذه التغيرات فبر صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية شرط الموافقة على معاهدة السلام كشرط لتأسيس الأحزاب السياسية ، والذى سوف نوضحه فى الشرط السابع فى المتن . ويجدر بنا أن نذكر أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وقع عليها فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة عليها ووافق عليها أيضاً مجلس الشعب بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ . انظر د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى فقهاً وقضاءً ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٢) انظر كل من: د/ وحيد رافت ، دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ . د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى فقهاً وقضاءً ، مرجع سابق ، ص ٣١١ وما بعدها . د/ مجد راجب الطو ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ وما بعدها . د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " في الشرط السابع^(١)

وينص الشرط السابع على: ألا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديّة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق .

يود الباحث أن يوضح بداية أن الإسلام لا يُحرّم على أولى الأمر إبرام معاهدات سلام مع غير المسلمين ، ولكن الذي يُحرّمه الإسلام تقييد حرية الرأي والتعبير على المحكومين وفرض القدسية على الأمور البشرية ، لأن كل ما يقوم به البشر من أعمال قابل للصواب والخطأ ، لذلك لا يستساغ شرعاً أن نقيد تأسيس الحزب أو استمراره بمعاهدة عقدها الحكومة في وقت معين قد يتغير النظر إليها مع مرور الزمن ومع تغير الظروف ، وهذا مما أكدّه حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية دستورية بعدم دستورية هذا الشرط - نص المادة (٧/٤) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية - ، وقد جاء في حيثيات هذا الحكم " وإن كان من المقرر طبقاً لقواعد القانون الدولي العام ، أن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها والتصديق عليها واستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها الملزمة لأطرافها وأن على الدول المتعاقدة احترام تعهداتها المقررة بمقتضاها طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة ، إلا أن ذلك لا يضيف على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقضها وإبداء رأيهم فيها وذلك لأن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد - هي

(١) يجدر بنا أن نذكر أن المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٧/٥/١٩٨٨ في الدعوى رقم ٤ لسنة ٧ قضائية دستورية قضت بعدم دستورية (البند مسابحاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنته من اشتراط ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديّة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التي وُلّق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩ ، وذلك لأن المحكمة رأت أن هذا البند يؤدي إلى حرمان فئة من المواطنين من حقهم في تكوين الأحزاب السياسية حرماناً لبياناً ، وهو حق كفلته الدستور حصصاً يدل عليه لزوماً نص المادة الخامسة منه ، كما أنه انطوى على إخلال بحريتهم في التعبير والرأي وحرمانهم مطلقاً وموحداً من حق تكوين الأحزاب السياسية بما يؤدي إلى مصادرة هذا الحق وإهداره ويشكل بالتالي مخالفة للمادتين (٥ و ٢٧) من الدستور . نظر الخصام محفوظ ، الموسوعة الدستورية الشاملة لجميع أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها بالتفسير ، منذ إنشاء المحكمة وحتى آخر مايو ١٩٩٨ ، مركز محلل للطباعة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٥١٧ .

حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة (٤٧) من الدستور ، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة " (١) .

المطلب الثامن:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " في الشرط الثامن

وينص الشرط الثامن على: ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التي انقضت بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية . وهذا الشرط أيضاً ينتقده الفقه الدستوري على أساس أنه يصل عداءً غير مبرراً للأحزاب السياسية التي مارست نشاطها قبل قيام الثورة ١٩٥٢ (٢) ، ومن الناحية الشرعية نقول: إن أحزاب قبل الثورة لن تخرج عن أمرين: إما أن تكون أخطاءً أو لم تخطئ ، فإذا كانت أخطاءً فنسأله ما المانع من رجوع هذه الأحزاب إلى الشارع المصري الآن ؟ خصوصاً وأن الظروف التي تسببت في فسادها وانحرافها تغيرت الآن بعد الاستقلال ، ولماذا نحجر على إرادة الشعب في لختيار الحزب الذي يمثله ، لا سيما وأن قانون الأحزاب السياسية الآن به أكثر من سيف يتر به أى حزب ينحرف في برامجه أو أهدافه أو وسائله عن النظام العام ؟ ثم لماذا لا نقول أن الأحزاب التي مارست دورها قبل الثورة قامت بتطهير نفسها من الأعضاء الذين تسببوا في انحرافها ! أو قد يكون الذي تسبب في الانحراف قد تاب !؟ والخالق عز وجل يقبل للتوبة من عباده أفلاً يقبلها عبد من عبد مثله ، وهذا ما تؤكد الآيات القرآنية في قوله تعالى: ﴿ وَفَوْا الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْضِهِمْ وَأَمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ يَفْعَلُ مَا تَصِفُونَ ﴾ (٤) .

أما إذا لم تكن قد أخطأت يكون هذا الشرط في هذه الحالة مبني على الشائعات التي نقلت خبر كاذب لا أساس له من الصحة علماً بأن الخالق عز وجل أمرنا بالتحقق من الأخبار قبل اتخاذ أى قرار ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَاخْبُرْهُ يَخْبَرِ فَنَتَّبِعُكَ أَنْ

(١) انظر الجريدة الرسمية العدد (٢١) في ١٩٨٨/٥/٢٦ .

(٢) انظر في ذلك كل من: د/ مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري فقهاً وقضاء ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ د/ ماجد راغب الطلو ، القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) سورة التورى ، آية رقم (٢٥) .

(٤) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٣) .

تُحِبُّونَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ ظِلْمًا كَبِيرًا (١) ، وبذلك يكون هذا الشرط فيه ظلم كبير لهذه الأحزاب والله لا يحب الظالمين مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ لِلظَّالِمِينَ (٢) ، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسِكُكُمْ قَرْمٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْمٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوَلَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شُعَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ لِلظَّالِمِينَ (٣) ، كما أن فيه اعتداءً على حرية البعض بدون مبرر والله لا يحب المعتدين مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَفْقَهُوا دِينَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ الْمُعْتَدِينَ (٤) .

المطلب التاسع:

رأى الباحث من "الوجهة الشرعية" في الشرط التاسع

وينص الشرط التاسع على: علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله .

من الناحية القانونية تشترط هذا الشرط جميع الدول الديمقراطية لأنه طبعى ومنطقي ، فالعلانية تتفق ووظيفة الحزب، وهدفه في الحياة السياسية ، فكيف يقوم الحزب بوظائفه من توعية وتنشئة وتجنيد بدون علانية ؟ وكيف ينال ثقة الجماهير دون أن يكون واضحاً أمامها (٥) . ومن الناحية الشرعية يتفق تماماً هذا الشرط والنظام العام الاسلامي ، فالحزب ما هو إلا جماعة تجتمع من أجل تنفيذ برنامج إصلاحى هدفه النهائى تعزيز مكانة الإسلام وسيادة تعاليمه ، وإذا كان الأمر كذلك فما الداعى إلى العمل السرى ، فالحزب - كما سبق القول - بمثابة دعوة إصلاحية فلا بد أن تكون واضحة وصريحة ما دامت منقطة مع الأصول الشرعية .

(١) سورة الحجرات ، آية رقم (٦) .

(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (٥٧) .

(٣) سورة آل عمران ، آية رقم (١٤٠) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (١٩٠) .

(٥) انظر في ذلك كل من: د/ مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى فقهاً وقضاءً ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ ، د/ ماجد راجب الخطر ، القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ، د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ ، د/ عبد الغنى هبى ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٧٧٥ .

الفصل الثالث

مدى توافق الواقع العملي للنظام الحزبي في مصر والنظام العلم الإسلامي

تمهيد وتقسيم:

من استقراء الواقع العملي للنظام الحزبي في مصر ، يتضح لنا أن النظام الحزبي في مصر يعاني من عدة أزمات أدت إلى عجز أو بالأحرى فشل التجربة الحزبية في مصر ^(١) . ولما كانت أزمة المشاركة والتي تتمثل في عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية وهي الأزمة الرئيسية أو الأزمة الأم التي يتفرع منها وينصب فيها جميع الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي المصري ^(٢) ، كما أنها تعتبر في نظر الباحث الدليل العملي الرئيسي على فشل النظام الحزبي في مصر ، لذلك فسوف تقتصر الدراسة في هذا البحث على بيان رأى الباحث من الوجهة الشرعية لتلك الأزمة مستعيناً بمعيار النظام العلم الإسلامي .

ويجدر بنا أن نذكر أن أزمة المشاركة في مصر قد شارك في وجودها كل من الحزب الحاكم والأحزاب السياسية المعارضة والمواطنين ، لذلك سوف يُعرض لرأى الباحث من الوجهة الشرعية في دور كل منهم في خلق تلك الأزمة ^(٣) .

وبذلك يُقسم هذا الفصل للمباحث التالية:

^(١) والمزيد من التفاصيل عن الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات ابتداء من نشأة غير الواقعية للأحزاب السياسية في مصر مروراً بالواقف التي تحمُّ الأحزاب السياسية في ممارسة وظائفها والتقود للتقوية والمصلحة التي يعاني منها النظام الحزبي في مصر ، انظر د/ صباح مصطفى حسن المصري ، للنظام الحزبي في مصر ، رسالة سابقة ، ص ٥٩ وما بعدها .

^(٢) ربما هو معلوم أن النظام الحزبي في مصر بصفته نظام فرعي من النظام السياسي المصري فهو يعاني من ذات الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي مثل : أزمة التمثيل الانتخابي ، أزمة المواطنة ، أزمة الثقة بين النخبة الحاكمة والجمهور ، الأزمة الثقافية ، الأزمة الاقتصادية إلخ .

^(٣) لود أن لنسبه القارئ الكريم إلى أن هناك فرق كبير بين الحكم الشرعي والرأى الخاص للباحث من الوجهة الشرعية . فالحكم الشرعي ليس اصطلاح الفقهاء هو الأثر الذي يقتضيه خطاب للشارع الكريم من الفعل كالوجوب والحرمة ، والأحكام الشرعية لا تصدر إلا ممن وصل إلى درجة الاجتهاد ، والباحث لا يدعى أنه وصل إلى هذه الدرجة العلمية "مرتبة الاجتهاد" التي تمكنه من استخلاص الأحكام الشرعية بطريق الاستنباط ، ولكن الباحث هذا يطبق قوله تعالى: ﴿لَا يَخْلُقُ اللَّهُ مِثْلًا لِّأَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا﴾ (سورة البقرة ، آية رقم ٢٨٦) ، لذلك فهو يسترشد بالقواعد الإسلامية العامة لبيان رأيه الشخصي من الوجهة الشرعية في حياتنا الحزبية ، تاركاً الفتاوى الإسلامية والأحكام الشرعية الرسمية لأهل الفتوى والاختصاص !!! .

المبحث الأول: رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " فى دور الحزب الحاكم فى
أزمة المشاركة .

المبحث الثانى: رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " فى دور الأحزاب السياسية
المعارضة فى أزمة المشاركة .

المبحث الثالث: رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " فى دور المواطن الفرد فى
أزمة المشاركة .

المبحث الأول

رأى الباحث " من الوجهة الشرعية " فى دور الحزب الحاكم فى أزمة المشاركة

تمهيد وتقسيم:

يسادى ذى بدء لا يستطيع أى باحث محايد أن ينكر دور الحزب الحاكم (بقصد أو بغير قصد) فى خلق أزمة للمشاركة السياسية فى مصر وذلك عن طريق دوره الرئيسى فى تحجيم دور الأحزاب السياسية المعارضة فى أداء وظائفها ^(١) ، وكان من آثار هذا التحجيم خلق العديد من الأزمات التى عانى ويعانى منها النظام الحزبى فى مصر حتى الآن ، بالإضافة لعدة آثار أخرى قد أثرت سلبياً على الحياة السياسية فى مصر . نذكر منها الآتى:

١- إن الحزب الحاكم أصبح هو القوة الفعلية الوحيدة فى المجتمع ، وبذلك انفرد دون غيره باتخاذ القرارات المصيرية فى الدولة مع عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على منافسته على الماحة السياسية .

٢- فشل النخبة الحاكمة فى التواصل والتكامل مع جموع المواطنين لإحساس المواطنين بأن تلك النخبة الحاكمة ليست نتاج اختيارها وإنما فرضت عليها ، كما أن اعتماد النخبة الحاكمة على المؤسسة العسكرية فى البلاد أدى إلى انعزالها عن القاعدة والتعالى عليها .

٣- انتشار الفساد فى كثير من النواحي الاجتماعية وهى نتيجة طبيعية لوجود عناصر من النخبة الحاكمة تسمى استخدام السلطة ، أضف إلى ذلك ضعف الأجهزة الرقابية المختلفة خصوصاً للرقابة السياسية ^(٢) .

^(١) انظر فى دور الحزب الحاكم فى تحجيم دور الأحزاب السياسية د/ صباح مصطفى حسن المصرى ، النظام الحزبى فى مصر ، رسالة سابقة ، ص ٢١٦ وما بعدها ، ونذكر منها:

١- فرض الحزب الحاكم لمرسلة من القوانين المقيدة للحريات بصفة عامة والحريات السياسية بصفة خاصة .

٢- هيمنة الحزب الحاكم على كافة وسائل الاتصال الجماهيرى .

٣- إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية فى غياب الكثير من الضمانات الكافية لضمان حرية ونزاهة الانتخابات حتى فى ظل تعديل الجديد بإشراف القضاء المصرى على اللجان الفرعية فى الانتخابات .

^(٢) والفساد ظاهرة بالغة السوء وهى ظاهرة اجتماعية تنتشر فى كافة نواحي الحياة الاجتماعية وتظهر فى صور كثيرة نذكر منها: اختلاس الأموال العامة ، قيام مسئولو الأمن بالتشاهل مع الخارجيين على التناون ، الاضطراب لدفع مال للحصول على الخدمة المجانية من الهيئات العامة (الرشاوى والعمولات) ، أما بالنسبة لفساد بعض أعضاء الهيئة البرلمانية فهذه تأخذ حكم المسكوت

يرى الباحث أن موقف الشرع من الحزب الحاكم يتغير بحسب نية " النخبة الحاكمة " وهل كان سبب فرض الحزب الحاكم للقيود ضرورة استدعتها حماية الدولة والحفاظ على أمنها ، أم بغرض الحفاظ على السلطة وخشية فقدانها ؟ ! .

وتأسيساً على ذلك يُقسّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الفرض الأول .

المطلب الثانى:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الفرض الثانى .

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الفرض الأول

إذا كان فرض هذه القيود والتي نتج عنها أزمة المشاركة بنية للحفاظ على الأمن والنظام العام فى الدولة أى كانت هناك ضرورة ملحة لمواجهة خطر جسيم سيلحق بالدولة فى حالة عدم فرضها ، فى هذه الحالة يرى الباحث أن هذا الأمر لا يخالف الأصول الشرعية بل يتفق والنظام العام الإسلامى من حيث إنها للتطبيق العملى للقاعدة الأصولية الشرعية " الأخذ بأخف الضررين لاتقاء أشدهما " . ولتفسير ذلك يقول الباحث: إن حماية أمن الدولة الإسلامية أولسى الواجبات للشرعية لرئيس الدولة الإسلامية ^(١) ، وأنه فى عدم أمنها سوف يؤدي ذلك إلى ضرر شديد يتمثل فى ضياع الدولة الإسلامية ، أما وضع قيود قانونية وعملية تحد من مشاركة المواطنين فى الحياة السياسية فهو ضرر أخف وإن كان يمثل أيضاً مخالفة لقواعد الحكم الإسلامى ^(٢) .

عنه . قريب من ذلك انظر د/ محمد رضا على الحلل ، الفساد الإدارى فى الدول النامية بعض المكاشات الاقتصادية ، بحث منشور بالمجلة الجزائرية القومية ، العدد الثاني ، المجلد الثامن والعشرون ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .

^(١) ومضى السبى عمن عنها الماوردى بحماية البيضة " الوطن " ليتصرف الناس فى المعاش ويتشربوا فى الأسفار آمنين . انظر الأحكام السلطانية للماوردى ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ويجدر بنا أن نذكر أن جميع الدول الديمقراطية غالباً ما تلجأ لإجراءات تسمح لها بإيقاف ضمانات الحرية الفردية حفاظاً على أمنها والنظام العام بها ويتم ذلك غالباً وفقاً لأحكام الدستور .

^(٢) وبذلك يكون الحزب الحاكم اختار أن يأخذ بأخف الضررين لاتقاء أشدهما ، وهو تقرير بعض القيود على الحريات السياسية للمواطنين اتقاء الضرر الأشد وهو ترك الدولة بدون قيود لأنه سوف يؤدي إلى شيوخ القوضى بين الناس وضياع مصالحهم

بعبارة أخرى للحزب الحاكم في هذه الحالة لا ينكر حق المواطنين في كافة الحقوق والحريات التي أقرتها الشريعة الإسلامية لهم ، ولكنه رأى أن إباحة هذه الحقوق وإن كانت من الأحكام الضرورية التي يجب مراعاتها ولا يجوز الإخلال بحكم بها إلا أن هناك مراعاة لضرورة أهم منها وهو الحفاظ على الدولة الإسلامية من الضياع ولذلك يكون أولى بالاتباع . ومع تسليم الباحث بحق رئيس الدولة في تطبيق القاعدة الشرعية وهي الأخذ بأخف الضررين لانتفاء أشدهما ، فعليه أيضاً أن يتقيد بالقاعدة الشرعية الأخرى وهي: "الضرورات تقدر بقدرها" وأن أحكام الرخص تبطل إذا زالت أسبابها^(١) .

المطلب الثاني:

رأى الباحث من "الوجهة الشرعية" في الفرض الثاني

أما إذا كان الحزب الحاكم قد فرض هذه القيود - التي نتجت عنها أزمة المشاركة السياسية - بنية الاستحواذ على السلطة وخشية فقدها ففي هذه الحالة يقول الباحث: إن النخبة الحاكمة بذلك تكون قد خالفت أصل من أصول الحكم الإسلامي وأهملت دعامة من دعائم المجتمع الإسلامي وهي "تطبيق قاعدة الشورى"^(٢) . مما أدى إلى حرمان المواطنين من حق المشاركة في شئون حكم بلادهم^(٣) . وفي تفسير ذلك يقول الباحث: إن الرأي الراجح بين الفقهاء بقرار أنه من الواجب على الحاكم مشاوراة الأمة في الأمور العامة (شئون الحكم في البلاد)^(٤) ، وهذا الوجوب مستفاد

(١) وتساعد الضرورات تقدر بقدرها من القواعد الشرعية الهامة والتي من فروعها: ليس للمضطر أن يتناول من المعرم إلا قدر ما يسد الرمق ، وكل ما جاز لمضطر يبطل بزواله وأحكام الرخص تبطل إذا زالت أسبابها . انظر للشيخ/ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ . ويتطبيق هذه القواعد على موضوع بحثنا نرى أنه ينبغي أن تقرر هذه القيود بالتدرج الذي يحفظ للدولة أمنها كما أنه ينبغي أن تلغى وتبطل تلك القيود إذا عاد للدولة أمنها .

(٢) إن قاعدة الشورى تعني سياسياً حق الأمة في الاشتراك في أمور الحكم وصنع القرار السياسي سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

(٣) لا ينكر أحد أن الشورى من الدعائم الهامة التي يتكس عليها طراز الحياة الإسلامية وأن إدارة دفة أمور المجتمع بلا شورى خلاف صريح لقانون قرره الله وشرعه . انظر في ذلك الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ . د/ أحمد شوقي ، يسألونك في الدين والحياة ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص ١٦٩ .

(٤) نود أن ننسب القارئ الكريم إلى أن مبدأ الالتزام بأخذ المشورة أمر ثبت في الشريعة الإسلامية ، لكن الخلاف بين الفقهاء ثار بخصوص مدى الالتزام بالمثل الذي نتج عن هذه الشورى . فهناك رأى يرى أن الإسلام لا يجعل لرأى أهل الشورى قوة ملزمة للحكام . انظر د/ عبد الحميد منولى ، مبدأ الشورى في الإسلام ، محاضرة منشورة لقيت بجامعة أم درمان الإسلامية لعام الدراسي ٦٩/٦٨ ، يناير ١٩٦٩ ، ص ١٠ . أما الرأى الآخر وهو الأرجح والذي يرى أن على الحاكم العمل بما انتهت إليه الشورى (الأكثورية) انظر في ذلك: الإمام/ أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ . د/ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعها السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ . د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ،

من الآيتين الكريمتين: الآية الأولى جاءت في صورة أمر لرسول الله ﷺ بالزامه بمشاورة أصحابه في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِحُدُودِهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١). ويستدل الفقه من هذه الآية الكريمة على وجوب الشورى بقولهم: إذا كانت المشورة واجبة على رسول الله ﷺ وهو يحكم دولة الإسلام فالأولى أنها يجب كذلك على كل حاكم لدولة إسلامية (٢). والآية الثانية فهي قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ يَوْمَ رَزَقْنَاهُمْ مِنْهُ يَنْفَعُونَ﴾ (٣)، يرى الفقه أن هذه الآية الكريمة توضح أهمية الشورى في الإسلام وتبين مدى اهتمام الخالق عز وجل بها فقد ذكرت وعلى جانبها ركنان من أركان الإسلام، الصلاة والزكاة، وبذلك تكون قد تحدتت درجة الشورى في الإسلام فكما أن الصلاة في الإسلام عماد الدين فإن الشورى في الإسلام عماد الحكم (٤).

وفى الحقيقة لا يستطيع أى باحث محايد أن ينكر أن الحزب الحاكم يستغل وجوده في السلطة، وقد فرض العديد من القيود ومارس العديد من الممارسات التي يعلم الرجل العادي قبل المثقف أنها لم تفرض بغرض حماية الوطن والمواطن بقدر حمايتها لعرش الحزب الحاكم وإفتراده بالسلطة وإبعاد العناصر الإيجابية من المشاركة السياسية.

هذا بالإضافة إلى أن القيود التي فرضها الحزب الحاكم حرمت المواطنين من حقوقهم وحرياتهم التي أقرها الإسلام لهم مثل حريات التعبير والتجمع، ومن المعلوم شرعاً أنه ليس على الدولة فقط عدم المساس بهذه الحقوق، بل عليها كفالة وضمان

مرجع سابق، ص ١٧٦. د/ محمد سليم العوا، للنظام السياسي للدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨٣. د/ عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ص ٣١٨.

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٥٩).

(٢) ويقول بن تيمية على هذه الآية الكريمة بقوله: " لا غنى لولى الأمر عن المشاورة فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه ﷺ بها لتأليف قلوب الصحابة، وليتأكد به من بعده ". انظر شيخ الإسلام/ بن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٨٠. وانظر في ذات المعنى كسل سن: د/ محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨٣. د/ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) سورة الشورى، آية رقم (٣٨).

(٤) انظر في بيان أهمية الشورى كإصل من أصول الحكم في المجتمع الإسلامي لكل من: د/ مصطفى أبو زيد فهمي، فن الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٩٧ وما بعدها. د/ محمد رفعت عبد الوهاب، النظام السياسية، مرجع سابق، ص ٢٧٥ وما بعدها. الإسلام/ أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٤ وما بعدها. الشيخ/ محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص ٣٨ وما بعدها. د/ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص ١٩٣ وما بعدها.

ممارستها^(١) ، ومعنى ذلك أن الحزب الذي ولّاه الشعب قيادته برغبته ورضاه عليه أن يكفل لهذا الشعب حريته ، وعليه أيضاً ألا يسمح لأية فئة نهائياً بالاعتداء على حقوق المواطنين في سبيل تحقيق أغراض شخصية أو فائدة غير مشروعة .

^(١) من أهم الأسماء التي تقوم عليها الحكومة الإسلامية كثافة حقوق الأفراد وحمايتهم من كل من يحاول أن يحد بها . انظر الشيخ/ علي عبد الحليم محمود ، الدعوة الإسلامية دعوة عالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ . ويؤكد ذلك د/ محمد رفعت عبد الوهاب إذ يقول: " إن احترام الحريات العامة بأنواعها كمبدأ في ذاته ، قد قرره الإسلام قبل أي دستور أو نظام وضعي " . انظر د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

المبحث الثاني

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور الأحزاب السياسية المعارضة فى أزمة المشاركة

تمهيد وتقسيم:

لا نذكر كم الصعوبات التى تواجه الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر والتى لا تمكنها - إلى حد ما - من ممارسة وظائفها الأساسية مثل: التجنيد والتشعشع السياسية والتعبئة الجماهيرية ^(١) . إلا أن الباحث لا ينفى دور الأحزاب السياسية المعارضة ذاتها فى استمرار أزمة المشاركة ، وهذا الدور يتمثل فى ضعف الأحزاب السياسية المعارضة وعدم قدرتها على تمثيل الجماهير التمثيل الحقيقى ، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية .

وفى حقيقة الأمر لا يستطيع الباحث أن يتخذ موقفاً شرعياً محدداً من قادة وأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر ، وذلك لاختلاف نوايا قادتها وأعضائها ، فمنهم من يعمل جاهداً لصالح الوطن والمواطنين ، ومنهم من يعمل جاهداً لصالحه الشخصى .

ولذلك سوف يُقسّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور قادة وأعضاء الأحزاب الوطنيين .

(١) فى حقيقة الأمر الحزب الحاكم لم يوسع الباب كسلاً أمام الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر للمشاركة السياسية لما زال هناك هامش من الحرية لم يمس وما زالت هناك فرص لم تقتصر للمشاركة فى الحياة الحزبية والتى كانت كفيلة بوصول تلك الأحزاب المعارضة إلى درجة معقولة من المشاركة خصوصاً بعد الحكم العادل الذى صدر من المحكمة الدستورية العليا قبل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ والذي قضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية ، وبذلك تم الإشراف الفصلى الكامل على جميع الصناديق الانتخابية على اللجان الرئيسية والفرعية . ولكن هناك عيوب تنظيمية فى الأحزاب السياسية المعارضة ذاتها تحد أيضاً من مشاركتها تتمثل فى الضعف التنظيمى ، فلا ينكر أحد أن كثيراً من هذه الأحزاب لا تملك أطراً تنظيمية ، أو هيكلاً حزبية تنتشر فى ربوع الوطن ، كما أن أغلبها لم يهتم بعملية التنمية السياسية للكوادر والقيادات بداخلها وجميعها تنفذ إلى القواعد الديمقراطية التى تحكم العلاقة بين القيادات والأعضاء مما أفقدها الثقة الجماهيرية . المزيد من التفاصيل حول دور الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر فى أزمة المشاركة انظر د/ صباح مصطفى حسن المصرى : لنظام الحزبى فى مصر ، رسالة سابقة ، ص ٢٢٦ .

المطلب الثاني:

رأى الباحث من " الواجهة الشرعية " فى دور قادة وأعضاء الأحزاب غير الوطنيين .

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الواجهة الشرعية " فى دور قادة وأعضاء الأحزاب الوطنيين

بالرغم من قصور الأحزاب السياسية المعارضة فى أداء دورها إلا أن الباحث لا ينكر أن هناك من هم من قادة وأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة الذين يقومون بأداء أعمالهم الموكولة إليهم بكل طهارة ونزاهة ولا يبتغون إلا صالح الوطن والمواطنين من الشعب سواء كانوا من الممثلين فى المجالس البرلمانية أم المحلية ^(١) .

ويقول الباحث لهؤلاء: إن عملكم هذا - بلا شك - يتفق والتنظيم العام الإسلامى حيث إنه:

١- عمل جماعى " واجب "

فالعامل الجماعى من أجل سيادة حكم الله تعالى فريضة شرعية دعا إليها الشرع القويم والعقل السليم ، ولقد أوجبها الأصول الشرعية على المؤمنين لإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للنظر فى سياسة الناس واستكمال نواقص العمران ، وإقامة العدل بين الناس ^(٢) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٣) .

٢- عمل جماعى " محمود "

إن العمل للإسلام من خلال هذه الجماعات أمر لا غبار عليه لا شرعاً ولا عقلاً ، فالاتحاد يقوى الضعفاء ، ويزيد الأقوياء قوة على قوتهم ^(٤) ، وقد أوصانا الخالق عز

^(١) لا شك أن المقصد العام من التشريع الإسلامى هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم وتوفير حاجياتهم وتصنيفاتهم وذلك بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم .

^(٢) انظر فى ذلك د/ محمد عاصدة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . / محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة فى التصور الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٦ .

^(٣) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٤) .

^(٤) ويقول فى ذلك د/ يوسف القرضاوى: " إن اللجنة وحدها ضحية مهما كانت مثقلتها وألأت اللبنة المتحركة والمتأثرة ضعيفة بتساثرها وإن بلغت الملايين ، ولكنها فى الجدار قوة لا يسهل تحطيمها ، لأنها باتحادها مع اللبنة الأخرى فى

وجعل بالعمل الجماعي في كثير من الآيات القرآنية يذكر منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَتَىٰ كَانُوا بِمَعْنَىٰ مَوْصُونَ﴾^(١).

٣- صادقتم العهد.

ويقول الباحث لهؤلاء إن التزامكم بما عاهدتم به المواطنين من العمل الجاد المخلص في سبيل الارتقاء بالوطن والعمل على إعلاء كلمة الله العليا له ثواباً كبيراً عند الله مصداقاً لقوله تعالى: ﴿... يَبْتَغُوا الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعِلَاقَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرٌ غَنِيًّا﴾^(٢) كما أن له أثر كبير في نفوس المواطنين وفي عدم فقدانهم الأمل في إصلاح العمل الحزبي.

وأخيراً يهمس الباحث في آذانهم: ألا يياسوا من العمل الجاد في أداء وظائفهم الحزبية في الإطار المسموح به الآن، لأنهم أمل مصر في الارتقاء نحو التعددية السياسية الحقيقية، وأن يعملوا على تطوير أنفسهم لجذب المواطنين للمشاركة السياسية وأنكرهم بقول الله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا يَنْهَى اللَّهُ عَنْكُمْ وَتُحِبُّونَ وَسَتُحِبُّونَ إِلَىٰ مَالِكِ الْعَبْدِ وَالشُّعَاءِ فَيَنْبَغْكُمْ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَكَابِرُوا وَرَاضُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤).

المطلب الثاني:

رأى الباحث من "الوجهة الشرعية" في دور قادة وأعضاء

الأحزاب غير الوطنيين

سبق القول بأن العمل في الأحزاب السياسية يعتبر من الواجبات الكفائية، وأن القائم به لا يستغنى لنفسه نفعاً ولا شكوراً لأنه يقوم بعمل تطوعي يساعد المواطنين على المشاركة في

تماسك ونظام أصبحت قوة". انظر في ذلك د/ يوسف القرضاوي، الصلوة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٠. وفي ذات المعنى انظر د/ محمد بيومي، أمل السنة والجماعة، مرجع سابق، ص ٢٥. وهذا ما أشار إليه الحديث النبوي الشريف: عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْقَبِيلِ يَنْدِي بِبَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَشَيْكِلُ بَيْنِ أَسْلِحِهِمْ». انظر رياض الصالحين للسنوي، مرجع سابق، باب تعظيم حرمت المسلمين وبين حقوقهم والشفقة عليهم ورحمتهم، ص ١١٨.

^(١) سورة الصف، آية رقم (٤).

^(٢) سورة الكهف، آية رقم (٢).

^(٣) سورة التوبة، آية رقم (١٠٥).

^(٤) سورة آل عمران، آية رقم (٢٠٠).

شئون بلادهم ومراقبة حكامهم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١)، إلا أن البعض يستغل هذه الوسيلة - الأحزاب السياسية - أسوأ استغلال لتحقيق مآربهم الشخصية ومنافعهم المادية، فهم يشكلونها وينضمون إليها ليس بنية أداء واجب من الواجبات الشرعية ولكن بنية استخدامها كمطية للوصول إلى السلطة ونفوذها ومنافعها. وهؤلاء ليس من الصعب اكتشافهم فنجدهم في المجالس التشريعية وقد ظهروا في صورة الخصم المستأنس أو الخصم النائم، ومنهم من لا يحضر نهائياً للجلسات، والنتيجة..... صدور أخطر القوانين في غياب الرقابة البرلمانية مما أفقد المواطنين الثقة في التجربة الحزبية برمتها، والذي أكد ذلك ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أجريت عام ٢٠٠٠، فلقد عزفت الجماهير عن انتخاب المرشحين من قبل الأحزاب السياسية بما فيهم الحزب الحاكم نفسه واتجهوا بأصواتهم إلى المستقلين عن الأحزاب أملاً في الإنقاذ ولكن.....^(٢).

وغير الوطنيين في الحياة الحزبية لهم أشكال عديدة، ولكن نخص بالذكر هنا المنافقين والمخادعين والذي حدد خصالهم رسول الله ﷺ في الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»^(٣)، والمنافق يستخدم الكثير من الوسائل التي تحقق هدفه مع علمه التام بمخالفاتها للأصول الشرعية والمبادئ الأخلاقية مثل:

١- استخدام أساليب غير شرعية من أجل الفوز في الانتخابات .

لا يخفى على أحد أن "المرشح المنافق" يستخدم أسلوب اللفاق السياسي وتملق الرأي العام وتزييف الحقائق من أجل تحقيق الفوز في الانتخابات مع علمه التام بمخالفة هذه الوسائل للنظام العام الإسلامي، وأنه ليس من الإسلام أن يرشح للعضو نفسه للإجابة وهو لا يتوافر فيه شروط العضو التزيه والحكيم، وكذلك ليس من الإسلام من يرمم المهود وهو يعلم كل العلم بعدم قدرته على تنفيذها ووفاء العهد بها، وهؤلاء قال الخالق عز وجل فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن

^(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٤).

^(٢) ولكن لألف المستقلين "خيوا أمل المواطنين" وهرؤوا إلى صفوف الحزب الوطني وكان هذا الموقف بمثابة "دش بارد على فرح شعبي غامر" طسى رأى / مكرم محمد أحمد رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير مجلة المصور . والذي يؤكد أن المستقلين هم الخاسرين، لأن الشعب قد تعلم من تجربته معهم أن أغلب المستقلين غير مستقلين في الحقيقة ما داموا جاهزين لتغيير مواقفهم في اليوم التالي لفوزهم وأما أن هؤلاء لن يحظوا بالثقة نفسها في أية انتخابات أخرى قادمة . انظر / مكرم محمد أحمد ، هل يتمل الحزب الوطني لندرس ؟ مقال منشور بجريدة المصور ، العدد (٢١٦٦) في ٣ نوفمبر ٢٠٠٠ ص ٦.

^(٣) انظر رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، باب الأمر ببدء الألفة ، ص ١٠٦ .

يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا مَا لَا تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿٢﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٣﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخِطَامِ﴾ (٢) .

٢- خيانة الأمانة بعد الفوز في الانتخابات .

ليس بكثير على من استخدم أساليب غير شرعية للفوز بمنصب ليس له الحق فيه أن يخون العهد الذي أؤتمن عليه ، فهؤلاء بعد أن عاهدوا المواطنين على النظر فيما يحقق مصالحهم واحتياجاتهم باتوا يعملون لصالحهم ومنافعهم ، ومن هنا يصدق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿١﴾ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٣) .

ويرى الباحث أن هذه الفئة هي التي شوّهت صورة الأحزاب السياسية في مصر وهي التي أدت لشعور الأفراد بالإحباط وعمقت لديهم الشعور بالسلبية والانعزالية عن الحياة السياسية .

(١) سورة البقرة ، آيات رقم (٨ : ١٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٢٠٤) .

(٣) سورة الصف ، آيات رقم (٢ : ٣) .

المبحث الثالث

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور

المواطن الفرد فى أزمة المشاركة

تمهيد وتقسيم:

سبق أن أوضحنا أن أزمة المشاركة السياسية فى مصر يشترك فى وجودها كل من: الحزب الحاكم والأحزاب السياسية المعارضة والمواطن الفرد ، وقد عرضنا فى المبحثين السابقين لدور كل من الحزب الحاكم والأحزاب السياسية المعارضة ، ولذا نغرد هذا المبحث لبيان رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور للمواطن الفرد فى أزمة المشاركة .

ولما كان دور المواطن المصرى فى وجود أزمة المشاركة واستمرارها يتمثل فى إصراره على العزوف عن الحياة السياسية برمتها ، وتركها فى يد نخبة قليلة العدد يديرونها ، وحكم الشريعة الإسلامية من هذا العزوف واضح من الوهلة الأولى ، فهؤلاء المواطنين بصفتهم الفردية أو الجماعية قد خالفوا أمر الخالق عز وجل الصريح الصادر إليهم فى العديد من الآيات القرآنية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكذلك الأحاديث النبوية التى تحت المؤمنين على ذلك .

وفى الحقيقة ليس كل المواطنين المصريين يخالفون هذا الأمر الإلهى ، فهناك من يعلم كل العلم أن عدم الاشتراك فى الحياة السياسية يعتبر مخالفة شرعية لأهم الواجبات الإسلامية ، ولذلك يشاركون فى الحياة السياسية على قدر استطاعتهم ، ولكن ليس كل من يذهب إلى صناديق الانتخاب يكون قد أوفى بهذا الواجب الشرعى ! .

وتأسيساً على ذلك يُقسَّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى المواطن الإيجابى .

المطلب الثانى:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى المواطن السلبي .

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " في المواطن الإيجابي

وقبل أن نتحدث عن موقف الشرع في المواطن الإيجابي ، ينبغي علينا تحديد ما يعنيه مفهوم المواطن الإيجابي ، فالمواطن الإيجابي هو : " ذلك المواطن الذي يمارس الحد الأدنى - على الأقل - من مستويات المشاركة السياسية " (١) ، ومن المعلوم أن المشاركة السياسية لها العديد من الصور والمستويات تبدأ من الاهتمام بالحياة السياسية إلى المشاركة في المجالس النيابية نذكرهما بإيجاز كالآتي:

- ١- المشاركة من خلال الاهتمام بالحياة السياسية (٢) .
 - ٢- المشاركة من خلال التصويت بصناديق الانتخاب (٣) .
 - ٣- المشاركة من خلال الترشيح في الانتخابات (٤) .
 - ٤- المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والجماعات والمجالس النيابية (٥) .
- والمقصود بالحد الأدنى هنا:** هو أن يمارس المواطن على الأقل مستويين من المستويات السابقة ذكرها ، ولكي يصدق على المواطن " الصفة الإيجابية " شرعاً ، ينبغي أن يتوافر فيه العديد من الخصال أهمها القدرة على قول الحق وعدم مهابة كل ذي سلطان (٦) .

(١) ومن المعلوم أن مستويات وصور للمشاركة السياسية تختلف باختلاف كل مجتمع ، وذلك بحسب درجة النمو والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص به بل تختلف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى . انظر د/ سلوى العامري ، استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية " التقرير الثاني " ، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، صدر من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٨ : ٧٤ .

(٢) الاهتمام بالسياسة والقضايا القومية يعتبر أضيق أنواع المشاركة لإتخدام الفاعلية أو هي ما عرفت شرعاً " المشاركة بالقلب " . ويجسد بنا أن نذكر أن الاهتمام بالسياسة ينشأ لدى الفرد نتيجة خبرات التنشئة التي يتعرض لها من خلال الأسرة والمدرسة في فترات حياته الأولى ، ثم بعد ذلك من المجتمع ككل بمؤسساته المختلفة وعلى رأسها وسائل الإعلام .

(٣) يصد التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية على رأس الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطن الفرد ، ويضاف إليها أحياناً نشاطات أخرى تمارس بالذات وقت الحملات الانتخابية مثل الدخول في المناقشات السياسية وحضور المؤتمرات والاجتماعات العامة والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعابة . انظر في ذلك د/ هالة مصطفى ، مؤشرات ونتائج الانتخابات ١٩٩٥ ، بحث منشور بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام تحت عنوان " الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥ " ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٩ .

(٤) إن هذه الصورة من المشاركة تعتبر أكثر إيجابية من مجرد التصويت ولكنها لا تنسب إلا لأعداد قليلة كونها تتطلب بعض المقومات الشخصية والماغية التي لا تتوفر في الكثير من المواطنين .

(٥) وهذه الصورة من المشاركة تعتبر أعلى مستوى من مستويات المشاركة وهي ما تسمى بالمشاركة المباشرة في صنع القرارات في الدولة .

(٦) لا شك أن الشريعة الإسلامية تفرض على المؤمنين قول الحق والجهار بأرقامهم في مواجهة الحكام غير مباليين بتفوزهم وسلطانهم فسي جميع الثغور الدينية والدنيوية ، لا سيما في الثغور السياسية لإرتباطها بأمن الأمة ومصالحها ، وقد اعتبر رسول الله ﷺ هذا الأسر لأفضل أنواع الجهاد ممدلاً لقوله ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» . انظر سنن ابن ماجه

وأن تتصف كذلك، مشاركته بالكثير من الصفات نذكر منها:

١- أن تكون المشاركة بنية الخير للإسلام والمسلمين: فليس معنى الذهاب إلى صندوق الانتخاب يكفي لقيام الفرد بولجبه المفروض عليه بالقاعدة الشرعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل ينبغي عليه أن يخلب الصالح العام على الصالح الشخصي عند اختياره وأن يدقق بين المرشحين لاختيار الأصلح للإسلام والمسلمين ، مصداقاً لما جاء في كتاب الله الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْذِنَهُ إِنَّهُ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَأْذَنِ الْقَوِيَ الْأَوَّيَّ ﴾ (١) .

ومما لا شك فيه أن الحرص على اختيار الأصلح للإسلام والمسلمين واجب شرعي لما فيه من إسداء الأمر إلى أهله تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْمُوا بِالْأَلْمَانَةِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ لَبِظٌ لَّكُمْ بِهِ ﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيرًا (٢) ، وينبغي أن يعلم كل مؤمن أن من شهد لغير صالح بأنه صالح ، فقد ارتكب كبيرة وهي " شهادة الزور " مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ مِمَّنْ يُعَظِّمُونَ هُمَاكُمُ اللَّهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ (٣) ، ومن شهد كذلك لمرشح بالصلاحية لمجرد أنه قريبه أو ابن بلده أو لمنفعة شخصية فقد خالف أمر الله تعالى بإقامة الشهادة لله وحده (٤) .

٢- أن يتم أسلوب المشاركة على حسب القدرة والموقف: بمعنى أن المطلوب من المسلم القوي في المشاركة السياسية لا يطلب من الضعيف والمطلوب من الغني لا يطلب من الفقير والمطلوب من العالم لا يطلب من الجاهل ، فلكل مواطن ظروفه التي تحتم عليه أسلوب المشاركة فمثلاً: المواطن الذي يتوفر له العلم والقدرة يطالب شرعاً بما لا يستطيع المواطن الجاهل الضعيف حمله فعليه القيام بجميع الواجبات الإسلامية وأهمها المشاركة في شئون الأمة الإسلامية من أجل تحقيق منافع للناس بل عليه - إذ لم يوجد أقدر منه على حمل أمانة الحكم أو المشاركة فيه - أن يرشح نفسه إلى هذه المناصب لاتخاذ التدابير

للقرويني ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، كتاب الفن ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حديث رقم (٤٠١١) ، ص ١٣٢٩ . رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٣ .

(١) سورة القصص ، آية رقم (٢٦) .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٥٨) .

(٣) سورة الحج ، آية رقم (٣٠) .

(٤) انظر في ذلك د/ يوسف القرضاوي ، من فقه الدولة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ . ويرى الباحث أنه بالنسبة للأخوة المسيحيين يكفي أن تكون المشاركة بنية الخير بالوطن والمواطنين .

الإصلاحية من مواقع الحكم مباشرة ، تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَخْلُقُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعًا أَمَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾ (١) .

٣- كما ينبغي عند اختيار أسلوب المشاركة في الحياة السياسية نبذ أساليب القوة والعنف: فليس معنى الإيجابية حمل السلاح وقتل الأبرياء ، فمما لاشك فيه أن المواطن الإيجابي الذى يصلح النفوس وينير الرؤوس ، خير ممن يرهب هذه النفوس ويظير الرؤوس (٢) .

وأخيراً نقول للمواطن الإيجابي (بالمفهوم السابق بيانه) إن عملك يتفق والنظام العام الإسلامى ، فالإسلام يلقي تبعاً تنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جميع المؤمنين فرادى وجماعات ، وهم مسئولون مسئولية تضامنية أمام الخالق عز وجل على قيام هذه الفريضة ، ولقد تعهد الله بنصر المؤمنين الذين ينصرونه وينفذون شريعته كما في قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ مَعَ الصّٰلِحِيْنَ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (٣) .

المطلب الثانى:

رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " في المواطن السلبى

قبل أن نكشف عن موقف الشرع من المواطن السلبى ينبغى علينا أن نحدد مفهوم المواطن السلبى والأبواب التى أنت إلى وجوده . المواطن السلبى هو : " المواطن الذى لا يشارك بأى صورة من صور المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية لبلاده ، بصرف النظر عن سبب اتخاذ هذا الموقف..... زاهداً..... ناقماً..... مهملأ..... مشغولاً بأمر آخرى " .

وفى الحقيقة تعددت الدراسات الأكاديمية فى مصر وفى كثير من الدول الإسلامية الأخرى من أجل الوقوف على أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية ، كما

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٦) .

(٢) لا نستطيع أن ننكر أن المجتمع المصرى مجتمع إسلامى لجميع الشُعائر الإسلامية تقام فيه فلم تمنع النخبة الحاكمة أى مسلم من إقامة الشعائر الإسلامية ، ولم تمنع أحد من قول لا إله إلا الله محمد رسول الله فلماذا العنف ؟! ، نعم لا ينكر الباحث وجود بعض المنكرات ولكن إصلاحها لا يستلزم استخدام أساليب القوة والعنف ، ولذلك يسأل لماذا لا نستخدم أفضل الوسائل الشرعية المتاحة لإصلاح هذا المجتمع مثل إيلاخ السلطات المختصة بمكافحة المنكر ، كما يمكن إيلاخ رأى العام عن طريق الصحف والمؤتمرات والندوات ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْجَبْرِ وَالْمُنْهَكِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَاهِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ عَلَى سَبِيلٍ وَمَنْ هُوَ عَلَى سَبِيلٍ وَمَنْ هُوَ عَلَى سَبِيلٍ وَمَنْ هُوَ عَلَى سَبِيلٍ﴾ ، سورة النحل ، آية رقم (١٢٥) .

(٣) سورة الحج ، آية رقم (٤٠) .

أجريت العديد من الأبحاث الميدانية لاستطلاع آراء المواطنين إزاء المشاركة السياسية^(١) ولقد أسفرت النتائج عن عدة أسباب متشابكة ومعقدة وراء هذا العزوف نذكر منها: العامل النفسى^(٢) والسياسى^(٣) والاقتصادى^(٤) ، ولكن للأسف لم يشر أى من هذه الأبحاث عن السبب الأساسى وراء عزوف المواطن المسلم عن المشاركة السياسية فى المجتمع

(١) انظر الأبحاث والدراسات الآتية: د/ أماني كنديل ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، "التقرير الأول" ، استطلاع رأى عيسف من النخبة ، صادر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩١ ، التقرير كله . د/ سلوى العلمرى ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، تقرير سابق ، التقرير كله . د/ حمدي عبد الرحمن ، ثقافة المشاركة السياسية للناخبين (دراسة ميدانية فى قرية مصرية) دراسة منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ، تحت عنوان " الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير " ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ : ٣٨٦ . د/ ضحى المنغلى ، الثقافة السياسية للمرأة الريفية ، دراسة لثنويولوجية ، دراسة منشورة بالمرجع السابق ، ص ٢٨٢ : ٤٢٢ . د/ محمد السيد طوان ، المشاركة السياسية للشباب فى شمال سيناء "دراسة ميدانية" ، دراسة منشورة بالمرجع السابق ، ص ٨١ : ٨٧٧ .

(٢) السبب النفسى يتمثل فى: عدم إحساس المواطن المصرى بالانتماء وهو ما يسمى بالاغتراب السياسى أى فقد الإحساس بالمواطنة وتشعره علاقة غريبة بين المواطن والدولة وهى علاقة تبعية بدلاً من علاقة المواطنة . انظر فى ذلك كل من: د/ محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ . د/ محمد صفى الدين خربوش ، الثقافة السياسية والتطور الديمقراطى فى مصر ، دراسة منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية ، تحت عنوان " التطور السياسى فى مصر (١٩٨٢ - ١٩٩٢) " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) السبب السياسى يتمثل فى: عدم وجود إطار سياسى ديمقراطى يقع للمواطنين بجوار المشاركة ، فلا توجد منافسة حقيقية بين الأحزاب فأغلب المواطنين مقتنعون أن الحزب الوطنى سيفوز فى الانتخابات سواء ذهب أو لم يذهب للتصويت . انظر فى ذلك كسل من: د/ علا عبد العزيز أبو زيد ، الإطار السياسى والثقافى الحاكم لعملية التحول الديمقراطى فى مصر فى الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٢ ، دراسة منشورة بمركز البحوث العربية ، تحت عنوان " حقيقة التعددية السياسية فى مصر " ، مكتبة مدبولى ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ . د/ محمد شومان ، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية ، دراسة منشورة بمركز البحوث العربية تحت عنوان " حقيقة التعددية السياسية فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٤) السبب الاقتصادى ويتمثل فى: تواضع المستوى الاقتصادى للمواطنين وانشغالهم عن الأمور السياسية بهمومهم الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، وهذا السبب هو الذى يبرر به غالبية نخبة الاستطلاع عدم مشاركتهم فى الحياة السياسية . انظر فى ذلك د/ أماني كنديل ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، تقرير سابق ، ص ١٦٤ . د/ سلوى العلمرى ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، تقرير سابق ، ص ٤٤ ، ولئن كان الباحث يرى أن تواضع المستوى الاقتصادى يؤثر سلباً على الوعي السياسى والثقافة السياسية ولا يؤثر على المشاركة السياسية ، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المشاركة السياسية فى العاصمة والمدن عنها فى الريف ، وهى ظاهرة تبدو فريدة من نوعها ، لأنها يعكس كل النظريات والبيانات التى تربط بين ارتفاع مؤشرات التحضر والتعليم ومستوى الدخل والمهنة وغيرها ، وبين زيادة معدلات المشاركة والتقى من البديهي أن تزداد فى المدن وخاصة العاصمة إلا أن الأرقام تشير إلى عكس ذلك ، فنسبة المشاركة فى القاهرة لا تزيد عن ١٢% وهى نسبة تبدو ثابتة منذ سنوات ، أما فى ريف مصر تصل نسبة المشاركة ما بين ٥٠% ، ٦٥% وهذا ما يؤكد رأى الباحث أن المشاركة السياسية لا تتعلق فى الواقع بدرجة التطعيم السياسى أو الوعى السياسى بقدر ما تعبر عن الاعتبارات الخاصة بالولايات المحلية والعائلية وغيرها . انظر فى نسب المشاركة لدى كل من: د/ هالة مصطفى ، مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥ ، بحث سابق ، ص ٤٠ . د/ كمال المنوفى ، د/ حمدي عبد الرحمن ، المشاركة السياسية للناخبين ، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين ، دراسة منشورة بمركز البحوث العربية تحت عنوان " حقيقة التعددية السياسية فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١١٧ : ١٥٠ .

الإسلامي ألا وهو " الجهل بالواجبات الشرعية " ، هذا الجهل يتمثل في رأى الباحث في أمرين:

أولهما: اعتقاد الكثيرين أن عدم المشاركة في الحياة السياسية هو ما يعرف إسلامياً بـ " الإنكار بالقلب " .

ثانيهما: عدم علم أغلبية المسلمين بأن المشاركة السياسية من الواجبات الشرعية ، وأن عدم المشاركة تعد مخالفة شرعية لأحكام الخالق عز وجل وسنة رسوله ﷺ ، وأنه سوف يعاقب عن عدم القيام بها في الدنيا والآخرة .
ونعرضهما بإيجاز كالآتي:

أولاً: اعتقاد الكثيرين أن عدم المشاركة في الحياة السياسية هو ما يعرف إسلامياً بـ " الإنكار بالقلب " ، ففي الحقيقة يربط كثير من المسلمين خصوصاً أنصاف المتعلمين منهم بين عدم المشاركة السياسية في المجتمعات الإسلامية وبين الأمر الصادر من رسول الله ﷺ للأمة الإسلامية بالحديث المشهور عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **« لا من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان »** (١) ، على أساس - من وجهة نظر هؤلاء - أن الحياة السياسية في مصر مليئة بالمفاسد والمنكرات ولذلك يفضلون عدم المشاركة فيها وأنه ليس بدهم وسيلة أخرى سوى الإنكار بالقلب تطبيقاً لما جاء بالحديث الشريف .

ويرى الباحث أن هذا الرأي يتنافى والمفهوم الصحيح للحديث النبوي لأن الحديث الشريف بين مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدرجياً وهي تبدأ باليد ثم باللسان ثم بالقلب ومن ثم لا يجوز شرعاً الإنكار بالقلب إلا لمن لا يستطيع التعبير بسواه لأنه بمثابة خط للدفاع الأخير المتاح لكل مسلم ، فهؤلاء في نظر الباحث مثل من يستطيع الصلاة واقفاً أو جالساً ويستخدم رخصة الصلاة بجفون عينية ، فمن المعلوم أن هذه المراتب المذكورة في القاعدة الشرعية ليست للتخير وإنما هي مرتبة تدرجياً بحسب القدرة والاستطاعة ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الوضع السياسي الحالي في مصر يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم سلمياً خصوصاً وقت الانتخابات الرئاسية وللشعبية والمحلية .

(١) انظر صحيح الترمذي للملكي ، مرجع سابق ، الجزء التاسع ، باب الفتن ، ص ١٩ . رياض الصالحين للزوي ، مرجع سابق ، بسبب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٠ . سنن ابن ماجه للزويني ، مرجع سابق ، كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حديث رقم (٤٠١٣) ، ص ١٢٣٠ .

ثالثياً: عدم علم أغلبية المسلمين بأن المشاركة السياسية من الواجبات الشرعية ، وأن عدم المشاركة السياسية تعد مخالفة شرعية لأحكام الخالق عز وجل وسنة رسوله ، وأنه سوف يعاقب عن عدم القيام بها في الدنيا والآخرة .

يرى الباحث أن أغلب المسلمين لا يشتركون في الحياة السياسية لعدم علمهم بأن المشاركة السياسية فسي كافلة صورها ولجب شرعى يرتفع إلى مرتبة الفرائض الإلزامية التى يسأل عنها كل مسلم وكل جيل إسلامى ^(١) ، وهى تعد مخالفة شرعية طبقاً لصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى جاءت بهذا الخصوص .

ويرى الباحث أن هذا الأمر يرجع إلى قصور أهل العلم والرأى والدعاة فى أداء وظيفتهم ، فلم يوضح الكثير منهم للعامة مثلاً: أن التخلف عن أداء الواجب الانتخابى يعد منكراً ، وأن موقفهم السلبي سوف يؤدى إلى رسوب الكفاء الأمين وفوز من لا يستحق ، ويكونون بذلك قد خالفوا أمر الله فى أداء الشهادة ^(٢) ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا الشُّعَاةَ وَمَنْ يَتَّبِعْهُمْ فَإِنَّهُ إِيمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝ ﴾ ^(٣) ، ومصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْلَمُوا بِاللَّهِ لَعْنَةُ اللَّهِ لِمَنْ يُعْصِمْ بِهِ إِنْ اللَّهَ كَانَ سَوِيحاً بَعِيراً ۝ ﴾ ^(٤) ، ولم يبين أحد للعامة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقاً للمسلمين بل هو واجب عليهم يأتى الواحد منهم إذ لم يمارسه وتأتى الجماعة كلها إذا تخلت عنه ، ولذلك فإن جميع المواطنين مطالبون بالمشاركة بأرائهم وعرض وجهات نظرهم فى مختلف الأمور التى تهم المسلمين وإلا تعرضوا للعقاب الإلهى مثل بنى إسرائيل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ هَارُونَ وَبَنِيهِ إِذْ كَانُوا يَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصَوِّفِينَ فَمِنْ دُونِهِمْ طَائِفَةٌ ذَرْبَتْ عَنْهُمُ الْمُلُوكَ الْمِصْرِيَّةَ فَبَتَّلُوا بِهِمْ بِالْعَصَىٰ فَعَرَسُوا عَلَيْهِمْ آلَاَهُمْ مَا هُمْ فِيهَا شُعُرٌ وَلَقَدْ تَلَفْتُمْ وَلِلَّهِ الْعَاقِبَةُ يَوْمَ تَصْعَدُ الْبُنْيَانُ ۝ ﴾ ^(٥) .

وما جاء فى الحديث النبوى عن حذيفة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: **«لا والذى نفسى بيده لستم آمن بالمعروف ولتتبهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»** ^(١) ، وكذلك عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا**

^(١) قريب من ذلك انظر د/ محمد عبد الله العربى ، نظام الحكم فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

^(٢) انظر د/ يوسف القرضاوى ، من فقه الدولة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

^(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٣) .

^(٤) سورة النساء ، آية رقم (٥٨) .

^(٥) سورة المائدة ، آية رقم (٧٨) .

^(٦) انظر رياض المسالحين للذورى ، مرجع سابق ، باب فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ص ١٠٣ .

تَكُونُوا إِمْعَةً ، تَقُولُونَ إِن أَحْسَنَ النَّاسِ أَحْسَنًا ، وَإِن ظَلَمُوا ظَلَمْنَا ، وَلَكِنْ رَظُنَا
لِنَفْسِكُمْ ، إِن أَحْسَنَ النَّاسِ أَنْ تَحْسِنُوا وَإِن أَسَاءُوا فَلَا تَنْظَلُمُوا لَهُمْ ^(١) .

ويقول الباحث للمواطن السلبى: إن حب الوطن من الإيمان وإن المشاركة السياسية
فى المجتمع مثلها مثل جميع الفرائض الإلزامية فهى ليست واجب وطنى تنهرب منه إذا
فقدت ولاءك للوطن ولكنه واجب شرعى تلتزم به مادمت حياً قادراً ، لأنه واجب مقرر
لصالح الإسلام والمسلمين ، ونهيم فى أنن هذا المواطن لابد أن تغير من نفسك حتى
تتغير الناس من حولك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ... إِنْ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا
بِأَنفُسِهِمْ... ﴾ ^(٢) .

ويقول الباحث لأهل العلم والاختصاص: إذا كان الإسلام يرى أن للفرد شخصية
مستقلة تتحمل نتائج عملها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا
وَمَا يُكَذِّبُهَا لِلْعَيْبِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ ... وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(٤) ، إلا أن
الواجبات الإسلامية الجماعية ليست مسئولية شخص أو أشخاص معينين بذواتهم وإنما
هى مسئولية المؤمنين جميعاً وتأمم الأمة جميعها وفى مقدمتها أصحاب الولاية العامة
وأصحاب الرأى فيها إذا لم يقام هذا الأمر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا بِخُفَّتِهِ لَا تُجِيبُنَّ
الَّذِينَ ظَلَمُوا بِكُمْ خَاسَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَبِيهُ الْمُجْتَازِ ﴾ ^(٥) .

ويسأل الباحث أهل العلم والرأى أين دوركم فى تبصير الأمة الإسلامية وتبوير
الرأى العام بالواجبات الشرعية ؟ ويخص بالذكر مشيخة الأزهر ^(٦) ، ويحضرنا هنا
قول رسول الله ﷺ عن ابن عمر رضيه الله عنه ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يكلم
راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع فى أهله

^(١) فطر صحيح الترمذى ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، أبواب البر والصلة ، باب ما جاء فى الإصمان والمغو ، ص ١٧٠ .

^(٢) سورة الرعد ، آية رقم (١١) .

^(٣) سورة فصلت ، آية رقم (٤٦) .

^(٤) سورة الأنفال ، آية رقم (٢٥) .

^(٥) سورة الأنعام ، آية رقم (١٦٤) .

^(٦) يجدر بنا أن نذكر أن من أهم أسباب وجود هذا المواطن السلبى فى مصر هو عدم قيام الأزهر بدور فعال فى التوجيه القومى
وعدم مشاركته فى حلز الهم والعزائم إلى ما فيه عزة العرب وعزة المسلمين . وأنه ينهض على مشيخة الأزهر استرداد
دورها فى نفوس المصريين والعالم الإسلامى ، وذلك لن يكون إلا بتعرض الأزهر للقضايا التى تشغل بال المواطن المسلم مثل
قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبيان العلاقة بين الدين والسياسة ، وقضية التنظرف فى الفكر الدينى بالإضافة للقضايا
السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى . انظر فى دور الأزهر سابقاً وحالياً كل من: د/ ماجدة على صالح ربيع ، الدور
السياسى للأزهر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة لقاهرة ، ١٩٩٢ ، المرجع كله: د/ عبد الله محمد حسين خير
الله ، الحرية الشخصية فى مصر ، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص ١٠٠ . د/ أحمد لشرابى ،
يسألونك فى الدين والحياة ، مرجع سابق ، المجلد الثانى ، ص ٥٤٨ : ٥٦٨ .

ومسئول عن زعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته ، فكلكم راع ومسئول عن رعيته ^(١) .
ويؤكد الباحث على أن إصلاح هذا المواطن السلبي وتقويمه لن يكون إلا بتضافر جهود علماء الإسلام نوى الخلق القويم والعلم الغزير والقدرة على الإقناع مع الصبر ، فأصلاح الشعوب لن يكون بين يوم وليلة ولكنه يحتاج إلى تغيير نفسي عميق الجذور .

(١) انظر رياض الصالحين للنووي ، مرجع سابق ، باب وجوب أمره أهله وأولاده المميزين ، ص ١٤٧ .

خاتمة الباب الثالث

فى ضوء العرض السابق تناولنا النظام الحزبى فى صورته العملية والواقعية ، وذلك بهدف بيان مدى توافق النظام الحزبى القائم فى المجتمعات الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية ، ولقد بدأنا هذا الباب بوضع معيار عام للحكم على شرعية الأحزاب السياسية ، وكان هذا المعيار هو معيار " للنظام العام الإسلامى " باعتباره الإطار الشرعى الذى ينبغى على أى حزب سياسى يمارس وظائفه فى المجتمع الإسلامى الالتزام به وعدم الخروج عنه .

ثم استخدمنا هذا المعيار كمقياس لبيان مدى توافق النظام الحزبى فى بعض المجتمعات الإسلامية من الفاحية القانونية والعملية مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ولقد طبقَ هذا المعيار على إحدى الدول الإسلامية وهى " مصر " ، واتضح لنا أن النظام القانونى للأحزاب السياسية فى مصر ليس دائماً مخالفاً لقواعد النظام العام الإسلامى ، بل نجد ما يتفق كل الاتفاق مع القواعد والمبادئ العليا للشريعة الإسلامية ، مثل ما جاء فى البند الأول فى المادة الرابعة من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والخاص بنظام الأحزاب السياسية والذى اشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع .

ونجد كذلك ما يخالف قواعد النظام العام الإسلامى فى قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ مثل ما جاء فى نص المادة الثالثة منه من اشتراط نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين ، ويرى الباحث أن اشتراط هذه النسبة لا شك أنه لا يتفق وللنظام العام الإسلامى لمخالفته الكثير من المبادئ الإسلامية مثل مبدأ المساواة بين المؤمنين فى الحقوق والواجبات ، ومبدأ العدل والإنصاف .

كما تبين لنا أن الواقع العملى للأحزاب السياسية فى مصر لا يتفق كثيراً مع النظام العام الإسلامى ، ومعنى ذلك أن هناك من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية فى مصر من تخالف فى سلوكياتها وممارستها لوظائفها مبادئ الشريعة الإسلامية ، وكذلك فإن الحزب الحاكم يخالف فى بعض سلوكياته السياسية مبادئ الشريعة الإسلامية ، كما أن هناك بعض المواطنين لا يقومون بأداء واجباتهم الشرعية فى الحياة السياسية .

خاتمة الدراسة

تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من عرض هذه الدراسة ، والتي خُصِّصَت لبيان موقف الشريعة الإسلامية من النظام الحزبي بصفة عامة ، ومن تطبيقاته في المجتمعات الإسلامية بصفة خاصة . ولذلك بدأنا في الباب الأول من حيث أن انتهى الآخرون وعرضنا لأراء الفقه السياسي الإسلامي حول شرعية النظام الحزبي ، وتبين أن الفقه ينقسم بخصوص هذا الموضوع إلى اتجاهين: أحدهما منكر لشرعية النظام الحزب والآخر مؤيد له ، وأهم ما توصل إليه الباحث أنه لا تتناقض بين الاتجاهين حيث إن كلاً منهما يناقش مفهوماً غير الذي يفهمه الاتجاه الآخر ، ومن هنا تولّد الخلاف بينهما نتيجة لعدم تحديد مفهوم الحزب السياسي تحديداً جامعاً مانعاً .

وعلى ذلك كان ينبغي على الباحث أن يُخصِّص الباب الثاني لتأصيل وتأكيد المفهوم الصحيح للحزبية السياسية في الشريعة الإسلامية ، لاسيما أن هناك بعض المفاهيم قد تختلط بمفهوم الحزبية السياسية وأهمها مفهوم المعارضة الإسلامية ، وانتهينا إلى أن كلاً من المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية نظامان لا يتناقضان ولكنهما يتكاملان ، وليس كلاً منهما بديلاً عن الآخر بل هما ضروريان في المجتمع الإسلامي ، فالمعارضة الإسلامية ضرورة شرعية تَنقِذُ وتراقب الحاكم بالوسائل الشرعية في إطار قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتقدم الرأي في صورة نصائح للحاكم والمحكومين ، أي أنها ضمانة إسلامية ضد استبداد الحاكم وصيانة لأحكام الإسلام . أما الأحزاب السياسية فهي كذلك ضرورة وضعية للمجتمعات الإسلامية في العصر الحالي ، أي أنها ضمانة لكشفتها البشرية لعلاج مشاكل السلطة وتداولها بالطرق السلمية .

ثم اتجه الباحث لعرض الأدلة الخاصة به - من وجهة نظره - التي تؤكد شرعية الأحزاب السياسية واتضح أن الحزبية السياسية تعتمد في وجودها وفاعليتها في أي نظام سياسي على معيار أساسي ، وهذا المعيار يتكون من عنصرين أولهما: اعتراف هذا النظام بحق المواطنين في ممارسة كافة الحقوق والحريات بصفة عامة وللحقوق والحريات السياسية بصفة خاصة . ثانيهما: أن يعترف كذلك هذا النظام بحق المواطنين في تداول السلطة بالطرق السلمية وتيسير ذلك لهم .

ثم تسأل الباحث عن مدى تحقق هذا المعيار بعنصره في النظام السياسي الإسلامي ، وتبين أن المعيار بعنصره متوافر في الشريعة الإسلامية ، وأن وجود الأحزاب السياسية في المجتمعات الإسلامية لا يتنافى مع ما يقرره الإسلام من مبادئ وأحكام عامة لإصلاح

المجتمع ، وأن تطبيق تلك المبادئ في عصرنا الحالي سيأخذ شكلاً أفضل إذا ما تبنى المجتمع المعاصر فكرة الأحزاب السياسية في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وفي الباب الثالث أكد الباحث على شرعية الأحزاب السياسية ، ولكنه حذر من تعميم هذه الشرعية على جميع الأحزاب السياسية ، وأوضح أنه ليس كل حزب سياسى يجوز له ممارسة وظائفه داخل المجتمع الإسلامى ، وحتى لا يكون فى الأمر صعوبة اكتشف معياراً ثابتاً لا يتغير للحكم على شرعية الأحزاب السياسية وهو " النظام العام الإسلامى " . وهذا المعيار يعتبر أفضل مقياس للحكم على شرعية الأحزاب السياسية ، وبعبارة أخرى لى يكتسب الحزب السياسى فى المجتمع الإسلامى صفة الشرعية من المنظور الإسلامى ينبغى أن يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ولابد أن ينهج منهجها ويتأدب بأدائها ويتحلى بأخلاقيها ويُنَفِّذ أهدافها .

وحتى تصبح لهذه الدراسة فائدة عملية قام الباحث بالتحقق من مدى توافق النظام الحزبى المطبق فى بعض المجتمعات الإسلامية فى عصرنا الحالى مع النظام العام الإسلامى ، ولقد وقع الاختيار على (مصر) بصفتها من أهم الدول الإسلامية التى تطبق النظام الحزبى . وفى الحقيقة كانت النتيجة المدعومة بالأدلة الشرعية أن أغلب النصوص القانونية المنظمة للأحزاب السياسية فى تلك الدولة الإسلامية تتعارض مع النظام العام الإسلامى ، وكذلك على مستوى الممارسة العملية اتضح أن كثير من الممارسات الحزبية فيها لا تتفق مع النظام العام الإسلامى ، ومعنى ذلك أن النظام الحزبى الذى ينطلق من الأصول والقواعد الإسلامية لم يطبق بعد فى المجتمعات الإسلامية .

تم عمل الله ويعونه

قائمة المراجع

قائمة للمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- مراجع الشريعة الإسلامية:

أ- مراجع تفسير القرآن الكريم:

- الطبري: (الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري) ، جامع البيان في تفسير القرآن ، المطبعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ .
- ابن كثير: (الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو القادح إسماعيل بن كثير القرشي النمثري) ، تفسير القرآن العظيم ، مكتبة دار التراث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- القرطبي: تفسير القرآن الكبير ، المطبعة البهية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- القرطبي: (أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي) ، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي ، دار الكتائب العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٧ .
- سعيد قطب: في ظلال القرآن الكريم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية عشر ، ١٩٨٦ .

ب- الحديث وتفسيره:

- الإمام/ أحمد بن حنبل: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دار صادر للطباعة والنشر - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .
- أ.ي. ونس: (أستاذ العربية بجامعة لندن) ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ، مسند أحمد بن حنبل ، رتيبه ونظمه لقيف من المستشرقين ، صادر من الاتحاد الأسي للمجامع العلمية، مكتبة بريل في مدينة لندن - ١٩٣٦ .

البيان

(الإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن
على) السنن الكبرى ، دار الفكر - بيروت ، بدون طبعة ، بدون
مئة نشر .

الترمذي:

(للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى بن مبررة الترمذى)
سنن الترمذى ، صححه عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة
السلفية ، المدينة المنورة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الجَعْفُ

(لأبى عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زيه البخارى الجعفى) ، صحيح البخارى ، دار مطابع الشعب ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الشـــــــــــــــئ

- (محمد بن علي بن محمد الشوكاني)، فتح القدير، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بدون طبعة، بدون سنة النشر.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأكابر، المطبعة العثمانية المصرية، بدون طبعة، ١٣٥٧ هـ.

المسألة الأولى:

(الحافظ شهاب الدين أبي الفضل الصقلاني المعروف بابن حجر) ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، شركة ومكتبة مصطفى الباني ، بدون طبعة ، ١٩٥٩ .

القانون

(الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني) ، سنن بن ماجه ،
 حقق نصوه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر عيسى
 البابي الحلبي وشركاه ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الم

(شرح الإمام أبي بكر بن العربي المالكي) ، صحيح الترمذی
مطبعة الصاوی ، الطبعة الأولى ، ۱۹۳۴ .

الـنـوـي:

(الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي) رياض الصالحين ،
تأليف / رضوان محمد رضوان ، دار الكتاب العربي ،
بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ .

مسحیح البخاری بشرح الکرمانی ، المطبعة البهية المصرية ،
الطبعة الأولى ، ١٩٣٣ .

ببین خن خن:

(أبسى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيابوري)،
صحيح بن خزيمة، حققه وعلق عليه الدكتور محمد مصطفى

ج- المراجع الفقهية الأساسية:

- شيخ الإسلام/ أحمد ابن تيميه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تقديم وتحقيق الشيخ/ عبد العزيز البرماوى ، مكتبة الإيمان ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- الحصة فى الإسلام ، تحقيق الشيخ إبراهيم رمضان ، دار الفكر اللبنانى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، المكتبة الصلفية - القاهرة ، الطبعة الثالثة ، بدون سنة نشر .
- مجموعة الرسائل والمسائل ، تحقيق السيد/ محمد رشيد رضا ، الجزء الأول ، لجنة التراث العربى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الإمام/ ابن قتيبة: (الإمام الفقيه أبى محمد عبد الله بن مسلم) ، الإمامة والسياسة ، اعتنى بطبعه وتصحيحه محمد محمود الرفعى ، مطبعة النيل ، بدون طبعة ، ١٩٠٤ م .

ابن كثير: (أبو القداء الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٧٤ هـ) ، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ .

الجوزي: (إمام الحرمين أبى المعالى الجوزي) ، غياث الأمم فى التياث الظلم ، تحقيق ودراسة د/ مصطفى طمى . د/ فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار للدهوة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ .

الشافعى: (إبراهيم بن موسى اللخى النرناطى المالكي) ، الموافقات فى أصول الشريعة ، شرح وتخرىج الشيخ/ عبد الله دراز ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الهمداني: (تأليف أبى شجاع شيرويه بن شهر ذر بن شيرويه الديلى) ، الملحق " الكفا " ، للردوس بمأثور الخطاب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ م .

ابن الأثير: (وهو الشيخ العلامة عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمّد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف

- أ/ أحمد بهجت: أنبياء الله ، دار الفروق ، الطبعة السابعة عشر ، ١٩٨٩ .
- د/ أحمد شوقي القنجرى: كيف نحكم بالإسلام فى دولة عصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون طبعة ، ١٩٩٠ .
- د/ أحمد عمر هاشم: الدعوة الإسلامية منهجها ومعالمها ، مكتبة غريب ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- الشيخ/ أحمد هريدى: (مفتى الديار المصرية سابقاً) ، مذكرة فى نظم الحكم فى الإسلام ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- د/ إسماعيل السيدى: اختصاصات السلطة التنفيذية فى الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .
- د/ القطب محمد القطب طلبة: • الإسلام وحقوق الإنسان ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .
• الوسيط فى النظم الإسلامية ، الحلقة الثالثة "الإسلام والدولة" ، بدون نشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .
- د/ بكر بن عبد الله أبو زيد: حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية ، الناشر مؤسسة قرطبة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠ هـ .
- الأديب/ توفيق الحكيم: التعاليف مع الإسلام ، دار مصر للطباعة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- د/ جابر قمحية: المعارضة فى الإسلام بين النظرية والتطبيق ، دار الجلاء - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .
- أ/ جمال الدين: تفسير حديث من رأى منكم منكراً فليغيره ، دار الفكر الإسلامى بدون طبعة ، ١٩٨٨ .
- أ/ خالد محمد خالد: • الدولة فى الإسلام ، دار ثابث ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٩ .
• لو شهدت حوارهم لقلت ، دار المقلم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

- د/ زكى نجيب محمود: رؤية إسلامية ، دار الشروق ، طبعة خاصة مختصرة للهيئة المصرية العامة للكتاب ، (مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥) .
- المستشار/ سالم البهنساوي: • الخلافة والخلفاء الراشدون بين الشورى والديمقراطية ، الزهراء للإعلام العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .
- التشريعية المفترى عليها ، السوفاء للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
- أ/ محمد جمعة: الله أو الدمار ، دار المختار الإسلامى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- د/ سليمان محمد الطمناوى: عمر بن الخطاب ؓ وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ .
- أ/ مسموح عاطف الزين: مجمع البيان الحديث فى تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، دار الكتاب اللبنانى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .
- الشيخ/ سيد قطب: • معالم فى الطريق ، دار الشروق ، الطبعة السابعة عشرة ، ١٩٩٣ .
- هذا الدين ، دار الشروق ، الطبعة الخامسة عشر ، ١٩٩٣ .
- أ/ شافع توفيق محمود: هل الديمقراطية خدعة كبرى ؟ هل الإسلام هو البديل الحتمى؟ ، مطبعة الإشعاع الفنية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- د/ صبحى عبده سعيد: • الحاكم وأصول الحكم فى النظام الإسلامى ، دار الفكر العربى بدون طبعة ، ١٩٨٥ .
- السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى ، الناشر وكالة الأهرام ، بدون طبعة ، ١٩٩١ .
- د/ صلاح الصاوى: • التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية ، دار الإعلام الدولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- الوجيز فى فقه الخلافة ، دار الإعلام الدولى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤ .
- د/ صوفى حسن أبو طالب: تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٣ .

د/ طه جابر فياض العلواتي:

أحب الاختلاف في الإسلام ، " كتاب الأمة " العدد رقم (٩) ،
مطابع الدوحة الحديثة ، الطبعة الثانية ، بدون سنة نشر .

د/طیبه حسین:

• الفنان الكبير " عثمان " ، دار المعارف ، الطبعة العاشرة ، بدون سنة نشر .

• المقتنى الكبيرى" على وينوه"، دار المعارف، الطبعة التاسعة، بدون سنة نشر.

١/ ظائف القاسمى:

نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، دار النفائس ،
الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ .

أ/ عیاد الجوجسیری:

الحزب الإسلامي ، المركز العربي للصحافة والنشر ' مجد ' ،
بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ عاصم أحمد عجيلة:

حرية الفكر وترشيد الواقع الإسلامي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ .

د/ عبد الحكيم حسن العلي:

الحرريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، ١٩٧٤ .

د/عبد الحليم محمود:

• أبو زر الغفاري وللشيعية ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥ .

• فتاوى الإمام/ عبد الحليم محمود ، دار المعارف ، بدون طبعة
١٩٨١ .

د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري:

المشورى وأثرها فى الديمقراطية " دراسة مقارنة " ، منشورات
المكتبة الفجرية ، الطبعة الثانية ، بدون سنة نشر .

د/ عبد الحميد جودة المسحار:

- أبو زر الخفاري ، مكتبة مصر ، الطبعة العاشرة ، ١٩٧٨ .
- قابيل وهابيل ، مجموعة القصص الدينية (الحلقة الأولى) ، مكتبة مصر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/عبد الحميد مستولي:

أزمة الفكر السياسي الإسلامى فى العصر الحديث مظاهرها -
أسبابها - علاجها ، الهيئة المصرية للكتاب ، الطبعة
الثالثة ، ١٩٨٥ .

د/عبد الرزاق السنهوري:

مصصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه

الغربي ، المجمع لطلبي العربي الإسلامي ، بيروت - لبنان ،
بدون طبعة ، ١٩٥٤ .

د/عبد القادر عسودة: • الإسلام وأوضاعنا القانونية ، المختار الإسلامي ، الطبعة
الخامسة ، ١٩٧٧ .

• التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، دار
التراث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

• الإسلام وأوضاعنا السياسية ، مؤسسة الرسالة ، بدون
طبعة ، ١٩٨٤ .

د/عبد الكريم زيدان: أصول الدعوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .

الشيخ/ عطية صقر: دراسات إسلامية ، مؤسسة الصباح - الكويت ، بدون طبعة ،
١٩٨٠ .

الشيخ/ علي عبد العظيم محمود: الدعوة الإسلامية دعوة عالمية ، مجلة التعريف بالإسلام ، تصدر
عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، الكتاب الثامن
والأربعون ، بدون طبعة ، ١٩٦٩ .

د/علي عبد الواحد وافي: • المساواة في الإسلام ، شركة عكاظ للنشر والتوزيع ، بدون
طبعة ، ١٩٨٣ .

• حقوق الإنسان في الإسلام ، دار لهضة مصر للطبع والنشر ،
الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .

د/فاروق عبد السلام: الإسلام والأحزاب السياسية ، مكتب اللبواب للطبع والنشر ،
بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

أ/فاطمة جمعة: الاتجاهات الحزبية في المجتمع الإسلامي ، دار الفكر اللبناني ،
بيروت ، لبنان ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

أ/قيس العروسي: محاضرات الفقهاء أبو زر الغفاري ، الجهاز المركزي للكتب الجامعية
والمدرسية والوسائل التعليمية ، بدون طبعة ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

د/فيضي الدريسي: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، مؤسسة
الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .

أ/فريد عبد الخالق: في الفقه السياسي الإسلامي مبادئ دستورية (النوري - العدل

- د/ فؤاد محمد السنادي: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامي ، دار للكتاب الجامعي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ .
- د/ كريم يوسف أحمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة الليبرالية المعاصرة ، منشأة المعارف ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ .
- د/ كمال صلاح محمد رحيم: السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ .
- الإسلام/ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفكرية ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- أ/ محمد أحمد باشمبيل: • غزوة الأحزاب ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١ .
• غزوة أحد ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧١ .
- أ/ محمد أحمد جاد المولى: بالاشتراك مع أ/ محمد أبو الفضل ، أ/ إبراهيم على محمد للجواي ، أ/ السيد شحاته ، قصص القرآن ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة عشر ، ١٩٨٤ .
- أ/ محمد إسماعيل إبراهيم: قصص الأنبياء والرسل ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ .
- د/ محمد السبهي: الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر ، " مشكلات الحكم والتوجيه " ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون طبعة ، ١٩٦٥ .
- أ/ محمّد الصّـنّـن: المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي ، دار البشير للثقافة والطور الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ .
- أ/ محمد السعدى: التكفير في ميزان القرآن والسنة ، المركز العربي الدولي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .
- د/ محمد الشحات الجندى: معالم النظام الميائى في الإسلام ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .
- أ/ محمد المبارك: نظام الإسلام للحكم والدولة ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ .
- د/ محمد أمّان بن على الجامى: مشاكل الدعوة والدعاة في العصر الحديث ، مكتبة الإيمان

للطبع ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

أ/ محمد بسبوي: أهل السنة والإجماع بين التجمع الحزبي والعمل الجماعي ، دار الإيمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

الشيخ/ محمد رشيد رضا: الخلافة ، الزهراء للإعلام العربي ، بدون طبعة ، ١٩٨٨ .

المستشار/ محمد سعيد العشماوي: الإسلام السياسي ، سينا للنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ .

د/ محمد سليم العوا: • الأقباط والإسلام ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .
• النظام السياسي للدولة الإسلامية ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

د/ محمد ضياء الدين للرئيس: النظريات السياسية الإسلامية ، دار التراث ، الطبعة السابعة ، بدون سنة نشر .

د/ محمد ظلمت الغنيمي: قانون السلام في الإسلام ، دراسة مقارنة ، منشأة المعارف ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ محمد عارف مصطفى فهمي: الحدود بين الشريعة والقانون والقصص والدييات ، مكتبة النور طرابلس - ليبيا ، بدون طبعة ، ١٩٧٢ .

د/ محمد عبد القادر أبو فارس: النظام السياسي في الإسلام ، دار القرآن الكريم ، الاتحاد الإسلامي للعالمي للمنظمات الطلابية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

أ/ محمد عبد الله الخطيب: من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دار المنار الحديثة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ محمد عبد الله التمريبي: نظام الحكم في الإسلام ، دار الفكر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

الإمام/ محمد عبده: وآخرون ، الفتاوى الإسلامية ، صادرة من دار الإفتاء المصرية المجلد العاشر ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بدون طبعة ، ١٩٨٣ .

د/ محمد عمارة: • الإسلام وحقوق الإنسان ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

• الإسلام وفلسفة الحكم ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ،

١٩٨٩ .

د/ محمد مصطفى شمسى: تطبيق الشريعة الإسلامية بين المؤيدين والمعارضين ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

د/ محمود حلمى س: نظام الحكم الإسلامى مقارناً بالنظم المعاصرة ، دار الهدى ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ .

د/ محمود شمسى: حياة نهر حكمة ، مكتبة القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٨٦ .

د/ محمود محمد عمارة: من الأذى بغير المنكر ؟ وكيف ؟ ، دار المعارف ، بدون طبعة ، ١٩٩١ .

د/ محيى الدين عبد الحليم: الراى العام للمسلمين الإسلام ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ .

د/ مصطفى أبوزيد فهمى: فن الحكم فى الإسلام ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ .

د/ مصطفى محمدا: الإسلام السياسى والمعركة للقائمة ، كتاب اليوم عن دار أخبار اليوم ، العدد ٣٣٨ ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ نيفين عبد الخالق مصطفى: المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

أ/ هالة مصطفى: النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .

وزارة الأوقاف: منهج الإسلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، كتاب صادر من وزارة الأوقاف ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بدون طبعة ، ١٩٨٧ .

د/ وهبة الزجسىلى: نظام الإسلام ، منشورات جمعية بنغازى ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤ .

د/ يحيى السيد الصبىحى: النظام الرئاسى الأمريكى والخلافة الإسلامية ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .

د/ يوسف القرضاوى: • من فقه الدولة فى الإسلام ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .

• الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم ، دار الصحوة للنشر ودار الوفاء للنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩١ .

هـ - مراجع علم أصول الفقه:

الشيخ/ عبد الرحمن تاج: الميسرة الشرعية والفقه الإسلامى ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٣ .

د/ عبد المجيد محمود مطلوب: أصول الفقه الإسلامى فى الحكم الشرعى وطرق الاستنباط ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩٤ .

الشيخ/ عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، الطبعة الثامنة ، بدون سنة نشر .

الإمام/ محمد أبو زهرة: أصول الفقه ، دار الفكر العربى ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ محمد كمال الدين إمام: أصول الفقه الإسلامى ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ محمد مصطفى شحاته الحسنى: وآخرون ، الفقه الإسلامى ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

أ/ مصطفى أحمد الزرقا: الفقه الإسلامى فى ثوبه الجديد ، المدخل الفقهي العام ، الجزء الأول ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السابعة ، بدون سنة نشر .

٢- المراجع والمعالج اللغوية والموسوعات:

أ- المراجع والمعالج اللغوية:

د/ إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ .

- أبو بكر البرزقي: (الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي) ، مختار الصحاح ، على يترتيبه محمود خاطر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دون طبعة ، ١٩٨٧ .
- ابن منظور: (الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرنجي المصري الأنصاري الخزرجي) ، لسان العرب ، المصنعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٤ هـ
- الزبيدي: (محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفى) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ .
- الفويهي: (أحمد بن محمد بن علي المفري الفويهي) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المطبعة الأميرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٢٥ م .
- المصطفي: (المعلم بطرس البستاني) ، محيط المحيط ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٨٧٠ م .
- د/ زين كامل الخويمسكي: • دلالات السني عند الأصوليين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .
- فنى الارتباط بين اللفظ والمعنى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، ١٩٩٧ .
- أ/ لويس مطوف: المسجد فى اللغة والأدب والطبوع ، الطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، سنة نشر للطبعة الأولى ١٩٥٦ .
- أ/ محمد إسماعيل إبراهيم: معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ .
- أ/ محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مكتبة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٤ هـ .
- مجمع التفسير العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم ، صادر عن مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ .

أ/ حسام محفوظ: الموسوعة الدستورية الشاملة لجميع أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها بالتفسير ، منذ إنشاء المحكمة وحتى آخر مايو ١٩٩٨ ، مركز هلال للطباعة ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ عبد المنعم الحفني: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ، دار الرشاد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .

٣- المراجع القانونية العامة والمتخصصة:

د/ أحمد سلامة: الوسيط في الأحوال الشخصية للوطنين غير المسلمين ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ .

د/ السيد خليل ميكل: الأحزاب السياسية فكرة ومضمون ، مكتبة الطليعة بأسبوط ، بدون طبعة ، ١٩٧٩ .

د/ توفيق حسن فريج: أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين ، منشأة المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ .

د/ جابر جواد نصار: الوسيط في القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ .

د/ حسام الدين كامل الأهواصي: شرح مبادئ الأحوال الشخصية في شريعة الانقلاب الأرثوذكس، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٧٢ .

لواء د/ حلمي الدقوقي: رقابة القضاء على المشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإداري، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ١٩٨٩ .

د/ رمضان محمد بطيخ: • الرقابة على أداء الجهاز الإداري " دراسة علمية وعملية في النظم للوضعية الإسلامية " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

• النظرية العامة للقانون الدستوري وتطبيقاتها في مصر ، دار النهضة العربية ، للطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .

د/ سامي جمال الدين: القانون للدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء

المحكمة الدستورية العليا حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ، بدون نشر
بدون طبعة ، ٢٠٠١ .

د/ سمعان الشراقي: القانون الإداري ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، ١٩٩١ .

د/ سليمان محمد الطمناوي: السلطات الثلاث في التأثير العربية المعاصرة وفي الفكر
السياسي الإسلامي ، مطبعة جامعة عين شمس ، الطبعة
الخامسة ، ١٩٨٦ .

د/ شمس مرغني عيسى: القانون الدستوري ، عالم الكتب ، بدون طبعة ، ١٩٧٨ .

الشيخ/ صفى الرحمن المباركفوري: الأحزاب السياسية في الإسلام ، للجامعة الملكية - الهند ، دار
الصحة للنشر ، للطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

د/ عاصم أحمد عجيلة: بالاشتراك مع د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم
السياسية ، دار الطباعة الحديثة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٢ .

د/ عبد الرزاق المسنهوري: نظرية العقد ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، منشورات
محمد السدياء ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ عبد الغنى بسيوني عبد الله: النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، بدون
طبعة ، ١٩٩٧ .

د/ ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة
١٩٩٥ .

• الدولة في ميزان الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون
طبعة ، ١٩٩٤ .

د/ محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ،
١٩٩٦ .

• بالاشتراك مع د/ حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية
والقانون الدستوري ، مطبعة الفتوى ، بدون
طبعة ، ١٩٩٧ .

د/ مصطفى أبو زيد فهمي: الدستور المصري فقهاً وقضاءً ، دار المطبوعات الجامعية
الطبعة التاسعة ، ١٩٩٦ .

د/ وحيد رافقت: دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات ، منشأة المعارف

٤- المراجع السياسية العامة والمتخصصة:

أ/ أشرف مصطفى توفيق: المعارضة ، دار العربي للنشر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر.

د/ أماني قنديل: استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، " التقرير الأول " ، استطلاع رأى عينة من النخبة ، صادر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩١ .

د/ مملوى العامرى: استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية " التقرير الثانى " ، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، صادر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩٣ .

د/ طه سائق البشمرى: منهج النظر فى النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامى ، مركز دراسات العالم الإسلامى ، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد رقم (١) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

أ/ عبد الفتاح حسنين العدوى: الديمقراطية وفكرة الدولة ، موسوعة الألف كتاب تصدر بمعاونة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، مؤسسة سجل العرب ، بدون طبعة ، ١٩٦٤ .

د/ على الدين هلال: تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣-١٩٩٩) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠ .

د/ ماجدة على صالح ربيع: السور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .

د/ محمد طه بدوى: النظرية السياسية ، المكتب المصرى الحديث ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ نبيلة عبد الحليم كامل: حرية تكوين الأحزاب السياسية فى مصر بين النص القانونى والواقع السياسى ، دار النهضة العربية بدون طبعة ، ١٩٩٢ .

٥- رسائل الدكتوراه:

- د/ أحمد جلال حماد: حرية الرأي في الميدان السياسي ، رسالة دكتوراه منشورة ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .
- د/ جمال أحمد السيد جاد المراكبي: الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر .
- د/ سيد محمد عبد المقصود خليل: النظرية العامة لتولية رئيس الدولة ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر .
- د/ صلاح حسن سمير: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه منشورة ، الزهراء للإعلان العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .
- د/ صلاح الدين محمد علي نبوس: الخليفة توليته وعزله " دراسة في الميامة الشرعية ومقارنتها بالنظم الدستورية الغربية " ، رسالة دكتوراه منشورة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بدون طبعة ، ١٩٧٢ .
- د/ عبد الله محمد حسين خير الله: الحرية الشخصية في مصر ، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، بدون سنة نشر .
- د/ فوزي محمد طنبيل: أهداف ومجالات السلطة في الدولة الإسلامية دراسة مقارنة ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .
- د/ ممدوح الصغير قطب بركات: الفصل في صحة عضوية مجلس البرلمان ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، ٢٠٠١ .
- د/ نسيان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة دكتوراه منشورة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، ١٩٨٣ .

٦- الأبحاث والمقالات:

أ- الأبحاث:

- د/ أحمد كمال أبو المجد: حول ترشيح الوعي الإسلامي ، حوار منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد رقم (١٤٩) ، سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣ .
- د/ حسن حنفي: الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجدنا

المعاصر ، بحث منشور بمجلة كتب المستقبل العربي ، العدد رقم (٤) تحت عنوان " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

د/ حمدي عبد الرحمن حسن: ثقافتة المشاركة السياسية للفلاحين (دراسة ميدانية في قرية مصرية) دراسة منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية تحت عنوان " الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة للطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

د/ ضحى المغسرى: الثقافة السياسية للمرأة الريفية ، (دراسة أنثروبولوجية) ، دراسة منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية تحت عنوان " الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

المستشار/ طارق البشري: الحركة الإسلامية والتعددية ، بحث منشور بمركز الدراسات الحضارية ، تحت عنوان " التعددية السياسية " ، مركز الإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

د/ عبد الحميد مستولي: مبدأ للشورى في الإسلام ، محاضرة منشورة للقيت بجامعة أم درمان الإسلامية العلم الدراسي ٦٨/٦٩ ، يناير ١٩٦٩ .

الشيخ/ عبد الوهاب شلاف: تفسير النصوص القانونية وتأويلها ، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، العدد الثاني ، السنة الثامنة عشر ، بدون طبعة ، ١٩٤٨ .

د/ علا عبد العزيز أبو زيد: الإطار السياسي والقانوني الحاكم لعملية التحول الديمقراطي في مصر في الفترة من (١٩٧٦-١٩٩٢) ، بحث منشور بمركز البحوث العربية ، " تحت عنوان " طيف التعددية السياسية في مصر " ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ .

د/ على الدين هلال: المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري ، بحث منشور بمجلة تحت عنوان " التطور الديمقراطي في مصر ، قضايا ومناقشات " ، مكتبة نهضة الشرق ، بدون طبعة ، ١٩٨٦ .

- د/ كمال المنوفى: الاشتراك مع الدكتور/ حمدى عبد الرحمن ، المشاركة السياسية للفلاحين ، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين . دراسة منشورة بمركز البحوث العربية تحت عنوان " حقيقة التعددية السياسية فى مصر " ، مكتبة مدبولى ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ .
- د/ لؤى الصافى: المنهجية العلمية والتطوير السياسى ، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر ، العدد (٧٨) ، السنة العشرون نوفمبر - مؤسسة المسلم المعاصر ديسمبر ١٩٩٥ - يناير ١٩٩٦ .
- د/ محمد السيد علوان: المشاركة السياسية للشباب فى شمال سيناء ، دراسة ميدانية منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية ، تحت عنوان " الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- د/ محمد رضا على العدل: الفساد الإدارى فى الدول النامية بعض انعكاساته الاقتصادية بحث منشور بالمجلة الجذابة القومية ، تصدر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الثانى ، المجلد الثامن والعشرون ، يوليو ١٩٨٥ .
- د/ محمد رفعت عبد الوهاب: تعديلات ضرورية لدستور ١٩٧١ أو بالأحرى الحاجة لوضع دستور جديد ، بحث منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، تصدر عن كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، للعدد الأول والثانى ، ١٩٩١ .
- د/ محمد سليم العوا: الحق فى المشاركة السياسية مع الإنسان للشريعة ، بحث منشور ضمن أوراق الملتقى الفكرى الثانى الذى عقده المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحت عنوان " حقوق لا تتجزأ " ، بدون طبعة ، ١٩٩٤ .
- د/ محمد شومان: أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية ، بحث منشور بمركز البحوث العربية تحت عنوان " حقيقة التعددية السياسية فى مصر " ، مكتبة مدبولى ، بدون طبعة ، ١٩٩٦ .
- د/ محمد صفى الدين خربوش: الثقافة السياسية والتطور الديمقراطى فى مصر ، بحث منشور بمركز البحوث والدراسات السياسية ، تحت عنوان " التطور

السياسي في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

د/ محمد عبد القادر حاتم: لملاً قسام الاتحاد الاشتراكي العربي ، بحث منشور بمجلة

المصرية للعلوم السياسية ، بدون عدد ، بدون سنة نشر .

د/ محمد على محجوب: الدعايم الأساسية لنظام الحكم في الإسلام ، بحث منشور بمجلة

العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، العدد الأول والثاني ، السنة السادسة والعشرون ، يناير - يوليو ١٩٨٤ .

د/ محمود خليل: حقوق الإنسان بمنظور حضاري إسلامي " دراسة مقارنة " ،

بحث منشور بمجلة منبر الشرق ، المركز العربي الإسلامي للدراسات ، العدد (١٨) ، السنة الرابعة ، ١٩٩٥ .

د/ مصطفى كمال وصفي: ليس المسلمون يميناً ويساراً ، حوار منشور في مجلة المسلم

المعاصر ، مؤسسة المسلم المعاصر ، العدد السادس عشر أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٨ .

د/ نبيل عبد الفتاح: الإسلام والأفكار الدينية في مصر ، بحث منشور بمجلة

المستقبل العربي ، العدد الثلاثون ، السنة الرابعة ، أغسطس ١٩٨١ .

د/ هالة مصطفى: مؤشرات ونتائج الانتخابات ، ١٩٩٥ ، بحث منشور بمركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام تحت عنوان " الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥ " ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر .

د/ هادي حافظ ميتكيس: المعارضة السياسية بين العالمية والخصوصية ، بحث منشور

بمركز البحوث والدراسات السياسية ، تحت عنوان " العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٩١ .

ب- المقالات:

د/ عادل حسين: مشروع المستقبل ، مقال منشور بمنبر " الحوار " ، تصدر

عن دار الكوثر ، بيروت - لندن ، العدد (١٣) ، السنة الرابعة ، ربيع ١٩٨٩

أ/ مكرم محمد أحمد: هل يستطع الحزب الوطنى المدرس ، مقال منشور بجريدة
المصور ، العدد ٣٩٦٩ ، فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٠ .

د/ نعمان الخطيب: موقف الفكر السياسى الإسلامى من الأحزاب السياسية ، مقال
منشور بمجلة الإسلام اليوم ، تصدر عن المنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة ، إيسيسكو ، العدد (٤) ، إبريل ١٩٨٦ .

ج - الدوريات والمجلات التى تم الاستعانة بها فى الرسالة:

مجلة الحقوق للبحوث
تصدر عن كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية .
القانونية والاقتصادية:
الجريدة الرسمية:
تصدر عن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - جمهورية مصر
العربية .
جريدة الجمهورية:
جريدة قومية - تصدر فى جمهورية مصر العربية .

ثانياً: المراجع الأجنبية المعربة:

جولفانى جروتاتيللى:
(أسناد القانون الدستورى بجامعة سينا) ، الأحزاب السياسية ،
الحرية الفردية وأشكال الحكومات ، ترجمة د/ محمد رفعت عبد
الوهاب (برنامج التعاون الإيطالى فى مجال العلوم القانونية)
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، بدون طبعة ، ١٩٩٢ .
روبرتو ميشيغال:
(رجل اجتماع واقتصاد إيطالى من أصل ألماني) الأحزاب
السياسية ، ترجمة أ/ منير مخلوف ، دار أيمان للطباعة
والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .
عبد الرزاق أحمد المنهوى:
فقه الخلافة وتطورها ، ترجمة د/ نادية عبد الرزاق السنهورى
ومراجعة د/ توفيق محمد الشاوى ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ .
موريس ديفرجميه:
المؤسسات السياسية والقانون الدستورى ، والأنظمة السياسية
الكبرى ، ترجمة د/ جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .

1- Ouvrages généraux et spéciaux:

- DONEGANI (Jean-Marie) : La démocratie imparfaite , Gallimard , 1994
SADOUN (Marc)
SEILER (Daniel-Louis) : Les partis politiques , Armand Colin , Paris ,1993

فهرس تفصیلی للدراسة

١	مقدمة عامة:
١	الباب الأول: رأى فقهاء الإسلام السياسى فى شرعية النظام الحزبى
٤	تمهيد وتقسيم:
	الفصل الأول: السراى القائل بعدم شرعية النظام الحزبى فى الشريعة الإسلامية
٥	تمهيد وتقسيم:
	المبحث الأول: ورود لفظ حزب فى القرآن والسنة والتراث الإسلامى بدلالة الذم
٧	تمهيد وتقسيم:
٧	المطلب الأول: ورود لفظ حزب فى القرآن الكريم بدلالة الذم
٨	المطلب الثانى: ورود لفظ حزب فى السنة النبوية بدلالة الذم
٩	المطلب الثالث: ورود لفظ حزب فى التراث الإسلامى بدلالة الذم
١١	المبحث الثانى: التحزب يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحداث النبوية
١١	تمهيد وتقسيم:
١١	المطلب الأول: تمارض الحزبية مع صريح الآيات القرآنية
١٣	المطلب الثانى: تمارض الحزبية مع السنة النبوية
١٥	المبحث الثالث: تعارض الحزبية السياسية مع فلسفة النظام الإسلامى
١٥	تمهيد وتقسيم:
١٥	المطلب الأول: من حيث الولاء والبراء
١٧	المطلب الثانى: لا حلف فى الإسلام
١٨	المطلب الثالث: قواعد النظام الإسلامى تنفى عن مزاي الحزبية السياسية
٢٢	المبحث الرابع: عدم شرعية الوسيلة والهدف فى الأحزاب السياسية
٢٢	تمهيد وتقسيم:
٢٢	المطلب الأول: عدم شرعية الوسيلة
٢٦	المطلب الثانى: عدم شرعية الهدف

الفصل الثاني: الرأى القائل بشرعية النظام الحزبى فى الشريعة

- ٢٩ الإسلامية
- ٢٩ تمهيد وتقسيم:
- ٣٠ المبحث الأول: مناقشة أدلة المنكرين لشرعية النظام الحزبى
- ٣٠ تمهيد وتقسيم:
- المطلب الأول: لفظ حزب ورد بدلالات أخرى غير اللفظ فى القرآن والسنة والفترات الإسلامية
- ٣٠ المطلب الثانى: للحزب لا يتعارض مع صريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
- ٣٨ المطلب الثالث: الحزبية لا تتعارض مع فلسفة للنظام الإسلامى
- ٤٠ المطلب الرابع: شرعية الوسيلة والهدف فى الأحزاب السياسية
- ٤٥ المبحث الثانى: عرض لأدلة المؤيدين لشرعية النظام الحزبى
- ٤٥ تمهيد وتقسيم:
- ٤٦ المطلب الأول: توافق القرآن الكريم والنظام الحزبى
- ٤٨ المطلب الثانى: توافق الأحاديث النبوية والنظام الحزبى
- ٥١ المطلب الثالث: النظام الحزبى ضرورة إسلامية فى المجتمع الإسلامى المعاصر
- ٥٣ الفصل الثالث: للرأىان بين التقييم والتقويم
- ٥٣ تمهيد وتقسيم:
- ٥٤ المبحث الأول: تقييم الاتجاه الأول للمنكر لشرعية النظام الحزبى
- ٥٤ تمهيد وتقسيم:
- ٥٤ المطلب الأول: نشأة الاتجاه الأول
- ٥٥ المطلب الثانى: أنصار الاتجاه الأول
- ٥٦ المطلب الثالث: الأخطاء التى وقع فيها أنصار الاتجاه الأول
- ٦١ المبحث الثانى: تقييم الاتجاه الثانى المؤيد لشرعية النظام الحزبى
- ٦١ تمهيد وتقسيم:
- ٦١ المطلب الأول: نشأة الاتجاه الثانى
- ٦٢ المطلب الثانى: أنصار الاتجاه الثانى
- ٦٣ المطلب الثالث: الأخطاء التى وقع فيها أنصار الاتجاه الثانى
- ٦٤ المبحث الثالث: موقف الباحث من الاتجاهين
- ٦٤ تمهيد وتقسيم:
- ٦٥ المطلب الأول: أثر تطبيق كل من الاتجاهين فى المجتمعات الإسلامية
- ٦٨ المطلب الثانى: للرأىان فى الميزان
- ٧٠ المطلب الثالث: رأى الباحث فى الاتجاهين
- ٧٢ خاتمة الباب الأول

السباب الثاني: تأصيل وتأكيد مفهوم الحزبية السياسية في الشريعة

- ٧٣ الإسلامية
- ٧٣ تمهيد وتقسيم:
- ٧٤ الفصل الأول: مفهوم لفظ حزب في القرآن والسنة وتطور دلالاته
- ٧٤ تمهيد وتقسيم:
- ٧٥ المبحث الأول: مفهوم لفظ حزب في القرآن الكريم
- ٧٥ تمهيد وتقسيم:
- ٧٥ المطلوب الأول: مفهوم لفظ حزب في معاجم القرآن الكريم
- ٧٧ المطلوب الثاني: لفظ حزب ومحلولة عند العلماء المفسرين للقرآن الكريم
- ٨١ المبحث الثاني: مفهوم لفظ حزب في السنة النبوية
- ٨١ تمهيد وتقسيم:
- ٨٢ المطلوب الأول: الأحاديث التي ورد فيها لفظ حزب بدلالة تقييد الجمع المذموم
- ٨٣ المطلوب الثاني: الحديث الذي ورد فيه لفظ حزب بدلالة تقييد الجمع المصود
- ٨٣ المطلوب الثالث: الحديث الذي ورد فيه لفظ حزب بدلالة تقييد التحيز للرأي ومناصرته
- ٨٤ المطلوب الرابع: الحديثان اللذان جاء فيهما لفظ حزب بدلالة تقييد القسم من القرآن الكريم
- ٨٥ المطلوب الخامس: الحديث الذي ورد فيه لفظ حزب بدلالة تقييد الشدة والضيق
- ٨٦ المبحث الثالث: تطور دلالة لفظ حزب حتى وقتنا المعاصر
- ٨٦ تمهيد وتقسيم:
- ٨٧ المطلوب الأول: في تطور دلالة الألفاظ بصفة عامة ولفظ حزب بصفة خاصة
- ٨٩ المطلوب الثاني: المرحلة الأولى من تطور دلالة لفظ حزب منذ العصر الإسلامي
- ٩٣ المطلوب الثالث: المرحلة الثانية من تطور دلالة لفظ حزب حتى وقتنا المعاصر
- ٩٧ الفصل الثاني: المعارضة الإسلامية وتمييزها عن الحزبية السياسية
- ٩٧ تمهيد وتقسيم:
- ٩٩ المبحث الأول: شرعية المعارضة الإسلامية
- ٩٩ تمهيد وتقسيم:
- ٩٩ المطلوب الأول: الأساس الشرعي للمعارضة الإسلامية
- ١١١ المطلوب الثاني: التكيف الشرعي للمعارضة الإسلامية
- ١١٧ المطلوب الثالث: الحكم الشرعي للمعارضة الإسلامية من الناحية العملية
- ١٢٣ المبحث الثاني: الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية
- ١٢٣ تمهيد وتقسيم:
- المطلب الأول: الفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث نشأة والمصدر
- ١٢٤

المطلب الثاني: للفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث المجال والقائم بكل منهما	١٢٦
المطلب الثالث: للفرق بين المعارضة الإسلامية والحزبية السياسية من حيث الوسيلة والهدف	١٣٧
المبحث الثالث: محاولة وضع تعريف المعارضة الإسلامية وبيان أهميتها وما ينبغي أن تكون عليه في المجتمع الإسلامي المعاصر	
تمهيد وتقسيم:	١٤٥
المطلب الأول: تعريف الباحث للمعارضة الإسلامية	١٤٦
المطلب الثاني: أهمية المعارضة الإسلامية	١٦٢
المطلب الثالث: ما ينبغي أن تكون عليه المعارضة الإسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر	١٦٦
الفصل الثالث: تأكيد شرعية الحزبية السياسية	
تمهيد وتقسيم:	١٧٢
المبحث الأول: مدى شرعية توقيت عقد الخلافة	١٧٥
تمهيد وتقسيم:	١٧٥
المطلب الأول: الاتجاه الأول لقتال بعدم جواز توقيت عقد الخلافة	١٧٦
المطلب الثاني: الاتجاه الثاني لقتال بجواز توقيت عقد الخلافة	١٧٧
المطلب الثالث: تقييم الاتجاهين	١٨٠
المبحث الثاني: مدى شرعية المناقصة كوسيلة للفوز بمنصب الخليفة	١٨٣
تمهيد وتقسيم:	١٨٣
المطلب الأول: شرعية المناقصة في القرآن الكريم	١٨٣
المطلب الثاني: شرعية المناقصة في السنة النبوية	١٨٥
المطلب الثالث: شرعية المناقصة في عهد الخلفاء الراشدين	١٨٦
المطلب الرابع: شرعية التوقيف ومبدأ الأغلبية دليل على شرعية المناقصة	١٨٧
المطلب الخامس: للتأنيس أمر فطري ولازم للحياة السياسية في العصر الحالي	١٨٨
المبحث الثالث: مدى شرعية الأخذ برأى الأغلبية في الشريعة الإسلامية	١٩٠
تمهيد وتقسيم:	١٩٠
المطلب الأول: شرعية الأخذ برأى الأغلبية في القرآن الكريم	١٩١
المطلب الثاني: شرعية الأخذ برأى الأغلبية في السنة النبوية	١٩١
المطلب الثالث: شرعية الأخذ برأى الأغلبية في عهد الخلفاء الراشدين	١٩٣
المطلب الرابع: رأى الفقه الإسلامي في شرعية الأخذ برأى الأغلبية	١٩٤
خاتمة الباب الثاني	١٩٦

السياط الثالث: بيان الرأى الشرعى فى النظام الحزبى القائم فى بعض

١٩٨-----المجتمعات الإسلامية

١٩٨-----تمهيد وتقسيم:

الفصل الأول: معيار شرعية النظام الحزبى (فكرة النظام العام

٢٠٠-----الإسلامى)

٢٠٠-----تمهيد وتقسيم:

٢٠١-----المبحث الأول: مفهوم للنظام العام الوضعى

٢٠١-----تمهيد وتقسيم:

٢٠١-----المطلب الأول: تعريف الفقه الوضعى للنظام العام

٢٠٢-----المطلب الثانى: تعقيب الباحث على تعريف الفقه للنظام العام الوضعى

٢٠٥-----المبحث الثانى: مفهوم النظام العام الإسلامى

٢٠٥-----تمهيد وتقسيم:

٢٠٦-----المطلب الأول: النصوص القطعية للثبوت والدلالة

٢٠٧-----المطلب الثانى: المبادئ الأساسية للشرعية الإسلامية

٢٠٧-----المطلب الثالث: الفقه الثابت (الإجماع)

٢١٠-----المبحث الثالث: الفرق بين مفهومى النظام العام الوضعى والشرعى

٢١٠-----تمهيد وتقسيم:

٢١٠-----المطلب الأول: الفرق من حيث دليل الإثبات

٢١١-----المطلب الثانى: لافرق من حيث سلطة قاضى والجزاء

٢١٢-----المطلب الثالث: الفرق من حيث المصدر والغف

الفصل الثانى: النظام القانونى للأحزاب السياسية فى مصر ومدى

٢١٤-----توافقه مع النظام العام الإسلامى

٢١٤-----تمهيد وتقسيم:

المبحث الأول: مدى توافق الحق فى تكوين الأحزاب السياسية وتعريفها فى

٢١٥-----للقانون المصرى والنظام العام الإسلامى

٢١٥-----تمهيد وتقسيم:

٢١٥-----المطلب الأول: مدى شرعية تكوين الأحزاب السياسية فى القانون المصرى

٢١٧-----المطلب الثانى: مدى شرعية تعريف القانون المصرى للأحزاب السياسية

المبحث الثانى: مدى توافق وظائف الأحزاب السياسية فى القانون المصرى

٢٢٣-----والنظام العام الإسلامى

٢٢٣-----تمهيد وتقسيم:

- المطلب الأول: مدى شرعية وثائق الأحزاب السياسية في القانون المصري ٢٢٣
- المطلب الثاني: مدى شرعية اشتراط نسبة ٥٠% للملأ والفلاحين ٢٢٤

المبحث الثالث: مدى توافق شروط تأسيس الحزب السياسي في مصر والنظام

- العام الإسلامي ٢٢٧
- تمهيد وتقسيم: ٢٢٧
- المطلب الأول: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الأول ٢٢٧
- المطلب الثانى: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الثانى ٢٣٠
- المطلب الثالث: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الثالث ٢٣١
- المطلب الرابع: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الرابع ٢٤١
- المطلب الخامس: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الخامس ٢٤١
- المطلب السادس: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط السادس ٢٤٣
- المطلب السابع: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط السابع ٢٤٤
- المطلب الثامن: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط الثامن ٢٤٥
- المطلب التاسع: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الشرط التاسع ٢٤٦

الفصل الثالث: مدى توافق الواقع العملى للنظام الحزبى فى مصر

- والنظام العام الإسلامي ٢٤٧
- تمهيد وتقسيم: ٢٤٧

المبحث الأول: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور الحزب الحاكم فى

- أزمة للمشاركة ٢٤٩
- تمهيد وتقسيم: ٢٤٩
- المطلب الأول: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الفرض الأول ٢٥٠
- المطلب الثانى: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى الفرض الثانى ٢٥١

المبحث الثانى: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور الأحزاب

- السياسية المعارضة فى أزمة للمشاركة ٢٥٤
- تمهيد وتقسيم: ٢٥٤


المطلب الأول: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور قادة وأعضاء الأحزاب

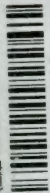
- الوطنيين ٢٥٥
- المطلب الثانى: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور قادة وأعضاء الأحزاب
- غير الوطنيين ٢٥٦

المبحث الثالث: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى دور المواطن الفرد

- فى أزمة المشاركة ٢٥٩
- تمهيد وتقسيم: ٢٥٩

٢٦٠	المطلب الأول: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى المواطن الإيجابى
٢٦٢	المطلب الثانى: رأى الباحث من " الوجهة الشرعية " فى المواطن السلبى
٢٦٨	خاتمة الباب الثالث
٢٦٩	خاتمة الدراسة
٢٧١	قائمة المراجع
٢٩٣	الفهرس

 Bibliotheca Alexandrina



1043600